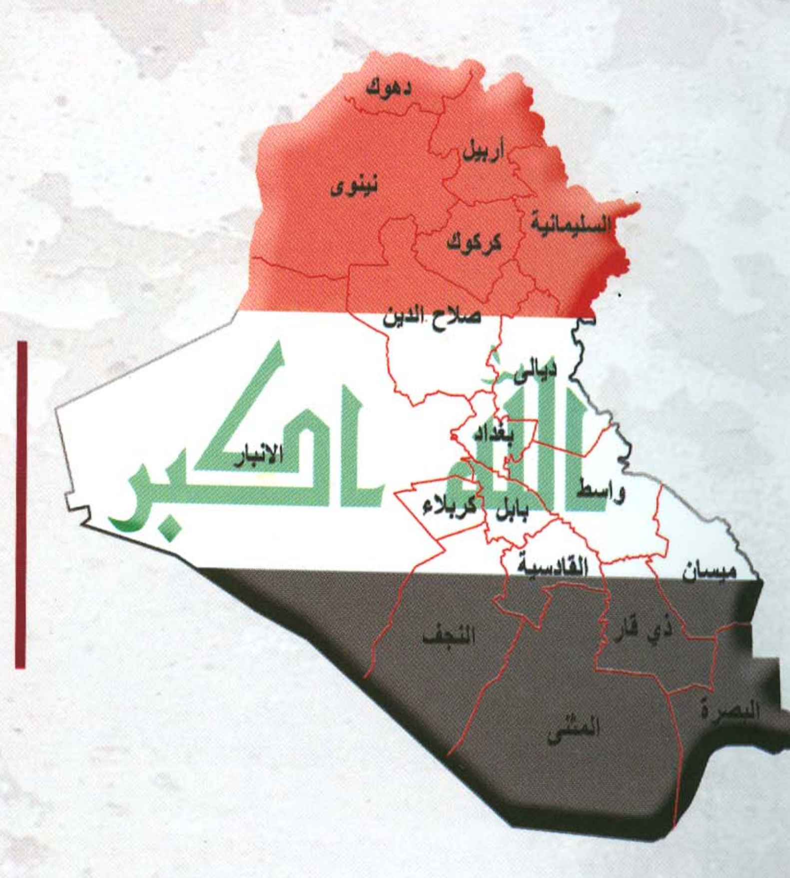


العرب السنة في العراق

تاريخهم - واقعهم - مستقبلهم



إعداد:

د. عبد الرحمن الرواشدي

أنس المندلاوي

نعمان الجبوري

عثمان الأمين

العرب السنة في العراق

تاريخهم - واقعهم - مستقبلهم

إعداد

د. عبد الرحمن الرواشدي

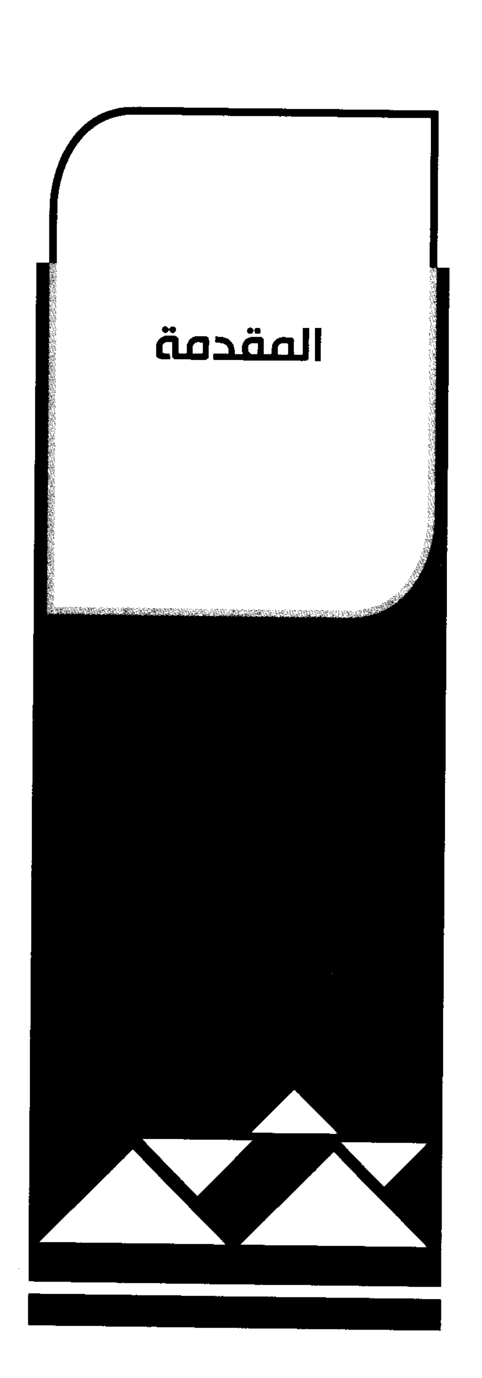
أنس المندلاوي

نعمان الجبوري

عثمان الأمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعـة الأولـى



المقدمة



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فمن الصعب أن يتجرد الكاتب عن هويته وقضيته، وإلا فإنه في ترف فكري أو يفكر ويكتب بلسان الآخرين أو باسمهم، وحتى لا تأخذ العاطفة القلم فتبعده عن الموضوعية والدقة والأمانة، وحتى لا يبصر الكاتب القذى عند الآخرين ويتجاهل الجذع المعترض عينيه؛ فإن الدراسة حينما تتوزع مسؤوليتها، وتناط بمن عاشوا الحالة والظاهرة التي تبحث، وفي مجال تخصصهم؛ فإنا نظن أن نتائج الدراسة تكون أقرب إلى حقيقتها.

إن ما حدث في العراق لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، أمر معقد، اختلطت فيه الأوراق، وأعيد رسم خريطة بنائه بأيد غير أمينة أو لم تخبرها الأيام والحوادث، فتم ترتيب غرف بنائه، لتصبح هي القصر والمدخل، وشهوة التقسيم والتمزيق تدنو منها، لتتلاءم مع التقسيم في المدن وحتى في المساكن المكونة لها.

لقد كتبت دراسات ودونت مؤلفات عن أغلب مكونات المجتمع العراقي، ومن أقلام شتى كلٌّ له هدفه ومقصده، كما أن له منهجه وأدواته ومصادره ولغته، ولكن مصطلح (العرب السنة) الذي أخذ حيزاً واسعاً في لغة السياسيين والإعلاميين والباحثين وحتى البسطاء من الناس، لم يعط حقه من البحث فغبن كما غبنت إنجازات أهله واستحقاقاتهم في عهد الاحتلال الأمريكي الذي قام على ادعاءات أثبتت الوقائع كذبها، مثلما أنه جاء إلى العراق وأحضر معه كثيراً من المفاهيم الخاطئة وأراد أن يرسخها لكي تخدم مشاريعه الاستعمارية في المنطقة ليعيد رسمها على وفق خريطته، لذا فهناك حرب مصطلحات في العراق ينبغي الوقوف عندها ملياً، ومنها مصطلح الأغلبية والأقلية، الذي أصبح ظاهرة تحمل في طياتها بعدين:

الأول: هو ما أراده الاحتلال الذي ادعى أن الأقلية تحكم الأغلبية وقد جاؤوا ليحرروا الأغلبية (الشيعة) من حكم الأقلية (العرب السنة)، وليصور للعالم ومنه الرأي

العام الأمريكي أن الأقلية ترفض المشروع الأمريكي وتقاومه، ليقلل من شأن المقاومة العراقية وليغطي على نجاحاتها والمأزق الذي وقعت فيه قوات الاحتلال في العراق.

والثاني: هو ما أرادته القوى الشيعية التي تبحث عن ثمن يفوق استحقاقاتها في مجالات الحياة (السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية..)، فعبر الترويج لمصطلح الأغلبية يستطيع هؤلاء الوصول إلى مرادهم في المشهد العراقي - إقصاء وتهميشاً -.

فالاحتلال الذي بغطرسته وفوضاه التي يسميها الخلاقة أضعف الهوية العراقية، والمكونات الأخرى التي تلاعبت بالحقائق التاريخية تحت ظل الرماح الأمريكية والإيرانية وميليشياتها، اعتمد هؤلاء جميعاً تقسيماً ثلاثياً (العرب السنة - الشيعة - الأكراد) وهو ما يضعف مفهوم واستحقاق السنة أمام الشيعة لأن ٩٥٪ [1] من الأكراد هم سنة، كما تم التلاعب بالنسب السكانية والإفراط المتعمد والمقصود في عمليات الإبادة وكذلك عملية التجنيس.

إن أهمية هذه الدراسة تنبع من مكانة العراق والعرب السنة، ودورهم المؤثر في الأمتين العربية والإسلامية، ودورهم القيادي في صناعة الدولة العراقية، ولكون العراق والمنطقة عاشا - وقد يبقيان - صراعات ونزاعات متجددة؛ فإن تجلية صورة المشهد وتقديم الحقائق تستحق العناء والتقصي وتجلية الرؤية وتقديمها من مصادرها.

لقد جمعت هذه الدراسة الموسومة (العرب السنة في العراق، تاريخهم - واقعهم - مستقبلهم) بين فصولها ومباحثها الأزمنة الثلاثة: الماضي بدروسه وعبره، والحاضر بتداعياته وأثره، والمستقبل برؤيته واستراتيجياته وصوره.

فجاءت في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

---

(١) إن الهدف المكشوف من هذه الادعاءات والأكاذيب هو أعطى من لا يستحق حقوقاً ليست له ولهذا تحس وتلاحظ بأن هذه المفاهيم والمقاييس متناقضة. ولكن القصد من هذا كله هو إبعاد أهل العراق الشرفاء والمخلصين والمقاومين لكل أهداف الغرب تغريب العراق ونسف تاريخه المجيد وكذلك مقاومة أهل العراق السنة عبر تاريخهم للاستعمار القديم والجديد جعل الغرب يسعون لهذه المخططات الماكرة والمكشوفة والتي عرفوا من يحقق ما يرمون ألا وهم غير السنة ولذا وضعوا تلك المقاييس والمفاهيم المغرضة

تضمَّن الفصل الأول الحديث عن المجتمع العراقي من خلال تحليل اجتماعي وتاريخي لتركيبته، مع التركيز على العرب السنة في العهد العثماني وعوامل التغيير الاجتماعي الذي صاحبته، وفي الدولة الحديثة.

وأما الفصل الثاني، فتم فيه تشخيص واقع العرب السنة في ظل الاحتلال وتداعياته على جوانب حياتهم كافة، الدينية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

في حين يعالج الفصل الثالث: المشهد العراقي وتداعياته على العالمين العربي والإسلامي، مع التركيز على دور الدول العربية والإسلامية تجاه العرب السنة في العراق.

وأما الفصل الرابع، فيقرأ مستقبل العرب السنة في العراق، مع الإحاطة بالاستراتيجيات الخارجية والمكونات الأخرى وسبل التعاطي معها.

وهذه الدراسة التي عهد إعدادها إلى (وكالة حق الإخبارية)؛ اعتمدت على مصادر عدة، منها الكتب التاريخية، والدراسات المعاصرة التي عنيت بالعراق والمنطقة، وعلى التقارير الإخبارية والدراسات التي أعدتها (وكالة حق) من خلال مشرفها العام وكادرها الإعلامي، والتغطيات الإعلامية ووقائع المؤتمرات والتقارير الدولية المتعلقة بالشأن العراقي، وكذلك على المدونات الشخصية لمعدِّي هذه الدراسة الذين واكبوا الاحتلال الأمريكي للعراق ومشاهده الدموية، ولذا تضمنت حقائق تاريخية وتحليلات موضوعية ووقائع موثقة وإحصائيات مجدولة، ووثائق وخرائط دقيقة.

نسأل الله تعالى أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا، وما كان من زلل فهذه طبيعة البشر، الذي يتقوم بما يقدمه الآخرون من نصح ونقد، وهذا حقنا على الآخرين، وما توفيقنا إلا بالله.

الرواشدي

بغداد/ ١٤٣٣- ٢٠١٢





الفصل الأول: المجتمع العراقي (تحليل اجتماعي وتاريخي)

المطلب الأول: تركيبة المجتمع العراقي

أولاً: التركيبة الفئوية للمجتمع العراقي:

تعرف الطبقة الاجتماعية بأنها: "مجموعة من الأفراد في مستوى اجتماعي واحد بحكم القانون أو العرف، يربطهم شعور مشترك بأنهم يلتقون في بعض النواحي الخاصة بهم"، أما التركيبة الفئوية فهي: "تلك العناصر البشرية (المجاميع البشرية) التي تتألف بمجموعها الطبقة الاجتماعية "(1)، ومن المصطلحين سالفي الذكر يتضح لنا أنهما مدلولان اجتماعيان يشيران إلى تمايز اجتماعي في الرتب، يمليه عليهم ويحدده أنشطة أفراد هذه المجموعات، وباختلاف هذه الأنشطة والمواقف ستتحدد لدينا نتائج هذا الجزء من الدراسة، ولا تزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا فهي مهمة بالنسبة لكل باحث سياسي أو تاريخي أو قانوني أو اجتماعي، يروم دراسة المجتمع العراقي.

وتقسم الفئات الاجتماعية لسكان أرض الرافدين إلى التالي:

١. **سكان المدن**: اختلفت التركيبة الفئوية لسكان المدن العراقية باختلاف الحقب التاريخية التي مرت عليها، فقد كانت لسياسة الحكام تسندها الظروف الخارجية للمدينة دور بارز في تحويل المجتمعات من صبغة إلى أخرى، ففي الوقت الذي كانت فيه القومية واللغة العربية تمثل الطبقة العليا والمثقفة في نهاية العصر العباسي؛ أصبحت اللغة التركية

---

(1) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة، ١٩٥٧م)، ص٣٦٣؛ نوري، موفق سالم، العامة والسلطة، ص١٥

والفارسية أساساً لقياس الأديب المسلم في بغداد ومدى ثقافته وقبوله في دواوين السلاطين إبان الحكم المغولي والصفوي والعثماني، وهذا بدوره أثر حتى على مكانة العناصر الإسلامية التي يتكون منها المجتمع العراقي، فقد أصبح العنصر العربي يمثل المرتبة الأخيرة في سلم العناصر للمجتمع في العراق وأصبحت العناصر الأجنبية كالتركي والفارسي والإفرنجي والهندي.. إلخ تمثل فئات وعناصر المجتمع الخاصة[1]، وإذا كان الأمر كذلك اجتماعياً، فما بالك بالسياسة العامة للبلاد في خضم اختفاء العنصر العربي بشكل شبه كامل[2]؟

وعلى كل حال يمكن تقسيم المجتمع العراقي المدني إلى ما يلي:

أ- **الفئة الحاكمة**: ويمثلها الوالي أو السلطان ووزراؤه ورؤساء الدواوين والموظفون الكبار وأمراء الجيش.

ب - **الأشراف والعلماء ورؤساء الطرق الصوفية**: والمعروف أن نسب الأشراف ينتهي إلى آل بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم) [3] وقد عرفت نقابة الأشراف بموقعها المرموق في المجتمع العراقي منذ عهد الخلافة العباسية[4]، وهي إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد للتأثير على أوساط العامة لتقبل أوامرهم الصادرة[5]، وقد اختلفت ولاءات هذه النقابات باختلاف أنظمة الحكم المتعاقبة على العراق، فإنها وبطريقة أخرى قد اتفقت مع سياسة أنظمة الحكم القائم، فهي ذات

---

(١) انظر تاريخ العراق منذ الاحتلال المغولي وإلى قيام الملكية من عام ١٩٢٠م حيث لا نكاد نجد ذكراً لحاكم أو وال عربي القومية واللغة إلا واحداً أو اثنين فقط.

(٢) سنلاحظ في ثنايا البحث احتقار العناصر الحاكمة للعنصر العربي ومحاولة فرض ثقافة المحتل وتهميش دور العرب على الواقع العراقي.

(٣) عمر بن بحر الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة / دت)، ص٧

(٤) إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف (بيروت/ دت)، ج١١ص٢٦١

(٥) عبد الرزاق بن أحمد بن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق مهدي نجم، دار الكتب العلمية (بيروت/ ٢٠٠٣م)، ص٢٣٨

طابع سني إبان تأسيسها في العهد العباسي، ثم شيعية في غالبها إبان الحكم المغولي[1]، ثم شيعية تارة وسنية أخرى مع تعاقب الغزوات الفارسية والحكم العثماني، وقد أغدق عليهم الولاة العطايا والإقطاعات لضمان ولاءاتهم وضمان تأثيرهم على العامة التي لم تكن تقدرهم وتدين لهم لعلمهم وإنما لكونهم من آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنهم ملاك وإقطاعية، وهذا بحد ذاته يعكس عمق وجذور الجهل الذي كان يعيشه المجتمع العراقي، وغالباً ما كان يسيطر على هذه النقابات الشيعة والصوفية لأن الصوفية[2] تزهد عن تولي الحكم، والشيعة تنتظر خروج قائمها لتقيم الحكم[3]، وهاتان النظريتان تروقان جداً للسلطان آنذاك، وهذا يوضح أيضاً سبب انتشار التشيع والطرق الصوفية في العراق، أما العقيدة السلفية فقد كانت تبني أمجادها وتكسب مؤيديها من خلال الدعوة إلى العقيدة الصحيحة والاقتداء بالسلف الصالح، وهو الأمر الذي لم يكن يروق للسلطات الحاكمة باختلاف مشاربها في العراق، وهنا تكمن إحدى المشاكل التي سنحاول دراستها.

وعن فئة العلماء فإنهم قادة المجتمع الحقيقيون والأقرب إلى نفوس العامة والأقدر على تعبئتهم، لكن في ظل ظهور النظام السلطوي للحكم فقد الكثير من العلماء تلك المكانة التي كانوا يتمتعون بها إبان الحكم العباسي، وصارت لغة عقاب الحكومات هي المؤثر الأول على مواقف العامة وردود أفعالهم وغاب الشعور الإسلامي، وظهر مكانه الشعور الطائفي والقومي ونشطت الأقليات التي كانت تعيش بين جنبات المجتمع العراقي العربي المسلم كالفارسية والتركية على وجه الخصوص، والديانتين النصرانية واليهودية، ومن اللافت للنظر أن العلماء الذين كانوا يمثلون أهل السنة قد جردوا من جميع مناصبهم ومؤسساتهم التي كانوا يشغلونها وأصبح ارتباطهم مباشرة

(١) محمد بن عبدالله بن بطوطة، تحقيق النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق علي المنتصر، مؤسسة الرسالة، ط٤(بيروت/ ١٤٠٥هـ)، ص١١٠-١١١

(٢) أمثال آل النقيب الكيلانيين وهم سدنة مقام الشيخ عبد القادر ودعاة الطريقة القادرية.

(٣) وهذا كان قبل ظهور نظرية ولاية الفقيه، عند الخميني.

بالسلطة الحاكمة بعد أن كانت تسند وتدار من قبل أصحاب العلم والكفاءة كخطيب بغداد ونقيب الأشراف والقضاة وصاحب ديوان الإنشاء، بالمقابل حررت المؤسسات الحكومية وأنيطت بالطائفة الشيعية في كربلاء والنجف وأفرغت المدينتان من أي مظاهر عسكرية وجنود إلا ما يحمي حدودها الخارجية، وجعلت تحت إمرة والي المدينة وهو نقيب أشرافها الشيعي منذ الغزو المغولي[١]، وأصبحت أوقاف المدينة تدار من قبله وتعود وارداتها إليه ولعلماء العتبات، وهذا نفسه ما حدث للنصارى واليهود في الموصل وبغداد منذ العهد المغولي حتى نهاية العثماني، وهذا بطبيعة الحال يعزى عادة لمحاولة السلطنة كسب ولاء الأقليات، وبدورها ستكون هي الحامي الشرعي للعرب السنة في العراق[٢] (مع وقف التنفيذ)، أما عن رؤساء الطرق الصوفية فقد أَلِف أغلبهم العيش في ظل الحاكم المتسلط فهم لا يشكلون خطراً على ذوي المناصب فضلاً عن أن عقائدهم كانت أقرب إلى العقائد الشيعية الأخرى التي كانت تنال استحسان السلطة.

ج- **التجار**: وكان العرب يشكلون غالبيتهم في العصر العباسي، لكن الأمر اختلف تماماً في العهد الصفوي والعثماني، فقد أصبح العنصر الفارسي واليهودي والأوربي يشكل فئة التجار بصورة عامة، وهو الأمر الذي نتج عنه تركز رؤوس الأموال بيد هذه العناصر الثلاثة وأصبح سكان البلاد الأصليون من عرب وكرد يشتغلون في صغار المهن والحرف داخل مدنهم.

د- **الوجهاء**: وهم يمثلون كبار رجالات الأحياء والحارات أو كبار أصحاب الصنوف، أو كونهم يعودون لأصول عربية عريقة ولديهم القدرة على حل المشاكل التي تحدث داخل المجتمع الواحد، ولهم الاحترام والتقدير من أفراد المجتمع كافة، ويمكن أن نطلق على هذه الفئات أعلاه بالقيادة (المؤثرة) على الرأي العام أو القائدة له وقد تكون الصانعة له أيضاً.

---

(١) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ص٧

(٢) علاء نورس، العراق في العهد العثماني، دار الرشيد (بغداد/ ١٩٧٩م)، ص٢٢

هـ- **وأخيراً الفئات المقودة في المجتمع المدني الذين يشكلون الغالبية العظمى من أبناء البلد**، وهم أصحاب الحرف والصناعات والدكاكين الصغيرة وصغار التجار والباعة المتجولين والمتسولين واللصوص وغيرهم، وهؤلاء نستطيع أن نطلق عليهم الفئات المقودة أي التابعة لمؤثرات الطبقة القائدة أعلاه.

وإذا ما أردنا أن نكون أكثر واقعية في تقسيماتنا هذه؛ فإن الأمر يختلف بعض الشيء في شمال العراق عن جنوبه؛ لأن هذه التقسيمات كانت تطابق العاصمة بغداد كلياً إبان الحكم الصفوي والعثماني، أما في الموصل والمناطق الشمالية فقد كان للعناصر العربية والكردية دور بارز في القيادة والتأثير على مجتمعاتهم، وفي البصرة كانت هناك عناصر عربية معروفة لها القبول الواسع في المجتمع البصري ومنهم التجار والشيوخ والعلماء، وفي النجف وكربلاء فقد كان للعنصر الفارسي الشيعي والتركي الصوفي البكتاشي والمولوي السطوة على حكم المدينة، والملاحظ أن هذه العقائد الثلاث تعود لمسميات عديدة في عقيدة واحدة، فكلهم اجتمع على سب الصحابة وكره العرب وادعاء حب آل البيت.

٢. **أهل الريف والبادية والجبل**: شكل سكان الريف العراقي حتى بداية القرن العشرين قرابة نصف سكان البلاد[١]، وهم في حقيقتهم أهل زراعة ورعاة الجاموس والبقر، أما رعاة الغنم من سكان الأرياف فهم يمثلون حديثي التحول من البادية إلى الريف، وفي تركيبتهم الاجتماعية يتألف أهل الأرياف من عشائر عراقية سواء كانت عربية في غالبيتها أو كردية أو تركمانية، ويحكمهم نظام عشائري لكونهم كلهم من أبناء جد واحد ولهم كبير هو شيخ القبيلة، ووجهاؤها من ذوي العقل والرأي والفروسية الذين يشكلون أشبه بمجلس شورى القبيلة، وفي حالات أخرى يكون الزعيم الريفي عبارة عن رجل إقطاع أو صاحب امتياز معين كأن يكون قائداً عسكرياً أو والياً أو تاجراً، أي أن سيادته تكون بسبب تفوقه الاقتصادي وليس بحق النسب العشائري، وهذا أوضح ما نراه في المناطق

(١) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (دم/ دت)، ص١١٩-١٢٠

التي تقع قرب المدن الكبيرة وحولها، أما عن التدافع العشائري لسكان البلاد فقد ساهم وبشكل فعال في تغيير طبيعتها العقائدية والسكانية منذ الفتح الإسلامي وحتى يومنا هذا. وأما سكان البادية وأهلها فهم قبائل عربية أصيلة أَلِفت الترحال وتربية الإبل وهم يعرفون بالشجاعة والعناد وعدم الرضوخ إلا لسلطة عشائرهم، والتي يفدونها بأرواحهم ويعتبرون أنفسهم عرباً أقحاحاً ويحتقرون سكان الأرياف لأنهم ألفوا الذل والرضوخ لضرائب السلاطين، علماً بأن سكان الأرياف هم أيضاً عرب بادية تحولوا بسبب موجات الجفاف التي تنتاب الصحاري الغربية ونزحوا إلى الأرياف وفرضوا سيطرتهم عليها إما بالقوة أو بالتحالف، ثم تراخت لديهم العادات البدوية، ليظهر السلطان الحاكم بوصفه أحد عناصر المجتمع الجديد الذي يجب الخوف منه والحذر من غضبه وإرضاؤه؛ لأنهم بعد أن كان ارتباطهم بمصالح العشيرة وشيخها بشكل مباشر ولا قيمة للأرض الجرداء لديهم مقابل كرامتهم؛ أصبح الأمر مختلفاً في الريف، فقد أصبحت الأرض تعني بالنسبة إليهم الكثير؛ فهي قوت أولادهم وسبب ديمومتهم وعليهم الحفاظ عليها بالقوة ضد القبائل الأخرى وباسترضاء السلطة الحاكمة بالضرائب.

أما عن سكان المناطق الجبلية فقد كانوا في غالبيتهم أكراداً، ينقسمون إلى كوران[1] سكان الأرياف وهم من أجناس وأعراق وقبائل مختلفة في حقيقتهم، ويغلب عليهم الضعف تحت سلطة الإقطاعي أو شيخ الطريقة الصوفية السيد الحقيقي للمكان، وهؤلاء الأسياد في غالبهم من القبائل الكردية الأصيلة المتجولين في الجبال والمعتمدة على سيوفها وفرسانها في جبي الضرائب من القرى الخاضعة تحت سيطرتها، ويعتبرون أنفسهم أرقى عرقاً من الكوران سكان الأرياف، يضاف إلى ذلك وجود بعض الإقطاعات العائدة إلى

---

(١) عن عشائر الكوران ينظر، عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٢

قادة عسكريين أتراك[1].

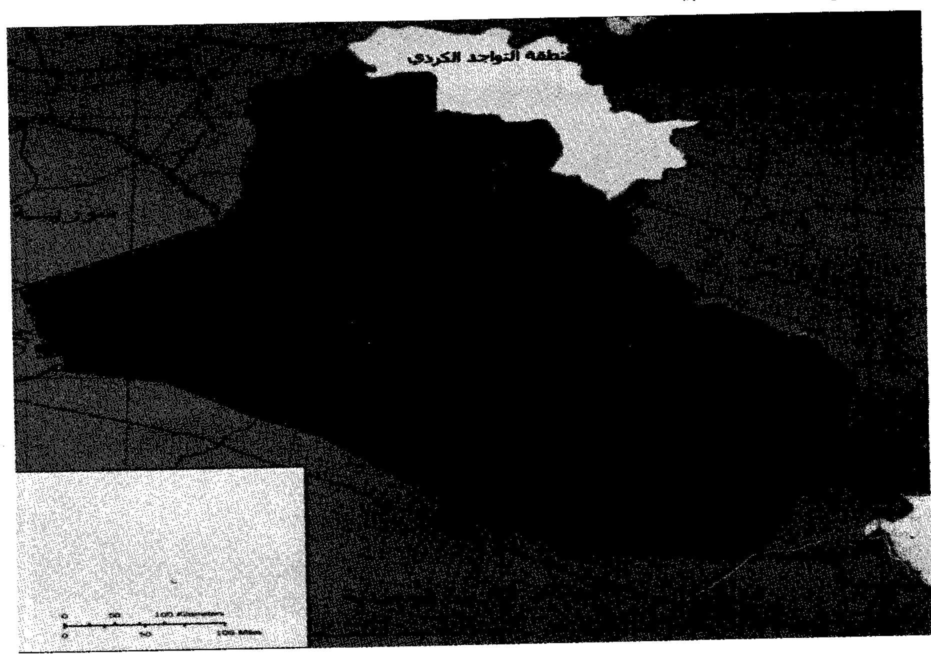
ثانياً: التركيبة العرقية والعقائدية للمجتمع العراقي:

يرتبط تاريخ العراق العرقي ارتباطاً وثيقاً بموقعه الجغرافي الذي يحتل قلب العالم القديم ويمثل البوابة التي مرت من خلالها كثير من الأقوام المهاجرة والغازية ابتداءً من فجر الحضارات وإلى يومنا الحاضر، وكان بعضها يواصل طريقه في الهجرة وبعضها الآخر يستوطنه، لما يتمتع به من خيرات تكفل لهم العيش الذي كانوا ينشدونه، وبذلك تشكل المجتمع العراقي، وبالمقابل كان يجب على كل من سكن العراق أن يواجه تحديات عدة لكونه أقلية قد سكنت واستوطنت أرضاً عربية تعود بعروبة سكانها إلى آلاف السنين لغة وثقافة، ولا يمكن لهذه الأقليات المستوردة أو القادمة حديثاً أن تفرض عاداتها وتقاليدها ولغتها على هذا المجتمع ومن ثم غالباً ما كان ينتهي الأمر بتقوقع هذه القوميات الصغيرة على حالها بوصف ذلك وسيلة دفاعية ضد الثقافة العربية التي تشكل أكثر من ٨٥٪ من البلاد في أدنى الأحوال، وهذا يمثل واقع العراق اليوم، فهناك مناطق في العراق تعرف بسكن قوميات معينة كسكن القومية الكردية لجبال شمال العراق وسكن التركمان لمركز مدينة تلعفر وبعض مناطق كركوك، وسكن الشبك لبعض مناطق سهول الموصل وأربيل، وهي ترفض أن يشاطرها أو يشاركها سكناها أحد من القوميات الأخرى، وما من قبيلة تحاول الاقتراب من نقاط سكن أي قومية متقوقعة على نفسها يحدث أحد أمرين: إما القتال المستمر، أو الذوبان أي أن يذوب أحدهما في ثقافة الآخر ولغته؛ كذوبان قبائل المولى العربية في القومية التركمانية، وذوبان القبائل المغولية في القومية الكردية، والكردية بالعربية وبالعكس، وذوبان قبائل الزط التي سكنت

---

(١) من يطالع الكتب التي تخص طبيعة المجتمع العراقي وعاداته وعشائره يجد مقالات مفصلة وموسعة عن المعلومات أعلاه، ومن أجود هذه الكتب الشاملة عباس العزاوي، عشائر العراق وتاريخ العراق بين احتلالين، وعلي الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ولمحات من تاريخ العراق الحديث، وابن فصيح الحيدري، عنوان المجد وغيرهم كثير.

الأهوار في القومية العربية وهكذا، ومن الطبيعي أن لكل قومية من هذه القوميات تاريخها على أرض العراق الذي تعتز به وتورثه لأجيالها بوصفه إحدى وسائلها الدفاعية لحماية أفرادها من الخواء الثقافي والتاريخي والذوبان في محيطها العربي، ويكون غالباً باستذكار أيام حكمهم للبلاد، مع أن البلاد لم تشهد حكماً عربياً حتى لو كان صورياً للعراق منذ سقوط الخلافة العباسية عام ١٢٥٨م وإلى قيام الملكية العراقية عام ١٩٢٠م ابتداءً بالغزو المغولي ثم حكم الجلائريين ثم التركمان ثم الصفوي ثم التركي، وعادة ما كان ولاة هذه الدول الحاكمة هم من المماليك ومن شتى أصقاع الأرض أو الفرس والترك والأكراد والأرمن وغيرهم، وعلى كل حال فإن أكبر ثلاث قوميات حفظت في بلاد العراق من الاندراس هم: العرب ويشكلون الغالبية الكبرى، والكرد وهم ثاني أكبر قومية في البلاد، والتركمان الذين يشكلون عدداً لا بأس به تتوزع مناطق سكناهم بين مناطق عربية وكردية، ويمكن الاعتماد على الخريطة التالية لإيضاح مناطق انتشار هذه القوميات بالأغلبية:



التوزيع العقائدي:

أما عن التوزيع العقائدي للخريطة العراقية فلا يمكن وضع خريطة عقائدية واحدة لتشمل التاريخ الممتد من عام ١٢٥٨م وحتى ٢٠٠٣م؛ بسبب تغير الواقع العقائدي خلال هذه الحقبة، ومن خلاله سيتبين لنا حجم الظلم والجور والمعاناة التي كان يعانيها العرب السنة في بلادهم منذ ذلك التاريخ وإلى يومنا الحاضر، ومن أجل توضيح الأمر وفهم الأحداث سنقوم بتقسيم الخريطة العقائدية إلى حقب زمنية تظهر من خلالها التغيرات العقائدية التي حدثت على الواقع العراقي، وهي كالتالي [(١)]:

الخريطة الأولى: تمثل التوزيع العقائدي ما قبل منتصف القرن الثامن عشر الميلادي:

يشير البسام في كتابه عشائر العرب إلى أنه لا ينسب للرفض في جنوب العراق سوى عشيرة الخزاعل وهو يتحدث عن القرن الثامن عشر الميلادي، ثم يشير ابن فصيح الحيدري المتوفى عام ١٨٨٢م في كتابه عنوان المجد: ترفض بنو عميرة والخزرج

---

(١) ينظر المصادر التالية: إبراهيم صبيح الحيدري، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، مكتبة مدبولي، ط١ (مصر/ ١٩٩٩م)، ص٩٥، ٩٩-١١١، ١٠٩، ١٥٤، ١٦١، ١٧٥، ١٩٧-٢٠٨؛ وعباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٣ص٢٦٦-٢٦٧؛ ج٥ص١١٥؛ ج٦ص١٦٨أ١٦٠، ٢٩٥؛ ج٧ص١٨٧، ١٩٩؛ وعباس العزاوي، عشائر العراق، ج١ص٨٨، ١٤٥، ١٧٦، ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٥١؛ ج٣ص٥٠، ٦١-٦٢، ١٤٣، ٢١١، ٢١٥، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٦٨؛ ج٤ص٧٩-١٤٥؛ وعلي الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١١٩-١٢٠، ١٦٣، ١٧٤، ٢٣٥، ٢٣٦-٢٥٧؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (بغداد/ طبع على التوالي ١٩٦٩-١٩٧٩م)، ج٤ص٨٧؛ وعثمان بن عبدالله بن بشير، سوابق عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبدالله بن محمد المنيف، دار البشائر الإسلامية، ط٢ (بيروت/ ٢٠٠٨م)، ص١٦٧؛ وجيمس بكنهام، رحلتي إلى العراق، المجمع العلمي العراقي (العراق / ١٩٦٩م)، ج٢ص٢١٣، ٢٦٤-٢٦٦، وجيمس بيلي فريز، رحلة فريز إلى بغداد في ١٨٣٤م، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة المعارف وط١ (بغداد/ ١٩٦٤م)، ص١٣١، ١٨٩، ٢٠٢، وكلوديوسن جيمس ريج، رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠م، ترجمة بهاء الدين نوري، مطبعة السكك الحديدية (بغداد/ ١٩٥١م)، ص٢٩٦، ٣٠٥، ولونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ص١٠١، ١٧٧، ١٨٨؛ وسيار الجميل، زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١ (الأردن/ ١٩٩٩م)، ص٢٦٥؛ ود. علي مراد خليل ود. إبراهيم خليل، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل / ١٩٩٢م)، ص١٥٩؛ باقر ياسين، العنف الدموي في العراق، دار الكنوز الأدبية، (بيروت/ ١٩٩٩م)، ص٢٠٣، رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل (دم/ ٢٠٠٣م)، ص٣٥١.

وشمر طوكة ويدعون أنهم من شمر وشمر تنكرهم، ومن المترفضة عشيرة الدوار والدفافعة وهم من قتلوا نزيلهم الوزير الكامل سليمان باشا الصغير والي بغداد (لأنه سلفي المعتقد)، ومن المترفضة عشائر البومحمد في العمارة وترفضوا عن قريب عهد، وهم من عشيرة العزة (من البوبكر)، ومن المترفضة عشائر الهندية وما اتصل بهم قرب البصرة، وبني لام وهم من طيء وهم من سكنة المدينة المنورة، ومن المترفضة عشائر الديوانية الخمسة وهم: آل اقرع وآل بدير وآل عفج والجبور وجليحة وهم أهل تعصب في الرفض وأكثر حركاتهم بأمر (المرجع الديني) المتسيد عليهم في خروجهم على والي بغداد، وترفضت عشيرة كعب قبل مئة سنة – أي في عام ١٧٨٢م تقريباً –، وترفضت عشائر ربيعة شرق بغداد في الكوت قبل (٧٠) سنة – أي من القرن الثامن عشر –، وبنو تميم ترفضوا منذ (٦٠) سنة لتردد رؤوس الرافضة عليهم، والخزاعل ترفضوا قبل أكثر من (١٥٠) سنة، وبعض زبيد ترفضوا قبل (٦٠) سنة، وإن أغلب أهل البصرة من أهل السنة إلا شط العرب فهم من العجم أو ممن ترفضوا قريباً، ومن أشهر بيوت أهل البصرة بيت الطبطبائي وهم علماء شافعية، وإن أهل عبادان عشائر سنية العقيدة، ويشير الرحالة جيمس الذي قدم العراق في أوائل القرن التاسع عشر إلى أن (أهل خانقين هم من أهل السنة كلهم، وأن سكان البصرة أغلبهم من أهل السنة وهم متسامحون مع من يخالفهم، وأن الشيعة في البصرة يقدرون بالربع وهم يكرهون أهل السنة ولا يجرؤون على الوصول إلى مناطق شمال بغداد لأنهم عرب سنة). ويعزز هذا القول كلام الكاتب خيون الذي يقول: (إن أصل البصرة هم أهل سنة عقائدياً). ويقول عباس العزاوي: (إن قبائل طي كانت لهم الكلمة الأولى في لواء أربيل قبل اتحاد الأكراد وسيطرتهم عليه).

الخريطة الثانية: تمثل التوزيع العقائدي ما بعد منتصف القرن الثامن عشر الميلادي وحتى مطلع القرن العشرين:

يشير علي الوردي إلى أن نسب سكان العراق عام ١٨٦٧م: البدو ٣٥٪ ونسبهم

إلى أهل السنة، وسكان الريف ٤١٪ علماً بأن الكثافة السكانية للأرياف - سيظهر لدينا لاحقاً - تفوق المناطق الشمالية على الوسط والجنوب وفي أقل الأحوال يمكن أن نجعلها مناصفة بين السنة والشيعة، أما سكان المدن الخاضعين لسلطة الولاة فيشكلون ٢٤٪ والغالبية العظمى كانوا من أهل السنة بجميع قومياتهم إلا ما ندر من القرى المحيطة التي لا تشكل أي ثقل سكاني بالنسبة لمركز المدينة.

الخريطة الثالثة: تمثل التوزيع العقائدي منذ عام ١٩٢٠ - ولغاية ٢٠٠٣م:

يشير سيار الجميل في إحصائية له لسكان الموصل عام ١٩٢٠م إلى أن عدد القرى في الموصل وحدها بلغت ١٠٠٠ قرية، بينما لم يتعدّ عدد قرى مدينة بغداد والبصرة مجتمعة (٢٥٠) قرية فقط، وهنا تتجلى الكثافة السكانية للمناطق الشمالية قياساً بالجنوبية آنذاك.




اكراد سنة
عرب سنة
هذه الخريطة عمومية وقد تشمل الحقيقة على بعض التداخل البسيط في العقائد


اكراد سنة
عرب سنة
عرب شيعة
الخارطة العقائدية للعراق منذ بداية القرن العشرين الى اليوم

المطلب الثاني: العرب السنة في العراق حتى القرن العشرين

تعود جذور التحديات التي يواجهها العرب السنة في العراق إلى قدم العقيدة السبئية؛ لاحتوائها على مرتكزين عقائديين يغنيان عما سواهما في جولات الصراع المتكرر على مر التاريخ الذي شهدته بلاد الرافدين، وهما: مبدأ التقية، ومبدأ الرجعة للانتقام، فهم منشغلون ومنهمكون جداً في نشر عقائدهم ويتقون عدوهم في أوقات ضعفهم ويظهرون خلاف ما يبطنون، ثم إنهم جزارون وقتلة ومنتقمون في أيام حكمهم وتسلطهم على البلاد، ومن الجدير بالذكر أن بلاد الرافدين لم تشهد حرباً قومية قط في تاريخها الطويل باستثناء حروب الطالبانيين والبرازانيين التي شهدها تاريخنا المعاصر وهي حروب تخدم مصالح دول كبرى أكثر منها خدمة لأبناء القومية الكردية.

أولاً: عوامل التغيير الاجتماعي:

وبسبب حسن العلاقات والجوار الذي كان يكنه العرب السنة للقوميات العراقية كافة، وترحيبهم بالقادم الجديد والسماح له بسكن أرض العراق؛ استغل ذلك حملة العقيدة الشيعية وبدؤوا برسم مخططهم على هذا النحو، ومن الطبيعي أن تاريخ التحول وأحداثه لها عوامل عدة، يمكن إجمالها بـ: العوامل الخارجية المتمثلة بسياسة السلطان الحاكم والدول المجاورة ذات التأثير المباشر على الواقع العراقي، والعوامل الداخلية وتنقسم بدورها إلى اقتصادية واجتماعية ودينية.

العوامل الخارجية:

وتمثلت بسياسات ولاة الأقاليم العراقية وممارساتهم على المجتمع العربي السني،

وآثاره ونتائجه، فضلاً عن السياسة الخارجية للقوى المؤثرة على العراق بوصفه وحدة عربية سنية موحدة مثل: الدولة الصفوية ذات الطابع الديني التوسعي، والدول الأوربية ذات الطابع الاقتصادي الرأسمالي التوسعي، ودولة آل سعود التي لم يقدر لها المساهمة الفاعلة في العراق إلا من جوانب سيتم ذكرها.

أولاً: سياسة الدولة العثمانية وولاتها في حكم البلاد:

١. اعتمدت الدولة العثمانية في حكم ولاياتها وسطوتها على الجيش الانكشاري وأوكلت إليه حقوق استثنائية في إدارة هذه الأقاليم تفوق سلطة الولاة، وغالباً ما كانوا يساهمون في استبدال الولاة الذين لا يوافقون رغباتهم بدافع المخالفة أو قبض رشاوى أو دسائس(١)، خصوصاً إذا علمنا أن الجيش الانكشاري كان مؤيداً لفكرة وضع بغداد تحت النفوذ البريطاني منذ القرن الثامن عشر الميلادي(٢)، وهو الأمر الذي أدى إلى سرعة تبدل الولاة العثمانيين(٣)، وهذا من أهم نقاط الضعف التي أعطت الضوء الأخضر للدولة الصفوية بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، وكانت العقيدة التي يحملها الجيش الانكشاري هي الصوفية البكتاشية والتي كانت تؤمن بعصمة الأئمة الاثني عشر من نسل الإمام علي وأحقيتهم بالولاية، وهم أي البكتاشية الذين ملؤوا الولايات العراقية بالعساكر وكانوا يعلنون في تكاياهم لعن الصحابة (رضي الله عنهم) وهذا ما كانت تنشده وتدعو له الدولة الصفوية في سياستها الخارجية، وهذا شكل عبئاً جديداً على العقيدة السنية بعلم الدولة العثمانية أو بدون علم.

٢. غياب العنصر العربي والعراقي عن الإدارة:

---

(١) مجموعة سواح، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة، ترجمة هادي العمري، مطبعة دار المعرفة (بغداد/ ١٩٥٤م)، ص٢٥؛ الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٢٦

(٢) الوردي، لمحات، ج١ ص٢٤٣

(٣) كارستن نيبور، الرحلة إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلاد أخرى مجاورة لها، مؤسسة الانتشار العربي، (بيروت/ ٢٠٠٧م)، ص٣٣

كان جل الولاة العثمانيين ليسوا من أهل العراق[١]، وهم ليسوا من العرب أصلًا[٢] بل كان بعضهم لم يسلم حتى[٣]، وكان بعضهم الآخر مملوكاً فارسياً على العقيدة الشيعية كالوالي علي رضا اللازر الذي كان رحيماً بالمتمردين من أصحاب العقيدة الشيعية من الخزاعل خصوصاً، وحازماً كل الحزم مع العشائر العربية السنية من الشاوية وكذلك الأكراد[٤]، وكثر الأغراب في زمانه في بغداد[٥]، وتبادل عبارات الود والهدايا مع الحكام الفرس[٦]، يضاف إلى ذلك كله أن تعاقب الحكام ذوي الحاشية الفاسدة من مغول وأتراك وصفويين وخصيان، ومن اليهود؛ أدخل البلاد في صراعات داخلية[٧] تنتهي غالباً إلى استنزاف طاقات العشائر العربية السنية، وإدخالها في صراعات للخلاص من الوجود الشيعي في البلاد[٨]، ومن أمثلة تلك الصراعات المفتعلة على يد حاشية الولاة العثمانيين تلك التي مثلها محمد عجم الراقص الفارسي القومية الصفوي العقيدة والذي عرف بقواد عمر باشا، وتمكن من أن يصبح موضع اعتماد الباشا في العراق حتى بلغت تأثيراته سطوتها في عهد الوالي سليم سري وراسل الفرس لاحتلال العراق[٩]، وكاد أن يصبح والي بغداد بفضل دفه ورقص أخواته للوزير[١٠]، لولا ثورة القبائل العربية السنية

---

(١) السواح، بغداد، ص٦١؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٣٦١. (كان داوود باشا عبداً مسيحياً حكم بغداد ثم أسلم).

(٢) بكنهام، الرحلة، ج١ص١٩٩

(٣) السواح، بغداد، ١٠٥

(٤) فريزر، الرحلة، ص١٨٧؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٢٤٧/٢٠؛ العزاوي، بين احتلالين،ج٦ص١٦٦؛ الوردي، لمحات، ج١ص١٥٦

(٥) بكنهام، الرحلة، ج١ص١٩٩

(٦) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة المعارف، ط٤ (بغداد/ ١٩٦٨م)، ص٢١٣

(٧) لونكريك أربعة قرون، ص٢٦

(٨) وهذا ما ساعد الفرس للتدخل في نشر مذهبهم واقتطاع أجزاء من أرض الرافدين، مستغلين فترات الضعف السياسي والعسكري للسلطة العثمانية.

(٩) لونكريك، أربعة قرون، ص٢١٩-٢٢٠؛ الوردي، لمحات، ج١ص١٦٤

(١٠) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٦٩

لطرده من كل العراق، وهذه القصة نفسها تنطبق على علي الخصي الساعد الأيمن للوالي علي رضا اللازر الشيعي وهو كردي فيلي شيعي مستبد وعاث في الأرض الفساد[١].

٣. العراق ساحة للتصفيات السياسية والإدارية:

ويتجلى ذلك في خيانة الولاة العثمانيين للسلطان وإقحام أرض العراق وعشائره العربية في حروب العروش[٢] المدعومة من الحكام الفرس ابتداء بالوالي بكر صوباشي وإغرائه للفرس لاحتلال بغداد[٣]، وبالرغم من صحوة ضميره في اللحظات الأخيرة إلا أنها لم تغنِ عنه شيئاً، فقد قام ولده بمراسلة الفرس لفتح أبواب بغداد لهم وتسليمهم رأس أبيه مقابل أن يجلس هو على عرش بغداد كحاكم ممثل للاحتلال الفارسي، والنتيجة كانت هي مجزرة فارسية في بغداد طالت جميع الأحياء حتى ابن بكر صوباشي الخائن وحرقت مقابر أهل السنة وهدمت مساجدهم[٤]، واستمر مسلسل الخيانات حتى سقوط الحكم العثماني في العراق في عام ١٩١٨م، والتاريخ كفيل بتقديم عشرات الأمثلة بمجرد تناول أي كتاب يتحدث عن هذه الحقبة من تاريخ العراق الحديث ولسنا بصدد سردها خشية الطول والملل، وبشكل مختصر وموجز لوصف الحكم العثماني في العراق وعلى لسان حاكم السليمانية الأمير الكردي (إن ولاءه للمذهب السني، ولو كان الأتراك حسني الخلق لحكموا البلاد بهدوء) [٥].

٤. اختراقات في صفوف الولاة:

هروب الولاة الخارجين على السلطان العثماني بعد ارتكابهم لجرائم كبيرة تجعل من بقائهم على سدة الحكم أو في الولاية أمراً مستحيلاً، أو بسبب خسارتهم لثورة يقومون

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٤٣
(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٣٠٠-٢٩٩
(٣) عثمان بن عبدالله بن بشير، سوابق عنوان المجد، ص٥٢؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٧٥؛ نورس، العراق في العهد العثماني، ص٣٣
(٤) لونكريك، أربعة قرون، ص٧٧-٩٧
(٥) ريج، الرحلة، ص٥١

بها لإعلان استقلالهم عن السلطان إلى بلاد فارس وإعلان تبعيتهم لهم[1]؛ دليل عمق الاختراقات الأمنية التي كانت تعانيها ولاية العراق، وبعد الخطر الذي كان يواجهه العرب السنة على يد هؤلاء الولاة في ظروف كانت المناصب الإدارية تباع بالمزاد الحكومي وكانت رواتب العساكر تجبى بالفرهود من العامة وكان الولاة العثمانيون المسؤولون عن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يهتمون بصلاة الفقراء ولا بدينهم، بل جل ما كان يعنيهم هو تقاعس الأغنياء عن صلاتهم في المساجد لأنه يعطي الحق للوالي بأن يصادر أموالهم العينية[2] لاسترجاع ضماناته المالية التي أوصلته إلى المنصب!.

٥. قمع التطلعات للحركات الإصلاحية:

إن عدم خضوع مناطق الجزيرة العربية الداخلية للحكم المركزي العثماني جعل من أبناء قبائلها أحراراً[3]، يدعون إلى تخليص العراق والبلاد العربية من السيطرة الشيعية وسطوة ولاتها على القبائل العربية، وبعد إعلان الدعوة السلفية ووصول دعاتها إلى أطراف العراق ومضارب عشائر الخزاعل الشيعية وعتبات كربلاء والنجف ثارت ثائرة الصوفية البكتاشية العثمانية، والشيعية الفارسية، وجندت القبائل الشيعية والصوفية البكتاشية حرباً طائفية لإنقاذ أوكار الشيعة من السقوط على يد الحركة السلفية، وكانت هذه الأحداث غالباً ما تجر الهلاك والخسران على القبائل الشيعية[4]، وهو الأمر الذي دفع بالولاة العثمانيين إلى الهجوم على القبائل العربية السلفية، فحوربت قبائل شمر والعبيد الشاوية ذات المواقف العظيمة في إيقاف الزحف الفارسي على العراق مراراً[5]، وبلغت السلطة العثمانية من الإذلال والضعف أن الوالي العثماني كان يبلغ الحاكم الفارسي بكل

(١) رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء، ترجمة موسى كاظم يونس، منشورات الشريف الرضي (قم / ١٤١٣هـ)، ص١٧٢؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٢٥

(٢) علي الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٣٢-١٣٤، ١٣٩

(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٥٥

(٤) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٢٠٤

(٥) الكركوكلي ودوحة الوزراء، ص١٨٤أ١٨١؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٢٤٣-٢٤٥؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٤١

ما قام به تجاه الاعتداءات السلفية على العشائر الشيعية وكأنه تابع للفرس[1]، بل إن الدولة العثمانية وإرضاءً للبكتاشية والشيعية سيَّرت حملة واسعة وكبيرة جندت خلالها كل العشائر الصوفية بكل طوائفها والشيعية لمحاربة والي بغداد سليمان باشا الصغير لمجرد إعلانه تأييد العقيدة السلفية في رد فعل على المواقف الطائفية الفارسية التي كانت تمارس في العراق بواسطة السماسرة الشيعة من سدنة المراقد وغيرهم[2]، وانتهى المطاف بقتله على يد أحد عشائر الشيعة[3]، وافتقد أهل السنة العرب الوالي أو الجهة الرسمية التي تناصر عقائدهم صوفية كانت أو سلفية حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني وقيامه بصولات وجولات في إيقاف الزحف الشيعي والتطاول الفارسي على المناطق العربية السنية في سامراء وغيرها، حتى تنحيته عن السلطنة على يد يهود الدونمة آنذاك أحلاف البابية والبهائية في العراق وفارس، وإن رحيله عن سدة الحكم قد أثار شجون وبكاء كل القبائل العربية من جنوب العراق إلى شماله[4]، وهو دليل على أن تلك القبائل كانت تواقة إلى العزة الإسلامية بعيدة عن التبعية الفارسية.

٦. ثورات ضد الفساد والاستغلال:

بسبب سوء الإدارة العثمانية للولايات وثقل الضرائب المفروضة على القبائل قامت ثورات عربية متتالية لم تهدأ أبداً[5]، بالمقابل قوبلت هذه الثورات بحملات عسكرية وشنع بها[6]، وهو الأمر الذي دفع الفرس إلى استغلال الظرف وتقديم المساعدات والعون لتلك الثورات[7]، وهو ما أدى إلى ضعف الحكم العثماني على الجبهات العراقية

---

(١) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٢١٧
(٢) الوردي، لمحات، ج١ ص٢١٠
(٣) العزاوي وبين احتلالين،ج٦ ص٢٠٠-٢٠١؛ الوردي، لمحات، ج١ ص٢١٣
(٤) ياسين، العنف الدموي، ص٢٧٣
(٥) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٧-٨
(٦) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٣٥
(٧) لونكريك، أربعة قرون، ص٦٨

الحدودية والداخلية، وأخذت تجبي تلك العشائر الضرائب لنفسها وتعلن إماراتها[١]، وإن عدم إمكانية الحكم العثماني في فرض إدارته المركزية، وعجزه عن تحصين المدن؛ ساعد الفرس على اختراق السهول العراقية واقتطاع جزء كبير منها، ونشر عقائدهم الشيعية فيها[٢]، وهذا بدوره ألقى المسؤولية الكبرى في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وعقيدتها على عاتق العشائر العربية السنية آنذاك أمثال: دور عشائر الشاوية بقيادة سليمان الشاوي في بسط الأمن في مناطق الفرات الأوسط[٣]، فساهم بتهديد الفرس وثنيهم عن احتلال بغداد، والسعي بالصلح بين كهيات بغداد وتوحيد مواقفهم لذلك[٤]، وبعد إعلان التجنيد الإلزامي لم يلتزم به من القبائل إلا قبائل الوسط والشمال العربية السنية للدفاع عن وطنهم، وأوكلت اليهم قيادة حملات عسكرية لطرد الاحتلال الفارسي في أيام الضعف العثماني ومنها استنجاد أهل البصرة بعشائر العبيد العربية السنية لتخليصهم من الغزو الزندي الفارسي[٥]، ومن سراق قبائل الأهواز المتحولة، ومنها أيضاً طرد قبائل المنتفك لكريم خان الزند الحاكم الفارسي وجيشه الذي احتل البصرة بمساعدة قبائل بني كعب الشيعية[٦]، وطرد قبائل شمر والجبور والعزة والعبيد والقيسية للغزو الفارسي من مدينة بغداد وديالى وصولاً إلى الحدود العراقية الخارجية[٧]، وبسبب تلك الإمكانيات الفائقة التي أبدتها تلك القبائل على الصعيد العسكري؛ عمدت السلطة العثمانية إلى استخدامهم على الجبهات الروسية وفعلاً استطاعت هذه القبائل تحقيق انتصارات ساحقة وعظيمة على جبهات القوقاز والجبهات الأرمنية التي

---

(١) الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٢٣
(٢) لونكريك، أربعة قرون، ص٦٦
(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٤١
(٤) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٢١-٢٢٢
(٥) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٦١
(٦) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٣٢. (في الوقت الذي كانت بغداد تشهد صراعاً عثمانياً لمن تكون حكم الولاية) انظر: العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٥٦
(٧) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٩٦

كانت تعاني مشاكل وانتكاسات متكررة على يد الانكشارية العثمانية[1].

٧. قمع أصحاب الفتاوى الإصلاحية:

إن محاربة الولاة العثمانيين لعلماء أهل السنة في حال إصدارهم أي موقف تقويم لسياسة الوالي القائم، مثل قتل الوالي بكر صوباشي لمفتي بغداد (ملا غانم البغدادي) أبشع قتلة[2]؛ لإظهار حسن نواياه في تقربه لشاه إيران وأصبح اسم هولاكو وتيمورلنك يطلق عليه في ذلك العصر[3]، ثم طرد آل الحيدري علماء الحنابلة من بغداد إلى البصرة بسبب مواقفهم الشديدة ضد ظلم الولاة في بغداد ووقوفهم ضد تشيعها[4]، وفي عهد الوالي علي رضا اللازر الشيعي من عام ١٨٣٣م وبسبب وقوف عبد الغني المفتي مع العامة ضد الوالي وفساد رجاله وتعسفهم ومضايقاتهم لبعض الأسر البغدادية بقصد ابتزاز الأموال، وكانت نتيجة مواقف المفتي هي إحراق داره وضياع خزانة كتبه الثمينة، فاضطر إلى النزوح خارج بغداد[5]، وكذلك طرد قاضي بغداد لأنه نزيه ولا يأخذ الرشاوى[6]، ومقتل الشيخ عبد العزيز الشاوي على يد الوالي اللازر بسبب مواقف الشيخ المؤيدة للدعوة السلفية ولأنه أول داعية لها في بغداد وقد تبعه الكثير ومنهم الشيخ الآلوسي[7] الذي أوقفت منشوراته ونفي عن بغداد وقطع راتب الأوقاف عنه[8]، مصحوباً بسوء خلق الوالي في التعامل معه[9]، وكل ذلك كان فقط لعدم تأييده العقيدة البكتاشية وإعلانه العقيدة السلفية وقيادته لحملة إعلامية تشهر بسوء القضاء العثماني

(١) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٥٢؛ الوردي، لمحات، ج١ص١٤١
(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٤ص١٧٠
(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٧٣
(٤) لونكريك.أربعة قرون، ص٢٧٠
(٥) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٣٩
(٦) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٢٥٨-٢٦٠
(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص١٥٥-١٥٧
(٨) خيون، الأديان وص٢٨٩
(٩) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٩٥، ١١٢

المدار من قبل البكتاشية[1]، وكذلك لاعتراضه على سوء إدارة الوالي للأزمات القبلية[2]، ومن صور ظلم الولاة العثمانيين للعلماء حادثة عزل الباب العالي لمفتي بغداد إرضاءً للقنصل الفرنسي[3].

٨. انتقامٌ تغذِّيه عقيدة وشعوبية:

الملاحظ في تاريخ العراق من بعد سقوط الخلافة العباسية واحتلال المغول للعراق ثم توالي الانتكاسات أن العقيدة الشيعية تقف وراء كل ذلك وأن سياسة الغزاة الجدد قائمة على قتل أهل السنة وتشريدهم من العراق وتهديم مساجدهم وإعمار العتبات ومراقد الشيعة ومزاراتهم وتوليتهم الحكم الذاتي على يد نقيب الأشراف الشيعي الذي ينصب من قبل المحتل أمثال ابن الطقطقي الذي حكم مناطق الفرات الأوسط والحلة، وبعد أن فرغ تيمورلنك من مجزرة بغداد زار مرقد الإمام الكاظم ومشهد الإمام علي (رضي الله عنه)[4]، ولا غرابة في أن تقوم الدولة الصفوية بمثل هذه التصرفات لكن الغريب هو أن السلطان العثماني بعد أن تمكن من طرد الاحتلال الصفوي من العراق عفى عن كل الشيعة الذين ساهموا في قتل أهل السنة وزار بجيشه المراقد الشيعية وأوقف عليها الأوقاف الكثيرة وأنشأ تكايا للبكتاشية داخل تلك المراقد بوصفها محطات روحانية للجيش العثماني وبإشراف العقيدة الشيعية؟! وكان دأب الولاة العثمانيين المتوجهين في حملاتهم صوب الجنوب أو البصرة أن يعرجوا بجيوشهم الانكشارية ومن معهم لزيارة مشاهد كربلاء والنجف ويتبركوا بها للحصول على النصر[5]، وهو الأمر الذي لم يكن ليخدم القضية العربية أو السنية في العراق. ولمّا استطاع السلطان مراد الرابع من تحرير العراق من الغزو الصفوي الثاني من عام ١٦٣٨م عفى عن الفرس

---

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٤٣
(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٩٨، ١٠٠، ١٠٥
(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص١٥٥
(٤) العزاوي، بين احتلالين، ج٢ص٢٤٠
(٥) العزاوي، بين احتلالين، ج٤ص٤٩

الذين قاموا بمجزرة في بغداد راح ضحيتها كل أهل السنة دون تمييز وعرج على تعمير عتباتهم من الكاظمية وغيرها حتى تساءل أحد جنوده عن ذلك: "كيف يبذل الأمان لمن قتل أهله وأعمامه؟!" فيجب أن يكون القصاص بالمثل(١)، ثم عمر مساجد وتكايا البكتاشية في بابا كركر في كركوك وتكية أخرى في جامع براثا في بغداد(٢)، وأعفى طلبة الحوزة من الخدمة العسكرية ثم أعفى كل فارسي منها(٣)، ثم أعفى كل أهالي العتبات الشيعية منها من الكاظمية وكربلاء والنجف(٤)، في الوقت الذي كانت السلطة الفارسية لا تخص قومية أو مذهباً أو ديناً في تجنيدهم للخدمة العسكرية فالكل مسؤول عن إشباع طموحات الشاه التوسعية، وهو الأمر الذي أدى إلى نزوح القبائل العربية السنية التي أثقل كاهلها المشاركة في الحملات العثمانية؛ إلى النجف وكربلاء وإعلان التحول عن عقائدهم إلى الشيعية ثم ادعائهم التبعية الفارسية للخلاص من تبعات العسكرية العثمانية، وفي الوقت ذاته فإن جبهات القفقاس كانت تسحق من رجال القبائل العربية السنية المشاركة فيها من أهل العراق بنسبة ٨٠٪ في كل حرب يستدعون إليها دفاعاً عن التاج العثماني(٥)، ثم أخذت الدولة العثمانية تتسابق مع الفرس في استرضاء أصحاب ومراجع وسدنة المراقد في العراق(٦)، استجلبت لهم عشائر عربية سنية من بغداد والموصل للدفاع عنهم بل توطين هذه القبائل في هاتين المدينتين بصفة عسكرٍ سلطاني دائم ضد أي هجوم(٧)، وانتهى الأمر بهذه القبائل كسابقيها إلى أحد أمرين إما إعلانهم العقيدة الشيعية للخلاص مما هم فيه ودخولهم في تحالفات عشائرية شيعية يشملها العفو

---

(١) العزاوي بين احتلالين، ج٤ص٢٢٨
(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٥ص١٠٣، ج٧ص٨٤
(٣) خيون، الأديان، ص٢٨٠/٢٩١
(٤) سليمان فيضي، مذكرات، تحقيق باسل سليمان فيضي، مطبعة الأديب البغدادي، ط٤(بغداد/ ٢٠٠٠م)، ص٧١-٧٢
(٥) فيضي، مذكرات، ص٧١-٧٢
(٦) خيون، الأديان، ص٢٩٦
(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص١٤٥

العام من الخدمة العسكرية، أو إعلان التبعية الفارسية والانسلاخ كلياً عن العرب والتسنن وحكومة آل عثمان. ومن نتائج الاسترضاءات العثمانية على حساب القبائل العربية السنية هي:

أ- لجوء القتلة والمطلوبين وقطاع الطرق إلى العتبات والمراقد واتخاذها قاعدة لهم لما لها من حصانة وحكم ذاتي من قبل السلطان العثماني وتحت رعاية الشاه الإيراني لهم[1].

ب - إنشاء الشيعة لميلشيات في كربلاء والنجف وعصيان المدينتين لسنوات عدة، مع وجود لفرقة من البرطازية وهم من الجند الفرس النظاميين المناوئين للولاة العثمانيين[2].

ت - القيام بإسناد الولاة العثمانيين ذوي العقيدة الشيعية وحثهم على القيام بأعمال تقضي على الوجود العربي السني في العراق مثل: إعطاء الحكم الذاتي للإمارات والمدن الشيعية، والاعتراف بالعقيدة الكشفية الشيعية السرية في الفرات الأوسط، والسماح للبابية بالقدوم من إيران واستيطان بغداد وبالآلاف، وإلغاء المدارس الدينية الوقفية السنية وتقليل رواتب معلميها وطردهم من وظائفهم ومضايقتهم وتقليل احترامهم بين العامة[3]، في الوقت الذي كان المرجع موسى بن الشيخ جعفر آل كاشف الغطاء ذا جاه وحظوة لدى العثمانيين وهو يمثل الجانب الفارسي دوماً في تفاوضهم مع العثمانيين، وكان السيد (دراج) سادن مشهد الإمام الحسين رضي الله عنه له مكانه عالية لدى شاه الفرس وأهالي الفرات الأوسط[4]، وبسبب هذا الخوف العثماني من الانفعالات الفارسية وحصول أهالي الفرات الأوسط على الحصانة من المضايقات العثمانية وخوفهم من إثارة الرأي العام أدى ذلك إلى ملء المنطقة بالعصاة، وتطاول العجم في كربلاء والنجف على

---

(١) الوردي، لمحات، ج٢ص١١٧، ١٢٤

(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٦٥-٦٦

(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٦٥-٦٦، ٧٤-٧٥

(٤) العزاوي، بين احتلالين ج٤ص٢٤٠، ج٦ص٢٨١

الجيش العثماني، والتقليل من احترامه ومقاتلته[1]، حتى انتهى الأمر إلى إعلان حالة من العصيان العام ضد الدولة العثمانية في أحرج ظروفها إذ أعلنت دخولها الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا فقد طرد الجيش العثماني من كل مناطق الفرات الأوسط وهو الأمر الذي أثر على معنويات الجيش العثماني والمجاهدين العرب الذين معه وأدى إلى خسارته لمعركة الشعيبة ضد الإنكليز[2]، ثم يدعي داع أن مراجع وآيات الفرات الأوسط هم قادة حركة الجهاد المعاصر!

٩. احتقار العنصر العربي لا سيما السني:

كانت سياسة الولاة العثمانيين مع العشائر العربية قائمة على احتقار العرب وشيوخهم ووجهائهم[3]، والغدر بهم[4]، والتدخل في شؤونهم الاجتماعية من عزل بعض شيوخهم وتولية خصومهم[5]، وتحريض بعض القبائل ضد بعضها الآخر[6]، وإناطة جباية الضرائب نيابة عن السلطة العثمانية إلى بعضهم[7]، كل ذلك أدى إلى كره الأهالي للولاة وجيوشهم التي امتهنت نهب القبائل بوصف ذلك إحدى وسائل معيشتها وهروب تلك القبائل إلى بلاد فارس والأهواز، أو الاتحاد في تحالفات للدفاع عن نفسها بوجه الوالي والتي تمكنت من صد هجماته العسكرية في الشامية والحلة والفلوجة والخابور بتوحد أبناء القبائل أو بمساعدة المدفعية الفارسية التي كانت تقدم بوصفها معونات لهم[8]. ومما تجدر الإشارة إليه أن ولاية الموصل وبسبب الانتصارات التي حققها أبناؤها في معاركهم بقيادة الأسرة الجليلية ضد الغزو الفارسي وكذلك

---

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص١٥٢
(٢) الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٨٠
(٣) الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص٢٠٠
(٤) العزاوي، بين احتلالين،ج ٥ ص١٨١
(٥) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص١١١
(٦) العزاوي، بين احتلالين، ج٥ص١٣٩، ج٦ص٢٢٧
(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص١٢٩
(٨) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص١٢٠، ١٢٣، ١٢٨

انتصاراتهم على جبهات القفقاس والأرمن؛ أدى ذلك إلى حصولهم على الحكم الذاتي واستبدال الجيش الانكشاري ذي السمعة السيئة بأهالي المدينة[1]، وهو الأمر الذي ساعد على إيقاف التدخلات العليا والخارجية بالولاية. وفي عهد الوالي محمد باشا بن الغازي محمد باشا أمين الذي حكم الموصل بين عامي (١٧٨٩-١٨٠٦م) شهدت أيام حكمه استقراراً عسكرياً بسبب عدم مشاركته في الحروب، وبسبب هذا الاستقرار السياسي والأمني شهدت الموصل زيادة سكانية كبيرة جداً حيث بلغ عدد قراها قرابة (٣٣٢١) قرية في الوقت الذي بلغ عددها في بغداد (٤٧) قرية فقط، والبصرة (٢١٠) قرى[2]، وبوصف أدق فإن العقائد الهدامة البكتاشية والشيعية كانت هي ومن يساندها الخطر الأول الذي يداهم العرب السنة في ديارهم وهذا ما حصل لسنة بغداد فما دون باقترابهم من مركز الصراع المتمثل بالعتبات في الفرات الأوسط والتدخلات الفارسية وبوجود الجيش الانكشاري وتكاياهم.

١٠. فسادٌ عاقبته وخيمة على أهل السنة:

ونسوق بعض الشواهد التي تبين حال الحكم العثماني ومدى معاناة أهل السنة معه:

أ - انغماس الولاة بالملذات وجمع الأموال[3] وبسبب كثرة جني الوالي نامق باشا للأموال من الناس والملاك زاد حقد الناس عليه وأنشد أهل بغداد يوم عزله.

قوموا بنا يا بني الزوراء نبتهل   فعن قريب جميع الخزي يرتحل[4]

ب - اعتمد العثمانيون على نظام الحكم السائب[5] وهو الأمر الذي ساعد على توسيع التدخل الفارسي في الشؤون الداخلية.

ت - كان الوالي جمال بيك قد دأب على رقص الدنص[6].

(١) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص٦٩
(٢) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص٧٣، ٩١
(٣) الوردي، لمحات، ج٢ص٢١٩
(٤) الوردي، لمحات، ج٣ص٦٠
(٥) الوردي، لمحات، ج٥م١ص١٨
(٦) الوردي، لمحات، ج٣ص١٨٣

ث - أحاط السلاطين العثمانيون أنفسهم ببطانة سيئة ومنهم أبو الهدى الصيادي الرفاعي الشيعي وهو من جهال الناس وليس من أهل العلم[1]، وكذلك عج البلاط بيهود الدونمة الذين أصبح لهم التأثير الكامل على القصر العثماني في عقد المعاهدات والاتفاقيات الخارجية مع إيران وغيرها[2]، مقابل مصالح يهودية بحتة، في الوقت الذي دعا فيه أحد صوفية مساجد إسطنبول من الاتحاديين إلى محو أسماء الخلفاء الراشدين ووضع أسماء الأتراك من الاتحاد والترقي عوضاً عنها[3]، وعلى الجانب الآخر من القضية فقد طالت أيادي العصابات الشيعية ذات الحصانة العثمانية في البصرة اغتيال وجوه وعلماء أهل السنة فيها وبشكل ملفت للنظر وبدل أن تحقق السلطة العثمانية بالأمر فقد كافأت بعض المجرمين بتوليتهم أعضاءً في مجالس شورى الدولة في إسطنبول (للخلاص من شرهم كما تظن)[4].

ثانياً: تأثير السياسة الفارسية على الواقع العراقي (العرب السنة):

لا يمكن استبعاد التأثيرات الفارسية على الواقع العربي السني العراقي منذ قيام الدولة الصفوية وإلى يومنا هذا؛ لأن جلّ المشاكل التي كانت تحدث في العراق كان سببها الأجندة الصفوية، وكانت ذات طابع طائفي ديني، حتى إن المؤرخين الأوربيين يرون أن تاريخ العراق قد اندثر على يد الغزو المغولي ومن تبعه، حتى جاء الصراع الصفوي - العثماني الذي جعله يرتفع عالياً مرة أخرى، لكن هذه المرة على حساب القضية العربية السنية، ويعزو المؤرخ المحامي عباس العزاوي سبب عدم استقرار بغداد إلى مجاورتها بلاد فارس[5]، وإن فترات الهدوء التي تمتعت بها مناطق الفرات الأوسط كانت إبان

(١) سليمان فيضي، مذكرات، ص٦٢-٦٣؛ العزاوي، بين احتلالين، جج٨ص١٨٧

(٢) د.هدى، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة ١٦٤٨م إلى نهاية القرن العشرين، دار القلم، ط١(دمشق/ ٢٠٠٢م)، ص١٥٩، ١٦٩

(٣) فيضي، مذكرات، ص٩٧

(٤) فيضي، مذكرات، ص٦٦، ٧٠

(٥) بين احتلالين وج٥ص١٦٢

الاحتلال الأفغاني للدولة الصفوية وإيقاف المساعدات الفارسية لهم[1]، في الوقت الذي يرى د. علي الوردي أن فترات حكم الفرس للعراق تتسم بالقتل والمجازر والذبح[2]، بينما فترات حكم السلطة العثمانية كانت تتسم بالفوضى[3]. ولما للموضوع من أهمية فلا نستطيع أن نسرد النتائج دون أن نضع لها مقدمات وهي كالتالي:

١. إن مجازر الغزوات الصفوية على العراق بصورة عامة وعلى العرب السنة على وجه الخصوص تركت أثراً بالغاً لدى الكثير من المؤرخين الذين عاصروا أو سمعوا ما حدث، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التاريخ العراقي الحديث إلا وأبدى دهشته من وحشية المجازر التي لا يمكن تغاضيها جرياً على العادة اليوم، ابتداء من مجازر الشاه إسماعيل الصفوي التي شبهها الشيخ صبغة الله الحيدري بمجازر هولاكو؛ من قتل للناس ونبش لقبور الأولياء وحرق لعظامهم[4]، وأطلق على الوالي الذي ولاه على ولاية بغداد بلقب (خليفة الخلفاء) احتقاراً لأهل السنة بعد أن كان اسمه (خادم بيك)[5]، ثم مجازر عباس الصفوي التي كان ينوي فيها القضاء على كل أهل السنة في بغداد وتحويلها إلى مدينة فارسية شيعية[6]، ثم أتبعها بمجزرة أخرى جرت على عرب الحلة[7]، ثم توجه صوب الموصل وبمساعدة آل الأعرجي وهم من السادة الشيعة تمكن من دخول المدينة واحتلالها وأقاموا فيها المجازر ونصّبوا عليها والياً يدعى (قاسم خان) الذي سارع آل الأعرجي إلى التقرب منه وتزويجه بإحدى بنات أعيانهم، وهذا ما دفع بآل العمري وهم علماء أهل السنة في الموصل إلى

---

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ ص٣٣
(٢) الوردي وطبيعة المجتمع العراقي، ص١٣٠
(٣) الوردي، طبيعة المجتمع، ص١٣١
(٤) الحيدري، عنوان المجد، ص١١٠-١١١؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٣٢
(٥) ياسين، العنف الدموي، ص١٨٤
(٦) لونكريك، أربعة قرون، ص٧٧-٧٩؛ الوردي، لمحات، ج١ ص٤٣
(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج٤ ص١٨٠، ٢٠٢

تولي زمام المبادرة وقيادة المجتمع السني الذي تمكن من تحرير مدينته ولم يدم فيها الاحتلال الصفوي أكثر من ثلاث سنوات[1]، وضحت فيها نوايا آل الأعرجي الذين أفل نجمهم إلى اليوم، ثم جاء أسلوب نادر شاه في احتلال العراق والذي ميزه عن غيره، ففضلاً عن استباحة نادر شاه لأهل كركوك[2]، وهدم قبور أهل السنة وقتل سكان قرى الزبير فقط لأنهم عرب سنة[3]؛ فقد عمد إلى تهجير العرب السنة قسراً من سهول نينوى وبغداد وكركوك وغيرها واستبدلهم بالقزلباشية والفرس البهائية والتجار والعمال وغيرهم[4]، عرفوا فيما بعد بألقاب شتى منها الكاكائية والشبك والكرد الفيليين وغيرهم، ثم تبعتها مجازر الأسرة الزندية في البصرة[5] وغيرها كثير حتى كان يهرع سكان بغداد من العرب السنة إلى الهروب نحو الفلوجة والحلة على إثر سماعهم فقط بوصول الجيوش الفارسية إلى بغداد[6].

٢. مساعدة الفرس للثورات الخارجة على الحكم العثماني، وانضمام عساكرهم لثورات العشائر وثورات الولاة الخارجين عن سلطة الوالي[7]، واستمالة القبائل العربية ضد العثمانيين؛ جاء كلها بسبب سوء معاملة الترك لتلك القبائل[8]، وغالباً ما كانت تأتي هذه الثورات بمساعدة رجال ومجتهدي العتبات والجيش الإيراني[9]، وإن المحور الأساس الذي كان يرتكز إليه الجهد

---

(١) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص٤٧، ١٠٦

(٢) الكركوكلي ودوحة الوزراء، ص٥٠

(٣) ياسين، العنف الدموي، ص٢٠٥

(٤) لونكريك، أربعة قرون، ص١٩٤

(٥) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص١٥٥

(٦) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٩٥

(٧) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٣٥؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٥٧٧-٧٨، ٨١؛ الوردي، لمحات، ص٢٣٤-٢٣٥

(٨) سليم مطر، الذات الجريحة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢(بيروت / ٢٠٠٠م)، ص١١٦

(٩) لونكريك وأربعة قرون، ص١٨٩

الفارسي في تشييع العراق هو الفرات الأوسط بقيادة عشائر الخزاعل والأهواز العربية بقيادة المشعشعين من بني كعب، وقد كانت مساعدات الشاه لهذين العنصرين تكاد تفوق مساعداتهم لكل القبائل[١]، ومن أمثلة التعاون المشترك بين الفرس والقبائل والمجتهدين أنه كلما أرادت بلاد فارس احتلال العراق أيام الصفويين كان اعتمادها ينصب على السادة الشيعة لتسويغ الأمر لهم بحجة الدفاع عن المراقد ووصف الاحتلال بأنه عشق الفرس للعراق وحبهم له لا كرههم للعرب[٢]. وكذلك دور بني كعب في تسليم المحمرة للسيطرة الفارسية[٣]، ودور العناصر الفارسية في تسليم البصرة لكريم خان الزند لنشر المذهب الشيعي وإعلان سب الصحابة[٤]، وفي الوقت الذي تمكنت فيه قبائل المنتفك من طرد الفرس من البصرة أيام الاحتلال الزندي الفارسي كانت قبائل زبيد الشيعية تمهد الطريق للفرس لاحتلال بغداد[٥]، وتقديم المساعدة لهم خصوصاً في أوقات اجتياح الطواعين لبغداد على مر العصور الحديثة[٦]، وفوق هذا وذاك كان الفرس يتوسطون لدى العثمانيين للعفو عن تلك القبائل الثائرة من الشيعة، وكانوا يهددون العثمانيين بقبول الوساطة أو أن يهاجموا العراق بمعية تلك القبائل وإحداث الفوضى[٧]، ومن الجدير بالذكر أن القبائل العربية السنية كانت إذا أرادت الهروب من سطوة الحكم التركي تهرب إلى المناطق العربية المجاورة كهروب آل الشاوي إلى سورية والحجاز

---

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٥ ص٢٠، ج٦ص٣٤٤؛ إنعام مهدي، حكم الشيخ خزعل في الأهواز، دار الكندي (بغداد/ ١٩٨٥م)، ص١١٢

(٢) سليم مطر، الذات الجريحة، ص٢٠٠

(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٧٩

(٤) الوردي، لمحات، ج١ص١٦١-١٦٢

(٥) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٦٣، ١٦٧

(٦) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٢٩٩

(٧) الكركوكلي ودوحة الوزراء، ص٢٥٧، ٣٣٤

ولا وسائط لعودتهم إلا بالرضوخ للعثمانيين أو بالتحالف مع الشيعة وفي كلا الحالتين تكون فيها القضية العربية السنية هي الخاسرة.

٣. استخدام الفرس للخطابات الدينية الرنانة متخذين من العتبات والمراقد ذريعة لاحتلال العراق لكسب التأييد المطلق من قبل الجيش الفارسي والقبائل الشيعية العراقية، منها: خطاب نادر شاه الذي صرح فيه عن المرتكزات الحقيقية للسياسة الخارجية الفارسية تجاه العراق: "إننا نطالب بحق لا نزاع فيه في زيارة قبور الأئمة علي والحسين والمهدي وموسى.... نحن سائرون حالاً على رأس جيشنا المظفر لنتنسم هواء سهول بغداد العليل، ولنستريح في ظل أسوارها "[١]. جاء هذا الخطاب في عام ١٧٣٢م في الوقت الذي لم تكن الدولة العثمانية لتمنع الزوار الفرس من العراق، ومن جهة أخرى وضح الخطاب الربط المتعمد في السياسة الفارسية بين العتبات والمراقد وحقهم في احتلال العراق، وهذا أحد أسباب تأثير السياسة الفارسية في الشعب العراقي[٢]، ومن الأساليب الأخرى التي نهجتها السياسة الفارسية لإثبات تبعية العراق والعتبات والمراقد لها هي:

أ - مطالبة الحكومة العثمانية بالاعتراف بالعقيدة الشيعية وحقها في حكم نفسها بمعية الدولة الفارسية[٣].

ب - رفع الأبنية الشاهقة والمذهبة فوق قبور الأئمة وقد كانت قبة قبر الإمام علي (رضي الله عنه) ترى من على بعد شاسع[٤]، وهو الأمر الذي عظم البناء في نفوس العامة الذين كانوا يسكنون بيوتاً من شعر أو طين وأصبحت القلوب تهفو صوب القبب بدل

(١) لونكريك، أربعة قرون، ص١٦٩-١٧٠؛ الوردي، لمحات، ج١ص١١١
(٢) الوردي، لمحات، ج١ص٩؛ سليم مطر، الذات الجريحة، ص١٩٨
(٣) لونكريك، اربع قرون، ص١٨٧
(٤) آن بلنت، رحلة إلى نجد، ترجمة أحمد إيبش، دار المدى، ط١(بغداد/ ٢٠٠٥م)، ص٣٥٩؛ الوردي، لمحات، ج١ص١٢٤-١٢٥

الخالق سبحانه؛ لأن النفس البشرية مجبولة على التأثر سلباً أو إيجاباً بالمؤثرات المحسوسة وهذا أحد أساليب استغفال السذج بالعقيدة الشيعية بعيداً عن الأدلة الشرعية.

ت - صرف الأموال الطائلة لكسب ود رؤساء ومجتهدي وعوام الفرات الأوسط، وقد افتقرت النجف بعد وفاة الشاه طهماسب بسبب كثرة المساعدات التي كان يرسلها إليها[1].

ث - نقل جنائز الشيعة الفرس إلى العراق[2] بوصف ذلك أحد مظاهر التبعية الفارسية لهذه المراقد ووسيلة لشحن نفوس الشعب الصفوي لاحتلال العراق.

ج - زيارة الجيوش الفارسية الغازية للعتبات والمراقد وكانت زياراتهم مصحوبة باللطم والعبارات الطائفية الفاضحة[3].

ح - الاستعانة بفقهاء شيعة عرب من لبنان والعراق وغيرها لنشر العقيدة الشيعية الفارسية في العراق وبلاد فارس[4]، ومحاولة كسب تبعية القبائل العربية لتأييد السياسة الفارسية في إطار الصراع الفارسي التركي (الشيعي السني) والسبب لأن القبائل العربية كانت تأنف أن تعلن ولاءها لغير العربي وإن وافقها في الطائفة وإن الاستعانة بالمجتهد الشيعي العربي اختصر عليهم الطريق في نشر المذهب.

وكنتيجة اعتيادية لأساليب تنفيذ السياسة الفارسية تجاه العراق جاءت المطالب الفارسية بإطلاق حزمة من الشروط لترسيم الحدود العراقية الفارسية عام ١٨٨٦م وهي حماية الزوار الفرس من السلب علماً بأن سلب الزوار كان يحدث في مضارب عشائر الخزاعل الشيعية في الفرات الأوسط، وكأنها خطة مدروسة لإعطاء الحجج الفارسية في التدخل في شؤون العراق، وكذلك حماية القبائل العاصية على الحكم العثماني، وحقوق إسكان وإقامة الأمراء الفرس المشكوك في ولائهم في بغداد دون مضايقات أو تساؤلات

(١) لونكريك، أربعة قرون، ص٥٦
(٢) بلنت، الرحلة، ص٣٦٠؛ سليم مطر، الذات الجريحة، ص١٦٠
(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٨١
(٤) سليم مطر، الذات الجريحة، ص٩٦

عن أنشطتهم، وأخيراً إلحاق إدارة العتبات والمراقد ومنحها للفرس[١]، والحق في تمويل حملات الدعوة الشيعية الكبيرة حول العتبات[٢].

٤. قيادة حملات اغتيال واسعة مألوفة لدى العقيدة الشيعية ضد العرب السنة، منها ما تم ذكره سابقاً سواء كان على يد المليشيات الشيعية أو على يد الولاة العثمانيين الذين يتقربون إلى السياسة الفارسية، من خلال قتل وإقصاء علماء ووجهاء أهل السنة، ولم تتوقف على العرب السنة في العراق فحسب بل طالت كل من له أثر في إيقاف زحف الأطماع الفارسية، ومنها اغتيال الأمير محمد آل سعود على يد رجل فارسي قبيل وصول جيش إبراهيم بن محمد علي والي مصر إلى الدرعية[٣]، وهكذا يتعامل الفرس مع العرب في أحلك ظروفهم.

ثالثاً: التأثيرات الأوربية وتداعياتها العثمانية والصفوية:

تمثّلت هذه التأثيرات في الحشد الدولي ضد كل ما هو عربي أو سني وعلى صعيد الأطراف الثلاثة أعلاه، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر نورد نماذج لهذه التأثيرات:

١- بسبب الضغط العثماني العسكري على الجبهة الأوربية عمدت هذه الدول إلى إيجاد أيديولوجية عقائدية مخالفة للفكر العقائدي السني وتعاكسه في الاتجاه، فكانت الدولة الصفوية التي ظهرت للعيان منذ عام ١٥٠١م، وكان لملك جورجيا اليد الطولى في مد يد العون العسكري لهم وبسط نفوذهم ونشر عقائدهم في بلاد العراق والأناضول على حد سواء، والسعي لعقد معاهدات دفاع مشترك مع أوربا ضد الدولة العثمانية[٤]، ثم نالت هذه الجهود مباركة كل من البابا بيوس الخامس والبابا كريكوري الثالث عشر في مساعدة الدولة الصفوية[٥].

(١) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٦٦
(٢) الوردي، لمحات، ج١ص١٤٧
(٣) فيضي، مذكرات، ص٥٢
(٤) خليل، التاريخ الحديث والمعاصر، ص٢٢-٢٣
(٥) خليل، التاريخ الحديث، ص٣١

٢- وفي عام ١٥٢٥م استنجد الشاه الصفوي طهماسب بملك هنغاريا ضد الدولة العثمانية لتعزيز سلطانه في العراق[١].

٣- دور الإنكليز في إيصال حكام أقوياء إلى فارس وبمعية القادة البريطانيين[٢]، لتقوية الحكم الفارسي، وإبعاد شبح سقوطه على يد العثمانيين.

٤- إعجاب الفرس بالجالية والقنصلية الإنكليزية في تبريز[٣]، وشكرهم للدور الذي لعبوه في تثبيت حكمهم.

٥- التعاون الصفوي البرتغالي لاحتلال البصرة والخليج العربي عام ١٦٢٥م[٤]، ودور الصفويين في تعزيز العلاقات الفارسية الأوربية لأجل تحقيق ذلك، من خلال تعزيز الوجود العسكري، والحصول على الامتيازات التجارية، فكان أول امتياز تجاري لشركة الهند الشرقية في البصرة عام ١٦٣٩م[٥].

٦- تقديم البريطانيين المساعدة للحكومة الفارسية في صناعة المدافع لمواجهة الخطر العثماني منذ بدايات نشوء الدولة الصفوية[٦].

٧- استنجاد الشاه الإيراني بالإنكليز لإحكام سيطرته على الخليج العربي والضغط على آل افرسياب حكام البصرة وإعلان تبعيتهم له[٧].

٨- استعانة نادر شاه بالأوربيين لعبور نهر دجلة وإحكام الحصار على بغداد واحتلالها عام ١٧٣٣م[٨].

٩- استلام مراجع النجف وكربلاء والكاظمية الأموال والهبات من القنصل

---

(١) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٥؛ الوردي، لمحات، ج١ص٥١-٥٣

(٢) فريزر، الرحلة، ص٢٠١

(٣) ريج، الرحلة، ص١٧٥

(٤) لونكريك وأربعة قرون، ص١٣١

(٥) بكنهام، الرحلة، ج٢ص٣٠٣

(٦) الوردي، لمحات، ج١ص٦٩

(٧) لونكريك وأربعة قرون، ص١٣٠

(٨) الوردي، لمحات، ج١ص١١١

البريطاني منذ منتصف القرن التاسع عشر[1]، لكن مقابل ماذا؟!

١٠- كانت الدولة البريطانية تستغل كره العشائر العربية للسلطة العثمانية[2]، فأخذت بتقوية علاقاتها معهم بطرق شتى حتى نظرت إليها قبائل العرب المتحولة بأنها المخلّص وهي حليفة الفرس الاستراتيجي[3]، ونخص منهم عشائر الفرات الأوسط التي أعلنت ولاءها للإنكليز قبل بدء الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة.

١١- تدخل المقيم البريطاني في عزل ولاة بغداد الذين يتصفون بالكفاءة والقدرة على الحد من تدخلات القنصليات الأوربية والفارسية في السياسة العشائرية والاجتماعية للعراق[4].

١٢- إعطاء قنصل البندقية الهدايا لمتمردي العشائر الشيعية، وتحريضهم ضد الحكم العثماني[5].

١٣- عزل الباب العالي لمفتي بغداد إرضاءً للقنصل الفرنسي[6].

أما عن معاهدات ترسيم الحدود الفارسية - العراقية فقد قادتها مجموعة عوامل بين الشد والجذب، ومن أهم سماتها: أنها كانت ترسم خريطة لضياع الأراضي العربية والعراقية الواحدة تلو الأخرى والعجيب أنها في حالة الضعف والقوة التي كانت تنتاب الحكم الفارسي كانت الدولة العثمانية تسارع بالتنازل عن الأراضي العراقية حتى وصل الأمر إلى ما هو عليه اليوم، والسمة الثانية التي كانت تميز هذه المعاهدات أنه أثناء عقدها كان يمثل الوفد المفاوض العثماني كوكبة من المسؤولين العثمانيين من إداريين وولاة ونواب عن السلطان وبمعيتهم علماء دين سنة وقد يكون بعضهم من العراق، بينما

---

(١) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، (قم/ دت)، ص٩٠-٩١

(٢) بلنت، الرحلة، ص٣٦٠

(٣) عمار يونس العكيدي، السياسة البريطانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل كلية التربية، ٢٠٠٢م، ص٢١، ٢٧

(٤) فريزر، الرحلة، ص١٢٠

(٥) لونكريك، أربعة قرون، ص٥٧

(٦) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص١٥٥

كان يمثل الجانب الفارسي إضافة إلى الجهاز الإداري المفاوض علماء دين شيعة لكنهم أيضاً من العراق ومن سكنة كربلاء والنجف ويطالبون باستقطاع أراض عراقية وبذلها للفرس، بوصفها محاولة لعزل المحيط العربي السني عن جارتها من الإمارات العربية في بلاد الجزيرة وهذا ما حدث فعلاً.

أما على صعيد العلاقات العثمانية مع السنة فقد اتصفت غالباً بالتوتر وخشونة الألفاظ مدارة للرأي العام الشيعي في العراق وبلاد فارس، ولم تتغير هذه اللهجة التركية مع حملة العقيدة السلفية حتى تم عزل الواقع العربي السني في العراق عن محيطه العقائدي وفرض عليهم تبعية فارسية عثمانية كانت من نتائجها خيانة العشائر الشيعية وخصوصاً الفرات الأوسط للسياسة العثمانية وإعلان الثورات عليها إبان الحرب العالمية الأولى وأخذت الدولة العثمانية تستجدي العون من آل سعود للخلاص من هذا المأزق الصعب، بينما أخذت بلاد فارس تعلن تأييدها للاجتياح البريطاني لبلاد العراق ثم مطالبة الشاه الفارسي إبان قيام الدولة البهلوية من البريطانيين بجعل العراق ولاية فارسية[1].

وختاماً يمكن عدّ ما تم سرده سابقاً المشاكل التي كانت تحيط بالعرب السنة في العراق والتي ساهمت وبشكل فعال جداً في عزلهم عن محيطهم العربي والسني وألقت على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على الأرض العراقية من الخطر الشيعي الذي يعصف بهم من الخارج والداخل، وكيفية الحفاظ على العقيدة في وسط هذه السياسة والعقائد والإمكانيات ضعيفة، ثم يُتَّهَمون بالخيانة وأن الحركة الشيعية هي رائدة حركة الجهاد والتحرير في بلاد الرافدين!

---

(١) لمتابعة الفقرة الأخيرة انظر: لونكريك، أربعة قرون، ص٣٦؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٣٣٥، ج٧ص٧٨، ٨٠، ٢٩٠-٢٩٥، ج٨ ص٣١٩؛ الوردي، لمحات، ج١ص٢٤٧، ج٢ص١٢٦-١٢٧.

العوامل الداخلية:

١. العوامل الاقتصادية:

منذ دخول الدولة العثمانية والدولة الصفوية في صراع لا هوادة فيه على الأراضي العراقية، لم يصل العراق حينها إلى صفة ولاية إدارية بمعنى الكلمة، فهو عبارة عن أرض تتسلط عليها القوتان بالتناوب الدموي، ولم تحمل حقب حكمهما أي مظهر من مظاهر الحضارة والإعمار التي كانت حاصلة في مراكز كلا البلدين، وبعبارة أخرى أصبح العراق أرضاً تجبى منه الأموال لإقامة حضارات رنانة على غير أرضه، وهذه الصورة التي رسمناها هي الحقيقة التي أظهرتها سياسة كلا الدولتين في العراق، أما عن أحوال القبائل العربية العراقية فقد كانت تزاول أعمال الزراعة وبعضها كان يزاول الرعي، وكلا الطرفين كانت العادات العشائرية متجذرة في حياتهما اليومية من الثأر والغزو والدخول في أحلاف عشائرية لحماية مضاربهما، وهما في حركة مستمرة بسبب صراعاتهما المتكررة، فكلما ظهرت قوة عشائرية كبيرة أزاحت سابقتها عن الواقع السياسي والاقتصادي والجغرافي وهكذا.

إن طبيعة العلاقة بين الولاة المتعاقبين على حكم العراق وبين هذه العشائر كانت تشبه العلاقة بين الإقطاعي وأرضه، فلا همَّ للعشائر سوى الكيفية التي تقلل فيها دفع ضرائب هذه السنة للوالي لأنها بحاجة إلى إبقاء ما يكفيها لمعيشتها ولتمويل حملاتها المسلحة في إطار التدافع العشائري للحفاظ على أرضها ضد هجمات القبائل المتكررة التي لم تهدأ أبداً، ثم إن الحياة غير المستقرة التي تعيشها القبائل العربية لم تكن لتسمح لها بإقامة قرى كبيرة أو مدن تحمل نوعاً من طابع العمران والاستقرار خصوصاً أن نسبة سكان المدن العراقية حتى بداية القرن العشرين لم تكن تتجاوز ٢٥٪ فقط، ولم تشهد أي مدينة من مدن العراق حركة تجارية بمعنى الكلمة إلا موانئ البصرة التي كانت عرضة لهجمات الفرس والأوربيين المتكررة، ووصلت فيها المجازر الفارسية عام ١٨٢٠م إلى

حد أنها وصفت بالقرية الكبيرة من شدة الدمار والقتل الذي حلَّ بأهلها.

ويمكن إجمال الحياة الاقتصادية في العراق والعوامل المؤثرة عليها بالتالي:

أ - لم تحمل الحملات العسكرية التي كانت تقوم بها السلطة العثمانية ضد القبائل العربية؛ أي طابع طائفي أو سياسي، بل كان السبب وراءها هو تقاعس تلك القبائل العربية عن دفع الضرائب مقابل (لا شيء من الخدمات) التي كانت تقدمها الدولة العثمانية لهذه القبائل، وهو الأمر الذي كانت تستغله الدول الأخرى لتدفع بالعشائر لإعلان الثورات وبث روح الفتن بين الشعب والسلطة القائمة[1]، وهي إحدى سمات عهدي التسلط الفارسي والعثماني[2]، ويذكر الوالي مدحت باشا أسباباً كثيرة لقيام الثورات في الفرات الأوسط ويعزوها إلى (فتاوى المجتهدين بسبب مخالفة الدولة العثمانية لهم في المذهب وبسبب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تلك القبائل ولا يمكن تجاهلها، وعليه أخذ بتطويب الأراضي لرؤساء العشائر في هذه المناطق لكسب ولائهم) [3].

ب - ومن الآفات الأخرى التي أضعفت الاقتصاد العراقي هو تفشي الأوبئة والأمراض ولا سيما مرض الطاعون فلا تكاد تمر سنة دون ذكر لحادثة من هذا النوع تفتك بالآلاف من السكان وقد تقضي على مدن بأكملها[4]، ثم يعقبها عادة سنوات من المجاعة التي تعصف بالبلاد فتؤدي إلى هجرات جماعية خارجية أو داخلية تخل بالناتج الزراعي الحاصل، وكذلك حدوث ثورات قبائلية طويلة تنتج عنها إعادة تشكيل خريطة الأحلاف[5]، فضلًا عن هذا وذاك كانت تتزامن مع كل هذه الأحداث حملات فارسية

(١) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٧-٨؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٢٨٩-٢٩٠؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٥ ص١٨١-١٨٨؛ الوردي، طبيعة المجتمع، ص١٧٢

(٢) عن هذه الثورة والحروب انظر، الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص١٩٩؛ لونكريك، أربعة قرون، ٣٤٨؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٢٠٨-٢٠٩؛ ياسين، العنف الدموي، ص٢٣٣

(٣) الوردي، لمحات، ج٢ص٢٤٨

(٤) لونكريك، أربعة قرون، ص١٥٠؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٥ ص١٣١؛ الوردي، لمحات، ج١ ص١٩

(٥) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص١٨٢؛ لونكريك، أربعة قرون، ص١٨٦؛ العزاوي، بين احتلالين،

لإبادة العرب السنة، فقد أبيد على يد نادر شاه وفي حملة واحدة وعلى بغداد فقط قرابة (١٠٠) ألف نسمة من مجموعة سكان بغداد البالغ عددهم آنذاك (١٥٠) ألفاً، بسبب المجاعة التي أحدثها جيشه[١].

ج - وعن أحوال المدن العراقية فقد كانت بغداد وهي مركز العراق الإداري عبارة عن مركز مدينة تحيط به البساتين، وفي مركز هذه المدينة توجد بعض الأسواق والدور، ولا يسكنها إلا الملاكون والتجار والقناصل الأجنبيون ورجال الإدارة العثمانية، بينما يسكن باقي السكان أطرافها الخربة، ولم تكن تحمل أي مظهر من مظاهر عاصمة عباسية دامت لخمسة قرون[٢]، ولم يعبد فيها شارع واحد إلا في عام ١٨٧٠م وكان قصيراً جداً ثم عبد شارع ثان في عام ١٩١١م[٣].

أما عن الصفة التي لازمت ولاة العثمانيين في بغداد فتتلخص في كونهم رجال حرب لا إدارة، ورجال إقطاع لا سياسية[٤]، وانغمسوا بجمع الأموال والملذات[٥]، وأهملوا تجهيز جيوشهم وأمور معيشة جندهم فكثرت هجمات الجنود الأتراك على الأسواق والعربان واشتد كره الناس لهم[٦]، وينقل أحد الشهود عن أبيه أنهم كانوا يسلبونهم حتى كيس الملح، فأخذ الأهالي يدفنون قوت يومهم في الأرض خشية المصادرة[٧].

وأما مدينة البصرة فقد وصفها أحد الرحالة وهو برتغالي الجنسية بأنها "أعظم سوق تجارية في هذه البحار" وكذلك أبدى إعجابه ببيوتها الجميلة خارج البلدة وبجنائنها وبساتينها، وبسهولها الزاهرة التي كانت تسقى بعدد كبير من الترع، وكان ذلك عام

ج٨ص٤٩، الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١١٨، وله أيضاً لمحات، ج١ص١١٢-١١٣

(١) ياسين، العنف الدموي، ص٢٠٤

(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٣ص٣١٢؛ الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٢١

(٣) الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٢١

(٤) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص٢٧-٢٩

(٥) الوردي، لمحات، ج٢ص٢١٩

(٦) الوردي، لمحات، ج٣ص١٧٥

(٧) شهود عيان.

١٦٦٣م[١]، وهذا الوصف يدل على الرخاء الاقتصادي الذي تعيشه البلاد ثم بدأ الصراع التجاري الفارسي العثماني وبالأساليب العسكرية[٢]، حتى أحيلت المنطقة إلى ما وصفت بأنها عبارة عن قرية كبيرة عام ١٨٢٠م، يكثر فيها اللصوص وقطاع الطرق الذين يهربون إلى إيران في حالة الخطر، ويستمدون تأييدهم من شيخ المحمرة[٣]، ويستفزون ويقاتلون كبار الملاك والتجار البصريين لتنفيذ أجندات فارسية هدفها إضعاف اقتصاد البصرة وصرف نظر الشركات الأوربية عنها صوب ميناء بندر عباس.

وأما مدينة الموصل فقد شهدت ازدهاراً تجارياً فاق إمكانيات البصرة وبغداد مجتمعتين بسبب ابتعاد ولاتها عن إقحام سكان المدينة في الحروب السياسية والمسلحة ضد السلفية، وقلة التأثير الفارسي عليها حتى بلغ نسبة سكانها في بداية القرن التاسع عشر ما يفوق نسبة سكان مناطق الوسط والجنوب مجتمعة[٤]، لكن الأمر الذي أفسد عليها ازدهارها وهدوءها هو إعلان نظام التجنيد الذي عفي منه مناطق الفرات الأوسط وسكان العتبات والمراقد لخياناتهم المتكررة للجيش، وخص به العرب السنة على وجه الدقة لتشمل واجباتهم العسكرية حتى الحدود الشرقية لتركيا من بلاد أرمينيا والقفقاس[٥].

وعنيت المدن ذات الأغلبية الشيعية بجملة إجراءات افتقرت لها أضخم المدن السنية وهو ما عزز موقعها الاقتصادي، ومنها:

- إنشاء خط الترمواي بين الكوفة والنجف وهو ما زاد من سكانها[٦]، ثم شمل هذا المشروع جميع مناطق العتبات والمراقد[٧]، الذي دفع إلى تزايد عدد الزوار ومن ثم نشر

---

(١) لونكريك، أربعة قرون، ص١٤٢
(٢) لونكريك، أربعة قرون، ص١٣١، ٢٢٦
(٣) الوردي، لمحات، ج٣ص٦١
(٤) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص٧٣، ٩١
(٥) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٣٧؛ سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص٢٧-٢٩
(٦) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٤٨
(٧) الوردي، لمحات، ج٣ص٢٣٦-٢٤٠

التشيع وتحسين أسواق هذه المدن، وكذلك تشييد خط الترمواي بين مركز بغداد وقرية الكاظمية التي زاد عدد سكانها وبشكل مفاجئ وكبير لتصبح مدينة الكاظمية.

- وبسبب ما تضمنته الإنجازات آنفة الذكر زادت تأثيرات العتبات على المناطق المجاورة، وبذل لها الصفويون الأموال لكسب تأييدها في حروبهم مع العثمانيين[1]. وتقاطر التجار والمقاتلون والزوار الإيرانيون عليها لغرض الاستيطان وتغيير الواقع السكاني للمدن[2]، وزادت المطاليب الفارسية بحقوقها في إدارة العتبات والمراقد، واستطاعت إلغاء نظام التجنيد عن الجالية الفارسية ورجال الدين وسكان الفرات الأوسط[3]، وبسبب كره رجال الدين الفرس للعرب السنة واستغلالًا للقوانين التي حمت الفرات الأوسط من التجنيد عمدوا إلى تشكيل عصابات سرقة وقتل بقيادة كبار المجتهدين من الإيرانيين والقبائل الشيعية واتخذت من المراقد ملجأ لها[4]، ومن أمثلة كبار رجالات العصابات (إبراهيم الزعفراني) التبعي الفارسي، صاحب أكبر عصابات في كربلاء عام ١٨٣١م[5]، وعصابة (عباس الحداد) بقيادة الشيخ جعفر آل كاشف الغطاء في النجف[6]، وعصابة (حسن كبريت) الذي كاد أن يتوب لولا فتاوى المراجع بعد أن سألهم عن حكم قتله وسرقته للمارة والعامة فأجابوه (إنه سيدخل الجنة بشفاعة فاطمة الزهراء) [7]، وقد ساهمت هذه الفتاوى في تحويل عشائر الخزاعل إلى قطاع طرق شرعيين[8]، ومن الغريب في الأمر أن هذه العصابات كانت تعمل على اغتيال الشخصيات التي تشاطرها المذهب وتخالف المرجع في الهدف أو الأساليب وطالت

---

(١) لونكريك، أربعة قرون، ص٥٦
(٢) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٢
(٣) فيضي، المذكرات، ص٧١-٧٢
(٤) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٤٦-٣٤٧
(٥) خليل، التاريخ الحديث، ص٣٧
(٦) الوردي، لمحات، ج١ص٢٣٦-٢٣٧
(٧) الوردي، لمحات، ج١ص٢٣، ٣١
(٨) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٢٢٢

عمليات السرقة حتى زوار هذه العتبات في النجف وكربلاء في الوقت الذي لم تحدث أي حالات سرقة وقتل للزوار في المناطق الشمالية أمثال سامراء وما جاورها لإحاطتها بعشائر سنية ترفض تلك الفتاوى.

د - أما عن أحوال التجار في العراق فقد طرد وضيق على كل التجار ذوي الأصول العربية السنية بدعوى تعاطفهم مع المذهب السلفي[١]، وتم إبعاد بعضهم إلى غير مناطقهم، في الوقت الذي كانت حرية المعتقد والتصرف تشمل جميع الرعايا الأجانب ومنهم الفرس، وهو الأمر الذي ساعد في سيطرة الأوربيين والفرس على الاقتصاد العراقي[٢]، وأخذ رجال الدين المتفرسون في العراق بتمكين التجار ذوي الأصول الفارسية في العراق بفتاوى معينة[٣]، وأصبحت كبرى المدن العراقية تحت رحمة كبار التجار الفرس[٤].

هـ - وبسبب تركز الأموال في غير أيدي رجالات الدولة أو الموالين لها فقد أخذت السلطة المركزية للولايات بالضعف، وبمساعدة فتاوى المراجع أخذت القبائل الشيعية بامتهان السلب والنهب للتجار السنة، والامتناع عن دفع الضرائب والقيام بثورات كانت تميل الغلبة فيها إلى كفة تلك العشائر، ويعزو المؤرخ عباس العزاوي سبب ذلك إلى تكدس الأموال بيد رجالات العشائر وطاعة رجالاتهم لهم[٥].

و - إقطاع كبار رجالات العشائر والمراجع الأراضي وتناسي صغار القبائل[٦]، ومنع التجار الأوربيين من القيام بأي مشروع استثماري في المناطق القبائلية لأنه سيعود بالنفع على تلك القبائل وسيزيد من كرههم للوالي العثماني وحبهم لهؤلاء المستثمرين الجدد[٧]،

---

(١) الوردي، لمحات، ج٣ص٧٢
(٢) د. هدى، يهود الدونمة، ص١٧٩
(٣) سليم مطر، الذات الجريحة، ص١٦٧
(٤) الوردي، لمحات، ج١ص١٦٠
(٥) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٢٠٨-٢٠٩، ٢١١-٢١٢، ٢١٨؛ الوردي، طبيعة المجتمع، ص١٢٣
(٦) العزاوي، عشائر العراق، ج٤ص٥١
(٧) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٥٥

وهذا ما حدث في الهند، ثم إن سوء خلق الولاة العثمانيين مع الأهالي، ومنها حادثة القروي الذي اكتشف النفط في كركوك ولما بلغ السلطات العثمانية بذلك حبس وعذب وانتزعت اعترافاته (هل قام ببيع شيء منه) ، كل تلك الأمور السالفة دفعت بالأوربيين والعشائر والأهالي إلى الهروب صوب إيران الصفوية لأنها كانت تلغي الضرائب عن العشائر والمستثمرين وتناصر كل من يحمل عقيدتها[1].

٢. العوامل الاجتماعية:

يمثل العامل الاجتماعي حجر الأساس الذي بنيت عليه الخريطة العشائرية والعقائدية وحتى عاداتنا المعاصرة وعناصر الولاء التي تحويها، ومن أهم تأثيرات العامل الاجتماعي ما يلي:

أ- تطبعت القبائل البدوية على القيم النبيلة من الصدق والوفاء بالعهود والكرم وعدم الغدر وانعدام الخبث وصفاء السريرة وكل الصفات الحميدة التي يوصف بها المرء[2]، علماً بأنهم كانوا غير ميالين للخضوع لتسلط الحكومات وجورها لأنهم أحرار[3]، وهذا ما دفع آل سعود إلى طرد العناصر الفارسية عن الأراضي العربية[4]، وإنهاء التسلط التركي عن الولايات الحجازية[5]، يقابله سوء خلق أهل الأهواز متأثرين بأهل فارس من الخسة والغدر وكثرة الثورات وعدم الاستقرار[6]، ولا يحتملون حسن المجاورة ولهم سمعة واسعة بين اللصوص[7]، ثم سحب د. علي الوردي هذه الصفات على كل

(١) ريج، الرحلة، ص١٧؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٢٣٥
(٢) السواح، بغداد، ٩١؛ بلنت، الرحلة، ٢٧٩؛ الحيدري، عنوان المجد، ص١٨٦
(٣) الوردي، طبيعة المجتمع، ص١٢؛ لمحات، ج١ص١٧٥
(٤) بكنهام، الرحلة، ج٢ص١٣٧-١٣٨
(٥) بلنت، الرحلة، ص٢٧٧
(٦) لونكريك، أربعة قرون، ص١٤؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٢ص٧٨، ج٦ص٦١
(٧) قول للمستشرق ولفرد ثسيكر وبالمعنى لشيخ آل فتلا عنهم انظر: الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٦٢

العشائر الشرقية والمقصود بها عشائر دجلة من جنوب ديالى إلى العمارة[1]، عكس عشائر الفرات التي تحمل نوعاً من صفات البادية[2]، ويعزو لونكريك الأسباب في سوء خلق (الشروق) إلى التأثيرات الشرقية عليهم (الفارسية) [3]، أما عن سكان بغداد الأصليين وهم في الغالب من أهل السنة فهم أحلم أهل العراق وأحسنهم خلقاً[4]، وقد ساهم تقبل أهل بغداد وترحيبهم بكل غريب ينوي مشاطرتهم المسكن؛ إلى حشو المدينة بالشيعة الرافضة، فكان ذلك سبباً ببدء الصراعات الطائفية بين أبناء المحلات البغدادية[5].

ب - عرفت القبائل البدوية بسهولة فهمهم للعقيدة أي أنهم لا يميلون إلى التعقيدات وإلى وضع الوسائط في دعاء الله عكس أهل الأرياف الذين يميلون إلى استقبال العقائد ذات الوسائط والخرافات تماشياً مع واقعهم الملموس من تعقيد سلسلة مراجع الحاكم والمحكوم[6].

ج - كانت المجازر التي تحدث في العراق على مدار الأزمان من الاحتلال المغولي إلى الاحتلال الإنكليزي، وفق بوصلة طائفية، وإن القتل والمجازر كانت من حصة أهل السنة فقط لعدم رضوخهم لأي محتل بسهولة[7]. وهذا ما حدث أيضاً أيام الاحتلال الأمريكي البغيض.

د - كثرة تفشي الطاعون الذي أصاب العراق حتى خلت بعض مدنه من المارة مثل: بغداد والبصرة[8].

---

(١) فريق مزهر الفرعون، الحقائق الناصعة، مؤسسة البلاغ، ط٢(بغداد/ ١٩٩٥م)، ص٢٢؛ عبدالله الجواري، دراسة وثائقية في تاريخ المتنفك الوطني، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١(بغداد/ ٢٠٠٨م)، ص٢١

(٢) الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٩٨

(٣) الفرعون، الحقائق الناصعة، ص٢٢؛ لونكريك، أربعة قرون، ص١٢

(٤) السواح، بغداد، ص٣٢؛ الحيدري، عنوان المجد، ص٦٥-٦٦

(٥) الوردي، لمحات، ج١ص٢٠١

(٦) الوردي، طبيعة المجتمع، ص١٤٢، ١٤٤، ١٤٧

(٧) السواح، بغداد، ص١٠-١١؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٤٥، ٢٣٣؛ الوردي، لمحات، ج١ص١٧٥؛ ياسين، العنف الدموي ص١٧٣، ١٨٤

(٨) السواح، بغداد، ص٢٧، ٥٣، ٦٧؛ فريز، الرحلة، ٩٤، ١٠٩؛ عثمان بن عبدالله بن بشير، سوابق عنوان

هـ - قتل وتشريد للعرب السنة بسبب الغزوات الفارسية واستبدالهم بالشيعة من البابية والبهائية[1]، وسيطرة أشقيائهم على التجارة والمهن وغيرها[2]. ثم إن الولاة العثمانيين البكتاشية والجيش الانكشاري البكتاشي كانوا يقومون بالأسلوب ذاته في طرد قبائل بغداد السنية من الجبور والعبيد وغيرهم واستبدالهم بالبكتاشية والبهائية أيضاً[3].

و - نزوح القبائل في حالات المجاعة إلى المناطق الزراعية الخصبة والمدن، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تغيير في العادات والتقاليد والخريطة السكانية لهذه المناطق[4]، وكذلك دور القبائل الشاوية في توطين القبائل السنية في الكرخ لإيقاف الزحف الفارسي الصفوي[5]. ومن أسباب الهجرات الجماعية: القحط الذي يصيب البدو فينحدرون إلى قرى الفرات الزراعية[6]، ولما تنحاز إلى الأرياف تركن إلى السلم وتترك الغزوات[7]، ومن أسباب الهجرات أيضاً: ضغوطات قبائل الصحراء على بعضها فيؤدي ذلك إلى لجوء الخاسر إلى القرى الفراتية والمدن للاستيطان والاستقرار فيها، مثل: هجرة قبائل الضفير إلى البصرة والسماوة، وانحسار قبائل المنتفك في البصرة فقط بعد اشتداد هجمات القبائل السلفية عليها[8]، وانتزاعها للأحساء والقطيف منها وإجبارها على التقهقر إلى البصرة، وكذلك من أسباب الهجرات الجماعية: عمليات النفي الجماعي للقبائل كنفي الأكراد إلى بغداد وانتشارهم هناك[9].

المجد، ص١١٦، ١٢٠، ١٢٤؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٣٠٧

(١) السواح، بغداد، ص٨٧؛ بكنهام، الرحلة، ج١ص١٩٩، ٢٠٢؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٧٤-٧٥

(٢) السواح، بغداد، ص٢٠؛ لونكريك، أربعة قرون، ١٩٤

(٣) نيبور، الرحلة، ص١١-١٢؛ الوردي، لمحات، ج١ص٢١٤

(٤) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٤٣-٤٤؛ الوردي، لمحات، ج٣ص٣٨

(٥) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٧١-٧٨

(٦) عثمان بن عبدالله بن بشير، سوابق عنوان المجد، ص٩٤

(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج١ص١٢٤؛ عشائر العراق، ج٤ص٢٦٤-٢٦٥

(٨) بلنت، الرحلة، ص٢٨٠؛ عثمان بن عبدالله بن بشير، سوابق عنوان المجد، ص٨٩، ١٦٧؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص١٦٠، ١٦٣؛ عشائر العراق، ج١ص٢٩٦-٢٩٩

(٩) ريج، الرحلة، ص٦١

ز - كانت سياسة القبائل الشيعية تتركز في محاولة إثارة القلاقل للسلطة العثمانية في العراق، من خلال إعلان التمردات على الولاة وقتلهم إذا أمكن الأمر[1]، وقطع الطريق على القوافل التجارية، وسرقة زوار العتبات، لإعطاء الذرائع للسلطة الفارسية بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، ومن ثمّ إعلان تأييدهم للتدخلات الفارسية ورفدها بالمقاتلين[2]، أو مساعدة القبائل الشيعية ضد أخرى سنية وسحق قراهم[3]، والهروب إلى بلاد فارس في حال فشل أي مخطط أو في حال قدوم والي حازم[4]، ثم إنهم لتخليص أنفسهم يأخذون بزمام الفتنة والوشاية بشيوخ العرب السنة في العراق كوشاية شيخ الخزاعل بالشيخ ظاهر المحمود شيخ عشائر زوبع وهو الذي ناصرهم في معاركهم ضد الولاة، وهجرت قبائله بسببهم ولأجلهم[5]، وكان الدافع وراء تلك المواقف الشيعية هو الولاء الفارسي ودور الفرس في التوسط لهم لدى الحكومة العثمانية وضمان رجوعهم والعفو عنهم[6]، حتى وصلت مراحل الذل بالشيعة وقبائلهم للسلطة الفارسية التي تتصنع الدفاع عن قضاياهم القبول بمشايخ ليسوا منهم أصلاً ليرضي الطرف الفارسي أمثال أمير بني تميم الفارسي الأصل والمجوسي العقيدة حتى إنه كان متزوجاً بابنته ولا ينكر ذلك عليه أحد[7].

ح - وأما دور القبائل العربية السنية فقد كان يتمحور على الصعيد الداخلي

---

(١) بكنهام، الرحلة، ص٤٤؛ لونكريك، أربعة قرون، ص١٨٩-١٩٠؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٣ص١٤٢، ٢٠٠-٢٠١، ج٥ص١٤١، ج٦ص١٦٦، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩؛ سليم مطر، الذات الجريحة، ص٢٤٦

(٢) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٦٣، ١٦٧؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٥ص٢٤٢، ج٧ص٧٩؛ سليم مطر، الذات الجريحة، ص١١٦

(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٥ص١٩٢، ١٩٥-١٩٦؛ الوردي، لمحات، ج٣ص١٨٦

(٤) العزاوي، بين احتلالين، ج٥ص١٦٢-١٦٤؛ ياسين، العنف الدموي، ص١٩٠

(٥) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٩٠

(٦) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٢٥٧، ٣٣٤؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٣٣٤؛ ياسين، العنف الدموي، ص٢٣١

(٧) العزاوي، عشائر العراق، ج١ص٨٨

في استغلال طاعتهم للولاة وإقحامهم في الصراعات بين الولاة للاستئثار بالسلطة وتثبيت سلطانهم[١]؛ لأن الاستعانة بالقبائل الشيعية تعني الخسارة لهم[٢]، هذا فضلًا عن استخدامهم في قتال الفرس وغالباً ما تحدث المعارك الفاصلة بقيادة تلك القبائل وبدافع الغيرة على الأرض العربية، كطرد قبائل المنتفك والشاوية للفرس من البصرة[٣]، ودور النجديين في الدفاع عن البصرة ضد بني كعب المدعومين من الفرس[٤]، ودور قبائل شمر في طرد الفرس بقيادة الشيخ صفوق[٥]، وكذلك دور قبائل عنزة وشمر في طرد الفرس عن منطقة ديالى[٦]، ودور قبائل الجبور والكروية القيسية ضد قبائل الهماوند الفارسية وطردهم عن الحدود[٧]، ودور القبائل العربية السنية في كركوك في طرد أكثر من عشرة آلاف جندي فارسي من المدينة[٨]، ودور سكان البصرة بقيادة وجهاء المدينة من أهل السنة بالوقوف بوجه الغزو الفارسي[٩]، ودور قبائل الشاوية في استتباب الأمن في مناطق الفرات الأوسط[١٠]، ودورهم أيضاً في تهديد الفرس وثنيهم عن احتلال العراق[١١]. ثم تمادى الولاة في استغلال هذه القبائل العربية في حروبهم وتجنيدهم لحرب أهل السنة[١٢]، والسبب في ذلك هو تسريح الولاة للقبائل الشيعية من الخدمة العسكرية بسبب خيانتهم، في الوقت الذي مُنعت فيه القبائل السنية من بناء مسجد قط

---

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٥ص١٧٤-١٧٧، ج٦ص٢٣٨، ٢٤٥-١٤٨، ج٧ص١٤٠
(٢) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٢٣؛ الوردي، لمحات، ج١ص٢١٦
(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٢٨-٢٣٠؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٨٠-٨١
(٤) العزاوي، ج٦ص٢٩٤
(٥) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٩٦؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٢٨٠
(٦) العزاوي، عشائر العراق، ج١ص١٥٢
(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٧٢، ٨٤
(٨) لونكريك، أربعة قرون، ص٨٠-٨١
(٩) لونكريك، أربعة قرون، ص١٣٢
(١٠) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٤١
(١١) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٢١-٢٢٢
(١٢) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص٢٠٤

في مدينة الرمادي حتى عام ١٨٧٢م[١]، مع أنهم كانوا يخوضون المعارك العثمانية على جبهاتها الروسية والأرمنية والقرم والبلقان والقفقاسية، وعلى الرغم من الانتصارات التي سطرتها تلك القبائل على هذه الجبهات إلا أنها كانت طاحنة إذ بلغت نسبة الشهداء فيهم ٨٠٪ من المتطوعة[٢]، وفي الوقت الذي خسرت فيه القبائل العربية السنية هذا العدد من الرجال؛ عاشت القبائل الشيعية بحياة دعة واستقرار لا همّ لها سوى إثارة الفتن وتفريس البلاد العربية شيئاً فشيئاً، ثم إن هذه الخدمات التي كانت تقدمها القبائل العربية السنية للبلاد لم تكن لتعطيها الحصانة من تسلط الولاة العثمانية ورفع الضرائب عنهم، ودفع سوء خلق الولاة، فقد عمد الولاة العثمانيون إلى إذلال كل قوي[٣] ومنها عزل شيخ قبائل عنزة وتعيين بديل له وهو الأمر الذي لا ترضى به القبيلة فتثار المعارك ضد جيوش الولاة وكانت عادة ما يكون النصر للقبائل أمثال انتصار قبائل زوبع والدليم والجبور والبوعيسى في الرمادي[٤]، وانتصار قبائل العبيد الزبيدية في الفلوجة والدجيل[٥]، وثورة ظاهر المحمود شيخ قبائل زوبع في حادثة الوردية بعد هروبه من الأسر وتنظيم حملات ضد جيوش الوالي العثماني[٦]، ويعود سبب هذه الأحداث إلى سوء خلق الولاة يضاف إليها الوشايات الكاذبة[٧].

ط - انحطاط مستوى التعليم الديني في المناطق السنية بسبب ربط هذه المدارس بمالية الولاة وسياستهم، في الوقت الذي كانت هناك مدارس نصرانية ويهودية وفارسية حرة التعليم[٨]، وإن إعلان الدستور العثماني زاد من حرية العقائد الأخرى وشدد الخناق

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص١٥، ١٩، ٣٤
(٢) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٥٢؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٢٥٦؛ الوردي، لمحات، ج١ص١٤١ وج٣ص١٦، ٣٥، ١٥٠؛ ياسين، العنف الدموي، ص٢٥٦
(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٤٣-٢٤٥
(٤) الحيدري، عنوان المجد، ص٨٤؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٣٠؛ الوردي، لمحات، ج١ص٢٣٩
(٥) الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص١٨١-١٨٤؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٤١
(٦) الوردي، لمحات، ج٢ص١٩٢
(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص١٨٩
(٨) لونكريك أربعة قرون، ص٣٨٠؛ البراك، ص٤٣

على العقيدة السلفية السنية[١]، وبدأت حملات نفي لأعداء الدستور والدولة ونبزهم بما ينفرهم أمثال الشيخ الألوسي، ومن آزر السنة من القبائل العربية ضد الفرس[٢]، وبالرغم من كل ذلك إلا أن الأمر لم يكن ليفلح في المناطق الشمالية لأن العقيدة السنية كانت متجذرة في القبائل العربية التي تقطنها، كقبائل الجبور والعكيدات والبقارة وشمر وعنزة فهم حملة لواء الدعوة السلفية[٣]، وإن جذور الدعوة السلفية لديهم تعود إلى ما قبل ظهورها على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب عام ١٧٣٠م على يد الشيخ أحمد بن الكولة الموصلي، وتبعه بذلك بعض العلماء ويعتقد أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد قدم الموصل وعرف السلفية على يد أهل الموصل لأن دعوتهم كانت قد لاقت القبول في الأوساط العشائرية آنذاك[٤]، وبسبب هذه الدعوة وتدين أهل الموصل رفضوا الدخول في المدارس الأميرية الحكومية وفضلوا التعليم في المدارس الدينية لوصفهم الأولى بالإلحاد[٥] لقربها من العقيدة الانكشارية والصوفية الغالية والعلمانية، في الوقت الذي وصفت فيه النجف بأنها أشبه بالقاهرة من حيث العلم (الشيعي) [٦]، علمًا بأن جل سكانها هم السراق والقتلة حتى إنها أخافت الرحالة فريزر من دخولها[٧]، وفي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تم افتتاح كلية الإمام الأعظم لتكون أحد المراجع الشرعية لأهل السنة[٨].

ي - الملاحظ أن جل علماء السنة من العرب أو العراق وأن لغتهم العلمية هي اللغة العربية بخلاف لغة علماء الشيعة فقد كانوا فرس الجنسية والولاء واللغة[٩]، وكانت

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص١٥٩، ١٧٠

(٢) سليمان فيضي، المذكرات، ص٧١؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص١٥٠

(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص١٥٨

(٤) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص١١٣، ١٩٨

(٥) سليمان فيضي، المذكرات، ص٣٣

(٦) الحديري، عنوان المجد، ص٤٣

(٧) فريزر، الرحلة، ص١٦٦، ١٧٤

(٨) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٢٠٨

(٩) لونكريك، أربعة قرون، ص٤٤؛ الوردي، لمحات، ج٣ص٢٦٢

تأثيراتهم على الصراع الفارسي العثماني إلى درجة أخذت القبائل العربية الشيعية تطلب الرعوية الفارسية للخلاص من التبعية العثمانية وإعفائها من التجنيد والضرائب على حساب القبائل العربية السنية[1]، ومع التصعيد في حروب العرش في الدولة الفارسية وضيق المعيشة دفع إلى هجرة فارسية جماعية صوب العراق وتكوين جالية كبيرة في مناطق الفرات الأوسط (النجف وكربلاء) [2]، فضلًا عن استجلاب الولاة العثمانيين الشيعة لهم لتعزيز وجودهم في العراق[3]، ثم إن الكثير منهم يدعي نسب السادة العلوية[4]؛ لتسهيل استغفال العامة.

ك - يشير المستشرق بيرترام توماس إلى أن الطبقة المثقفة - وهم طبقة الموظفين - كانت تشكل بدرجة كبيرة سكان مناطق بغداد والمدن الشمالية[5]. أي سنية الأفندية في العراق.

ل - وأخيراً يشير الرحالة جيمس إلى أن العرب السنة هم متسامحون مع من يخالفهم، وأن الشيعة يكرهونهم ولا يجرؤون على الوصول إلى مناطق شمال بغداد لأنهم عرب سنة[6]، والسبب في ذلك أن العشائر الشمالية شديدة المراس قياساً بالوسط والجنوب ولأن الدعوة السلفية كانت قد وصلت إليهم مبكراً كما بينا سابقاً.

٣. العوامل الدينية:

يتضح مما سبق أن العامل الديني كان حاضراً وبقوة في التأثير على الصراع العثماني الفارسي في العراق والذي بدوره يلقي بظلاله على السياسة العشائرية العربية وعلى نوع تحالفاتها وعمقها وعلى تأثير العتبات والمراقد في صياغة هذه الأدوار.

---

(١) الوردي، لمحات، ج٤ص٨٧
(٢) نيبور، الرحلة، ص٣٠
(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٠٩
(٤) العزاوي، عشائر العراق، ج٤ص٢٢٩، ٢٤١
(٥) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص٢٦٣
(٦) بكنهام، الرحلة، ج٢ص٢٦٤-٢٦٦

أ - أهل السنة في العراق:

- ادعت الدولة العثمانية حمايتها لعقيدة أهل السنة ضد الغزو الفارسي، لكن الأمر لم يكن له أي تأثير بسبب بُعد العراق عن مركز الثقافة العثمانية في إسطنبول، وبالرغم من ذلك كله بقي الجيش الانكشاري الذي يمثل العقيدة العثمانية هو الحامي الرسمي الوحيد لها وصاحب السلطة العليا في المدن العراقية[1]، وهو الأمر الذي أثر على الواقع الديني للمدن العراقية السنية أو ذات الغالبية السنية (الموصل، بغداد، البصرة) علماً بأن القبائل العربية البدوية السنية بقيت تحتفظ لنفسها بموروثها العقائدي الأصيل ولا يخضعون لأي تسلط من قبل الانكشارية العثمانية عليهم، وأن تلك القبائل البدوية قبلت الدعوة السلفية وأحبوها وخلصوا لها لأنها لا تخالف سجاياهم الأصيلة[2]، بينما كان الجيش الانكشاري يعتنق العقيدة الصوفية البكتاشية وهي التوأم للعقيدة الصوفية المولوية القزلباشية[3]، والتي تمثل جذور الدعوة الصفوية خصوصاً إذا علمنا أن من أساسيات العقيدة الانكشارية سبّ الصحابة[4]، والإيمان بعصمة الأئمة الاثني عشر من آل البيت الأطهار، والإيمان بغيبة المهدي ابن العسكري ثم إيصال الإمام علي إلى مرتبة الألوهية في دعائهم المشهور " نادِ علي يا مظهر العجائب تجده عوناً لك في النوائب"[5] ويصفون حالهم بالصوفية السنية، وخلطت الدولة العثمانية على العرب السنة المفاهيم العقائدية، إلى درجة فقد فيها القدرة على التمييز العقائدي بين أهل السنة والرافضة، فمثلاً جاب أحد شيوخ البهائية (٣٠) دولة يدعو إلى عقيدته وكان يظن به الصوفية أنه من علماء

(١) نيبور، الرحلة، ص٣٧
(٢) سليمان فيضي، المذكرات، ص١٥١؛ الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص٩١
(٣) خيون، الأديان، ص٢٧٤-٢٧٩، ٢٨٤
(٤) الوردي، لمحات، ج١ص٢٦٦
(٥) الوردي، لمحات، ج١ص٣٤-٣٦

السنة[1]؟! ثم إن هذه العقيدة الصوفية الانكشارية كانت تستحل دماء وذمة كل من يخالفها[2]، مثل الوقوف بوجه الوالي داود باشا تأييداً للإنكليزي ريج في استثماراته مقابل بعض الأموال للانكشارية[3]، وإثارتهم الفتن في الدولة العثمانية كدور قاضي العسكر العلوي الصوفي وبمساعدة اليهود في صنع القلاقل في قلب الدولة[4]، وتحالفهم مع العشائر الشيعية لقتل الوالي سليمان باشا الصغير لإعلانه اعتناق الدعوة السلفية[5]، وهروبهم إلى البلاد الفارسية وتوليهم المناصب العليا هناك[6]. وفي حالة شعورهم بقدوم أي خطر يهدد كيانهم، يزداد اهتمامهم وتعميرهم للمراقد الشيعية بشكل كبير كتعمير آبار مسجد براثا[7] التي كانت تحت سيطرتهم العقائدية[8]، ومسجد بابا كركر في كركوك وهو عبارة عن تكية بكتاشية يعلن فيها سب صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) [9]، ومن أعمالهم أيضاً منع العرب السنة من تولي مناصب مؤثرة في حكم الولايات العربية ومحاربة علمائهم في الرزق ومنعهم من رواتب الأوقاف ونفيهم عن بلادهم التي يملكون فيها تأثيراً على عقائد العامة لإزالة خطرهم من أمام البكتاشية[10]، وحرقهم لدار مفتي بغداد[11]، وبيع مناصب الولاية للعجم أمثال عجم محمد وعلي الخصي أصحاب المجازر بأهل

---

(١) الوردي، لمحات، ج١ص٧١، ٢٠٢
(٢) نورس، العراق في العهد العثماني، ص٣١، ٤٨
(٣) الوردي، لمحات، ج٣ص١٢٤
(٤) د.هدى، يهود الدونمة، ص١٧٢-١٧٣
(٥) حتى أصبحت تهمة وهابي لا ينجو منها حتى الولاة العثمانيون. انظر: الوردي، لمحات، ج١ص٢١٠-٢١٣
(٦) علماً بأن الدولة الفارسية دولة طائفية فلماذا يوحي ذلك؟ ينظر، ريج، الرحلة، ص٢٢٨
(٧) الآن يتخذ منه مقر الوقف الشيعي.
(٨) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٨٤
(٩) العزاوي، بين احتلالين، ج٥ص١٠٣
(١٠) لونكريك أربعة قرون، ص٣٨١؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٩٥، ١١٢؛ خيون، الأديان، ص٢٨٩
(١١) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٣٩

السنة[١]، ثم إن الانكشارية والبكتاشية بلغوا من الطائفية أنهم دعوا إلى محو أسماء الخلفاء الراشدين ووضع بدلها أسماء أبطال الأتراك في خطب الجمعة[٢]، وإعلان اتحادهم مع الشيعة في إطار حرب إعلامية ودعوية ضد أهل السنة أو السلفية بقيادة الشيعة، وهو الأمر الذي ساعدهم على نشر مذهبهم تحت غطاء انكشاري رسمي[٣]، وقد لاحظ ذلك الرحالة نيبور وأفصح عن شعوره بوجود اتحاد صوفي شيعي في جوهره[٤]، ويشير أحد الرحالة الألمان إلى أن بغداد يكثر فيها الصوفية الذين يعتقدون بالخرافات البعيدة عن الإسلام وأنه وجد في خان الدراويش الفرسَ يبيعون فيه الحشيشة وأن من يعتنق الفكر السلفي لا يجرؤ على أن يعلن نفسه خوفاً من الموت أو الفتنة، والسبب في ذلك هو الولاة الانكشارية، ثم يورد جملة من خرافات الصوفية هناك التي لا ترتقي إلى العقل السليم ولا تقبل بها العقيدة الإسلامية[٥]، ثم إن أغلب السواح الأوربيين حينما يزورون العراق يبدؤون بوصف المقابر والمقامات[٦]، وهذا يدل على قوة العقيدة القبورية واهتمام الدولة العثمانية بالأموات وإهمالها الأحياء، ومن الغريب بالأمر أن تكايا المولوية القزلباشية محمية من قبل الوالي لكونها من الطرق الصوفية التي تتبنى السلطة العثمانية حمايتها[٧]، ومن العجب العجاب في سياسة الدولة العثمانية الحامية للمذهب السني هو أن الوالي العثماني المعين على المدينة المنورة كان بكتاشي العقيدة ويعلن سب الصحابة

---

(١) الوردي، طبيعة المجتمع، ص١٣٢-١٣٤، ١٣٩
(٢) سليمان فيضي، المذكرات، ص٩٧
(٣) لونكريك أربعة قرون، ص٢٥٨
(٤) نيبور، الرحلة، ص٣٢
(٥) السواح، بغداد، ص١١١-١١٦
(٦) السواح، بغداد، ١٤
(٧) نيبور، الرحلة، ص١٥، ١٨

من على منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وينشر الرفض[1]، ثم يشير ابن فصيح الحيدري إلى أن سبب ضعف العرب السنة هو عائد إلى ضعف علمائهم[2]، ونرى أنه لا يعود إلى ضعف العلماء وإنما لسياسة الدولة وعقيدتها التي تعتنقها، والدليل أن سبب الاستقرار العقائدي في منطقة الجزيرة العربية سوى العراق يعود إلى عدم خضوعها بشكل مباشر للسلطة العثمانية[3]، ثم إن تأييد السلطة العثمانية للعقائد الشيعية والصوفية أدى إلى تجبر دعاة هذه العقائد وانقلابهم على سلطة المركز وإعلانهم حكماً ذاتياً في الولايات العراقية وهو ما أضعف فيها سلطة المركز[4]، ومن المؤاخذات على العرب السنة مناصرة علماء السلاطين للسلطان عادلاً كان أم جائراً، ففي الوقت الذي صرح فيه العالم ابن سند أن تكايا الانكشارية البكتاشية في محلة الجعيفر في بغداد مكان للعن الصحابة؛ دعا إلى نصرة هذا الجيش البكتاشي في حربه ضد آل سعود والدعوة السلفية وأفتى بوجوب ذبح آل سعود وقبائلهم عن بكرة أبيهم حتى صغارهم[5]، هذا من جانب ومن جانب آخر كان خطاب المفتي العثماني في إسطنبول يحمل عبارات النفاق واللين مع الشيعة[6]، بل نرى معانقة حارة بين علماء البكتاشية الصوفية والنصارى في إسطنبول للمباركة على إعلان الدستور في الوقت الذي يُكفّر فيه السلفية[7]؟! ثم يعترف بالطائفة الشيعية ويعطي لهم ركناً في الكعبة الشريفة[8] للعن الصحابة وسبهم وإعلان مذهبهم، ثم

(١) الوردي، لمحات، ج٤ص٧٧
(٢) الحيدري، عنوان المجد، ص٢٣
(٣) لونكريك أربعة قرون، ص٣٦٥
(٤) الوردي، لمحات، ج١ص٢٥٩
(٥) الوردي، لمحات، ج١ص٢٦٦، ج٢ص٢٠
(٦) الوردي، لمحات، ج٢ص٢٥٧
(٧) الوردي، لمحات، ج٣ص١٣٢
(٨) الوردي، لمحات، ج٢ص١٣٩

وبسبب إعلان قبائل الجبور في جانب الكرخ من بغداد اعتناقهم العقيدة السلفية؛ قام الجيش الانكشاري بمحاربتهم وطردهم عن قراهم من بغداد[١]، والأسوء من ذلك أن الدولة العثمانية كانت ترفد بغداد كل عام بين (٣٠٠٠-٥٠٠٠) انكشاري لتثبيت سلطانها[٢]، وفي رد فعل مماثل من قبل قبائل الشاوية العبيد الزبيدية السلفية ذات المكانة العالية في بغداد قاموا بجلب قبائل سنية من الموصل وأكراداً من الشمال لطرد العناصر الفارسية من المدينة[٣]، وتم اختيار القبائل الموصلية لأن علومهم الشرعية كانت تدرس باللغة العربية وهم أهل دين وعلم[٤]، وفي الوقت الذي عرفت فيه النجف بسعة مدارسها الفارسية الشيعية[٥]، وإغواء علمائها للعامة باللبس الأنيق ومظاهر الفخامة والوقار المصطنع؛ كان دعاة الصوفية والدراويش يرتدون زي المتسولين والمتشردين بدعوى التزهد عن الدنيا[٦]، ويتركون الشيعة ينشرون عقائدهم ومذهبهم!

ب - أما عن الولاة فقد كان بعضهم ليسوا بمسلمين أصلاً[٧]، أو قد أسلموا حديثاً (قريبي عهد بالإسلام) ولا علم لهم بالدين أمثال الوالي داود باشا ١٨١٦-١٨٣١م[٨]، أو كانوا شيعة أمثال الوالي علي رضا اللازر وهو من الدعاة لطائفته[٩]، وجل الولاة المتدينين منهم كانوا بكتاشية شيعة ومن أراد منهم أن يصبح سلفياً يقتل بأمر الباب

---

(١) الوردي، لمحات، ج١ ص٢١٤
(٢) نيبور، الرحلة، ص١١-١٢
(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٧١-٧٨
(٤) سليمان فيضي، المذكرات، ص٣٣
(٥) الحيدري، عنوان المجد، ص٤٣
(٦) فريزر، الرحلة، ص١٥٥
(٧) السواح، بغداد، ص١٠٥
(٨) باقر أمين الورد، بغداد، خلفاؤها- ولاتها - ملوكها - رؤساؤها، منذ تأسيسها عام ١٤٥هـ-١٤٠٤هـ، دار التربية (بغداد/ دت)، ص٢٣٦
(٩) نيبور، الرحلة، ص٥٠

العالي كسليمان باشا الصغير[١].

ج - ومما يُذكر اشتراك الولاة العثمانيين جميعهم في خصال منها: العفو عن الفرس والشيعة الذين يرتكبون المجازر إبان ضعف السلطة العثمانية على الولايات[٢] أو عند الاجتياح الفارسي للمنطقة، كالعفو عن مجزرة عباس الصفوي لسحق أهل السنة في بغداد عن بكرة أبيهم واستبدالهم بالفرس، والعفو عن مجزرة نادر شاه وكريم خان الزند في كركوك وبغداد والبصرة[٣]، ثم محاولة التقرب من الشيعة بزيارة العتبات والمراقد[٤]، بسبب طغيان الصوفية والبكتاشية على الجيش العثماني وتعمير وتزيين قببها ومناراتها وإيصال الخدمات لها من ماء بحفر الآبار وبناء الخزانات وجر خطوط الترمواي لها وإسكان القبائل فيها[٥]، وهو الأمر الذي ساعد على إقامة مدن كبيرة قائمة على أساس شيعي[٦]؛ لإرضاء الفرس وكسب ود القبائل الشيعية[٧] على حساب مصلحة العقيدة السنية بالرغم من الخيانات المتكررة من قبل الشيعة للسلطة العثمانية، وفي الوقت نفسه لم يبنَ في مدينة الرمادي جامع واحد حتى عام ١٨٧٢م[٨]، يضاف إلى هذا كله كان القنصل الفارسي يتدخل لانتزاع مكاسب طائفية[٩]، يقابله والي العثمانيين سيئ الخلق مع العامة[١٠]، وعلى سبيل المثال نذكر أعمال الوالي علي رضا اللاز لما لها من تأثير على واقع العرب السنة، وعكس حقيقة العقيدة البكتاشية على الحالة الدينية في العراق فهو

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٢٠٠-٢٠١
(٢) الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص١٢٨-١٣٠
(٣) تم ذكره سابقاً
(٤) العزاوي، بين احتلالين، ج٤ص٤٩، ج٥ص٩١
(٥) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٢، ٣٨-٣٩
(٦) لونكريك، أربعة قرون، ص٣٨-٣٩
(٧) الوردي، لمحات، ج١ص١٩٣، ج٢ص٢٥٣، ٢٥٥
(٨) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٣٤، ٣٩
(٩) الوردي، لمحات، ج٣ص١١٠
(١٠) الوردي، لمحات، ج١ص١٦١-١٦٢

الوالي التركي الذي مكن العجم وعلماءهم من التدخل في الشؤون العراقية[1]، ومن أهم أعماله أنه أكثر من استجلب المماليك الكرج والقفقاس إلى بغداد واختص منهم من كان شيعي العقيدة وملأ بهم بغداد[2]، ورحب بالبابية الذين هربوا من إيران إلى العراق واستقبلهم وأسكننهم العراق، ومن الغريب أن الحكومة الفارسية التي طردتهم أخذت تدعمهم وتسيطر على تدخلاتهم في الشأن العراقي وبمساعدة الوالي اللازر[3]، واختص لنفسه من المساعدين الشيعة أمثال علي الخصي الذي عاث في الأرض الفساد[4]، ومما اتصف به علي رضا اللازر أنه دأب جاهداً على نشر عقائد الشيعة في العراق[5]، حتى إنه أثقل ميزانية السلطة العثمانية بكثرة الحملات العسكرية على القبائل السنية وكانت بعض هذه الحملات تحمل طابعاً شيعياً دعوياً وإعلامياً بحتاً، ولم تكن تملك أي مواجهة عسكرية[6]، حيث كانت تجيش الجيوش وتصرف الأموال ثم يتبين كذب دعاوى الهجوم السني على العراق، وعرف اللازر أيضاً بمحاربة الأحكام الشرعية ووصف القضاء في زمنه بالأسوأ[7]، وعرف بظلمه وبطشه حتى بمفتي بغداد المدعوم من السلطة العثمانية الشيخ عبد الغني جميل[8]، وعرف بشدة ترفضه ورأفته بعشائر الخزاعل الشيعية وتجنيدهم لضرب عشائر الشاوية السلفية شمال العراق وطردهم من بغداد[9]، وهو أول من سمح باللطم في بغداد[10]، وقام بتقليل الرواتب الوقفية على المدارس الدينية

---

(١) الوردي، لمحات، ج٢ص٢٢٢
(٢) لونكريك، أربعة قرون، ص٢٠٩
(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٧٤-٧٥
(٤) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٤٣
(٥) نيبور، الرحلة، ص٥٠
(٦) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص١٧٧
(٧) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٤٣
(٨) فريزر، الرحلة، ص١٢٨
(٩) فريزر، الرحلة، ص١٨٧؛ العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص١٦٦؛ الوردي، لمحات، ج١ص١٥٦
(١٠) الوردي، لمحات، ج٢ص٩٨، ١٠٩

وعلمائها[1].

د - أما الدعوة السلفية فقد ناصرها وحمل لواءها أهل العراق قبل بزوغ شمسها في الجزيرة العربية فقد بدأت من أرض الموصل الكريمة منذ عام ١٧٣٠م على يد الشيخ أحمد بن الكولة الموصلي ثم تبعه كوكبة من العلماء في معتقده ودعوته، وهجّر إلى بغداد ثم طرد من بغداد إلى الموصل مرة أخرى وأوذي في ذلك[2]، ثم حمل لواء الدعوة كوكبة من العلماء أمثال علماء الشاوية ورجالاتهم وعشائرهم من العبيد الزبيدية الأصيلة[3]، وكذلك العلامة الآلوسي وقد أوذي في ذلك وصبر ونفي مرات عدة ومنع عنه الراتب الوقفي[4]، ومن العشائر التي حملت لواء الدعوة السلفية ودافعت عنها عشائر الجبور والعكيدات والبقارة الزبيدية في الموصل وعشائر عنزة في الفرات الأوسط[5] وعشائر شمر بعمومها وخصوصاً عشائر الحميدي ومناظرة شيخهم مع محمود النقيب الكيلاني وبطلان عقائد القبوريين على يده مشهورة في أوساط العلماء[6]، ويشير الرحالة جيمس إلى أن أطماع الغزوات الفارسية على الأراضي العراقية لم يتصدَّ لها ويقف بوجهها سوى العشائر السنية [7]، والغريب أنه لم يتطرق لدور الحكومة وولاتها وجيوشها الانكشارية أصلاً؛ لفسادهم وضعفهم حينها، وهو ما دفع بالفرس إلى تقوية العقائد الصوفية على حساب السلفية ومساندة تكايا البكتاشية التي يطلق عليها اسم (الددوات) وفتحت لهم فروع في النجف وكربلاء لإشغالهم في الحملة الإعلامية ضد الدعوة السلفية[8]،

---

(١) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٧١
(٢) سيار الجميل، زعماء وأفندية، ص١١٣، ١٨٨
(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٦ص٣٣٧
(٤) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص١٠٨، ١١٥، ج٨ص١٥٠؛ الوردي، لمحات، ج٣ص٦٩-٧١، ج٢ص١٠٠
(٥) الوردي، لمحات، ج١ص٢١٥
(٦) العزاوي، بين احتلالين، ج١ص١٦٣، ٣٩٨
(٧) بكنهام والرحلة، ج٢ص١٣٧-١٣٩
(٨) العزاوي، بين احتلالين، ج٤ص١٥٢، ج٦ص٢٩٢

والتكايا الرفاعية في الأهوار[1] بزعامة أبو الهدى الصيادي[2]، الذي أظهر من الشعوذة ما أبهر به السلطان العثماني فكان السلطان لا يخالفه الرأي خصوصاً في التنكيل بعلماء السنة والسلفية وانتشار البدع ومسايرة رجال الدين لها[3] وانتشار التكايا المولوية[4]، حتى انتهى الأمر إلى أن العقائد البكتاشية أعلنت عقيدة (علي اللاهية) وخروجها عن التسنن بشكل رسمي وتحول كثيرهم من الصوفية السهروردية إلى الكاكائية[5]، والسبب في توحد الموقف والنتائج بالرغم من اختلاف المسميات العقائدية هو اتصال الجميع بالحلاج وأفكاره الفلسفية الملحدة، وخلاصة القول أن عدم وجود ضغوطات دينية تركية ضد العقيدة الصفوية وربط مناهج المدارس الوقفية السنية بسياسة الوالي الانكشاري[6]؛ دفع بالعرب السنة بالسعي الجاد في الحفاظ على وجودهم وكيانهم العقائدي بجهودهم الفردية وكان لهم في هذا الميدان جهد جبار حتى قيل فيهم لا يوجد مجدد سلفي مدافع عن الإسلام إلا من البادية السنية وقبائلها[7].

هـ - أما عن التأثيرات الفارسية على الواقع الديني العراقي وعلى العرب السنة فهي قطعية الثبوت والدلالة ولا يكاد يخلو عام من تاريخ العراق الحديث من ذكر مجزرة لشاه إيران في العرب السنة العراقيين أو تهجيرهم واستبدالهم بالشيعة الفرس، أو هدم مساجدهم وتعمير المراقد والعتبات أو فتنة أو دسيسة أو غدر أو سلب وغيرها من الأحداث بدعوى محاربة الأمويين قتلة الإمام الحسين[8]، وهو الواقع ذاته الذي قلب أكثر من ثلث سكان بلاد فارس من التسنن إلى الرفض فلا نستغرب من تأثيره على

(١) خيون، الأديان، ص٣٦٩

(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص١٨٧

(٣) الوردي، لمحات، ج٢ص٣٢٦

(٤) العزاوي، بين احتلالين، ج٤ص١٩-١٣٠

(٥) خيون، الأديان، ص٤٢٦-٤٢٨، ٤٤٠

(٦) سليمان فيضي، المذكرات، ص١٦٢؛ لونكريك، أربعة قرون، ص٩٥

(٧) لونكريك، أربعة قرون، ص١٠

(٨) نيبور، الرحلة، ص٢٦؛ السواح، بغداد، ص١٠-١١؛ عثمان بن عبدالله، سوابق عنوان المجد، ص٣٨؛ عبدالله محمد الغريب، أحوال أهل السنة في ايران، ط١ (القاهرة/ ١٩٩٠م)، ص٤٦

الواقع العربي السني كما يستعظمه بعضهم وينكره (ويعزوه إلى نظرية المؤامرة) فمن المؤامرة أن نتجاهل المؤامرة.

و - ومن الشعارات التي رفعتها الحركات الشيعية الباطنية لحرب العقيدة السنية هو شعار (انظر إلى ورائك بغضب) [١]، ووضعه قاعدة في حملتهم لكتابة التاريخ الإسلامي وتشويهه مدعوماً بسياسة التفريس، ودعوتهم إلى لعن العرب وقتلهم لأنهم قتلة الإمام الحسين ولأنهم أصل الأمويين[٢] والدعوة إلى موالاة الشاه الفارسي وكره السلطان العثماني لأنه الحائل دون سحق العرب[٣]، ومحاولة إيصال الشيعة إلى شمال العراق على يد الشيرازي وإثارة الفتن في سامراء[٤]، ومساعدة الفرس على الهجرة إلى العراق والسيطرة عليه[٥]، وادعائهم بأن الدين الشيعي الذي سيخرج به المهدي هو غير دين العرب الإسلامي بل هو شديد على العرب الذين يجب مقاطعتهم منذ الآن[٦]، ولتطبيق البنود أعلاه يجب حصر المرجعية بالفرس، ودفع واردات العتبات بين أيديهم لأنهم الأجدر على اتباع المهدي مستقبلاً[٧]، وتشجيع العرب لإعلان الرعوية الفارسية وكره قوميتهم من أجل إعفائهم من الجندية[٨]، والحصول على الحصانة الفارسية من عقوبات وجرائم القتل والسلب وغيرها، وهو الأمر الذي دفع بالخارجين عن القانون إلى إعلان الرعوية وتشكيل عصابات لحماية المذهب (الزكرت والشمرت... إلخ) [٩]، ومن الأساليب أيضاً عدم الاحتكام للأحكام الشرعية العثمانية لعزلهم عن الواقع الاجتماعي

---

(١) سليم مطر، الذات الجريحة، ص٩
(٢) عبدالله الغريب، أحوال أهل السنة في ايران، ص٤٦
(٣) لونكريك، أربعة قرون، ص٤٤
(٤) الوردي، لمحات، ج٣ص٨٨-٩٧
(٥) الوردي، لمحات، ج٣ص٧٩-٨٠
(٦) العزاوي، بين احتلالين، ج٧ص٧٤-٧٥، ج٨ص١٠٧-١٠٩
(٧) لونكريك وأربعة قرون، ص٣٣٥؛ خيون، الأديان، ص٢٨٥-٢٨٦
(٨) خيون، الأديان، ص٢٨٥
(٩) الوردي، لمحات، ج٣ص١١٧

كلياً[1]، ثم إعطاء المراجع الفرس في النجف وكربلاء كل الصلاحيات التي يتمتع بها القنصل الفارسي وأكثر وتمكينه من حل نزاعات الشيعة في العراق. ولإعلاء شأنه في صدور الولاة قامت السلطة الفارسية بتخويلهم بالمناظرة عن الحاكم الفارسي في ترسيم الحدود، وهذا ما زاد من سطوتهم على قرارات الولاة[2]، وأخيراً فإن الطائفة الشيعية كانت عبارة عن ظاهرة سياسية لذلك من السهل الحصول على مؤيدين من الطبقات المظلومة قبل أن يتم تحويل عقائدهم[3]، وبإمكان القارئ أن يتخيل مناظرة عقائدية بين بكتاشي عثماني وشيعي صفوي، فمن المؤكد ستكون الغلبة للشيعي لأنه يملك حرية أكثر في إدارة النقاش خصوصاً أنهم يملكون مرونة للتقية والكذب وتقديم السياسة المصلحية على الدين والعقيدة، وتتويجاً للجهود أعلاه تم اجتياح العراق مراراً على يد الفرس بمساعدة وتمهيد من المرجع الأعلى والمشايخ الشيعة الموالين لهم في العراق[4].

وختاماً فإن التاريخ لم يتحدث أبداً في هذا العهد ولا غيره وحتى المتعاطفين مع الشيعة[5] عن اضطهاد منظم ومنهجي للشيعة في العراق على أساس انتمائهم الطائفي، فالدولة العثمانية (السنية) سمحت بعمليات التشييع الواسعة النطاق التي جرت في العراق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وشملت الكثير من القبائل العربية السنية القاطنة في مناطق جنوب البلاد المختلفة، فقد شملت هذه الحملة العديد من العشائر التي لها فروع أخرى في غربي العراق وشماليه والتي ظلت سنية.

---

(١) خيون، الأديان، ص٣٥

(٢) الوردي، لمحات، ج١ ص٢٤٧

(٣) خيون، الأديان، ص١٠

(٤) سليم مطر، الذات الجريحة، ص٢٠٠

(٥) بشير موسى نافع، العراق: سياقات الوحدة والانقسام، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٧٢، ص٦١-٦٢.

المطلب الثالث: العرب السنة في القرن العشرين:

أولاً: قبيل الحرب العالمية الأولى حتى ثورة العشرين:

شهد التاريخ العراقي المعاصر مواقف عربية سنية محورية سواء كانت في ظل الحكم العثماني الأخير وسياسة التتريك أو في ظل الاحتلال البريطاني الجديد، أولها مناداة الشخصيات العربية والسنية بالوقوف بوجه سياسة التتريك لأعضاء الاتحاد والترقي والدعوة لإقامة حكم عربي مستقل في إطار حكومة عربية اللغة والقيادة، في مقابل الصمت المطبق من رجالات ومراجع الفرات الأوسط للقضية العراقية، وهذه القيادات السنية هي ذاتها التي تعرضت إلى النفي والاعتقال والإقصاء على إثر مواقفهم من الاحتلال البريطاني، حتى وصفهم البريطانيون بأنهم (وطنيون متشددون) [١]، في الوقت الذي وصفوا فيه مراجع الشيعة بأنهم (أحسن الأصدقاء للاحتلال البريطاني) ومدحوا مواقفهم في ترويض العشائر العربية وتقبلهم لفكرة الاحتلال الإنكليزي للعراق[٢].

ثم أسست الشخصيات العربية السنية أول حزب معارض في العراق للسياسة العثمانية منذ عام ١٩١١م وهو الحزب الحر المعتدل، ثم أعقبته الجمعية الإصلاحية ضد جماعة الاتحاد والترقي في البصرة[٣]، وقاد هذا التجمع العربي السني الحرب السياسية والإعلامية ضد تطلعات الاتحاديين والفرس بتوعية سكان المنطقة ومن داخل مجالس

(١) سليمان فيضي، المذكرات، ص٢٤
(٢) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٦٩-٧٢
(٣) سليمان فيضي، المذكرات، ص١٩-٢١؛ إبراهيم عبد الغني الدوري، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد/ ٢٠٠١م)، ص١٣٦

الشورى والمبعوثين في العاصمة العثمانية إسطنبول، وبالرغم من أن السيد طالب النقيب وسليمان فيضي كانا ضد السياسة العثمانية إلا أن الاحتلال الإنكليزي وبعد اجتياحه للعراق حاول نفيهم لأنهم أعيان العرب السنة الذين آثروا مساندة العثمانيين في حربهم ضد الإنكليز في الحرب العالمية الأولى، ولأنهم رفضوا التحالف والتعاون مع الإنكليز إبان دخولهم البصرة في عام ١٩١٤م[١]، وبسبب عروبتهم هربوا إلى آل سعود وليس إلى إيران، والدافع وراء مواقفهم تلك علمهم بأن الإنكليز لن يعطوا العرب استقلالهم[٢]، في الوقت نفسه كان مجتهدو النجف وكربلاء والكاظمية يستلمون الأموال والمرتبات من الأتراك والألمان لقاء إعلانهم الجهاد ضد الغزو البريطاني[٣].

ولما طلب من سليمان فيضي الانخراط في عمل المجلس البلدي في البصرة عام ١٩١٩م؛ اشترط عدم استلام الراتب لكرهه المعلن للإنكليز وقام بنشر أول رواية له بعد دخول القوات البريطانية المحتلة أسماها (الرواية الإيقاظية) دعا فيها إلى نبذ التمذهب (عكس الشيعة ومواقفهم). ووُصف في التقارير السرية البريطانية بأنه وطني، وترأس سراً عام ١٩٢٠م حزب العهد العراقي المناهض للوجود البريطاني وأحد قياديي ثورة العشرين ومحركيها[٤]، وذكرت المس بيل أن هناك دوراً كبيراً لعلماء مساجد أهل السنة في قيادة الناس ضد الوجود البريطاني وتأسيسهم لجمعية العهد وحرس الاستقلال على يد العلامة يوسف السويدي الذي تولى بينها بعد رئاسة مجلس الأعيان بعد تشكيل المملكة العراقية، وافتتاح أول مدرسة إعدادية بإدارة علي البزركان التي كانت مقراً للوطنيين وأقلقت المس بيل كثيراً[٥].

---

(١) سليمان فيضي، المذكرات، ص١٩٤-١٩٥

(٢) سليمان فيضي، المذكرات، ص٢٢-٢٣

(٣) الوردي، لمحات، ج٤ص١٣٥

(٤) سليمان فيضي، المذكرات، ص٢٣-٢٤

(٥) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٩٣؛ سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠-١٩٥٨م، دار الحكمة،ط١(لندن/ ١٩٩٢م)، ص١١٣

ثم أسست جمعية فداء الوطن على يد الوطنيين من العرب السنة قبيل ثورة العشرين، وكانت اجتماعات الوطنيين في بغداد تقام في دور وجهاء أهل السنة[1]، وعلى إثر هذه المواقف نشبت معركة كبيرة في محلة خضر إلياس ضد البريطانيين دفاعاً عن الشخصيات الوطنية[2]، وهي مشهورة في التاريخ العراقي الحديث ولا يستطيع متطفل على الحركات الوطنية إخفاءها وتجاهلها أو إلغاء شخوصها، وبعد سقوط عدد من القتلى والجرحى استطاعت عشائر الجبور تهريب البزركان خارج بغداد في الوقت الذي أعلنت فيها كربلاء والنجف والكاظمية تأييدها للحكم البريطاني، بأغلبية الثلثين على حساب الحكم العربي المستقل[3]، ولقبوا الجنرال مود البريطاني محتل بغداد بالفاتح[4]، ولضمان الاتصال البريطاني السريع بالمرجع الأعلى في النجف قاموا بسحب تلفون لبيت المرجع اليزدي من دون بيوت المدينة بل من دون بيت والي المدينة[5]؟!

هذا بالنسبة لأسبقية العرب السنة لقيادة الأحزاب السياسية العراقية الوطنية المعارضة لكل وجود أجنبي، أما على صعيد الأفعال العسكرية والمواقف الفعلية والرجولية فقد بدأت منذ دخول الإسلام لأرض الرافدين ولم تتوقف إلى يومنا هذا، وفي إطار الحقبة التي نتناولها فقد صدرت فتاوى لعلماء السنة في بغداد تعلن الحرب ضد الإنكليز منذ عام ١٩١٤م، وتوجه المتطوعون والمكلفون من العرب السنة نحو جبهة القفقاس[6]، وأكد أبناء وأحفاد أولئك المجاهدين الأوائل أن أكثر من ٩٥٪ من الذين توجهوا صوب القفقاس لم يرجع منهم إلا النادر وكان السبب شدة المعارك

---

(١) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٩٩-١٠٠، ١٠٣

(٢) الفرعون، الحقائق الناصعة، ص١٣٥

(٣) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٧٢، ج٥م٢ص١٠-١٢

(٤) هنأ آيات الله في المراقد عام ١٩١٧م القوات البريطانية لاحتلالها بغداد التي أسموها في تهنئتهم بـ (دار السلام)! وأجاب كوكس قيادته العليا عن حال هؤلاء المهنئين أنهم ممن كانوا يتقاضون الأموال منه منذ فترة طويلة. ينظر: فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق، دار الرشيد (بغداد/ ١٩٨٤م)، هامش ص١٠٦

(٥) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٢٣٥، ٢٤١

(٦) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٢٦٧، ٢٧٧-٢٨٠؛ الوردي، لمحات، ج٤ص٦١

على الجبهة الروسية ولأن المجاهدين السنة كانوا قد عاهدوا الله على عدم الرجوع إلا بالانتصار أو الشهادة، في الوقت الذي انهالت فيه الحكومة العثمانية بالأموال والأوسمة على شيوخ ومراجع العتبات للاستحصال على فتاوى الجهاد على ألسنتهم ولإخماد ثوراتهم في الفرات الأوسط والحلة[١]، ونهبهم للجيش بعد علمهم بوصول القوات البريطانية إلى البصرة[٢]، ورفض آل الصدر الجهاد ضد الإنكليز بالرغم من كل الأموال المصروفة[٣]، وبالرغم من تسيير مراجع الشيعة لبعض رجالات القبائل لمساندة الجيش العثماني مقابل تلك الأموال المقبوضة إلا أنه سرعان ما انقلبت تلك العشائر في معركة الشعيبة ضد الجيش العثماني وبدأت بنهب الترك[٤]، واتضح أنها مؤامرة على المسلمين بقيادة المراجع والقبائل الشيعية تسلم على إثرها (أبو كلل) و(مبدر الفرعون) مبالغ من الإنكليز مقابل خيانة الجيش العثماني والهروب من الشعيبة[٥]، وإعلان المرجع الأعلى اليزدي مؤازرته للإنكليز وترحيب أهل النجف بهم وتوصيات علماء الكاظمية بحسن الظن بالاحتلال الإنكليزي الجديد[٦]، وعرض مراجع الشيعة خدماتهم للإنكليز مقابل المرتبات، وقد مدحت المس بيل هذه الخطوات من قبل المراجع، ولم تسلم مناطق العراق كلها من الغزو الإنكليزي وجيشه بين عامي ١٩١٤-١٩١٨م إلا الفرات الأوسط[٧]، ولكن الحال لم تكن لتستقيم لمراجع العتبات والمراقد، فقد عارض أغلب قبائل الفرات الأوسط الخيانة وأخذوا ينشدون الأشعار والقصائد في مدح العلماء السنة[٨]، متخذين منهم واجهتهم الوطنية وهو الأمر الذي أوصلهم في الأخير إلى كسر طوق ذل التبعية

(١) كثورة عام ١٩١٦م ينظر: الفرعون، الحقائق الناصعة، ص٤١
(٢) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٢٨٢، ٣٠٠؛ الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٢٦٦
(٣) الوردي، لمحات، ج٤ص١٣٠-١٣١
(٤) الوردي، طبيعة المجتمع العراقي، ص٩٥
(٥) بل يعلنون مدحهم للاحتلال الإنكليزي، ينظر: الفرعون، الحقائق الناصعة، ص٦٥
(٦) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٢٠٧-٢٠٩، ٢١٣
(٧) الوردي، لمحات، ج٤ص٩١
(٨) الدوري، البغداديون، ص٢٢-٢٦

الفارسية والبريطانية ودخولهم في ثورة العشرين خروجاً على سلطة المراجع آنذاك، وفي عودة إلى تاريخ ما قبل الحرب العالمية الأولى وموقف أهل السنة منها بالرغم من الظلم والإجحاف الذي وقع على السلفية وعلماء أهل السنة قاطبة من قبل الترك إلا أنهم لم يتأخروا ولو للحظة في إعلان الجهاد ضد الإنكليز، فقد قاد الشيخ محمد الشنقيطي المجاهدين السنة الكويتيين في حرب الشعيبة ببسالة فائقة[1]، وقاد الشيخ نعمان العبيدي السلفي بعثة عثمانية لطلب العون من آل سعود[2]، ثم أرسل بعدهم الشيخ الآلوسي بعد أن عانى ويلات الاضطهاد والإقصاء والإبعاد من قبل الولاة العثمانيين، ومحاربة آل سعود كذلك نصرة للشيعة[3]، وبعد تخلي شيوخ الشيعة بعشائرهم عن نصرة من نصرهم ضد السلفية من العثمانيين أثبتوا للتاريخ ولمرات عدة أنه لا يصح إلا الصحيح وأنهم (السهم الأخيب) [4]، فهل من معتبر؟

وبعد احتلال الإنكليز للعراق بدؤوا بالضغط على زعماء أهل السنة لثنيهم عن مطالبهم الوطنية، وتشير (المس بيل) إلى أن علماء الدين السنة يشعرون بالمرارة لأن الإنكليز احتلوا بغداد [5]، وبدأ (ويسلون) بمفاوضتهم وتهديدهم[6] وقطع رواتبهم ونفيهم[7]، وأجبر المندوبون السنة النقيب بلفور بالقبول على توقيع مضبطة المطالبة بالحكم العربي المستقل[8]، التي قوبلت بالرفض من آيات ومراجع العتبات والمراقد الحليف الاستراتيجي للإنكليز، وفي ردة فعل إرادية ولعلم (ويسلون) بالدور الذي من الممكن أن يلعبه الشيعة في تثبيت سلطانهم في العراق أخذ يقود حملة شرسة لتشييع

---

(١) الوردي، لمحات، ج٤ص١٤٤-١٤٥
(٢) الدوري، البغداديون، ص١٥٨
(٣) العزاوي، بين احتلالين، ج٨ص٢٦٧
(٤) مجتزأ من خطبة للإمام علي في وصف شيعته.
(٥) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٢٢
(٦) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٨
(٧) الدوري، البغداديون، ص١٠٦، ١٣٠
(٨) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٨٠، ٨٤

سامراء[1]، وهو الأمر الذي لم يفت في عضد أهل السنة بل شنوا بالمقابل حملات دعوية وعشائرية وطردوا كل طائفي عن مدينتهم ولم تصدهم هذه المحاولات عن قضيتهم الأولى وهي محاربة الوجود البريطاني وأخذ الأفندية السنة في كشف المخططات الإنكليزية وإثارة الناس ضدهم[2]، وفي شهادة للحاكم العسكري البريطاني في بغداد: أن الأفندية والمتدينين السنة هم من أججوا الروح الوطنية في العراق وأعدم على إثرها وطنيو محلة خضر إلياس ومنهم عبد المجيد كنه الذي كثرت مجالس العزاء له في محلات بغداد جميعها[3]، وفي إطار الاستعدادات للمواجهة المسلحة لطرد الإنكليز بدأ الموصليون بشراء الأسلحة استعداداً لقيادة ثورة كبرى وبدؤوا بتثقيف الناس لذلك[4]، ويشير ويلسون إلى أن الأحداث في الموصل هي المحرك الأول للتيار الوطني في بغداد والفرات الأوسط، في الوقت الذي فقد حلفاؤه المراجع الشيعة الشيرازي وغيره التأييد الشعبي بسبب بغضهم للتقارب السني الشيعي في بغداد الذي حصل على يد الوطنيين السنة[5]، وبسبب وقوفهم ضد الحكم العربي في العراق[6]، تمهيداً لضم العراق لبلاد فارس بعد الطلب الرسمي الذي قدمه شاه إيران لحلفائه من البريطانيين[7]، وفي إطار بيان الصعوبات التي كان يواجهها العرب السنة في حركتهم الوطنية قبيل الحرب العالمية الأولى وبعدها حتى ثورة عام ١٩٢٠م فقد كان على رأس الطرف الآخر في العراق مجتهدو الشيعة أمثال المرجع الأعلى كاظم اليزدي وقد وصفه حسن العلوي بأنه عميل للإنكليز، وقد امتدح من قبل المس بيل ومحمد علي كمال الدين الذي وصف وفاته أيضاً

(١) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٦٥
(٢) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٣٤، ٤٢
(٣) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص١٦-١٧، ١٩-٢٠
(٤) الفرعون، الحقائق الناصعة، ص٣٣٤؛ الوردي، لمحات، ج٥م١ص٥٣
(٥) الوردي، لمحات، ج٥م١ص١٨٧، ١٩٥، ١٩٨
(٦) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٦٩-٧٠
(٧) خليل، التاريخ الحديث، هامش ص٢٠٧

بأن بريطانيا خسرت سنداً قوياً كانت تستعين به على العوام[1]، وأنه هو من استطاع كسب التأييد الشيعي لإقامة حكم بريطاني بدل دولة عربية مستقلة في العراق ووقع على ذلك ثلثا وجهاء الشيعة ومراجعهم في الجنوب، وأعطتهم الضمانات على ذلك، بل تمادى مراجع الشيعة في مساعدتهم للإنكليز من خلال إخماد ثورة النجف عام ١٩١٨م وتقديم الأموال إلى العشائر المحيطة بسور المدينة للضغط على الثوار، وطلب عشائر الفرات الأوسط من الإنكليز بأن يتركوا تأديب أهل النجف لهم[2]، والدافع وراء تلك المواقف الرافضة للحرية الوطنية أمران:

الأول: أنها خلاف رغبات مراجع الشيعة.

والآخر: لأن شرارة ثورة النجف كانت سنية. فقد انطلقت على يد الحاج نجم البقال الدليمي[3] السني الذي استطاع استمالة أهل الحمية من النجفيين والمتشيعين حديثاً، لكن الأمر انتهى بهروب الثوار بعد خذلانهم من قبل المراجع والعشائر الشيعية وتعذيب نسائهم وإعلان أصحاب المحلات والحارات ووجوهها البراءة منهم وحضور ممثلي المرجعية حفل إعدامهم على يد الاحتلال الإنكليزي[4]، وتكريمًا لكل إنجازات مراجع الشيعة وبطلب منهم تقرر أن لا يعيَّن وال على النجف إلا من رضي عنه المرجع، وأن يجيد اللغة الفارسية لأنها اللغة الرسمية لأهل النجف آنذاك[5]، في حين وصفت المس بيل ثورة تلعفر والموصل السنية بأنها أشعرتهم بأنهم في خطر في العراق خصوصاً بعد هروب الضباط البريطانيين صوب إيران على إثر ذلك[6].

---

(١) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص٩٩، ١٠٣-١٠٤

(٢) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٢١٦-٢١٧، ٢٢٧-٢٢٨

(٣) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٢١٦

(٤) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٢٤٤-٢٦٣

(٥) الوردي، لمحات، ج٢م٢ص٢٥١

(٦) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٥٨-٧٢

ثانياً: العرب السنة وثورة العشرين:

كغيرها من المواقف، نسبت الثورة إلى الشيعة في أغلب أحداثها مدارة من العرب السنة لمشاعرهم وبسبب الدور الأبوي الذي لطالما تصرف به أهل السنة مع شركائهم في الوطن لكنها كانت تجني عكس ما يتمنون، وسنحاول معالجة هذا الأمر من خلال المحاور التالية:

١- المحور الأول: يدور بشأن الإجابة عن سؤال: من الذي كان وراء قيام هذه الثورة؟

فضلاً عن مواقف العرب السنة التي ذكرناها سابقاً والمتعلقة بها قبل ثورة العشرين فهناك أسباب أخرى مثلت الشرارة التي ألهبت الثورة في العراق، يؤكد السويدي على أن ثورة العشرين ما قامت إلا على أكتاف الأفندية من أهل بغداد وجلهم من أهل السنة وهم من بث روح الحماس في نفوس العامة[1]، وأنهم هم من اجتمع بعشائر النجف وخطبوا بهم خطب حماسية حركت فيهم روح الثورة بعد رفض المراجع إعلانها شرعاً[2]، ومن الأسباب التي أججت الثورة أيضاً إعلان الوطنيين السنة في سورية استقلال العراق في تاريخ ٨/ أذار / ١٩٢٠م وحثهم العراق على إعلان الثورة[3]، وسبق هذا وذاك ثورة دير الزور في عام ١٩١٨م، أي قبل ثورة العشرين بسنتين، وفي ١١/ أيار / ١٩٢٠م أصبحت البوكمال متحدة مع الراويين لطرد الإنكليز من مدينة (عانة) أي قبل قيام الثورة في الفرات الأوسط بأربعين يوماً[4]، علماً بأن قيام ثورة عانة كانت في ١١/ ١/ ١٩٢٠م أي قبل ثورة العشرين في الفرات الأوسط بخمسة أشهر واعترف الجنرال هالدن والمس بيل بقوة ثورات المناطق الشمالية، ونصح الشيخ فهد الهذال المس بيل وهالدين بأن هذا

(١) الفرعون، الحقائق الناصعة، ص١٢٠؛ الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٤

(٢) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٢١٦

(٣) الوردي، لمحات، ج٥م١ص١٢٤

(٤) الفرعون، الحقائق الناصعة، ص٣٣٦؛ الوردي، لمحات، ج٥م٢ص١٠١-١٠٣

الوضع سيفرز ثورة في الفرات الأوسط[١]، ومنها أيضاً دور الشيخ ضاري المحمود منذ عام ١٩١٨م في ضرب القوات البريطانية وقطع السكك الحديدية عليهم ومخاوف لجمن من أن يشعل ضاري القلاقل في المنطقة في يوم ما[٢]، وحدث فعلًا بعد عامين من ذلك (ثورة العشرين) ولم تكتفِ الثورة في بداياتها على ذلك بل شملت كل أنحاء مدينة الأنبار وكان ذلك كله قبل قيامها في الفرات الأوسط والجنوب[٣]، وكان المجتهد الأصفهاني يتهم الثوار بأنهم مجموعة من المشاغبين[٤]، وكان العلامة الجزائري غاضباً بسبب حدوث الثورة ضد الإنكليز أشد الغضب ويصف الثوار بأنهم أناس لا عهد لهم[٥]! ومن الأسباب المباشرة لحدوث الثورة هو اندلاع ثورة الموصل عام ١٩١٨م واشتدادها عام ١٩٢٠م قبيل حدوثها في الفرات الأوسط[٦] بشهر تقريباً، وهروب ضباط الجيش البريطاني صوب إيران خوفاً من أن تمتد هذه الثورة إلى كل أنحاء العراق ولا طاقة لهم في صدها[٧]، ثم يشير د. علي الوردي إلى أن أهل مناطق الفرات الأوسط والجنوب كانوا يحترمون زعماء العشائر المرتبطين بالإنكليز، وأن العرب السنة في العراق وسورية هم أصحاب السبق في تأجيج الثورة[٨].

إذاً فالمحرك الأول والأخير لهذه الثورة هم العرب السنة بكل شرائحهم الدينية والعشائرية والمثقفة، في حين تشهد مناطق الفرات الأوسط والجنوب سباقاً محموماً على كسب ود الاحتلال الجديد قبيل الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة العشرين.

٢- المحور الثاني: ويتضمن الإجابة عن السؤال التالي: من هم قادة ثورة العشرين؟

---

(١) الوردي، لمحات، ج٥م١ص١٣٥، ١٤٣-١٤٦
(٢) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٦٦-٦٩
(٣) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٧٢-٧٣
(٤) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٢٣٧
(٥) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٢٥٠-٢٥١
(٦) الفرعون، الحقائق الناصعة، ص٣٣٤
(٧) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٥٣-٥٤، ٦١، ١٢٤، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٨، ١٧٠، ١٩٤، ٣١٥، ٣٤١
(٨) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٣٨، ٤٥، ٤٨

بعد أن علمنا أن إعلان ثورة العشرين انطلق من المناطق العربية السنية - الوسطى والشمالية - قبل قيامها في الفرات الأوسط بكثير؛ فقد سبقت هذه المناطق تنظيم صفوفها وإعلان قيادات محلية لثورتها فمثلاً في المناطق الشمالية والموصل كان لجمعية العهد الدور القيادي لهذه الثورة[1]، أما في ديالى فقد كان للشيخ سعيد النقشبندي دور بارز في إثارة عشائر البوهيازع والجبور والعزة في إعلان الثورة وإعلان حكومة مندلي في العام نفسه ١٩٢٠م[2]، وفي بغداد كان كبار قادة ثورة العشرين هم الأفندية وعلماء الدين من العرب السنة وخصوصاً من محلة خضر إلياس التي سبق ذكرها[3]، وفي الرمادي كان لاتحاد ثوار البوكمال وراوة وعانة بقيادة الضباط السنة دور في قيادة الثورة في المناطق المذكورة[4]، أما في الفرات الأوسط فقد أرسل الملك فيصل ٧٠ ألف ليرة لاستمالة العشائر في إعلان الثورة وقد قاد الضباط العرب السنة معارك الفرات الأوسط وكانوا هم سبب الانتصارات المتتالية في بادئ الأمر، ومن هؤلاء الضباط حسيب الدوري وسامي النقشلي وغيرهم، وساهموا أيضاً في إصلاح المدافع التي غنموها في المعارك[5]، وقد أرجع الضباط الإنكليز انتصار الثورة في البادية إلى وجود ضباط متمرسين على إدارة المعارك ومنها معركة الرارنجية[6]، وهكذا ثبت أن قيادة الثورة عربية سنية.

٣- وبغض النظر عن الخوض في تفاصيل الثورة ودور العرب السنة؛ فقد أعلن الجيش البريطاني رسمياً إيقاف العمليات العسكرية ضد الثورة بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٢٠م بينما بقيت مناطق عانة وراوة وغيرهما شمالاً إلى ما بعد هذا التاريخ بسنتين تقريباً[7] عصية على الاحتلال الإنكليزي، أي وباختصار بدأت الثورة في المناطق العربية السنية وانتهت

(١) الوردي، لمحات، ج٥م١ص١٦١
(٢) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٣٢، ٩٦
(٣) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٨-٩
(٤) الفرعون، الحقائق الناصعة، ٢٣٨
(٥) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٢٨٧-٢٨٨، ٢٩٧، ٣٢٤
(٦) الوردي، لمحات، ج٥م١ص٣٤٢
(٧) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص١٢٤

كذلك ولم يكن للفرات الأوسط والجنوب سوى أربعة أشهر من المشاركة، ثم يدعي بعضهم أنهم أصحاب الامتياز الوحيد بأحقية الافتخار بالثورة.

٤- بقيت لدينا ملاحظة أخيرة ومهمة وهي أن انتصار القوات البريطانية على ثوار المناطق الشمالية يعني اليهم (أي للعشائر) الاعتراف بوقف إطلاق النار (المؤقت) وهذا ما تم الاتفاق عليه فعلاً، فقد وقعت عشائر الشمال على وقف إطلاق النار مع الجانب البريطاني بعد الاعتراف بالخسارة ورفضوا رفضاً قاطعاً الاعتراف بمعاهدة استسلام[١]، في الوقت الذي كانت سمة المعاهدات مع عشائر الفرات الأوسط هي الاعتراف الكامل بالاستسلام دون قيد أو شرط[٢].

ثالثاً: العرب السنة والعهد الملكي:

إذا أردنا جرد مواقف العرب السنة في خدمة وطنهم العراق والصعوبات التي واجهتهم في حقبة ما بين الاحتلال الإنكليزي وتولي حزب البعث للسلطة؛ لطال بنا المقام، لكننا سنذكر أمثلة على ذلك نحدد فيها السياق العام الذي عاشه وعاناه العراقيون الأصلاء، ومن تلك الأحداث: نفي علماء العرب السنة ووجهائهم إذ كانوا يشكلون عقبة بوجه تطبيق السياسة البريطانية ولا سيما الذين يملكون زمام الرأي العام ومنهم نفي الأستاذ والتاجر المعروف عبد القادر باشا الخضيري إلى الهند بسبب مواقفه الوطنية[٣]، ونفي العلامة الدفتري وغيرهما[٤]، ومنها أيضاً ممارسة الضغط والتهديد من قبل المندوب السامي البريطاني على زعماء العرب السنة، وتهديد المناطق الشمالية العربية السنية لترك مواقفهم المعارضة من خلال إشعال الفتنة بينهم وبين القبائل الكردية، وتهديد المناطق الوسطى والجنوبية بميليشيات الآيات والمراجع،

---

(١) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٥٥
(٢) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص١١٩-١٢٠
(٣) الدوري، البغداديون، ص٨٢، ١٠٢
(٤) الوردي، لمحات، ج٥م٢ص٩-١٠

واعتقال الوطنيين ونهب دورهم ومقراتهم، وهو الأمر الذي دفع بالشيخ صالح بن درويش التميمي باللجوء إلى منطقة الكاظمية ذات الحصانة العالية التي اكتسبتها بسبب موقف مراجعها الموالية لكل محتل، وعاش هناك وأعلن ترفضه وتوفي بها[1]، وبالرغم من كل تلك المضايقات لكن الأمر لم يكن ليمنع الشيخ يوسف السويدي من أن يقود أكبر معارضة في العراق للوجود البريطاني وهو أحد مؤسسي حرس الاستقلال المدافع عن عراق عربي مستقل[2]، واستغل الشارع السني حادثة وفاة الشيخ ضاري المحمود بطل ثورة العشرين لتعبئة الشارع والخروج بمظاهرة عمت جميع العراق لإيصال مطالبهم الوطنية المشروعة[3]، ومن مواقفهم الوطنية أيضاً خروج الطلبة احتجاجاً على زيارة أحد الصهاينة للعراق وإصدار السعدون مرسوماً يقضي بعقوبة الجلد ضد الطلبة الذين أصبحوا قادة الأحزاب التحررية[4]، ثم يشير حسن العلوي (وهو شيعي) إلى أن طلاب ذلك الزمن كلهم كانوا من أهل السنة، وشهد عام ١٩٢٢م هجوم بعض القبائل السنية على الفرات الأوسط بسبب ثارات عشائرية[5]، وهو الأمر الذي سيس على يد المراجع الشيعية لاستعادة سيطرتهم على الشارع الشيعي التي فقدوها على خلفية مواقفهم من المسائل الوطنية، ومنها ثورة العشرين، فبدؤوا بقيادة حملة تهييج طائفي استغلوها ضد السعدون في إعلانه للتجنيد الإلزامي لتقوية الجيش العراقي، وأعلن الآيات رفضهم للتجنيد وأخذوا يدرسون في مدارسهم الفارسية في العراق أن العراق هو بلاد فارسية والواجب على الشيعة إعادة العراق إلى أصحابه[6]، في الوقت الذي كان أهل السنة يحضّرون لقيادة الرأي العام وحث الناس على التطوع

(١) الدوري، البغداديون، ص٥٠
(٢) الحسني، رؤساء العراق، ص١١٣
(٣) الحسني، رؤساء العراق، ص٥١
(٤) حسن العلوي، الدولة القومية، ص٣٠٠
(٥) الحسني، رؤساء العراق، ص١٢٩-١٣٤
(٦) خليل، التاريخ الحديث، ص٢٠٧، هامش (١٢١)ص١٩١

في الجيش العراقي لحماية الحدود ورفض المعاهدة البريطانية المذلة، وإخماد ثورات قطاع الطرق والميلشيات التي أحدثتها العشائر الشيعية في الجنوب[1]، وسبقت هذه الأحداث بقليل مشكلة الموصل ومسألة تحديد تبعيتها للدولة الأتاتوركية أو للعراق لتدهشنا فتوى أخرى في مسلسل الخذلان الشيعي الصفوي لأهل السنة وإعلان فتاويهم بحرمة قتال الأتراك عندما حاولوا إرجاع الموصل إلى تركيا وسلخها عن العراق[2]! أما عن الموقف الحكومي المؤيد للسياسة البريطانية فقد قامت الحكومات المتوالية بإخماد جذوة المشاعر الوطنية السنية من خلال إلغاء أوقافهم الإسلامية وتهديم المساجد كونها النواة التي تكمن فيها قوة الرأي العام السني وفيها تتشكل القيادات، كما تم الاستيلاء على الأوقاف الشخصية كذلك، أمثال السيطرة على أوقاف آل الرومي وتحويل مسجدهم إلى بناية عامة[3]، وتحويل جامع القزاز في السنك إلى شارع عام بعد الاستيلاء على أوقافه[4]، وتحويل المدرسة المرجانية والمدرسة المستنصرية إلى مخازن حكومية، عندها حاول العرب السنة صياغة مطالبهم في إطار حزب سياسي تمشياً مع متطلبات المرحلة الراهنة آنذاك قبل عام ١٩٤٨م وأعلنوا عن قيام حزب الإخوان المسلمون في العراق وأصدروا أول جريدة ذات طابع إسلامي[5]، وأعلنوا استعدادهم لتقديم يد العون لكل من يريد استنساخ تجربتهم بعد أن أثبتت نجاحها في الوسط المدني البغدادي، واتصل بهم مهدي الحكيم نجل المرجع الأعلى محسن الحكيم[6]، لكن النتيجة كانت على العكس، حيث أعلن المرجع الأعلى الحكيم تأييده للحزب الشيوعي الملحد محاولة منه لإيقاف التأييد الشعبي الكبير الذي حظي به حزب الإخوان، ولما سئل عن سبب فتواه

(١) الدوري، البغداديون، ص٤٥؛ الحسني، رؤساء العراق، ص٥٨-٦٠، ١٢٩-١٣٤

(٢) الحسني، رؤساء العراق، ص٣٨

(٣) الدوري، البغداديون، ص٨٠

(٤) الدوري، البغداديون، ص٧٢

(٥) صلاح الخراساني، حزب الدعوة (دم/ دت)، ص٣٩-٥٢

(٦) صلاح الخراساني، حزب الدعوة، ص٣٩-٥٢

تلك الخارجة عن نطاق الشريعة الإسلامية تحجج بأعذار لا تمت إلى الإسلام وحلاله وحرامه بصلة فقد أرجع تأييده للإلحاد إلى أن معظم سكان الجنوب الشيعي قد يئسوا من سوء مواقف مراجعهم الإسلامية المخجلة، وفي رد فعل معاكس انخرطوا جماعات في هذا الحزب المخالف للشريعة، ولحمايتهم من الأنظمة الحاكمة أعلن المرجع تأييده لإلحادهم[1]! ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أصبح الحزب الشيوعي الناطق الرسمي باسم المرجع علي الشهرستاني في النجف وأصبح رئيس الحزب منسق اللقاءات بين المرجع والوفد الروسي[2]، وقاموا بقيادة حملة إعلامية شيعية - شيوعية متحدة لضرب عرين العرب السنة والمتمثلة بالأحزاب السنية، واستمرت هذه المضايقات حتى بلغت ذروتها بسحق ثورة الشواف في الموصل بفتاوى الحكيم، علماً بأن الشواف كان آمر كتيبة المدفعية التي رفضت قصف النجف على إثر اتهامهم بالشيوعية من قبل الأنظمة الحاكمة، فكان رد الجميل من الحكيم بالإفتاء بسحق الثورة.

وقد يأخذ بعضهم على العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) مثلاً أنه من بين ٥٧ وزارة تم تشكيلها خلاله لم يترأس الوزارة غير خمسة فقط من الشيعة أو الأكراد[3]، كما أن معظم المسؤولين الإداريين في المحافظات العراقية هم من السنة، فضلاً عن أن ٦٠٪ من أكثر القادة السياسيين أهمية في العراق خلال الفترة ذاتها كانوا من السنة مقابل نحو ٢٥٪ للعرب الشيعة و١٥٪ للأكراد، والأمر ذاته ينطبق على الجيش حيث شكل السنة غالبية هيئة ضباطه خلال العهد الملكي، بينما احتفظ الشيعة بالمراتب الأدنى ولا سيما بعد إقرار الخدمة الإلزامية عام ١٩٣٤ حيث باتوا يمثلون غالبية أعداد الجنود وضباط الصف[4].

والحقيقة أن الملك فيصل لم يكن محسوباً على طائفة بعينها فهو كان سنياً من الحجاز،

---

(١) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص٢١٤

(٢) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة (دم/ دت)، ص٣٣

(٣) علمًا بأن شخصية سياسية واحدة قد تتولى عدة وزارات، مثل نوري السعيد.

(٤) وليام أندرسن، جاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، ترجمة رمزي بدر، مراجعة وتقديم ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص٥٢-٥٣

لكنه كان أيضاً هاشمياً من آل البيت (الفرع الحسني) وله حظوة لدى الشيعة كما لدى السنة، وربما يكون الذي خدم فيصل أنه تولى ملك العراق في فترة انسجام طائفي وسيادة روح وطنية عقب ثورة العشرين وهو ما منع ظهور مشكلات طائفية واضحة وحادة أمامه، وتشير مختلف المصادر إلى أن الملك فيصل كان مخلصاً وجاداً في إشراك الشيعة في الحكم والإدارة منذ البداية، برغم اتهامات بالطائفية وجهت إلى بعض مستشاريه أو موظفيه الكبار مثل: ساطع الحصري - الذي استقدمه الملك من دمشق ليتولى أمور التعليم في البلاد- إذ يتهمه البعض بمحاربة الشيعة ومنعهم من تولي المناصب الإدارية.

ومع التسليم جدلاً بدقة هذه الأرقام والحقائق، فإنها تبدو طبيعية ومنطقية لما واجه الملك من دوافع وعقبات في بواكير عمر الدولة العراقية الحديثة في سعيه لإشراك الشيعة في مناصب وزارية وإدارية، منها:

- الأولى: الفتاوى التي أصدرها المراجع الشيعة والتي دعت إلى عدم المشاركة في العملية السياسية أو الانخراط في الجيش أو الوظائف العامة وحرمت ذلك؛ كانت بدورها سبباً في قلة عدد الشيعة المقبلين على الإدارة والجيش قياساً بنسبتهم السكانية، كما أن الشيعة أنفسهم كانوا يحتقرون أي رجل منهم يقبل الاشتراك في الوزارة، فإذا تجرأ أحد منهم ودخل الوزارة نبذوه اجتماعياً وربما أهانوه، ويشمل ذلك بشكل خاص رجال الدين، وامتد أثر ذلك إلى إحجام عامة الشيعة عن العمل حتى في الوظائف الحكومية، ولذلك سيطر العرب السنة وبشكل أقل الأكراد على المواقع القيادية في الدولة والجيش[1].

- وأما الثانية: فتتمثل في ندرة حملة المؤهلات العلمية من الشيعة في ذلك الوقت ومن ثم قلة عدد من يملكون معايير التعيين في وظائف الدولة، وقد عالج الملك فيصل ذلك بأن طلب إيجاد فرص دراسية استثنائية، وهو ما نفذه ساطع الحصري باستحداث الدراسات المسائية التي كان هدفها استيعاب الشيعة كبار السن الذين تجاوزوا العمر

(١) علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق، الجزء السادس ١، مصدر سابق، ص٣٠

القانوني للدراسة، كما أن الملك أمر بإقامة دورات سريعة مكثفة لتدريب الشباب الواعدين من الشيعة في الوظائف الحكومية ومنحهم فرصة الارتقاء السريع إلى مواقع المسؤولية[1].

- وأما الثالثة: فإن قيادات الدولة العراقية عند التأسيس أُسندت إلى (الضباط الشريفيين) الذين قاتلوا في الثورة العربية الكبرى تحت لواء الأمير (الملك) فيصل من أمثال نوري السعيد وياسين الهاشمي وجعفر العسكري وسواهم، إذ كان هؤلاء قد تلقوا تدريباً عسكرياً وإدارياً في الدوائر العثمانية وحظوا بثقة الملك فيصل بعدما رافقوه من الحجاز إلى سورية ثم إلى العراق[2]، كما أن بعض القوميين الذين استقدمهم الملك فيصل لبناء مؤسسات الدولة (كساطع الحصري) كان موقفهم من بعض الشيعة ليس لكونهم شيعة، وإنما لولائهم المفرط لإيران وتبنيهم أجندة الدولة الإيرانية.

رابعاً: العرب السنة تحت حكم حزب البعث حتى سقوطه:

افتتح حزب البعث حكمه بمجزرة طالت العلماء من أهل السنة وفي مقدمتهم الشيخ عبد العزيز البدري بسبب عدم اعترافه بحزب البعث، وعدم إصداره لفتاوى تجيز الانضمام إليه، في حين أصدر المرجع الشيعي الأعلى السيد الخوئي فتواه بحرمة الانضمام إلى حزب الدعوة لأنه سوف ينتزع الولاءات الشيعية منهم وجواز الانضمام إلى حزب البعث الحاكم[3].

والذي نراه أن سبب الظلم الذي لحق بالعرب السنة في العراق دون رادع يعود إلى عدم وجود دولة عربية أو إسلامية ذات استراتيجية سنية، حامية لهم عكس الجارة إيران[4]، فقد كانت الذات الإيرانية الشيعية في المرجع والأحزاب الشيعية العراقية ظاهرة

(١) حنا بطاطو، العراق.. الطبقات الاجتماعية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٤

(٢) د. لقاء مكي، الأزمة العراقية.. أزمة مجتمع أم أزمة دولة؟ دراسة منشورة على موقع الجزيرة - نت.

(٣) محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر (دم/ دت)، ص١٦٢

(٤) التقرير الريادي السنوي الثاني لمجلة البيان ص١٤٨

وبوضوح وأن أغلب انتفاضاتهم ضد الحكومات المتعاقبة كانت تدار من طهران[١]، حتى إن القيادة الفارسية اتخذت من العراق عمقاً لقيادة أي ثورة دينية وسياسية في بلاد إيران وإقحام العراق في تلك النزاعات، ثم تقوية العنصر الشيعي في العراق بالفارسي أمثال تأييد السيد الحكيم لقضايا إيران إبان حكم الشاه وبالعكس[٢]، ثم إن بداية البعث الحاكم كانت بلطجية، فاتهام السنة بالبعثية ظلم وتزييف للحقائق، وهي دعوة غربية استعمارية للنيل منهم لأنهم المكون الوحيد الذي لا يمكن اختراقه، لذلك يجب تهميشه[٣]، والدليل على ذلك هو اعترافات أبناء المراجع والكتاب الشيعة على دور الدول العظمى في تنصيب مراجع حوزات النجف وبالأخص الخوئي[٤]، ثم يشيرون إلى اتصالات بين أبناء تلك المراجع ومنهم مهدي الحكيم بالأمريكان وعقد اتفاقيات بين السفارة الإيرانية والبريطانية بقيادته ضد عبدالسلام عارف، ثم تلتها اتصالات سرية كثيرة منها اتصال فيلق بدر بواشنطن وإيران ضد العراق وأن الأحزاب الشيعية في العراق ذات قيادة إيرانية وقراراتها إيرانية وغربية[٥]، ويعزز ذلك اللقاءات التي جرت بين عبد العزيز الحكيم والمسؤولين الأمريكان لتقديم المعلومات الاستخباراتية ضد الجيش العراقي[٦]، وفي عودة سريعة لعام ١٩٧٤م يذكر هيكل أن العراق كان قد أظهر الكثير من العناد في شباط من عام ١٩٧٤م للجهود الأمريكية الهادفة إلى توقيع اتفاقية بشأن فك الاشتباكات بين القوات المصرية والصهيونية بعد حرب أكتوبر- ١٩٧٣م وأن كيسنجر أكد للمفاوضين المصريين في القاهرة أنه لا يوجد مبرر للقلق فالشاه سوف يتولى أمر العراق وبعث كيسنجر برسالة إلى الشاه لهذا الغرض وبعد أيام أذاعت وكالات

(١) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة (دم/ دت)، ص٢٧٢-٢٧٤
(٢) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص١٥١
(٣) التقرير السنوي الثاني لمجلة البيان ص١٤٥
(٤) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص١٢٠
(٥) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص١٧٠، ٢٠٠، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٨
(٦) حامد البياتي، سقوط الشيطان (دم/ دت)، ص١٠-١٢

الأنباء خبر وقوع اشتباكات حدودية بين العراق وإيران[1]، ثم جاءت حرب الثمان سنوات التي أشعلها نظام الخميني لتكون المناطق العربية السنية الهدف الأول والأخير للجيش الإيراني وكانت مناطق الشيعة ومنها مناطق العتبات والمراقد مناطق محمية عسكرياً؛ لإعطائها صفة القدسية في دعوتهم الصفوية وكانت حتى العوائل المسيحية والسنية تلوذ بمنطقة الكاظمية للخلاص من الصواريخ الإيرانية[2]، وسابقاً كان النهج ذاته أيام المجازر الفارسية إبان الاجتياحات العسكرية، ثم جاءت سنة ١٩٩١م لتعلن على الملأ وحشية المعارضة الفارسية الشيعية وتعرض فيها أهل السنة لأبشع أنواع القتل في المناطق الوسطى والجنوبية[3]، بينما بقيت المناطق العربية السنية بعيدة عن الخيانات السياسية والطائفية للوطن بالرغم من كرههم لنظام البعث، وأصدق دليل على ذلك أن محاولات الانقلاب والاغتيالات ضد نظام البعث الحاكم ورأس السلطة صدام حسين كانت على أيدي ضباط وقادة وعشائر من أهل السنة، ولا يخفى أن ثورة محمد مظلوم قصفت وقمعت بالطائرات في محافظة الأنبار في الوقت الذي كان الحظر الجوي المفروض على العراق يشمل مناطق الشمال الكردية والجنوب الشيعية لحمايتها، وترك المناطق العربية السنية تحت لعنة النظام البعثي، وسبقها وتبعها حملات متتالية لتهجير قبائل الجبور من صلاح الدين على إثر حملات الاغتيالات التي كان يقودها أبناؤهم ضد النظام البعثي، وفي الوقت الذي كانت حوزة النجف تعلن الولاء للسلطة الحكمة وتحشد لها التأييد الداخلي والخارجي مقابل إبقائها على سدة المرجعية، وحماية أخماسها من أن تمتد إليها يد المراجع الفرس في إطار الصراعات المرجعية، وفوق هذا وذاك لا يسعنا أن نذكر كل الأحداث التي شملها التاريخ العربي السني في العراق بسبب كثرتها وحسبنا ما تم ذكره.

---

(١) محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله (بيروت/ ١٩٨٢م)، ص١٣٧
(٢) خيون، الأديان، ص١٧
(٣) سليم مطر، الذات الجريحة، ص٣٣٧

يقول الدكتور لقاء مكي[1]: وأهم من ذلك كله أن سياسات التمييز ليست هي بالضبط سياسات القمع، إذ إن نظام البعث قد يكون قاسياً بل قمعياً مع معارضيه (الشيعة وغيرهم) ممن حملوا السلاح ضده، وهو قمع ازداد مع من تعاون مع الخارج ولا سيما إيران، لكن هذا النظام لم يكن قد عدَّ بأي شكل الشيعة أو الأكراد مواطنين من الدرجة الثانية، ولعلنا نذكر هنا أن نحو ٧٠٪ من أعضاء حزب البعث في العراق كانوا من الشيعة، كما أن حقائق التعامل الحكومي اليومي مع السكان العراقيين، والتوزيع الطائفي للتنمية والخدمات والوظائف كان يؤشر تماماً إلى عكس ما تردده دعاوى التمييز والمظلومية، فقد حظي الجنوب ذو الأغلبية الشيعية برعاية فاقت في بعض الأحيان ما تلقته مدن الوسط ذات الأغلبية السنية، وهذا ما أقر به كتاب أمريكيون عُرفوا بانتقادهم نظام صدام حسين، مع الاستثناء الشاذ كانت الأكثرية الشيعية مبعدة من السلطة السياسية، ولكنها كانت مشمولة في آلية التوظيف الواسعة التي توصلت إليها الدولة في هذه الفترة. وفي مستهل الثمانينيات كان عدد موظفي الدولة يزيد عن مليون وربع المليون وإذا أضفنا إليهم من يعيلون وأفراد الجيش الشعبي والقوات المسلحة المتعددة، كان يقدر أن الدولة العراقية تتحكم مباشرة بدخل أكثرية السكان.

للمرة الأولى في تاريخ العراق كان النظام قد أسس هيكل دولة واسعاً بما يكفي ليشمل الأكثرية الشيعية، وفي الفترة ما بين ١٩٦٨ - ١٩٨٨ تحسنت الأحوال المادية للأكثرية الشيعية بشكل ملحوظ، ولم يكن هذا مجرد مسألة برادات أو أجهزة تلفزيون مجانية، وفي نهاية السبعينيات كانت نسبة الشيعة الذين تتاح لهم إمكانية التعليم تساوي تقريباً نسبة السنة في المناطق المأهولة بالشيعة بصورة مطلقة من الجنوب، وكان هناك في السبعينيات من المستشفيات للفرد الواحد أكثر مما كان في المناطق التي يهيمن عليها السنة في الشمال والوسط، أما الأكراد فكان حالهم أقل مستوى، لكن مع ذلك كانت هناك تحسينات بحلول ١٩٧٨، وكانت نسبة الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس في المناطق

(١) الأزمة العراقية.. أزمة مجتمع أم أزمة دولة، دراسة على موقع الجزيرة - نت.

الكردية مساوية لنسبتها في المناطق الأخرى من العراق. وكان هناك من المستشفيات للأكراد بالنسبة للفرد الواحد من السكان أكثر مما كان للشيعة أو للسنة[1].

وأما مسألة إبعاد عشرات الألوف من ذوي التبعية الإيرانية عن العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية بوصفه أبرز مثال على التمييز، ولا سيما أنه صدر بقرار من مجلس قيادة الثورة وجرى تنفيذه بطريقة سريعة من غير مراعاة للكثير من الاعتبارات الإنسانية؛ غير أنه وبغض النظر عن ظروف اتخاذ ذلك القرار أو تداعياته الإنسانية؛ فإنه لا يعبر أيضاً عن سياسة تمييز طائفية بقدر ما يرتبط بعلاقات شائكة ومعقدة مع إيران وخلال حرب ضروس معها، بمعنى أن هؤلاء لم يبعدوا لأنهم شيعة بل لأنهم من (تبعية إيرانية) كما جاء في أصل قرار الإبعاد.

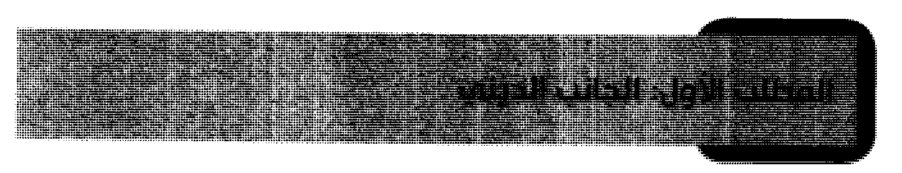
---

(١) وليام أندرسن، جاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ١٥٢

الفصل الثاني:
العرب السنة
في ظل الاحتلال
(٢٠٠٣- ٢٠١١)



في هذا الفصل سنحاول تشخيص واقع العرب السنة في ظل الاحتلال وتداعياته على جوانب حياتهم.



المطلب الأول: الجانب الديني

شهد العالم الإسلامي صحوة إسلامية أضاءت بنورها أكثر بلدانه، وكان حظ العراق منها موفوراً لا سيما في العقدين اللذين سبقا الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (٢٠٠٣)، فقد شهدت المدن ذات الأغلبية السنية ومناطق في المدن ذات الأغلبية الشيعية نشاطاً إسلامياً ملحوظاً تمثلت صوره بالتالي:

- انتشار واسع للمساجد، وتضاعف عددها مئات المرات.
- إحياء رسالة المسجد في إصلاح المجتمع وقيادته.
- انتشار الكتاب والشريط الإسلامي.
- الارتقاء بالوعي الإسلامي لدى كثير من شرائح المجتمع.
- تزايد عدد الدعاة وطلبة العلم، لا سيما بعد فتح الدراسات المسائية في الجامعات، ومنها كلية العلوم الإسلامية، وانتشار حلقات العلم في المساجد.
- انطلاق الحملات الإيمانية (بصورة رسمية) وتم توظيفها من قبل الدعاة وأئمة المساجد في الدعوة الإصلاحية.
- شيوع الالتزام بالهدي الإسلامي الظاهر من قبل الرجال والنساء، وفي مؤسسات المجتمع كافة ولا سيما المدارس والجامعات والمصانع.
- تأثر المحيط الاجتماعي بالصحوة الإسلامية، وهو ما أدى إلى هداية كثير من العلمانيين ومنهم البعثيون وتأثرهم بالمنهج الإسلامي الصحيح، وتحول أعداد كبيرة من

الشيعة وبعض النصارى إلى اعتناق منهج أهل السنة والجماعة، حتى وصلت الحال إلى تحول مناطق وقرى بأكملها.

وبعد نشوب حرب الخليج في عام ١٩٩١ وبسبب معارضة التيار الإسلامي لغزو الكويت؛ بدأت حملة اعتقالات وإعدامات كبيرة في صفوف الإسلاميين السنة ولا سيما التيار السلفي الذي انتشرت دعوته في أرجاء العراق، مدعومة بوشاية الأجهزة الأمنية والحزبية ذات الولاء المذهبي ونفوذ أصحاب الطرق الصوفية في هذه الأجهزة ورجالاتها وتولي رجال التصوف المناصب الدينية، وبسبب انتقاد النظام الحاكم والعمل على تغييره من قبل مجموعة من قيادات العرب السنة ودعاتهم ووجهائهم.

وبلغ الأمر ذروته بإعدام الأستاذ صلاح السامرائي مدير مكتب إحياء التراث العربي يوم ١٣- ١١- ١٩٩٣، وإعدام العشرات عام ١٩٩٤ وفي مقدمتهم الشيخ محمود أبو سعيدة والشيخ تلعة الجنابي وغيرهما(١).

ولكن هذه الممارسات لم تنل من عضد الدعاة وأهل العلم فواصلوا مسيرتهم الدعوية والإصلاحية، وهو ما جعل الناس يقبلون بصورة أشد على الاستجابة لهذه الدعوة الإصلاحية. وإن هذا العمل الدعوي لم يخرج عن دائرة الجهود الفردية، وما كان قائماً من المؤسسات الإسلامية لم تستطع أن تمارس هذا الدور بصورة علنية أو بشكل واسع خشية تعرضها للمساءلة القاسية.

وعلى إثر دخول قوات الاحتلال إلى العراق ولا سيما بعد احتلال بغداد في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، فإننا يمكن أن نشخص التحديات التي واجهت العمل الإسلامي للعرب السنة بالتالي:

- الاحتلال والموقف منه، مع اتفاق العرب السنة على كونه احتلالاً، إلا أنهم انقسموا في التعامل معه؛ فمنهم من اتخذ سبيل مقاومته ومناهضته، ومنهم من ارتضى لنفسه الإقرار به والإذعان له، والانخراط في مشاريعه.

(١) طه أحمد، الصحافة الإسلامية في العراق، بغداد - دار الفجر، ط١ - ٢٠٠٨، ص ٨٦

- المشروع الشيعي - الصفوي القائم على الإقصاء والانتقام والدموية، وسبل مواجهته وصده.

- التيار العلماني الليبرالي والشيوعي الذي تقوى بالمشروع الأمريكي الهادف إلى تغريب المجتمع العراقي، وصد تيار الصحوة الإسلامية الذي يمثل تهديداً للمشروع الأمريكي في المنطقة.

- ضعف الدور العربي والإسلامي، وانزواؤه عن المشهد العراقي.

وأما أبرز الإجراءات العملية التي اتبعتها الجهات التي ترعى هذه التحديات ضد الإسلاميين فتمثلت في:

١- حملة تصفية كبيرة للعلماء وأئمة وخطباء المساجد والمصلين والكفاءات العلمية، اغتيالاً واعتقالاً وتهجيراً[١].

٢- إغلاق معظم المساجد وتدميرها وحرقها مع المصاحف وقتل أهلها ضمن خطة أمريكية - صفوية مشتركة بيد الميليشيات الطائفية المؤيدة من الحكومة والاحتلال[٢].

٣- اتهام الإسلاميين السنة بالإرهاب إرضاء للمحتل وتقوية للمشروع الصفوي في العراق.

٤- استهداف الرموز الإسلامية والهيئات والمؤسسات خاصة هيئة علماء المسلمين والهيئة العليا للدعوة والإفتاء والإرشاد.

٥- منع المطبوعات الإسلامية بدعوى أنها إرهابية تكفيرية وإغلاق المدارس الإسلامية وتشبيهها بمدراس طالبان.

٦- تأسيس مؤسسات وجمعيات وجامعات ذات توجه طائفي وقومي، وتوفير الدعم الحكومي والدولي لها بما يسمى مؤسسات المجتمع المدني.

---

(١) للمزيد ينظر: الكفاءات العلمية التي تم اغتيالها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حسين الرشيد وسيف الجبوري، إصدارات مركز الأمة للدراسات والتطوير ط١- ٢٠٠٩.

(٢) للمزيد ينظر: مساجد في خط النار.

٧- تسييس القنوات والإذاعات والمطبوعات الحكومية لصالح معتقدات وطقوس الحكومة الطائفية، وتشويه صورة الأئمة والخطباء في وسائل إعلام الحكومة والأحزاب المشكلة لها، وإكراههم على الاعتراف بجرائم وممارسات غير أخلاقية.

٨- سرقة الأوقاف السنية ومصادرتها من قبل الحكومة ومن يواليها.

٩- استهداف المناطق ذات النشاط الإسلامي بحملات عسكرية مشتركة وبهجمات متواصلة من قبل الميليشيات المدعوة؛ بغية إضعاف هذه المدن والمناطق عسكرياً واقتصادياً ودعوياً.

وعلى الرغم من شدة التحديات وما يعتري عمل العرب السنة من ضعف في الدعم والتخطيط والتراص المنضبط والتكاملية في الأداء، إلا أننا نجد أنشطة جبارة في ظل هذه الظروف، ومنها:

- تعزيز الدور الاجتماعي للمساجد وتفعيله، من خلال قيام أهل المساجد من أئمة وخطباء ومصلين بإدارة المناطق من حيث حمايتها وتوفير المواد الغذائية والطبية اللازمة لأبنائها.

- تعزيز العمل الجماعي والتنظيمي للإسلاميين، من خلال تأسيس هيئات وكيانات وجمعيات إسلامية، منها: هيئة علماء المسلمين وأمينها العام الشيخ حارث الضاري، والهيئة العليا للدعوة والإرشاد والفتوى ومؤسسها الشيخ مهدي الصميدعي، والأمانة العليا للإفتاء والتدريس والتصوف ومؤسسها الشيخ جمال عبد الكريم الدبان، ومجلس علماء العراق وأمينه العام الشيخ محمود عبد العزيز العاني.

- تنشيط المؤسسات الإسلامية وتفعيلها ولا سيما المساجد من خلال استبدال العناصر السيئة والفاسدة وغير المؤهلة، وإناطة إدارة هذه المؤسسات بعناصر كفوءة وتتمتع بالأهلية العلمية والقيادية.

- مواجهة مشاريع تمزيق نسيج المجتمع العراقي وإغراقه في الطائفية بصورتها

الدموية، أو التقليل من حدتها وآثارها الاجتماعية، من خلال عقد اتفاقيات بين المؤسسات السنية والشيعية وحتى الكنائس؛ للحفاظ على أمن المناطق وفض النزاعات التي نشبت بعد الاحتلال، ومن أبرزها تشكيل لجان مختصة باسترجاع المساجد المغصوبة من قبل الميليشيات.

- الحرص على كل ما يدعم النسيج الاجتماعي وإيقاف نزيف الدم، ولذا التقت المرجعيات الدينية السنية والشيعية العراقية، ووقعت على "وثيقة مكة في الشأن العراقي" مساء الحادي والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٦ تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، ولكنها لم تغن شيئاً إذ استمر العنف الطائفي بعدها.

- تبنى العرب السنة العمل والخطاب الجهادي المقاوم والمناهض للاحتلال الأمريكي ولمشاريعه في العراق والمنطقة، إدراكاً منهم بأنه رأس الشر ومصدر استقواء المشاريع الأخرى، وقد استطاعوا بهذا العمل إعادة التوازن لميزان القوى على الساحة العراقية، ودفع الاحتلال إلى الانسحاب من العراق مهزوماً.

البعد الديني للصراع في العراق:

لعب العامل الديني دوراً مهماً وبارزاً منذ أن أعلن بوش الحرب على العراق وأعلنها صراحة بأنها حرب صليبية، وفعلاً كانت حرب دينية ليس فيما يخص قوات التحالف الغربي الصليبي بقيادة أمريكا، وإنما الأمر سار على حلفائها من الشيعة ممن ساندوا الاحتلال ومنعوا مقاومته بحسب فتوى (المرجع الشيعي علي السيستاني) [1]، وجاء تأكيداً لهذه الفتوى ما كشفت عنه وثائق ويكليلكس والتي جاء فيها أن رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي إبان الاحتلال قد دفع للسيستاني مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإصداره هذه الفتوى، والأمر نفسه حدث مع الغزو المغولي لبغداد والذي تم بالتنسيق مع المرجع

---

(١) أعلن ممثل المرجع علي السيستاني، محمد طه الحسيني معارضته المقاومة المسلحة لقوات التحالف في العراق، وذكر أن السيستاني يرى أن تكون المقاومة سلمية، ينظر الحرب على العراق، يوميات- وثائق -تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٣٠١.

الشيعي آنذاك الطوسي وهو ما يعرف باب المذهب الشيعي بصورته الحالية.

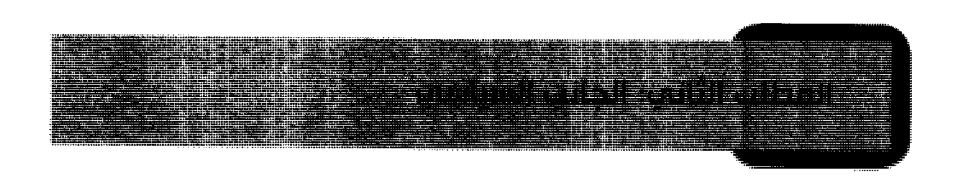
وبالاتجاه المعاكس نجد أن من تصدى للاحتلال ومن جاء معه هم من العرب السنة وكان للجانب الديني الأثر الكبير في تشكيل جميع الفصائل التي قاتلت المحتل، حتى العلمانيين منهم فإنهم حاولوا الاندماج مع الفصائل الإسلامية المسلحة لكونهم يعرفون جيداً أنهم في معركة دينية قبل أن تكون معركة وطنية لاسترجاع أرض احتلت.

كما كان الصبغة الدينية سمة من سمات الحكومات المتلاحقة من مرحلة الترشيح والدعاية الانتخابية إلى تشكيل الحكومات، فقد أخذ البعد الطائفي فيها صورة للتمييز بين العراقيين حيث إن "ازدواجية التعامل" الذي مرده الطائفية هو سمة من سمات حكومات الاحتلال الأربع ولا سيما حكومة المالكي على الرغم من كل ما أشيع عن كونها حكومة وحدة أو شراكة وطنية وغيرها من هذه التسميات إلا أن الواقع يتحدث عن حكومة طائفية تعمل على تحقيق رضا من انتخبها وبخاصة المليشيات التي لولاها لما استطاعت هذه الحكومة الحصول على الثقة.

بهذه العقيدة التي جاءت بها الحكومة كان يتم التعامل مع العرب السنة بوصفهم الأعداء التاريخيين للمذهب الصفوي، وقد اتخذ الصراع شكلاً بشعاً في التعامل الطائفي ليس فقط في الاستحقاقات السياسية وإنما في تقديم الخدمات والحقوق الأساسية وبكل ما يتعلق بحياة الناس، وبلغ ذروته في شدة العمليات العسكرية ضد أبناء العرب السنة وما يصاحبها من قتل واعتقال وانتهاكات واعتداء على الأعراض والممتلكات وأشدها النيل من الرموز الدينية لأهل السنة والجماعة[1].

---

(١) للمزيد ينظر: انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ٢٠٠٦- ٢٠٠٩، أنس المندلاوي، إصدارات وكالة حق الإخبارية، كتاب الكتروني www.haqnews.net



سعت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر عولمة الديمقراطية في العالم، متخذة منها سبيلاً لتراجع دور العرقية والدين في الحياة السياسية، إلا أن تغليب أمريكا في ظل سياسة أحادية القطبية لمصالحها، والاستعلاء على الآخرين، وعدم مراعاتها لطبيعة المجتمعات العربية والإسلامية - جهلاً أو غروراً- وتلقيها صفعة في عقر دارها متمثلة بأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، دفعها إلى نسف الدول وإنهاء سيادتها واستقلالها، وجعلها تتراجع عن مبادئها، وتبني مشاريع التجزئة التي أعدت مسبقاً في مؤسساتها الخاضعة للوبي الصهيوني، وعملت في ظل حربها العالمية على ما أسمته الإرهاب على تشجيع التجزؤ السياسي للدول المتعددة الأعراق والديانات والطوائف، لا سيما في الدول التي شهدت تراجعاً في السلطة المركزية وتململ الأقليات وخوفها على وجودها وهو ما دفع إلى إعادة تأسيس الهويات بل بناء النظام السياسي عليها.

ويتجلى ذلك في الأنموذج العراقي، الذي تستدعي المعالجة السياسية لنظامه أولاً إدراك تعدد الهويات العرقية والطائفية بشكل مؤثر، يفتقر إلى الانضباط والسقف الأعلى لطموحات زعمائها، ومن هنا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها التوطئة لاحتلال العراق.

فبعد حرب الخليج والعدوان الثلاثيني على العراق في عام ١٩٩١، وفرض مناطق الحظر الجوي شمالاً وجنوباً، واخضعا العراق لحصار اقتصادي قاس دام أكثر من ١٢ سنة، وتدمير أسلحته المتطورة، أدت جميعاً إلى ضعف السلطة المركزية حتى انفرد الأكراد بحكم المحافظات الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)، وشيوع الفوضى بالجنوب

وفقدها للنظام والسيطرة المركزية وبروز النفوذ الشيعي المدعوم من إيران.

حينذاك سهل للولايات المتحدة الأمريكية ضرب العراق من غير غطاء دولي، ومن ثم احتلاله في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وإسقاط نظامه السياسي وتدمير منظومة الدولة فيه بشكل كامل، ثم أصبح النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال تهيمن عليه سياسة الهوية العرقية والطائفية، وتجذرت فيه القوميات والانقياد للسلطة الدينية والتمسك بالأصول العرقية، وفي ظل ذلك غياب الهوية العراقية.

إن تسييس الأفكار المرتبطة بالانتماء العرقي أو الطائفي على نطاق واسع بصورة تقسيمية؛ أدى إلى تجزئة أجهزة الدولة على أساس عرقي وطائفي، كما أصبح الوضع في العراق يناقش ويبنى مع التركيز بصورة متزايدة على مسألتين أساسيتين؛ الأولى: الدين والطائفة، والثانية: العرق[1].

يقابل ذلك من يبحث ويسعى إلى التأسيس على الهوية الجامعة للأطراف في العراق، المتمثلة بالهوية العراقية، وهنا تكمن المهمة الملقاة على العرب السنة، وفي الوقت نفسه مثلت الضريبة التي وجب على أبنائهم تحمل تبعاتها في ظل تنصل الآخرين منها.

وإذا كنا نشخص على وجه العموم أن العرب السنة قد رفضوا الاحتلال، ودعوا إلى إنهاء وجوده، وعملوا على إعادة السيادة للعراق من أجل الحفاظ على وحدته وتكامل نسيجه وعلى هويته العربية والإسلامية؛ فإننا نجدهم قد انقسموا إزاء العملية السياسية التي أقامتها قوات الاحتلال ورعتها، ولا يزال الانقسام يتجذر مع كل محطة من محطات العملية السياسية في العراق.

ولذا سنحاول استعراض أهم المحطات السياسية التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣، وموقف العرب السنة منها:

(١) جاريث ستانسفيلد، العراق، الشعب والتاريخ والسياسة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١-٢٠٠٩، ص ٦١، وبعدها بتصرف.

حل الجيش العراقي واجتثاث البعثيين:

في ١٥/ ٥/ ٢٠٠٣ أصدر الحاكم المدني بول بريمر القرار رقم واحد لسلطة الائتلاف المؤقتة بمنع الأعضاء في المستويات الأربعة الأعلى لحزب البعث من تولي مناصب حكومية بما يعني تطهير الإدارة الجديدة من نحو ٤٠٠ ألف عنصر، وفي ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣ أصدرت سلطة الائتلاف القرار رقم ٢ ٢ القاضي بحل الجيش العراقي وملحقاته، والذي يعني تسريح ٣٥٠ ألف جندي مدرب ومسلح ليصبحوا عاطلين عن العمل، وقد جابه العرب السنة هذين القرارين بالرفض الشعبي والجماهيري؛ لأنهما أزالا البنائين الوحيدين اللذين كان بحق عراقيين وليسا طائفيين كما عبر أحد الباحثين[1]، ولأن ذلك سيأجج الروح الانتقامية بين أبناء الشعب، ويحرم الدولة من كفاءات ليس لها ذنب سوى الانتماء إلى حزب فرض عليهم بالقوة، وسيجعل بناء المؤسسات بالمستقبل مبنياً على الطائفة والعرق وليس على الكفاءة والإخلاص للوطن[2].

تشكيل مجلس الحكم:

شكل الحاكم المدني بول بريمر مجلس الحكم في ١٣/ ٧/ ٢٠٠٣، وعلى الرغم من الرفض الشعبي للعرب السنة لتشكيل مجلس الحكم في ظل الاحتلال وحتى من قبل قادة الإخوان في العراق كما جاء في فتوى للدكتور عبد الكريم زيدان التي يكفر فيها كل من يدخل هذا المجلس؛ إلا أن الحزب الإسلامي العراقي رضي لنفسه دخوله ممثلاً برئيسه الدكتور محسن عبد الحميد وهو كردي القومية، سني المذهب.

ويمكن أن نحدد الدوافع وراء رفض السنة العرب لمجلس الحكم بالتالي:

- شُكل المجلس بقرار من الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر، وهو بلا شك سيخضع له ولسلطة الائتلاف المؤقتة، فهو ينفذ أجندات قوات الاحتلال، وهذا ما تكشفت عنه جلسات المجلس فيما بعد، ففي اجتماع عقد في يوم ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣ طالب أعضاء مجلس الحكم الحاكم الأمريكي بول بريمر بعدم إطلاق سراح الموقوفين

---

(١) جاريث ستانفيلد، العراق، الشعب والتاريخ والساسة، مصدر سابق.

(٢) سنتوسع في مسألة الجيش العراقي ضمن مطلب الجانب الأمني من هذا الفصل.

العراقيين، وكشف رئيس المجلس الدوري عن اتفاق مسبق لإصدار أحكام بالإعدام التي ابدى أعضاء كثيرون في مجلس الحكم الانتقالي رغبة جامحة في تنفيذها، إلا أن الحاكم الأمريكي كثيراً ما كان ينذر السادة أعضاء المجلس ويذكرهم بأن لا صلاحيات لهم، وعليهم الرجوع إليه قبل إصدار قرارات أو بيانات يندمون على نشرها على حد تعبير بريمر[1]، هذا في مسألة لا تتعارض مع المصالح الأمريكية فكيف بالتي تتقاطع معها.

- إن هذا المجلس بصورته التي قام عليها قد أسس لثقافة الطائفية وتداعياتها الدموية على المشهد العراقي بكل تفاصيله، فقد تألف المجلس من ٢٥ شخصية اختارها بريمر وهي كالتالي (١٣ شيعياً و٥ أكراد و٥ عرب سنة وآشوري وتركمانية)، وبسببه تحولت الحياة السياسية في العراق كما يقول باحث بريطاني إلى أساس مصلحي وطائفي (١٨٦)، وهذا ما أشارت إليه هيئة علماء المسلمين في بيانها الأول الصادر في يوم ١٦/ ٧/ ٢٠٠٣، منتقدة إياه لتركيبته الطائفية " فإنه قسم الشعب العراقي تقسيماً طائفياً، وأعطى طائفة معينة أغلبية مطلقة على جميع مكونات الشعب العراقي وفئاته، دون استناد إلى استفتاء أو إحصاء دقيق[2].

- لهشاشته بسبب عدم أهلية أغلب أعضاء المجلس سياسياً، وارتباط معظم أعضائه القادمين مع الاحتلال بمؤسسات مخابراتية دولية، وهذا الارتباط سوف يعرقل الاتفاق على حكومة عراقية مستقلة ذات سيادة.

- وقيامه على أناس نفعيين لا يفكرون إلا في مصالحهم الشخصية أو الفئوية، ولا يراعون مصالح العراق ولا تطلعات المجتمع، وقد عبر عن ذلك أحد أعضائه المناوبين قائلاً: إن موقف مجلس الحكم في نظر الكثير من الفئات الشعبية موقف سيئ وأنه غير متمكن، ولا يحل ولا يربط، وهو مجلس لناس نفعيين[3].

---

(١) أحمد الحاج هاشم الدفاعي، العراق تحت الاحتلال، محاضر مجلس الحكم، ص ٩

(٢) بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق، عمان - دار الجيل، ط١- ٢٠٠٨، ١/ ٣٩.

(٣) أحمد الحاج هاشم الدفاعي، العراق تحت الاحتلال، مصدر سابق، ص ١٠

- ولكونه فاقد الشرعية، وقد بلغ الافتقار إلى الشرعية أبعاداً أخطر من خلال الدور الذي لعبه المجلس في صنع القرار، إذ لم يكن المجلس إلا جهازاً مفصلاً من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة فحسب لكن قراراته كافة كانت تخضع بدورها لموافقة السلطة أيضاً، حتى إنه أصبح في نظر معظم العراقيين مجرد جهاز استشاري.

- هيمنت الأجندات التي تمثل مصالح فئات بعينها على أعمال المجلس الذي شكلت الأحزاب الشيعية أبرز أعضائه، بينما عكف الأكراد على تقرير قضيتهم المتمثلة في تحقيق الحكم الذاتي لشمال البلاد، ولوحظ غياب أي من الأعضاء العرب السنة الذين يحظون بقدر من التأييد الشعبي[1]، وقد انسحبت هذه الفئوية على مجلس الوزراء الذي انتخبه أعضاء مجلس الحكم.

الجدول (٢/ ١) أعضاء مجلس الحكم وصفاتهم والمكون الذي يمثلونه، ويلاحظ أن وجود العرب السنة اقتصر على أربعة أعضاء فقط:

ت	الشخصية	الصفة والمكون
١	إبراهيم الشيقر الجعفري	شيعي، المتحث باسم حزب الدعوة الإسلامية.
٢	أحمد شياع البراك	شيعي، نقيب المحامين سابقاً.
٣	أحمد الجلبي	شيعي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي.
٤	إياد علاوي	شيعي، رئيس الوفاق الوطني العراقي.
٥	جلال الطالباني	كردي، رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.
٦	حميد مجيد موسى	شيعي، سكرتير الحزب الشيوعي العراقي.
٧	دارا نور الدين	كردي، قاضي بمحكمة الاستئناف سابقاً.
٨	رجاء حبيب الخزاعي	شيعية، مديرة مستشفى للولادة.

(١) جاريث ستانفيلد، العراق، الشعب والتاريخ والساسة، مصدر سابق ص ١٨٧.

٩	سمير شاكر الصميدعي	عربي سني، رجل أعمال.
١٠	صلاح الدين محمد بهاء الدين	كردي، رئيس حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني.
١١	صون كول جاجوك	تركمانية، مهندسة وأستاذة.
١٢	عبد العزيز الحكيم	شيعي، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.
١٣	عبد الكريم المحمداوي	شيعي، رئيس حزب الله العراقي.
١٤	عدنان الباجه جي	عربي سني، رئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين، وزير خارجية سابق.
١٥	عز الدين سليم	شيعي، رئيس حزب الدعوة الإسلامية.
١٦	عقيلة الهاشمي	شيعية، دبلوماسية سابقة في الخارجية العراقية.
١٧	غازي عجيل الياور	عربي سني، شيخ عشيرة، ومهندس مدني.
١٨	محسن عبد الحميد	كردي سني، رئيس الحزب الإسلامي العراقي.
١٩	محمد بحر العلوم	شيعي، رجل دين، ورئيس مؤسسة أهل البيت الخيرية في لندن.
٢٠	محمود عثمان	كردي، سياسي مستقل.
٢١	مسعود البرزاني	كردي، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.
٢٢	موفق الربيعي	شيعي، طبيب.
٢٣	نصير كامل الجادرجي	عربي سني، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي العراقي.
٢٤	وائل عبد اللطيف	شيعي، قاض.
٢٥	يونادم كنه	نصراني، رئيس الحركة الآشورية الديمقراطية، وزير سابق.

الجدول (٢/ ٢) التشكيلة الوزارية التي أعلنها مجلس الحكم الانتقالي في (١/ ٩/ ٢٠٠٣) ويلاحظ أن عدد الوزراء من العرب السنة هم خمسة فقط:

ت	الوزارة	الوزير	المكون
١	الخارجية	هوشيار الزيباري	كردي
٢	النفط	إبراهيم بحر العلوم	شيعي
٣	العدل	هاشم عبد الرحمن الشبلي	سني
٤	المالية	كامل مبدر الكيلاني	سني
٥	الصناعة والمعادن	محمد توفيق رحيم	كردي
٦	الداخلية	نوري البدران	شيعي
٧	الإعمار والإسكان	باقر جبر صولاغ	شيعي
٨	الاتصالات	حيدر العبادي	شيعي
٩	الأشغال العامة	نسرين مصطفى برواري	كردية
١٠	البيئة	عبد الرحمن صديق	كردي
١١	التجارة ثم وزارة الدفاع	علي عبد الأمير علاوي	شيعي
١٢	التخطيط	مهدي الحافظ	شيعي - شيوعي
١٣	التربية	علاء الدين العلوان	شيعي
١٤	التعليم العالي	زياد عبد الرزاق أسود	سني
١٥	الثقافة	مفيد الجزائري	شيعي- شيوعي
١٦	حقوق الإنسان	عبد الباسط تركي	سني
١٧	الزراعة	عبد الأمير رحيمة	شيعي

١٨	الشباب والرياضة	علي فائق الغبان	شيعي
١٩	الصحة	خضير عباس	شيعي
٢٠	العلوم والتكنولوجيا	رشاد مندان عمر	تركماني
٢١	العمل والشؤون الاجتماعية	سامي آل معجون	شيعي
٢٢	الكهرباء	أيهم السامرائي	سني
٢٣	المهجرين والمهاجرين	محمد جاسم	شيعي
٢٤	الموارد المائية	عبد اللطيف جمال	كردي
٢٥	النقل	بهنام زيا بولص	آشوري

تشكيل الحكومة الانتقالية المؤقتة ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤:

وأما عن موقف العرب السنة من تشكيل الحكومة الانتقالية التي انتهت رئاستها إلى إياد علاوي، فقد عبر عنه أحد المحللين بعبارة موجزة: وفي تلك الأثناء ظل العرب السنة بصورة لافتة غير ممثلين في المفاوضات التي سبقت تشكيلها.

ولم تكن الحكومة المؤقتة من التكنوقراط كما أدعو، وإنما كانت مؤلفة بالكامل من السياسيين أعضاء مجلس الحكم الدائمين والمناوبين، وبالفعل بدت وكأنها دليل لأحزاب المعارضة السابقة[١]، وعلى الرغم من عزوف العرب السنة عن المشاركة في العملية السياسية إلا أن تشكيل هذه الحكومة لم يتجاوزهم، فكان غازي الياور رئيساً للجمهورية وإن كان المنصب شرفياً، وكان يتطلع إليه الشخصيتان الكرديتان الطالباني والبرزاني.

وقد أقر مجلس الأمن الدولي في ٨/ ٦/ ٢٠٠٤ القرار ١٥٤٦، وأعرب بالإجماع

---

(١) جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سابق ص ١٩٢.

دعمه الحكومة العراقية المؤقتة، في حين لم تحظ هذه الحكومة بتأييد شعبي واسع ولا سيما عند العرب السنة.

الجدول (٢/ ٣) التشكيلة الرئاسية والوزارية للمرحلة الانتقالية في العراق (١/ ٦/ ٢٠٠٤):

ت	الاسم	المنصب
١	غازي الياور	رئيس الجمهورية
٢	روز نوري شاويس	نائب رئيس الجمهورية
٣	إبراهيم الجعفري	نائب رئيس الجمهورية
٤	إياد علاوي	رئيس الوزراء
٥	برهم أحمد صالح	نائب رئيس الوزراء
٦	سوسن علي الشريف	وزارة الزراعة
٧	محمد علي الحكيم	وزارة الاتصالات
٨	عمر الفاروق	وزارة الإسكان
٩	حازم الشعلان	وزارة الدفاع
١٠	سامي المظفر	وزارة التربية
١١	أيهم السامرائي	وزارة الكهرباء
١٢	مشكاة مؤمن	وزارة البيئة
١٣	باسكال ايشوو	وزارة المغتربين والمهجرين
١٤	عادل عبد المهدي	وزارة المالية
١٥	هوشيار الزيباري	وزارة الخارجية

١٦	علاء الدين العلوان	وزارة الصحة
١٧	طاهر البكاء	وزارة التعليم العالي
١٨	بختيار أمين	وزارة حقوق الإنسان
١٩	هاشم الحسني	وزارة الصناعة والمعادن
٢٠	فلاح النقيب	وزارة الداخلية
٢١	لطيف رشيد	وزارة الري
٢٢	مالك دوهان الحسن	وزارة العدل
٢٣	ليلى عبد اللطيف	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٢٤	ثامر عباس غضبان	وزارة النفط
٢٥	مهدي الحافظ	وزارة التخطيط
٢٦	نسرين برواري	وزارة الأشغال والبلديات
٢٧	رشاد عمر مندان	وزارة العلوم والتكنولوجيا
٢٨	محمد الجبوري	وزارة التجارة
٢٩	لؤي حاتم سلطان	وزارة النقل
٣٠	علي فائق شعبان	وزارة الرياضة والشباب
٣١	وائل عبد اللطيف	وزير الدولة لشؤون المحافظات
٣٢	نرمين عثمان	وزير الدولة لشؤون المرأة
٣٣	قاسم داود	وزير الدولة
٣٤	مامو فرهام عثمان	وزير الدولة
٣٥	عدنان الجنابي	وزير الدولة

الانتخابات والاستفتاء على الدستور:

كان احتلال العراق بكل تفاصيله ومفرداته مرحلة خطيرة جداً في تاريخ المنطقة، وشكل بداية غير معهودة من التعقيد الأمني والشحن الطائفي لم يتوقف عند حدود العراق بل امتد بظلاله القاتمة إلى المحيط الإقليمي والدولي وبدرجات متفاوتة، لذلك كان سعي الإدارة الأمريكية السابقة والحالية منصباً على كيفية تسويق احتلال العراق ومحاولة فرضه واقعَ حال لا يمكن التخلص منه ومن ثم التفكير في مرحلة لاحقة بتسويقه.

وكان من بين أهم أساسيات التسويق الأمريكي هو إيهام الرأي العام داخلياً وخارجياً لا سيما في منطقة (الشرق الأوسط) بأن ما يحصل في العراق أمر لا بد منه لنشر الديمقراطية التي من أبرز أركانها العملية الانتخابية، التي تم تكرارها لثلاث مرات في العراق خلال سنوات الاحتلال المنصرمة، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل استطاعت هذه الانتخابات أن تحقق للشعب (ولا سيما العرب السنة) ما يكفل له العيش الأمن والحياة الكريمة؟ أم أنها جاءت لتلبي طموحات الأحزاب السياسية دون الشعب؟ الذي أصبح محرقة للصراعات الحزبية الداخلية والإقليمية الخارجية.

وقبل الإجابة نقف أولاً لتحديد القوى الفاعلة في العراق وأثرها على العملية السياسية بشكل عام والانتخابات على وجه الخصوص.

فالعراق بلد محتل من قبل القوات الأمريكية وحلفائها، ولذا فإن سيادته منتهكة واستقلاليته مفقودة، كلياً أو على الغالب، وتحاول بعض القوى التي ارتضت بالاحتلال أو تحالفت معه أو سلكت سبل مشاريعه ومخططاته أن تصنع لنفسها هيبة الاستقلالية ولو إعلامياً فضلاً عن اتخاذ السلطة سبيلاً للغنى والثراء، في المقابل توجد على أرض العراق قوى مناهضة ومقاومة للاحتلال ومشاريعه، ويكتمل المشهد العراقي بتدخل إقليمي بل نفوذ وتغلغل في مفاصل الحياة العراقية جميعها، ولا سيما من الجارة إيران.

وإزاء ذلك فإن أي بناء سياسي مهما ارتفعت جدرانه يبقى متصدعاً لرخاوة أسسه

وضعف أركانه، وهذا يجعل المشهد السياسي في العراق مبتوراً أو مشوهاً.

وعلى الرغم من ذلك سنحاول أن نسلط الضوء على العملية السياسية في العراق من خلال قراءة دقيقة للانتخابات ونتائجها وموقف العرب السنة منها.

انتخابات الجمعية الوطنية (٣٠/ ١/ ٢٠٠٥):

جرت هذه الانتخابات على وفق قانون الانتخابات المقر بالأمر رقم ٩٢ بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤ لإنشاء (مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة)، والأنظمة الأربعة الصادرة حولها، والأمر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) (سلطة الاحتلال) بتاريخ ١٥/٦/٢٠٠٤ بتوقيع بول بريمر، الحاكم المدني الأمريكي في العراق[1].

وفي ظل نظام انتخابي جديد في العراق اعتمد نظام القائمة المغلقة، وعد العراق دائرة انتخابية واحدة، وتم التصويت فيها "على أساس طائفي وعرقي" وليس على أساس التصويت السياسي؛ فقد بينت الانتخابات بجلاء أن مفهوم الديمقراطية الغريب والشاذ يعني بوضوح تام تصويت المواطن العراقي لقوائم طائفية وعرقية لا يعرف أي شيء عن برامجها أو أسماء مرشحيها، كما أن تحويل العراق إلى دائرة انتخابية واحدة، مع محاولة فرض علم وطني جديد، ولم يكونا من الناحية الرمزية يعنيان أي شيء في هذا الوقت لا في المخيلة الشعبية ولا في تحليلات الطبقة السياسية، أكثر من مماثلة ومماهاة مقصودة وماكرة.... وكان ذلك ذروة المحاولات المحمومة لعصابة المحافظين الجدد لتسريع عملية محو رموز العراق القديم، واستبدالها برموز جديدة على مستوى المخيلة والثقافة"[2].

---

(١) ينظر: آدم روبرتوس، وآخرون. الاحتلال الأمريكي للعراق صورة ومصائر، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٩٦،٩٧.

(٢) آدم روبرتوس، وآخرون. الاحتلال الأمريكي للعراق صورة ومصائر، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١٤٥.

وكان للمرجعية الشيعية في النجف الأثر الكبير على الساحة السياسية والسياسيين بشكل خاص، وعلى التجاذبات التي كانت تحصل على وسائل الإعلام وبالنقل المباشر، إن موقف السيستاني من المشاركة في الانتخابات كان واضحاً وإن لم يعلن بشكل رسمي على وسائل الإعلام و"إن فتواه التي لم يطلع عليها أحد، ولكنها نشرت على نطاق واسع بواسطة مريديه وأتباعه، وتوعد فيها كل من يمتنع عن المشاركة في التصويت بنار جهنم؛ تكشف عن مقدار الرياء والنفاق عند صناع هذا الأنموذج، لقد كان النظام السابق يطلب من المواطنين بكل تأكيد، وبأشكال مختلفة المشاركة في انتخابات صورية ومسيطر عليها، ولكنه لم يستخدم قط أي شكل من أشكال الترويع الديني للبسطاء والجهلة من السكان الذين يصدقون عن قناعة دينية راسخة وحقيقية أي وعيد من هذا النوع ويرتاعون منه، كما أن النظام السابق لم يكن يتوعد علناً وبشكل مفضوح كل الممتنعين عن المشاركة بالعذاب الصارم... وإنه لأمر مثير أن يتحول العقاب الجماعي للسكان إلى سياسة رسمية معلنة في ظل الأنموذج الديمقراطي"[1]، ولم يكن الوعيد بنار جهنم فقط بل إن الفتوى التي تم ترويجها بين العامة وبشكل واسع من خلال شيوخ الحسينيات والمرتبطين بالأحزاب الشيعة أن من لم يشارك فامرأته طالق ولا يحق له الرجوع لها، هذا فضلاً عن تخويف الأهالي بأنه سيتم قطع الحصة التموينية عمن لم يشارك في الانتخابات، وبالفعل شهد العراق طوال الأيام القليلة التي سبقت ٣٠ كانون الثاني زيارات منتظمة لمنازل المواطنين، وفي بعض الحالات عمليات دهم واسعة النطاق قام بها رجال المليشيات الشيعية، واستهدفت إبلاغ السكان في المحافظات الجنوبية والوسطى وبعض مناطق بغداد بأنهم سيفقدون بطاقاتهم التموينية وسيخسرون حصصهم من الغذاء والدواء وسيكون أبناؤهم عرضة لفقدان حقوقهم في الوظيفة والتعليم إن هم لم يسرعوا في الاستجابة لنداء السيد السيستاني الداعي إلى المشاركة.

---

(١) آدم روبرتوس، وآخرون. الاحتلال الأمريكي للعراق صورة ومصائر، مصدر سابق، ص١٥٤،١٥٣.

ومسألة قطع البطاقة التموينية أخذت بعداً حقيقياً من الخوف حتى إن بعض العرب السنة وبشكل خاص من كان يسكن في المناطق المختلطة ذات الأغلبية الشيعية قد شارك في الانتخابات خوفاً من هذا التهديد، وانتخبت قائمة السيستاني في ظل مقاطعة من الطيف السني جميعه وليس كما يحاول البعض الترويج له من تهديد التنظيمات المسلحة، وإن كان هذا حقيقة لا يمكن إنكارها إلا أنه كان لكل جماعة وحزب وجهة نظره بعدم المشاركة في الانتخابات، وهذا التهديد قد مورس في الانتخابات اللاحقة حتى إن الانتخابات الأخيرة جرى الطلب من كل موظف جلب بطاقة الناخب التي تم توزيعها من قبل وكلاء المواد الغذائية ليتم التأكد من مشاركته بالانتخابات من عدمه وسوف يتم فصل من لم يشارك فيها.

في حين رفض العرب السنة المشاركة في هذه الانتخابات على إثر تعرض مدنهم لحملات إبادة من قبل القوات الأمريكية والعراقية المتجحفلة معها، ولا سيما ما تعرضت له مدينة الفلوجة في المعركة الثانية نهاية ٢٠٠٤؛ وهكذا اجتمعت القوى السنية ومعها الحزب الإسلامي في مقر هيئة علماء المسلمين ليعلنوا قرارهم بعدم المشاركة في الانتخابات لعدم استجابة حكومة إياد علاوي في وقف الهجوم على مدينة الفلوجة والمدن السنية الأخرى.

وفعلاً استجابت جماهير العرب السنة لهذا القرار، فكانت نسبة المشاركة في المناطق الشيعية ٨٠٪، وبلغت ٩٠٪ في المناطق الكردية، في حين لم تتجاوز ١٠٪ في الموصل (من ضمنهم الأكراد)، وبلغ عدد الناخبين في الأنبار ٣٠٠ ناخب فقط.

وعلى إثر نتائج هذه الانتخابات أصبحت الطائفية والعرقية التي تتسم بها الحياة السياسية العراقية مقننة.

الجدول (٢/ ٤) نتائج انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ :

اسم الكيان	عدد المقاعد
الائتلاف العراقي الموحد (شيعي)	١٤٠
التحالف الكردستاني	٧٥
القائمة العراقية الوطنية (علاوي)	٤٠
قائمة عراقيون (بزعامة الياور)	٥
الجبهة التركمانية	٣
الكوادر والنخب الوطنية المستقلة	٣
اتحاد الشعب (شيوعية)	٢
الجماعة الإسلامية الكردستانية	٢
منظمة العمل الإسلامي	٢
الائتلاف الوطني الديمقراطي	١
قائمة الرافدين الأشورية	١
كتلة المصالحة والتحرير بزعامة مشعان الجبوري	١
المجموع	٢٧٥

وتولى على إثرها جلال الطالباني رئاسة الجمهورية، وإبراهيم الجعفري رئاسة الوزراء، وأنيطت رئاسة الجمعية الوطنية لحاجم الحسني الذي انسحب من الحزب الإسلامي، وتشكلت الحكومة من ١٧ وزارة شيعية و٧ للأكراد و٨ للعرب السنة، بيد أن العرب السنة ظلوا غير راضين عن الطريقة التي أدار بها الجعفري المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وعن المحصلة النهائية التي عملت على تهميش العرب السنة، وعن إجراءاتها فيما

بعد، إذ عززت الانقسام الطائفي وأشعلت العنف وتولى كبره باقر جبر صولاغ الذي تولى وزارة الداخلية التي أصبحت معقلاً لتعذيب العرب السنة بأبشع صوره.

الجدول (٢/ ٥) تشكيلة الرئاسة والبرلمان والحكومة الانتقالية (٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥):

ت	الشخصية	المنصب
١	جلال الطالباني	رئيس الجمهورية
٢	غازي عجيل الياور	نائب رئيس الجمهورية
٣	عادل عبد المهدي	نائب رئيس الجمهورية
٤	حاجم الحسني	رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان)
٥	حسين الشهرستاني	نائب رئيس البرلمان
٦	عارف طيفور	نائب رئيس البرلمان
٧	إبراهيم الجعفري	رئيس الوزراء
٨	أحمد الجلبي	نائب رئيس الوزراء
٩	روز نوري شاويس	نائب رئيس الوزراء
١٠	عبد مطلك الجبوري	نائب رئيس الوزراء
١١	هوشيار الزيباري	وزارة الخارجية
١٢	علي عبد الأمير علاوي	وزارة المالية
١٣	باقر جبر صولاغ	وزارة الداخلية
١٤	إبراهيم بحر العلوم	وزارة النفط
١٥	محسن شلش	وزارة الكهرباء
١٦	سعدون الدليمي	وزارة الدفاع

١٧	جاسم محمد جعفر	وزارة الإعمار والإسكان
١٨	عبد الفتاح حسن	وزارة التربية
١٩	سامي المظفر	وزارة التعليم العالي
٢٠	عبد المطلب محمد	وزارة الصحة
٢١	برهم صالح	وزارة التخطيط
٢٢	جوان فؤاد معصوم	وزارة الاتصالات
٢٣	عبد الباسط كريم	وزارة التجارة
٢٤	أسامة النجيفي	وزارة الصناعة والمعادن
٢٥	علي البهادلي	وزارة الزراعة
٢٦	عبد الحسين شندل	وزارة العدل
٢٧	إدريس هادي	وزارة العمل
٢٨	لطيف رشيد	وزارة الموارد المائية
٢٩	سلام المالكي	وزارة النقل
٣٠	نوري فرحان	وزارة الثقافة
٣١	باسم بطرس	وزارة العلوم والتكنولوجيا
٣٢	سهيلة عبد جعفر	وزارة المهجرين
٣٣	طالب عزيز زيني	وزارة الشباب
٣٤	نرمين عثمان	وزارة البيئة
٣٥	نرمين عثمان بعد رفض هاشم الشبلي	وزارة حقوق الإنسان
٣٦	نسرين برواري	وزارة البلديات والأشغال

٣٧	عبد الكريم العنزي	وزارة الأمن الوطني
٣٨	سعد نايف مشحن	وزارة المحافظات
٣٩	علاء حبيب كاظم	وزارة المجتمع المدني
٤٠	ازهار عبد الكريم	وزارة المرأة
٤١	هاشم الهاشمي	وزير الدولة للسياحة والآثار
٤٢	صفاء الدين محمد الصافي	وزير الدولة لشؤون الجمعية الوطنية

الاستفتاء على الدستور ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥:

كان العرب السنة يرفضون تشريع دستور دائم للعراق في ظل الاحتلال؛ لأنه سيكون نسخة معدلة عن قانون إدارة الدولة المؤقت الذي اعتمدته سلطة الاحتلال في عهد بريمر، وقد شكل موضوع كتابة الدستور معضلة حقيقة أمام من شارك فيه، بسبب الاختلافات والمصالح لكل طرف وهو يحاول أن يثبت ذاته ومكونه قبل أي شيء آخر، ووفق هذه الظروف المحكومة باحتلال خارجي من قبل أمريكا وإرادة خارجية إقليمية وبشكل خاص إيران، وأمام هذه التحديات التي واجهت من تصدى لهذه المهمة؛ خرج الدستور بشكله الحالي والذي يُجمِع الفرقاء السياسيون جميعاً على وجوب تعديله لما يحويه من تناقضات، ومن مشكلات تدعو إلى التفرقة أكثر منها من الحفاظ على وحدة العراق، وسنحاول التطرق إلى أهم مراحل كتابة الدستور ودور العرب السنة فيها[١].

لم يكن هناك من يمثل العرب السنة في تلك المرحلة إلا (١٧) شخصاً فقط؛ ثلاثة منهم شاركوا مع الائتلاف الشيعي، ومع غازي الياور، ومع علاوي، وبما أن هؤلاء لا يمكن من خلالهم إعطاء الشرعية الدستورية والسياسية للدستور فقد تم إضافة (١٥) شخصاً من العرب السنة ليعطوه هذه الشرعية ليس إلا.

(١) الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٠٥٤ – ١٠٥٨.

- "الأربعاء ١١/ ٥/ ٢٠٠٥ تم انتخاب لجنة من أعضاء الجمعية الوطنية العراقية لإعداد نص للدستور بحلول ١٥/ آب/ أغسطس وعرضه على استفتاء شعبي في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه".

- "السبت ١٤/ ٥/ ٢٠٠٥ ذكرت الأنباء أن الصيغة المعروضة على العرب السنة لصياغة الدستور العراقي الدائم تتمحور حول أن للعرب السنة رأياً استشارياً في صيغة الدستور وهو رأي (غير ملزم). وقد أعرب عدنان الباجه جي عن رفضه لهذه الصيغة لأنها ستؤدي إلى صدور دستور ناقص لا يلبي طموحات جميع فئات الشعب العراقي".

- "الخميس ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥ تم التعامل مع العرب السنة في لجنة صياغة الدستور من خلال إضافة مرشحيها إلى هيئة خبراء ملحقة باللجنة السياسية لها حق الرأي غير الملزم".

- "الأحد ٢٤ / ٧/ ٢٠٠٥ أعلن عن مواصلة اجتماعات لجنة كتابة الدستور العراقي بعد عودة الأعضاء العرب السنة عن مقاطعتهم احتجاجاً على مقتل اثنين منهم وبعد أن استجابت اللجنة لمطالبهم بتوفير الأمن والحماية".

- "الأربعاء ١٧/ ٨/ ٢٠٠٥ تم تأجيل البحث في صياغة مسودة الدستور العراقي الدائم لمدة أسبوع على أكثر تقدير لإنهاء الخلافات بين أعضاء لجنة كتابة الدستور وبانتظار الدور الأمريكي الضاغط لإكمال مسودة الدستور، ويتحفظ أعضاء اللجنة من العرب السنة على تعميم الفدرالية في العراق واعتبار اللغة الكردية اللغة الثانية خارج إقليم كردستان العراق، بينما يريد الائتلاف الشيعي إلغاء قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٥٩ والإصرار على الإسلام كمصدر وحيد للتشريع، ويصر الأكراد على مسألة تقرير المصير للشعب الكردي".

- وفي سؤال توجهت به (قناة الجزيرة) للدكتور صالح المطلك، حول ماهية القضايا التي طالب بترحيلها؟ أجاب: "إحنا طالبنا ترحيل موضوع الفدرالية وعدم مناقشتها في

الوقت الحاضر"[١].

- "الإثنين ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٥ توافق المتفاوضون الأكراد والشيعة على مسودة الدستور العراقي قبل انتهاء فترة التمديد الثاني لعرض المسودة على الجمعية الوطنية، وتقرر إرجاء أي تصويت على المسودة إفساحاً في المجال لتسوية الخلافات القائمة خلال ثلاثة أيام"[٢]، وقال صالح المطلق عضو لجنة كتابة الدستور عن العرب السنة في مقابلة مع قناة " العالم الآن" رداً على سؤال:" هل أنتم راضون عن المسودة التي قدمت أمس؟ وما هي الخطوات التي ستتخذونها للتعبير عن مواقفكم؟ ج: نحن غير راضين بدليل أننا رفضنا المسودة. فهي في لغتها سيئة جداً لأنها تخاطب الناس وكأنها تخاطب فئة معينة من المجتمع بأنها فئة أغلبية وفئة منتصرة، بينما تخاطب فئة أخرى بأنها مندحرة. هذا في الديباجة، الموضوع الثاني: إن النظام الذي يراد تأسيس العراق على أساسه هو النظام الفيدرالي ونحن نرفضه جملة وتفصيلاً ولا يمكن أن نقبل به لأننا نعتقد أن البلد لا يتحمل نظاماً فيدرالياً في الوقت الحاضر لأن البلد ملتهب وهناك حالة فوضى وأي توسع بالصلاحيات للمحافظات ربما تؤدي إلى تسيب كبير يُرْبك الوضع بشكل يؤدي إلى تجزئة العراق، وما أقلقنا أكثر (والكلام للمطلك) أنه عندما بدأنا فقرة كانت تقول إن العراق وحدة واحدة أرضاً وشعباً ولا يجوز تجزئته؛ رُفعت في الأيام الأخيرة هذه الفقرة وهذا دليل على أن هناك نية للتجزئة ونحن لا يمكن أن نوقع على مسودة دستور تؤسس لتجزئة العراق"[٣].

- قام الأكراد والشيعة بإحالة مسودة الدستور إلى الجمعية الوطنية متجاوزين العرب السنة.

"الإثنين ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥ اجتمعت القوى السنية في مقر هيئة علماء المسلمين ليعلنوا رفضهم التصويت على الدستور أو التصويت بلا لإسقاط مسودة الدستور في الاستفتاء،

(١) قناة الجزيرة ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٢) الحرب على العراق، مصدر سابق، ص ١٠٥٨.

(٣) صالح المطلق عضو لجنة كتابة الدستور عن العرب السنة في مقابلة مع "العالم الآن"، نقلًا عن وكالات في ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٥.

وكان معهم الحزب الإسلامي، ولكن الحزب كعادته في المواقف المفصلية خرج ليلة الاستفتاء وعلى إثر صفقة سياسية ليدعو أنصاره إلى التصويت بنعم، ليكون مبرراً لإدارة الاحتلال والقوى الموالية لها في التلاعب بنتائج الاستفتاء وهذا ما حصل بالفعل.

"الخميس ٨/ ٩/ ٢٠٠٥ ارتفعت نسبة تسجيل ناخبي العرب السنة في محافظات الأنبار، وصلاح الدين، وديالى، تمهيداً للتصويت ضد مسودة الدستور في الاستفتاء منتصف الشهر المقبل. وقد وصلت نسبة التسجيل في محافظة الأنبار إلى ٨٥ في المئة"[١].

"الأحد ١٨/ ٩/ ٢٠٠٥ اعتبر المؤتمر الأشوري العام في بغداد أن مسودة الدستور العراقي ستؤدي إلى تزايد النزاعات الانفصالية وإلى تقسيم العراق إلى دويلات عرقية صغيرة"[٢]، كما هو الأمر في تصريحات السيد أحمد الجلبي مرشح قائمة الائتلاف العراقي الموحد، الذي أوصى بضرورة إقامة إقليم شيعي في الجنوب "البصرة والناصرية"، وإصرار مسعود البارزاني على ضم كركوك لإقليم كردستان، وهو ما دفع الكثير من العرب السنة إلى إعلان إحجامهم عن المشاركة في التصويت[٣].

"الأربعاء ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٥ أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق إقرار مسودة الدستور في الاستفتاء الذي أجري منتصف الشهر الجاري بنسبة ٧٨،٥٩ في المئة من الناخبين العراقيين البالغ عددهم ٩،٨ ملايين أيدوا الدستور بينما رفضه ٢١،٤١ في المئة، فقد بلغت نسبة الذين رفضوا الدستور في محافظة صلاح الدين ٨٢٪، وتجاوزت النسبة في الأنبار ٩٧٪، وبلغت في ديالى ٥٠٪، وفي كركوك ٣٧٪ وفي بغداد ٢٢٪، وتوقفت نتيجة الاستفتاء على محافظة نينوى والتي تأخر إعلان نتيجة التصويت فيها عشرة أيام، ثم أعلن أن ٥٥٪ يرفضون الدستور أي دون غالبية الثلثين الضرورية، فلم يكتمل نصاب المدن الثلاثة الأمر الذي حال دون إسقاط الدستور. وكان تأخر

---

(١) الحرب على العراق، مصدر سابق، ص ١٠٥٩.

(٢) الحرب على العراق يوميات مصدر سابق، ص ١٠٦٠.

(٣) خليل العناني. محددات اختيار الناخب العراقي، الجزيرة نت.

إعلان نتائج الاستفتاء قد أثار شكوكاً لدى الأطراف الرافضين للدستور وتساؤلات عن احتمالات تزويره لتمريره في نينوى"[1]، يقول أحد الباحثين: وهي نتيجة لطالما رفض العرب السنة القبول بشرعيتها، وبالفعل ربما لا تكون الاتهامات التي أطلقت بحدوث تزوير نابعة فقط من انفعالات بسبب الخسارة[2].

ومما ينبغي أن ندركه من آثار الاستفتاء على الدستور على العرب السنة ما يلي:

- تعميق الخلافات الطائفية والعرقية والتي بدت بوادر قيام حرب أهلية تلوح في الأفق.
- عدم جدوى السعي للتأثير في التغيرات الحاصلة في العراق من خلال صناديق الاقتراع.
- أنهم من خلال المشاركة أضفوا الشرعية على الاستفتاء بما لم تحظ به عملية من قبل وهذا ما حذرت منه هيئة علماء المسلمين.
- وضع الدستور من قبل مجموعات تضع هويتها الطائفية في المقام الأول ولا تعد مصالح العراق أولوية في مواقفها.
- تضمن الدستور ثغرات وألغاماً ستنفجر بالوضع العراقي في المستقبل القريب، ولن ينال شررها العرب السنة فحسب وإنما حتى من اتفق على مسودته.
- ولعل من أبرز ما خرج به الاستفتاء على الدستور بالنسبة للعرب السنة أنه آخر موقف يتحد عليه العرب السنة.

انتخابات الجمعية الوطنية ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥:

نظرا لما شهدته الساحة العراقية من تصعيد طائفي أدخل العراق في حرب طائفية محدودة تولى كبرها الجعفري وحكومته وصولاغ ووزارته الداخلية التي فسحت المجال أمام الميليشيات وفرق الموت لتعمل على تشييع بغداد ومحافظات الوسط والجنوب بشكل كامل، كل هذه الأحداث دفعت بعض القوى السياسية للعرب السنة كالحزب

---

(١) الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٠٦٠،١٠٦١.

(٢) جاريث ستانفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سابق ص٢٠٥.

الإسلامي، ومؤتمر أهل العراق الذي شكل في عام ٢٠٠٥، وجبهة الحوار الوطني؛ إلى المشاركة في هذه الانتخابات، وعلى الرغم من الحيف الذي لحق بالمحافظات السنية فيما يتعلق بالمقاعد المخصصة، إلا أن العرب السنة أو قسماً منهم قرر المشاركة ودخلوا في قائمتين رئيستين هما جبهة التوافق العراقية بزعامة عدنان الدليمي، والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك، وكانت نتائج الانتخابات كالتالي:

الجدول (٢/ ٦) نتائج انتخابات الجمعية الوطنية في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥:

اسم الكيان	عدد المقاعد
الائتلاف العراقي الموحد	١٢٨
التحالف الكردستاني	٥٣
جبهة التوافق العراقية (عرب سنة)	٤٤
القائمة العراقية الوطنية	٢٥
الجبهة العراقية للحوار الوطني (عرب سنة)	١١
الاتحاد الإسلامي الكردستاني	٥
الرساليون	٢
كتلة المصالحة والتحرير (عرب سنة)	٣
الجبهة التركمانية	١
قائمة الرافدين الأشورية	١
قائمة مثال الألوسي للأمة العراقية (عرب سنة)	١
الحركة اليزيدية	١
المجموع	٢٧٥

ويمكن أن نرصد للعرب السنة موقفين مميزين في نتائج الانتخابات:

الأول: خروج مظاهرات لجبهة التوافق العراقية تندد بنتائج الانتخابات معلنة عدم نزاهة الانتخابات وتم استرضاؤهم ببعض المقاعد التعويضية.

والثاني: كان بإصرار العرب السنة على رفض الجعفري تولي رئاسة الوزراء فأعاد لهم شيئاً من المشاركة في صنع القرار السياسي، وكانت نتيجة هذا الرفض أن تأخر تشكيل الحكومة أكثر من أربعة أشهر إذ أُعلن عن تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء في يوم ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٦.

وقد سبق إعلان تشكيل الحكومة تفجير القبتين في سامراء في ٢/٢٢ وهو ما عرض البلاد إلى حرب طائفية حصدت عشرات الألاف، ونظراً لعدم سيطرة المالكي على الأوضاع واستمرار العنف الطائفي لا سيما من قبل الميليشيات، التي عمدت إلى تهجير العائلات السنية من المناطق ذات الأغلبية الشيعية وفي مقدمتها محافظة البصرة، وإزاء ذلك ولعدم استجابته لمطالب السياسيين دفع العرب السنة إلى الانسحاب من الحكومة لنحو عام تقريباً.

انتخابات ٣١/ ١/ ٢٠١٠:

لقد حظيت انتخابات عام ٢٠١٠ باهتمام إعلامي وسياسي عالمي وإقليمي، وسنحاول أن نعالج الثوابت والمتغيرات في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة بالانتخابات السابقة ودور العرب السنة فيها.

الثوابت في انتخابات ٢٠١٠:

يمكن أن نسلط الضوء على هذه الثوابت من خلال مواقف العرب السنة أو بعض الإجراءات التي صاحبت العملية السياسية وهي:

مواقف القوى السياسية: لقد حافظت القوى السياسية والعشائرية للعرب السنة

على موقفها من المشاركة في الانتخابات إلا أنها انقسمت ضمن القوائم الانتخابية أغلبها باستثناء قائمة التحالف الكردستاني.

موقف القوى المناهضة والمقاومة للاحتلال: كما تمسكت القوى المناهضة للاحتلال ولا سيما هيئة علماء المسلمين، على عدم المشاركة في الانتخابات جميعها ما دامت في ظل الاحتلال، ورفضت نتائجها وعدتها ناقصة الشرعية، وكذلك أعلنت فصائل المقاومة العراقية موقفها الثابت من رفض العملية السياسية برمتها، وعدم الاعتراف بها، ومن باب أولى عدم المشاركة فيها أو دعم أية جهة سياسية، كما جاء في بيان للمجلس السياسي للمقاومة العراقية وجبهة الجهاد والتغيير وغيرهما، على أن هذه الفصائل انقسمت فمنها من التزم بعدم استهداف الناخبين، واحترام خياراتهم كما جاء على لسان الأمين العام للمجلس السياسي الشيخ علي الجبوري، ومنها من قرر الاستهداف العسكري لعمليات الانتخابات كما صرح بذلك تنظيم القاعدة في العراق.

اعتماد نظام المحاصصة: المبنية على الأسس الطائفية والعرقية، تواصلاً مع مراحل العملية السياسية في العراق جميعاً إذ اعتمدت أو تأثرت بهذه المحاصصة المبنية على ثلاثة كيانات أساسية وهي (الأكراد والشيعة والعرب السنة).

نفوذ إيراني وانحسار عربي: ومن الثوابت التي واكبت العملية السياسية في العراق شدة النفوذ الإيراني وتغلغله في الشأن العراقي وعلى الأصعدة كافة أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى ثقافياً، ولم تخل مرحلة سياسية في العراق من دعم إيراني للمشروع الشيعي في العراق والحفاظ على وجود حكومة شيعية - كردية موالية لإيران، وقد استغلت إيران ذلك لتجعل من العراق جسراً ومنطلقاً للمشروع الإيراني في المنطقة.

في المقابل نجد أن مراحل العملية السياسية جميعها شهدت فتوراً وانحساراً إلى حد العدم للدول العربية، سواء كان سببه حرص الدول العربية على عدم التورط في المستنقع العراقي، أو إصرار القوى السياسية النافذة على عزل العراق عن محيطه العربي، وإن

اتهمت القائمة العراقية بوجود دعم عربي وإقليمي لها إلا أنها لم تكن سنية خالصة.

التلاعب بنتائج الانتخابات: ومن المسلمات الثابتة حدوث تلاعب متعمد سواء كان من قبل الإدارة الأمريكية التي رسخت (زوراً) ولغايات عليا وإجرائية مفهوم الأغلبية الشيعية والأقلية السنية لتظهر للعالم أن الأكثرية يؤيدون المشروع الأمريكي ومن يرفضه هم القلة في المجتمع العراقي، كما كان لإيران وللقوى السياسية النافذة مساهمة فاعلة في نتائج الانتخابات بما يحقق لكل طرف أهدافه ويسهل عليه عمله، ولا سيما بعد مشاركة العرب السنة في العملية السياسية، وفي هذه الانتخابات صرح نائب الرئيس الأمريكي جون بايدن مؤخراً أن إيران أنفقت ١٠٠ مليون دولار للتأثير على نتائج الانتخابات ولإقصاء القائمة العراقية، وقد صدق الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (وهو كذوب) في تعليقه على إجراء الانتخابات اللبنانية مع الوجود السوري بلبنان إذ قال: إن بلداً يحتل من دولة أخرى لن تكون الانتخابات فيه نزيهة، ونسي أنه يجري انتخابات في بلد محتل من قبل قواته.

المتغيرات في انتخابات ٢٠١٠:

تميزت الانتخابات البرلمانية الثالثة في العراق ببعض المتغيرات عن سابقاتها، وهي وإن كانت إجرائية إلا أن لها ظلالاً على المشهد السياسي في العراق، ومن أبرز هذه المتغيرات:

عدد مقاعد المحافظات: اعتمدت انتخابات عام ٢٠٠٥ نسبة تمثيل لكل ١٠٠ ألف نسمة بمقعد واحد في البرلمان، فكان عدد المقاعد الكلية ٢٧٥، إلا أن توزيع عدد المقاعد على المحافظات شهد تلاعباً كبيراً بقصد إضعاف حضور العرب السنة في البرلمان، وتعرضت محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وديالى للغبن، وإقراراً بذلك التلاعب أقرت المحكمة الاتحادية بعد عامين من الانتخابات بوجود هذا الغبن وأقرت الزيادة في عدد المقاعد لهذه المحافظات على أن يتم تفعيل ذلك في انتخابات ٢٠١٠ وعدم

استدراكه للمرحلة السابقة.

الجدول (٢/ ٧) يبين المقارنة بين عدد المقاعد المستحقة والمقررة للمحافظات العراقية في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠١٠، ويلاحظ الغبن الذي عانته محافظات العرب السنة في عدد المقاعد لانتخابات ٢٠٠٥:

ت	المحافظة	المقاعد المستحقة وفق عدد سكان المحافظة لعام ٢٠٠٥	المقاعد المقررة لانتخابات ٢٠٠٥	المقاعد المقررة لانتخابات ٢٠١٠
١	أربيل	١٢	١٣	١٤
٢	الأنبار	١١	٩	١٤
٣	بابل	١٢	١١	١٦
٤	البصرة	١٦	١٦	٢٤
٥	بغداد	٥٧	٥٩	٦٨
٦	التأميم	٨	٩	١٢
٧	دهوك	٤	٧	١٠
٨	ديالى	١٢	١٠	١٣
٩	ذي قار	١٢	١٢	١٨
١٠	السليمانية	١٤	١٥	١٧
١١	صلاح الدين	١٠	٨	١٢
١٢	القادسية	٨	٨	١١
١٣	كربلاء	٦	٦	١٠

١٤	المثنى	٤	٥	٧
١٥	ميسان	٧	٧	١٠
١٦	النجف	٨	٨	١٢
١٧	نينوى	٢١	١٩	٣١
١٨	واسط	٨	٨	١١
١٩	التعويضية		٤٥	١٥
	المجموع	٢٣٠	٢٧٥	٣٢٥

ومع ذلك فقد شهدت مسألة الاستحقاق للمقاعد البرلمانية إجراءات سياسية خبيثة للحيلولة دون حصول العرب السنة على نسبة عالية، فقد تم زيادة عدد المقاعد الكلية ٥٠ مقعداً ليصبح العدد الكلي ٣٢٥، وتم استرضاء المحافظات الكردية بمقاعد لا تستحقها على وفق نسبتها السكانية، كما تم تعقيد مسألة المهجرين خارج العراق وداخله.

تشظي كيانات وانبثاق أخرى: تعرضت الكيانات الكبيرة جميعها إلى انقسامات حادة وكبيرة في صفوفها[1]، وبينما يتعلق بالعرب السنة فلم تكن لهم قائمة خالصة سوى جبهة التوافق العراقية التي تشظت بدورها وخرجت منها قيادات كبيرة لتكون كيانات جديدة؛ كحركة تجديد بزعامة طارق الهاشمي، وتجمع المستقبل بزعامة رافع العيساوي وظافر العاني، وتحالف هذان التياران مع القائمة العراقية التي اتحدت معها مسبقاً الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك، في حين شهدت الساحة السياسية وجود حركات وتيارات جديدة لعل أبرزها: تجمعات الصحوة والإسناد التي يتزعمها أبو

(١) فالائتلاف الوطني الموحد أصبح ائتلافين كبيرين هما الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون وانسلخ من التحالف الكردستاني حركة التغيير بزعامة نيشروان مصطفى، والاتحاد الإسلامي سابقاً، والجماعة الإسلامية لاحقاً.

ريشة وأأحمد عبد الغفور وحميد الهايس وعلي حاتم سليمان، أما الأولان فقد تحالفا مع الحزب الدستوري بزعامة جواد البولاني ضمن تكتل وحدة العراق، وقد تحالف هذا التكتل بعد الانتخابات مع جبهة التوافق العراقي ضمن مسمى جديد هو تيار الوسط، والثالث تحالف مع الائتلاف الوطني، والرابع مع دولة القانون.

الجدول (٢/٨) يبين المقارنة لعدد مقاعد الكيانات الفائزة في الانتخابات الثلاثة التي جرت في العراق بعد الاحتلال، مع ملاحظة بعض الكيانات انضمت مع كتل أخرى واعتمدنا اسم الكيان أو الائتلاف العام:

ت	الكيانات والأحزاب الفائزة	عدد المقاعد في الانتخابات الأولى ١/٢٠٠٥	عدد المقاعد في الانتخابات الثانية ١٢/ ٢٠٠٥	عدد المقاعد في الانتخابات الثالثة ٣/ ٢٠١٠
١	١/ ٢٠٠٥	عدد المقاعد في الانتخابات الثانية	١٢٨	٧٠
٢	١٢/ ٢٠٠٥	عدد المقاعد في الانتخابات الثالثة	٥٣	٤٣
٣	٣/ ٢٠١٠	٤٠	٢٥	٩١
٤	عراقيون	٥		
٥	الجبهة التركمانية	٣	١	
٦	الكوادر والنخب المستقلة	٣	٠	
٧	اتحاد الشعب	٢		٠

٨	الجماعة الإسلامية	٢		٢
٩	منظمة العمل الإسلامي	٢	٠	
١٠	كتلة المصالحة والتحرير	١	٣	
١١	الائتلاف الوطني الديمقراطي	١	٠	
١٢	قائمة الرافدين (أشورية)	١	١	٣
١٣	جبهة التوافق العراقية		٤٤	٦
١٤	الجبهة العراقية للحوار		١١	
١٥	الاتحاد الإسلامي الكردستاني		٥	٤
١٦	الرساليون		٢	
١٧	قائمة مثال الآلوسي		١	
١٨	الحركة اليزيدية		١	١
١٩	ائتلاف دولة القانون			٨٩
٢٠	ائتلاف وحدة العراق			٤
٢١	حركة التغيير الكردية			٨

٢٢	المجلس الشعبي الكلداني			٢
٢٣	المهندس محمد الشبكي			١
٢٤	خالد أمين رومي (صابئي)			١
	مجموع المقاعد الكلي	٢٧٥	٢٧٥	٣٢٥

الإقصاء السياسي: ولعله من أبرز التغيرات التي شهدتها انتخابات ٢٠١٠، والتي كادت أن تذهب بالعملية السياسية برمتها، فقد سعت الأحزاب الشيعية إلى تفعيل هيئة اجتثاث البعث والتي تحولت إلى هيئة المساءلة والعدالة، لتأخذ دورها في الإقصاء السياسي ولا سيما للعرب السنة، الذين بدؤوا يأخذون شيئاً من استحقاقهم الكبير في الشارع العراقي، وقد سعت إيران جاهدة إلى التأثير على هذه الهيئة التي يتزعمها أحمد الجلبي عراب البيت الشيعي، وعلي اللامي القادم من محكومية انتمائه للجماعات الخاصة المرتبطة بفيلق القدس الإيراني، وقد اعترفت القيادات السياسية والعسكرية الأمريكية بتأثير إيران على هذه الهيئة وبتسييسها، وفعلاً نجحت عملية الإقصاء وطالت صالح المطلك وظافر العاني وما يقرب من ٥٠٠ شخصية سياسية.

المقاعد التعويضية: وهذه إحدى أشد الأزمات التي تعرضت لها عملية الانتخابات العراقية سواء كان ذلك على مستوى مجلس النواب أو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لا سيما بعد نقض نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قرار مجلس النواب الذي غبن مرة أخرى بعض المحافظات وغبن المهجرين خارج العراق من ممارسة حقهم الانتخابي وأغلبهم من العرب السنة، فتم تدارك الأمر بإلزام مشاركة عراقيي الخارج، وزيادة عدد المقاعد الكلية

وتقديم مقاعد تعويضية بلغت ١٥ مقعداً، ٨ منها للأقليات، و٧ للقوائم المشاركة، وطرأ تعديل على مسألة المقاعد التعويضية إذ انتقلت حصتها من أكبر القوائم الخاسرة إلى أكبر القوائم الفائزة، وبذلك تم إقصاء الكيانات الصغيرة التي لم تستطع بلوغ القاسم الانتخابي في كل محافظة.

الجدول (٢/ ٩) يبين عدد المقاعد لكل محافظة مع عددها لكل كيان فيها بحسب أرقام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعام ٢٠١٠:

ت	المحافظة	المقاعد الكلية	أقليات	القائمة العراقية	دولة القانون	الائتلاف الوطني	التحالف الكردستاني	التوافق العراقي	وحدة العراق	حركة التغيير	الاتحاد الإسلامي	الجماعة الإسلامية
١-	دهوك	١٠	١				٩				١	
٢-	أربيل	١٤	١				١٠			٢	١	١
٣-	سليمانية	١٧					٨			٦	٢	١
٤-	نينوى	٣١	٣	٢٠		١	٨	١	١			
٥-	كركوك	١٢	١	٦			٦					
٦-	صلاح الدين	١٢		٨				٢	٢			
٧-	الأنبار	١٤		١١				٢	١			
٨-	ديالى	١٣		٨	١	٣	١					
٩-	بغداد	٦٨	٢	٢٤	٢٦	١٧		١				
١٠-	كربلاء	١٠		١	٦	٣						
١١-	بابل	١٦		٣	٨	٥						

١٢-	نجف	١٢			٧	٥						
١٣-	واسط	١١		٢	٥	٤						
١٤-	ميسان	١٠			٤	٦						
١٥-	ذي قار	١٨		١	٨	٩						
١٦-	المثنى	٧			٤	٣						
١٧-	القادسية	١١		٢	٤	٥						
١٨-	البصرة	٢٤		٣	١٤	٧						
المقاعد التعويضية		١٥	٨	٢	٢	٢	١					
المجموع		٣٢٥	٩١	٨٩	٧٠	٤٣	٦	٤	٨	٤	٢	

دلالات نتائج الانتخابات: لقد أفرزت مشاركة العرب السنة بشكل أوسع في هذه الانتخابات بعض الدلالات السياسية نوجزها بالتالي:

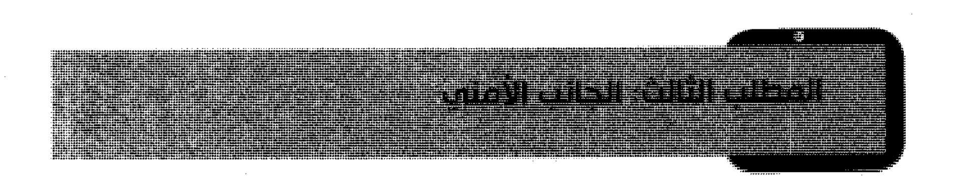
- المشاركة الجماهيرية فيها (لا سيما في المناطق الشمالية والغربية) وبلغت نسبتها ٦٢ ٪ (ويشكك بعضهم فيها).
- تقدم القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي العربية وذات الأغلبية السنية، على بقية القوائم، وحصلت على ٩١ مقعداً، ونالت قائمة ائتلاف دولة القانون المركز الثاني بـ ٨٩ مقعداً، في حين حل الائتلاف الوطني العراقي ثالثاً بعد حصوله على ٧٠ مقعداً، وحصل الاتحاد الكردستاني على ٤٣ مقعداً ليحل في المركز الرابع.
- منيت القوائم التي لم تواكب تطلعات جماهير العرب السنة سواء كان ذلك في شعاراتها أو شخصياتها بهزائم انتخابية وفي مقدمتهم قائمة التوافق العراقي.
- أوقفت هذه النتائج الاستحواذ الشيعي والكردي على تشكيل الحكومة، وأن التقارب في النتائج يملي على القوائم الفائزة تشكيل حكومة شراكة وطنية.

- جسدت النتائج رغبة الشارع العراقي على الانفتاح على الدول العربية والذي تجلى في طروحات القائمة العراقية، ومحاولة الحد من النفوذ الإيراني، ولذا نلاحظ زيادة حراك القوى الفائزة جميعها تجاه الدول العربية، في حين كان يقتصر سابقاً على الحراك تجاه إيران وواشنطن، وهذا يستدعي حراكاً عربياً تجاه العراق وهو أمر لا مفر منه في المستقبل القريب.
- السقوط الجماهيري لكثير من الشخصيات التي فرضت نفسها سابقاً على المشهد السياسي، إذ لم يحتفظ سوى ٦٢ برلمانياً سابقاً بمقعده من بين ٢٧٥ برلمانياً، ولولا نظام القائمة المفتوحة - المغلقة؛ لازداد عدد من يفقد مقعده البرلماني ضعفين.
- لم تفرز الانتخابات جميعها صورة واضحة لتشكيل الحكومة، ولذا شهدت الساحة العراقية استنزافاً دموياً بعد الانتخابات وحتى تشكيل الحكومة وهو ما يؤكد البعد السياسي للعنف في العراق.
- مثلت نتائج الانتخابات اختباراً حقيقياً لاحترام إرادة الشعب في التغيير، وكشفت عن ديكتاتورية المالكي وحزب الدعوة الذي يتزعمه برفضهم الهزيمة السياسية، ولولا وجود القوات الأمريكية لجنح المالكي إلى الانقلاب والعنف، وقد أشار إلى ذلك، فكان الرد الأمريكي سريعاً وحاسماً بأن منع ذلك لن يستغرق أكثر من ٣ دقائق، ومع ذلك فقد اتفقت الإدارة الأمريكية والنظام الإيراني على إعادة انتخاب المالكي رئيساً للوزراء، متجاوزين الاستحقاق الدستوري، وكان للأكراد دور في ذلك وخُدع علاوي ومعه العرب السنة مرة أخرى.
- إن النجاح المحدود الذي حققه العرب السنة جعل الأحزاب الشيعية تعود إلى الاصطفاف الطائفي لتشكيل الحكومة لتؤكد مرة أخرى فشل صناديق الاقتراع في أن ينال العرب السنة حقوقهم وأن تدفع الظلم عنهم وعن الشعب العراقي أجمع، ولذا فإن على العرب السنة التفكير الجاد في طبيعة العملية

السياسية أو صورة المشاركة فيها، وفي احترام القوى المقاومة والمناهضة التي لم تضع بصمتها بعد في العمل السياسي.

الجدول (٢/ ١٠) الكيانات والأحزاب والكتل السياسية للعرب السنة:

ت	اسم الكيان	قادته	الملاحظات
١	الحزب الإسلامي العراقي	محسن عبد الحميد والآن أسامة التكريتي	أسسوا جبهة التوافق العراقية
٢	مؤتمر أهل العراق	عدنان الدليمي	
٣	مجلس الحوار الوطني	خلف العليان	
٤	الجبهة العراقية للحوار الوطني	صالح المطلك	انضموا إلى القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي
٥	المجلس الديمقراطي الوطني	طه اللهيبي	
٦	حركة تجديد	طارق الهاشمي	
٧	تجمع المستقبل الوطني العراقي	ظافر العاني ورافع العيساوي	
٨	تجمع الميثاق العراقي	أحمد عبد الغفور	انضموا إلى كتلة وحدة العراق بزعامة جواد البولاني
٩	التيار الوطني المستقل	محمود المشهداني	
١٠	مؤتمر صحوة العراق	أحمد أبو ريشة	
١١	مجلس إنقاذ العراق	حميد الهايس	
١٢	التجمع العشائري المستقل	عمر الجبوري	
١٣	كتلة المصالحة والتحرير	مشعان الجبوري	
١٤	حزب الأمة العراقية	مثال الآلوسي	



تعرض العراق إلى غزو وعدوان[1] واحتلال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وحدد العرب السنة موقفهم منه فكان خيارهم المقاومة المسلحة، مدركين أنه السبيل الأمثل الذي سينهي الفوضى في العراق، كما أدركوا أن هذه المهمة ليست باليسيرة إذ إنها محفوفة بالمخاطر والتداعيات الدموية. ويمكن أن نجمل التحديات التي واجهت العرب السنة في الملف الأمني بالتالي:

- المنهجية الفوضوية التي جاءت بها قوات الاحتلال.
- تحالف الأكراد والشيعة مع القوات الأمريكية المحتلة، وهو ما جعل العرب السنة بين كماشتين ومطرقة.
- حرص الميليشيات على اغتنام الفرصة في تصفية حساباتها مع العرب السنة عن الماضي والحاضر والمستقبل الذي حددته لطموحاتها، فالبشمركة في الشمال الشرقي، والميليشيات الشيعية في الجنوب الشرقي، وصولاً إلى قلب العراق.
- النفوذ الأجنبي الذي وجد ساحة مستباحة فعمل على الانتقام والتغلغل وكان جل هدفهم العرب السنة، ولا سيما ما قامت به إيران وحتى الدولة الصهيونية.
- تحدي القوات المسلحة العراقية التي غلبت مصالح الفئات التي تنتمي إليها ولا سيما الشيعة والأكراد على مصالح العراق.

---

(١) الغزو: عملية دخول منظم إلى أرض تخص جماعة أخرى دون إرادة أهلها وبهدف الاستيلاء عليها واحتلالها ظلماً وعدواناً موسوعة السياسة ج٤/ ٣٥٢، وعرفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة العدوان بأنه: استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى وضد سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو كل وسيلة أخرى تتعارض وميثاق الأمم المتحدة ينظر موسوعة السياسة ج٤/ ٤٠ - ٤١.

- الغلو وعدم انضباط بعض الفصائل المسلحة من العرب السنة ولا سيما الخط المنحرف من تنظيم القاعدة بعد إعلان دولتهم، وصحوات العشائر غرب العراق وشماله المدعومة من قوات الاحتلال والتي غررت ببعض أفراد المقاومة للانخراط فيها.

- أصبح العرب السنة هدفاً عسكرياً لأغراض شتى؛ لهويتهم ولعقيدتهم ولكفاءتهم ولحرصهم على وحدة العراق وهويته.

تداعيات المشهد الأمني على العرب السنة:

العراق في ظل الاحتلال يعد أخطر بلد في العالم للسنة الثالثة على التوالي في تصنيف بلدان العالم حول استتباب الأمن والسلام فيه[1]، ويحتل من بين ١٨٠ دولة على مستوى العالم؛ المركز الثالث لأكثر الدول فساداً في العالم، بعد الصومال وميانمار[2]، وأما بغداد فتقع في أسفل قائمة مدن العالم؛ بوصفها أسوأ مدينة من حيث جودة المعيشة ومستواها عام ٢٠١٠م[3].

وبلغ عدد ضحايا الغزو الأمريكي للعراق حتى شهر آذار ٢٠٠٩ مليونين و٣٥٠ ألف عراقي[4]، يضاف إليهم ٣٤٣١٣ قتيلًا خلال عام ٢٠٠٩، وأكثر من ٤٥٠٠ منذ مطلع عام ٢٠١٠. وبلغ عدد المهجرين في داخل البلد ٢,٧٧ مليون عراقي و٣ ملايين إلى خارجه منهم ٢٠ ألف طبيب وهو ما يشكل حوالي ثلث أطباء العراق[5]. ويمثل

---

(١) تصريح لممثلة اتحاد الأسرى والسجناء السياسيين العراقيين المحامية سحر الياسري في حوار على هامش مؤتمر نظمته اللجنة العالمية لمناهضة العزل بالتعاون مع جامعة بروكسل الحرة بعنوان (إرهاب الحرب الأمريكية على الإرهاب) ٢٠٠٧

(٢) وفقاً لتقارير صادرة عن وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية الحكوميتين لسنة ٢٠٠٨.

(٣) منظمة أوكسفام الدولية في تقرير لها صدر في تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

(٤) رصد الدكتور جديون بلويا معتمداً على رصد منظمة السياسة الخارجية المشتركة العادلة في إحصائية لها اعتمدت فيها على أرقام استقتها من المستشفيات وأقسام الشرطة والهيئات والمنظمات الإنسانية والصحية الدولية العاملة في العراق وعبر مسح شامل لجميع الأراضي العراقية، إضافة إلى معهد UK ORB ومجلة لانسيت والقسم السكاني في الأمم المتحدة؛ صدرت في ٥/ ٣/ ٢٠٠٩.

(٥) منظمة الهجرة الدولية في تقرير لها صدر سنة ٢٠٠٨.

العراقيون الجنسية الأكبر من حيث عدد طلبات اللجوء في دول العالم وقد وصلت إلى أكثر من ١٣ ألفاً خلال النصف الأول من هذا العام فقط[١].

وتجلت تداعيات الوضع الأمني على العراقيين الأصلاء في شدة الظلم الذي لحق بهم، حتى نجد الناس يترضون على النظام السابق على الرغم من ظلمه، فحكومات الاحتلال كانت أشد ظلماً وأعظم جوراً، وأقل عدلاً إن لم نقل عديمته، ويتجلى الظلم في كل مجالات الحياة، ولم يتساوَ أبناء الشعب لا في الظلم ولا في العدل، إذ نالت الطائفية والعرقية نصيبها في إلحاق الظلم بشريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي (وهم العرب السنة) [٢]، فتمت محاكمتهم ومصادرة حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم بل جرت عليهم الأحكام العرفية تحت قانون الإرهاب سيئ الصيت، فكان القتل على الهوية والاتهامات توجه لأهل مناطق محددة، كما أن عمليات الإبادة العسكرية كانت من نصيب مناطق العرب السنة، وأما الامتيازات فهي مقتصرة على الفئات والأحزاب التي جاءت مع الاحتلال والمناطق التي تبنت مشاريعه.

وإذا عدنا إلى لغة الأرقام لوجدنا آثار الاحتلال وحكوماته في نسف قيمة العدل عن العرب السنة وتبني الظلم بحقهم مهولة، فإن نسبة ٥٩٪ من المعتقلين دخلوا المعتقلات جراء خلافات شخصية ودعاوى كيدية[٣]، أو نتيجة استمرار الاعتقالات العشوائية التي تنفذها قوات الاحتلال والقوات الحكومية يومياً[٤]. وإن نسبة التعذيب في المعتقلات بلغت ١٠٠٪ كما يلي: جميع المعتقلين تعرضوا لنوع واحد أو أنواع عدة من التعذيب، ولم يقدم أي منهم لمحكمة وإن تم التحقيق مع بعضهم، وإن ٨٧٪ منهم لا

---

(١) دانييل أندرسون ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في العراق في تصريح لوكالة فرانس برس في ١١/ ٥/ ٢٠١٠ ونشرته صحيفة القدس العربي في ١٢/ ٥/ ٢٠١٠.

(٢) صرح قائد عسكري بريطاني تعمل وحدته بالبصرة: أنه لو أخذ بكل التقارير التي تصله لما بقي سني يمشي بالبصرة، وقريب منه تصريح لقائد أمريكي في ديالى.

(٣) لجنة الأسرى والمعتقلين التابعة للمنظمة العراقية للمتابعة والرصد في إجابات حصلت عليها من عدد من كان معتقلاً وأطلق سراحهم نشر على موقع المنظمة بتاريخ ٩/ ٥/ ٢٠٠٨

(٤) منظمة العفو الدولية في بيان لها عن حقوق الإنسان في العالم بتاريخ السبت ٥/ ١٢/ ٢٠٠٩.

يعرفون سبب اعتقالهم، وإن مدة احتجازهم تراوحت بين ثلاثة أشهر وأربع سنوات، وإن ٨١٪ منهم لم يحظوا بأية زيارة من أقاربهم أو ذويهم[١].

وخلال عام ٢٠٠٩ نفذت السلطات الحكومية حكم الإعدام بما لا يقل عن (١٢٠) عراقياً جلهم من العرب السنة، بينما ينتظر (٩٠٠) آخرون المصير ذاته، ومن بينهم (١٧) امرأة، وإن العديد من المحكومين بالإعدام أدينوا خلال محاكمات غير عادلة بناء على اعترافات انتزعت بالقوة أو ممارسة التعذيب، وكانت قد صدرت أحكام بإعدام نحو (٢٨٥) شخصاً خلال عام ٢٠٠٨، كما صدرت أحكام مماثلة عام ٢٠٠٧ بحق (١٩٩) شخصاً، في حين تم إعدام (٦٥) شخصاً عام ٢٠٠٦م[٢].

وحينما تعالت أصوات العرب السنة الرافضة للاحتلال والمقاومة لوجوده ولمشاريعه والمستنكرة لما تلته من أعمال وإجراءات بحق أبناء العراق؛ بدأت عملية مصادرة الحريات وتكميم الأفواه بل تمزيقها، وتجاوزت مرحلة قمع الحرية الإنسانية والاجتماعية على حد سواء إلى إسكاتها بالنار والحديد والنيل من الكرامة، وإذا انتقلنا إلى لغة الأرقام وديوان الإحصاء لهالتنا ضخامتها، ففي العراق أكبر عدد سجون في العالم بلغت (٣٦) سجناً عدا سجن أبو غريب الذي يعد الأرحم من بينها رغم فضائحه الفظيعة، وتضم هذه السجون (٤٠٠ ألف) معتقل منهم (٦٥٠٠) حدث و(١٠ آلاف) امرأة[٣]، وأكثر من (٤٢٠) مركز اعتقال سرياً في العراق تجري فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من قبل قوات الاحتلال أو من قبل السلطات الحكومية بمختلف طوائفها[٤]، وتضم ما يزيد عن (٣٥٠٠) معتقل في أماكن سرية تابعة لوزارة الداخلية،

(١) حنين القدو عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الحكومي في مؤتمر صحفي عقد في قصر المؤتمرات بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠١٠.

(٢) "محمد الدايني" النائب في البرلمان الحكومي في شهادة أدلى بها في "جنيف ـ سويسرا" تؤكد بالإثباتات القطعية وجود سجون سرية في العراق بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٨

(٣) دوغلاس ستون قائد المعتقلات الأمريكية في العراق في لقاء مع قناة CNN الإخبارية في ٥/ ٥/ ٢٠٠٨

(٤) عدد من التقارير الدولية الرصينة ومنها تقرير لـمنظمة "هيومن رايتس ووتش الأمريكية" "الصادر في ٢٠١٠"

يمارس ضدهم التعذيب اليومي المبرمج، حتى أصبحوا مستعدين للاعتراف بأية جريمة خلاصاً من تعذيب لا يطاق[١]. وإن آلاف من العرب السنة ما زالوا يُقتادون إلى أماكن غير معروفة، استناداً إلى الشبهات وبغية الابتزاز من دون تهم أو أوامر إلقاء قبض[٢]. وإن أغلب المحتجزين تعرضوا للتعليق من أرجلهم وحُرموا من الهواء وتعرضوا للركل والضرب بالسياط والأيدي، والصعق بالكهرباء والاغتصاب، في إجراء منهجي متكرر على أيدي المحققين، وقال الكثيرون منهم إنهم أُجبروا على التوقيع على اعترافات كاذبة[٣].

في ظل هذه الأجواء المحتقنة والمعقدة يمكن أن نرصد رؤية العرب السنة للجانب الأمني من خلال ملفين مهمين لهما علاقة وطيدة به، وهما بناء الجيش العراقي كونه صِمَام أمان لحفظ أمن أبناء العراق وسلامتهم، والآخر دعم المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي لكونه سبب الشرور التي لحقت باستقرار العراق، وإزالته وإنهاء وجوده بداية الطريق نحو بناء وطن آمن مستقر بنّاء[٤].

---

(١) طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية في تصريح رسمي له بتاريخ ١١ ـ ١ ـ ٢٠١٠

(٢) منظمة هيومن رايتس ووتش في مقابلة لها لـ ٤٢ سجيناً بمركز احتجاز الرصافة في ٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٠. وكانوا من بين ٣٠٠ محتجز نُقلوا من مركز احتجاز سري في مطار المثنى غربي بغداد.

(٣) منظمة العفو الدولية في تقري لها نشر بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٨.

(٤) يقول الخبير العسكري اللواء الركن عبد الوهاب القصاب: ورب سائل يسأل: هل هذه المقاومة هي امتداد لذلك الجيش؟ والإجابة: نعم، سواء بشكل مادي يمثله الأفراد المقاتلون والأسلحة المستخدمة في القتال، أو بشكل معنوي يمثله التأثير والدعم والخبرة القتالية المقدمة من كادر الجيش العراقي ضباطاً، ومن الحرفية والمهنية التي يقدمها مقاتلو هذا الجيش العظيم، ينظر برنامج مستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مجموعة باحثين، بيروت -مركز دراسات الوحدة العربية، ط١/ ٢٠٠٥، ص ٢٣٨- ٢٣٩، ويؤكد هذا المعنى أمير الجيش الإسلامي في العراق في حوار مع وكالة حق الإخبارية بقوله: المقاومة المسلحة هي الوارث الشرعي لكل مآثر الجيش العراقي وذلك لعدة أمور منها: أن المقاومة هي من قام بدور الجيش العراقي بحماية البلد ورد العدوان عنه، وقد عمل في المقاومة كثير من الضباط والمراتب والجنود من منتسبي الجيش العراقي، وكذلك فإنه ومنذ احتلال البلد ٢٠٠٣ انقطعت مسيرة الجيش العراقي وتشكلت مليشيات فاسدة طائفية ظالمة سموها الجيش العراقي ونحن لا نعترف أبداً بما تدعيه من عناوين، ولهذا فإن المقاومة هي أولى الناس بإرث الجيش العراقي. www.haqnews.net.

العرب السنة والجيش العراقي:

يبدو أن الجيش العراقي كتب عليه أنه لا يتأسس أو يتجدد تشكيله إلا في ظل الاحتلال، فقد قامت بريطانيا في عهد الانتداب البريطاني للعراق بتأسيس الجيش العراقي في ٦/ ١/ ١٩٢١ من قوة متواضعة عدةً وعدداً يتألف من ١٥٠٠ عنصر، وكان من أبرز مهامه المحددة له هو حماية الأمن الداخلي في العراق والذي يشهد آنذاك اضطراباً بسبب رفض الشعب للوجود البريطاني لا سيما أن العهد قريب بثورة العشرين فضلاً عن واجب حماية البلاد من العدوان الخارجي والمشاركة في إعمال الإنقاذ عند حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات.

وفعلاً قام هذا الجيش بقمع الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال البريطاني خلال السنوات (١٩٢٣- ١٩٢٨) وإفشال الثورات في العقدين التاليين، والتي قام بها بعض الضباط الوطنيين أبرزها انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦، وانقلاب ثورة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١، وبالرغم من ذلك استطاع الجيش أن يرسم صورة وطنية من خلال عقيدة مخلصة هدفها الذود عن الوطن تجلت بوضوح بعد زوال الاحتلال البريطاني.

ويتجلى نشاط الجيش العراقي في العهد الجمهوري بالتالي:

- الانقلابات العسكرية كما في الأعوام ١٩٥٨ و١٩٥٩ و١٩٦٣ و١٩٦٨.
- الحروب الداخلية كحرب الشمال مع الأكراد منذ ستينيات القرن الماضي، وقمع الانتفاضة الفوضوية بعد حرب ١٩٩١.
- المشاركة الجزئية والمؤازرة في الحروب العربية ومنها حرب ١٩٤٨ في فلسطين، وحرب حزيران ١٩٦٧ في الأردن وسورية، وحرب رمضان ١٩٧٣ على الجبهتين السورية (بسلاحي الدروع والمشاة)، والمصرية (بالسلاح الجوي).
- الحرب الشاملة: ومنها الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨)، وغزو الكويت، ومن ثم حرب الخليج الأولى (١٩٩٠- ١٩٩١)، وحرب الخليج الثانية والتي

انتهت باحتلال العراق وحل الجيش العراقي عام ٢٠٠٣.

وقد حظي الجيش العراقي خلال ذلك بسمعة عربية وإقليمية طيبة ولا سيما بعد الحرب الإيرانية التي انتهت بانتصار مصحوب بقوة عسكرية وتسليحية متقدمة حتى عد الجيش رقم واحد في المنطقة والرابع أو الخامس عالمياً. فكان مصدر قلق بل يمثل عائقاً أمام ثلاثة مشاريع في المنطقة: المشروع الصهيوني ودولته الكبرى من النيل إلى الفرات، والمشروع الإيراني الصفوي في تصدير الثورة الإيرانية في المنطقة، والمشروع الأمريكي في بناء شرق أوسط جديد أو كبير يخضع للسيادة الأمريكية، وقد ساهم المشروعان الصهيوني والإيراني في عملية احتلال العراق من قبل أمريكا وفي قانون حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية بعد الاحتلال.

تداعيات الاحتلال على المؤسسة العسكرية:

هنالك تداعيات كثيرة سببها الاحتلال في المجتمع العراقي، ولكن تداعيات الاحتلال على المؤسسة العسكرية العراقية كان الأشد أثراً ووطأة، إذ حُل الجيش العراقي من قبل الحاكم الأمريكي بريمر في ٢٣/ ٥/٢٠٠٣ وبدعم من بعض الشعوبيين وأدوات الاحتلال أمثال أحمد الجلبي، وقد دافع بريمر عن هذا القرار بقوله: إن قرار حل الجيش كان صحيحاً بصورة كاملة، ففي الحقيقة لم يكن الجيش العراقي موجوداً أصلاً[١]، ورد الخبير العسكري اللواء الركن عبد الوهاب قصاب ذلك بقوله: إن ادعاء بريمر غير صحيح، ففي يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، كانت هناك قيادات أربعة فيالق لم تمس وهي: الرابع (في العمارة)، والثاني (في المنصورية – ديالى)، والأول (في كركوك)، والخامس (في الموصل) [٢]، وكانت بعض الأطراف العراقية القادمة مع الاحتلال قد

(١) في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط السعودية بتاريخ ٣١/ ١/ ٢٠٠٤، نقلًا عن برنامج مستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مجموعة باحثين، مصدر سابق، ص٢٤٠.

(٢) موسى حمد القلاب، الجيش العراقي ١٩٢١– ٢٠٠٤، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١– ٢٠٠٦، ص ٣٦.

تحفظت على القرار بخجل لعلمها بأجندة المحتل قبل الاحتلال وبعده وهذا ما اتضح جلياً في لجنة التحقيق المشكلة في بريطانيا بحق رئيس الوزراء السابق توني بلير والتي أفضت إلى عدم وجود أسباب حقيقية تستدعي مشاركة الجيش البريطاني في هذه الحرب التي أريد بها الإطاحة بالنظام السياسي في العراق أولاً وتدمير قدراته العسكرية ثانياً وليس تدمير أسلحة الدمار الشامل الذي هول الإعلام الغربي لها وطبل، وقد تبين فيما بعد خطأ قرار الحرب التي لم يجز لها حتى مجلس الأمن وهو ما دفع أكثر السياسيين الأمريكيين إلى التنصل من المسؤولية عنها كما صرح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول لا سيما مع تزايد الضربات النوعية للمقاومة العراقية. وقد اهتم المحللون العسكريون والاستراتيجيون بأبعاد هذا القرار، ولم تخلُ أية دراسة علمية عن واقع العراق بعد الاحتلال دون أن تقف على تداعي الاحتلال على المؤسسة العسكرية، وسبل النهوض بها.

لقد أدرك العرب السنة أبعاد هذا القرار فندّدوا به جماهيرياً موضحين الدوافع والأبعاد الخطيرة المترتبة على هذا القرار في الحاضر والمستقبل، وقد أوجزها الأستاذ موسى القلاب بثلاثة دوافع هي[1]:

١. إلغاء أي دور مستقبلي محتمل، سياسياً كان أو عسكرياً لعدد كبير من قادة الجيش العراقي وضباطه وخاصة على المستوى الداخلي.

٢. الانتقام من هيبة الشخصية العسكرية العراقية التي هيمنت على المجتمع العراقي برمته، وإهانتها بحل الجيش، وإلغائه؛ لما تلك الشخصية العسكرية من ميزات ومظاهر قومية وعقائدية باتت غير مقبولة بعد الحرب والاحتلال، وكذلك حرمانها من الاستحقاقات جراء خدماتها.

٣. تهديد وإضعاف الشخصية العسكرية العربية على مستوى الجيوش والقيادات العسكرية العليا، من خلال حل أقدم وأعرق جيش عربي خلال تاريخهم

(١) موسى حمد القلاب، الجيش العراقي ١٩٢١ - ٢٠٠٤، مصدر سابق، ص ٣٨-٣٩.بتصرف

الحديث، والنيل من الروح المعنوية لدى قيادات تلك الجيوش العربية وكبار ضباطها، لكي لا تفكر مستقبلاً بمقاومة القوات الأمريكية وحلفائها في حربها على "الإرهاب" كما يدعون.

٤. ونضيف أن الإدارة الأمريكية سعت من خلال هذا القرار إلى ترسيخ مفهوم تغليب القوة السياسية على القوة العسكرية، تمهيداً لتبني هذا المبدأ في خرائط الطريق لإحلال السلام في المنطقة. ويتجلى أثر ذلك ليس على الدول العربية، وإنما يتعدى إلى الدول الإقليمية الإسلامية ولا سيما تركيا، كما أشار بيل بارك وهو يحلل السياسات التركية تجاه شمال العراق إذ جعلت لسان أنقرة أحدّ من أنيابها، إذ يظن البعض أن التحول الذي طرأ على ميزان القوى المدني – العسكري الداخلي في تركيا يجعل قرار إطلاق أي حملة عسكرية قد أصبح في أيدي ساسة تركيا وليس عسكرييها، وعلى الرغم من تباين أيديولوجية المؤسستين إلا أن السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي يستلزم قوة السياسة لا سياسة القوة، وهذا ما يراد بناء العراق عليه تأميناً (لدولة إسرائيل) .

تشكيل الجيش العراقي الجديد:

جاءت عملية بناء الجيش كما هو متوقع شوهاء ترقيعية تعوزها النظرة الصائبة والمهنية والعلمية التي يتصف بها علم التنظيم العسكري بأسسه المعروفة[١]، وتصر بعض الأطراف وخصوصاً الأكراد والشيعة على إضافة عبارة الجديد عليه لأسباب تاريخية لدى بعضهم ونفسية لدى آخرين، بل إنه في مرحلة التأسيس أُبعِد لفظ الجيش عنه واستبدل بالحرس الوطني، الذي بني من خلال (٦) أفواج للحرس الوطني في بغداد وبعض المحافظات، وبذلك يتجدد تشكيل النواة الأولى للجيش العراقي في ظل

---

(١) عبد الوهاب القصاب، إعادة تشكيل الجيش العراقي، دراسة ضمن برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

الاحتلال أيضاً، وضمن وثيقة قانون إدارة "الدولة العراقية" للمرحلة الانتقالية والذي أقره الحاكم المدني بريمر والمؤرخ في ٨/ ٣/ ٢٠٠٤،[١] وهذا التشكيل وظروفه يمليان على هذه القوات المسماة بالجيش الجديد سياسات وإجراءات أبعد ما تكون عن البعد الوطني الذي ينبغي أن تكون عليه عقيدته القتالية كونه سوراً للوطن، والتي كانت محط انتقاد العرب السنة ومن تلكم السياسات:

- تبني سياسة قوى الاحتلال، وهذا له تداعياته على مهام الجيش العراقي في البعدين الداخلي (باستهداف المقاومة العراقية) والحركات الإسلامية السنية، والبعد القومي العربي له، وعلى تسليحه.
- بناء الجيش على سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية وهو امتداد للبناء السياسي للدولة العراقية الجديدة، وهذا له تداعيات على ولاء المؤسسة العسكرية وعلى قوتها وعلى رمزيتها.
- إضعاف الجانب المهني والحرفي، ويتجلى بإصدار قانون اجتثاث البعث أو المساءلة والعدالة فيما بعد، وتنفيذه المبرمج من قبل القوى الطائفية، بهدف تصفية وإقصاء الكفاءات الوطنية والمخلصة سواء كان ذلك عن المؤسسة العسكرية أو الأمنية أو السياسية.

وإزاء ذلك برزت أمام الجيش العراقي الجديد إشكاليات عدة رصدها العرب السنة منها:

- **الأولى: إشكالية المهام والمسؤوليات:**

حيث إن المتتبِّع لها يرى أنها تستهدف في المقام الأول العرب السنة من خلال مواقفهم من الاحتلال والحكومات الطائفية، فالجيش الجديد شكل على وفق قانون إدارة الدولة المؤقت ومن يطالع هذا القانون وتصريحات المسؤولين الأمريكيين والعراقيين؛ يجد أن مهام هذا الجيش لا تتعدى محاربة الإرهاب (داخلياً وخارجياً) وفق ما تراه الإدارة

(١) ينظر، الحرب على العراق، يوميات – وثائق– تقارير، مصدر سابق، ص ١٠٨٤ وما بعدها.

الأمريكية) ، وقد حدد الحاكم المدني بريمر بعض مسؤوليات وزارة الدفاع الجديدة من خلال الإشراف على جهاز الاستخبارات الجديد ومهمته الدفاع عن البلاد من خطر الإرهابيين والمسلحين، والإشراف على جهاز مكافحة الإرهاب غير الدستوري والذي يرتبط مباشرة بالقائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء) ، وزيادة في التأكيد نصت المادة الخامسة من القانون على أن القوات المسلحة تخضع للسيطرة المدنية للحكومة العراقية الانتقالية ولذا كان علي عبد الأمير علاوي أول وزير للدفاع تعينه الإدارة الأمريكية وكذلك هو أول وزير مدني في تاريخ الجيش العراقي لتكون هذه الوزارة كما يقول المحلل العسكري الأمريكي جيفري وايت الرابط بين العسكريين العراقيين والمدنيين في حكومة ديمقراطية مقبلة، وقد صرح هذا الوزير في نيسان ٢٠٠٤ بأن مهمة الجيش العراقي لن تكون وسيلة لتهديد وابتزاز الدول المجاورة، وأن المؤسسة العسكرية يجب أن تخضع لسيادة وسلطة القانون والدستور[1]، وهذا يكرس القوة كما قلنا سابقاً بيد السياسيين الذين عادة ما يكونون أكثر خضوعاً للقوى الكبرى خصوصاً إذا جرى تعيينهم من قبل قوات الاحتلال، وقد حاول مجلس الحكم صورياً أن يتوسع في مهام الجيش العراقي بأن يكون جيشاً وطنياً يحترم رغبات الشعب ويحمي الحدود العراقية الدولية من الخارج ويدافع عنها ويحفظ السلم والأمن في الداخل، وأن يكون على درجة عالية من الكفاءة والاحتراف وعدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية للعراق، ومن يتابع عمل الجيش بشكل عام والقوات المسلحة لا يجد أياً من هذه المهام قام بها الجيش العراقي، وهو ما يؤكد خضوعه للإدارة الأمريكية كما سنبين لاحقاً.

ويمكن أن نشير إلى أن المهام الفعلية للجيش العراقي تقتصر على تعزيز ودعم أمن قوات الاحتلال والمنطقة الخضراء لتقليل خسائرهم الفادحة التي فاقت حتى توقعاتهم. وقد أنيطت بعض المهام الأخرى بالجيش الجديد كمراقبة الحدود مع الشرطة العراقية

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط الصادرة يوم ٥/ ٤/ ٢٠٠٤، نقلًا عن، موسى القلاب، الجيش العراقي، ص ٤٨.

لمنع دخول المتسللين إلى الداخل الذين يستهدفون قوات الاحتلال أو زعزعة الوضع الداخلي، وفي كلتا الحالتين يستخدم الجيش لضرب المقاومة التي تعمل على تحرير العراق، ولتأمين الحماية لقوات الاحتلال، وإعانة الميليشيات في استهداف العرب السنة، وأما في المستقبل القريب فستبقى مهام الجيش عائمة وغائمة كحال بقية المؤسسات ما لم تعد للدولة العراقية سيادتها واستقلالها وإنهاء الاحتلال بجميع صوره وأشكاله.

- **الثانية: إشكالية الانتماء والولاء:**

كان الولاء العسكري للجيش العراقي باعتراف المتابعين لحماية العراق كله، وشكل إحدى دعائم وحدة العراق وصورة واقعية لتلاحم نسيجه الاجتماعي بعيداً عن الطائفية والعرقية، وهذا ينسجم مع المتعارف عليه بأن ولاء الجيش يكون للوطن ويخضع للدولة الوطنية، فالجيش العراقي لا بد من أن يكون عراقياً فقط، وولاؤه وانتماؤه للشعب العراقي، ثم للأمة العربية والإسلامية، ومرجعيته هي مرجعية الدولة العراقية التي تتولى مسؤولية تشكيله وتجهيزه وتسليحه [1]، إلا أن الجيش العراقي الجديد تنازعته الانتماءات وتقاذفته الولاءات، ومما زاد الأمر تعقيداً الأثار المترتبة على هذه الانتماءات والولاءات من التجنيد والتسليح والسقف الزمني للتأهيل. ومن خلال المتابعة والرصد يمكن أن نحدد أهم الانتماءات التي يخضع لها الجيش العراقي الجديد وكلها بعيدة عن العرب السنة لأنهم لم يسجل لهم حضور سياسي في تلك الحقبة:

١. **الانتماء لمن شكله:** ونعني بها الإدارة الأمريكية، وهذا الانتماء تخضع له العناصر الجديدة وخاصة غير المؤهلة، أو عناصر الجيش السابق الذين تفضلت عليهم الإدارة الأمريكية وأشركتهم في بناء الجيش الجديد، وقد ألزمت الإدارة الأمريكية مجلس الحكم وما تلاه من حكومات بهذا الخضوع، فقد قدمت سلطة الاحتلال وثيقة إلى مجلس الحكم تنص على أن عمل وزير الدفاع

---

(١) عبد الوهاب القصاب، إعادة تشكيل الجيش العراقي، مصدر سابق ص ٢٤٣.

سيكون تحت إشراف قوات الائتلاف حتى ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ وهو موعد نقل السلطة للعراقيين، وبقاء القوات المسلحة العراقية تحت السيطرة العملية لقوات "الائتلاف" خلال الفترة الأمنية الطارئة التي يمر بها العراق، وهكذا في حكومة علاوي والجعفري والمالكي إذ كان تعيين وزيري الدفاع والداخلية من نصيب الإدارة الأمريكية، كما احتفظ مدير المخابرات محمد عبد الله الشهواني بمنصبه الذي عينه فيه بريمر حتى قدم استقالته على قصاصة ورق في الاجتماع الأمني على إثر تفجيرات بغداد الدامية بعد أن أعلن أن إيران هي التي تقف وراء هذه التفجيرات بصورة أو أخرى.

وهذا الانتماء تتجلى خطورته فيما يؤدي من انحراف بالسياسة العامة والتركيبة العقائدية للجيش؛ لأنه ملزم بتبني سياسة الإدارة الأمريكية والتي تتعارض بشكل جذري مع المواقف التاريخية للعرب السنة في العراق، ومنها:

- دعم أمريكا في الحرب على (الإرهاب) بحسب المنظور الأمريكي سواء كان داخلياً أو خارجياً.

- مساندتها في تحقيق مشاريعها في المنطقة كبناء الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، ومشروع العولمة وفق أسس الديمقراطية الأمريكية.

- احترام الدولة الصهيونية بوصفها شريكاً في المستقبل، وعدم النظر لها بوصفها عدواً كما يقول موسى القلاب في دراسته عن الجيش العراقي، ولكن ربما بوصفها شريكاً من خلال مشروع الشراكة الأمريكية - العراقية القائمة حالياً، وكذلك ضرورة التخلي عن مفاهيم سياسية تاريخية غامضة مثل "التصدي للإمبريالية العالمية "، و"الوقوف في وجه الصهيونية العالمية "، والمساهمة الجادة في تنفيذ خريطة الطريق وإحياء عملية السلام، لا سيما مع تطور الدور الكردي والموقف الإيجابي لبعض السياسيين من هذه المسألة.

- المشاركة (مهما كان نوعها) في تأديب بعض الدول العربية والإقليمية، والعزوف عن تقديم أي نوع من المساعدة للدول العربية والإسلامية في صراعاتها المستقبلية التي تتعارض والسياسة الأمريكية (وحتى الإيرانية) وتخليه عن دوره الإيجابي في مؤازرة الجيوش العربية.

وهذا الإطار الذي تحدده الإدارة الأمريكية للجيش العراقي يملي عليها أن تؤطره في قوالب محددة، وهي أن يكون جيشاً ضعيفاً صغير العدد قليل التسليح مع نوعية تنسجم مع طبيعة المهام المرجوة سواء كانت على مستوى قادته وأفراده بأن يكونوا مهنيين وغير منحازين ولا طائفيين، أو على مستوى نوعية التسليح.

ومن الخطوات العملية لهذه السياسة ما أكد عليه ضباط عراقيون يعملون مستشارين في القوات الأمريكية بأن الولايات المتحدة دربت سراً في مكان ما ٦ ضباط برتبة لواء و١١ ضابطاً كبيراً عملوا سابقاً في الجيش العراقي المنحل؛ ليكونوا قادرين على تقديم المشورة للمؤسسة العسكرية الجديدة[1]، وفي قمة الأزمة الحكومية وتستر حكومة المالكي على جرائم جيش المهدي وفرق الموت وتزايد تسريب الأخبار باحتمالية الانقلاب العسكري؛ هددت الإدارة الأمريكية المالكي وأخبرته بجاهزية مجموعة من الضباط العراقيين وأنهم يوجدون في فندق الرشيد وفي مقدمتهم القائد السابق لأحد فيالق الحرس الجمهوري (رعد الحمداني) باستعدادهم على تولي الأمر، فوافق على تنفيذ الاستراتيجية التي رسمت لإياد علاوي في تعقب جيش المهدي، ورغم كل الحشد الإعلامي لصولة الفرسان في البصرة بداية العام ٢٠٠٩ وبعد مرور أكثر من أربعة أعوام على تأسيس الجيش الجديد لم تستطع هذه القوات العسكرية المنظمة والمدربة جيداً - كما يدعون - الصمود أمام مليشيات جيش المهدي المدعومة من إيران وانهارت واستسلم الضباط والجنود، ولولا تدخل القوات الأمريكية في اللحظة الأخيرة لانهار كل شيء خصوصاً إذا ما عرفنا أن القوات البريطانية وقفت متفرجة نتيجة صدمتها بانهيار

(١) نقلًا عن صحيفة الراية القطرية في عددها الصادر يوم ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٣.

وحدات الجيش بهذه السرعة، وفتحت قنوات اتصال مع جيش المهدي سراً لإقناعهم بأنهم على حياد من الطرفين ولكسب الوقت حتى وصول التعزيزات الأمريكية.

وبعد ذلك قامت القوات الأمريكية باعتماد آلية لمعرفة الولاء والانتماءات فقد أخبرنا مصدر مطلع في وزارة الدفاع عن بعضها ومنها: إجراء اختبارات متكررة على جهاز كشف الكذب لمنتسبي الوزارة من شاغلي المناصب المهمة والحساسة وكل من يرفض ذلك أو يفشل بحسب تقييم الجهاز في ثلاثة اختبارات يتم نقله من منصبه إلى منصب أدنى أو أقل أهمية، وطبيعة الأسئلة المطروحة تحدد مدى ولائه للسياسة الأمريكية في العراق، كما تسعى الإدارة الأمريكية لترسيخ ضرورة الاعتماد على القوات الأمريكية لمواجهة التهديدات الخارجية وهو ما يدفعه إلى اقبول بوجود قواعد عسكرية داخل العراق، أو التعاون والتنسيق مع جيوش المنطقة التي لها تحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية (ومن هنا نجد أن تدريب الوحدات الأولى كان في الأردن ومصر).

إن أمريكا في سبيل إبقاء فاعلية الولاء لها تعمل أولاً على إضعاف الجيش العراقي رغم الدعوات المتزايدة بزيادة تسليح الجيش كماً ونوعاً حتى من قبل القادة الميدانيين للقوات الأمريكية، وتحرص ثانياً على أنه مهما تنوعت الحكومات في العراق فستبقى الشراكة العسكرية الأولى لها مع الإدارة الأمريكية.

٢. **الانتماء للدولة العراقية:** على الرغم من تأكيد الدستور على ذلك إلا أن هذا الانتماء سيظل قلقاً وهشاً بل معدماً ما دام الاحتلال جاثماً على الأرض العراقية، وما دامت هناك حكومة عراقية ضعيفة ومنقسمة وتخضع لولاء طائفتها أو لإحدى دول الجوار أو للإدارة الأمريكية.

٣. **الانتماء الفئوي والطائفي:**

إن المحاصصة التي أتت بها الإدارة الأمريكية وبنت عليها مجلس الحكم ومن ثم

الاستحقاق الانتخابي، وكانت محط نقد واعتراض العرب السنة؛ استشرت في مفاصل الدولة بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإن أمكن على سبيل الافتراض السيطرة على تأثير المحاصصة مستقبلاً؛ فإن تداعيات هذه المحاصصة وما تركته من أثار سلبية على الأجهزة المسلحة يصعب تجاوزه مستقبلاً، لا سيما أن هذا الولاء قد اتخذ طابعاً معلناً رغم حرص الإدارة الأمريكية على النأي بنفسها عن ذلك إلا أن لها اليد الطولى في ذلك ومنذ إرهاصات التشكيل الأولى للجيش، فقد نقل عن الدكتور ظافر العاني أن القوات الأمريكية وزعت استمارات على الراغبين في الانضمام للجيش العراقي الجديد تتضمن استفساراً عما إذا كان المتطوع سنياً أم شيعياً أم كردياً[1]، وقد أكد مصدر مطلع لوكالة حق الإخبارية أن النسبة المقررة الآن في وزارة الدفاع هي: ٥٠٪ للشيعة و٥٠٪ للسنة والأكراد، كما أن المتطوعين أو العائدين إلى الجيش الجديد ملزمون بتقديم الرشاوى والوساطات أو بجلب تزكية مكتوبة من أحد الأحزاب المشاركة في العملية السياسية حتى يتم قبولهم في الجيش.

ومما ساهم بشكل فاعل في تغذية الولاء الفئوي والطائفي دمج الميليشيات في الأجهزة الأمنية لا سيما فيلق بدر وجيش المهدي وبقاء البشمركة على تنظيمهم واسمهم في المناطق ذات النفوذ الكردي، وقد تجلى الأثر السلبي لوجود الميليشيات في الجيش من خلال الصراع الطائفي الذي تبنته الجماعات المدعومة من إيران لتحقيق الإقصاء التام للعرب السنة ليس على المستوى السياسي فحسب وإنما جغرافياً واقتصادياً وتسليحياً وبشكل خاص في العاصمة بغداد الذي رفع شعار تشييعها إبراهيم الجعفري، ولم يحد من تنامي هذا الولاء بعض المحاولات التي سعى من خلالها المشاركون من العرب السنة في العملية الانتخابية، بزجّ عناصر من ضباط الجيش السابق مباشرة أو من خلال تبني مشروع الصحوات الذي انطلق من الأنبار في ١٧/ ٩/ ٢٠٠٦، وبحسب مدير فرقة الاتصالات في الجيش الأمريكي جريجوري سميث فقد بلغ عدد مجالس الصحوات

(١) موسى القلاب، الجيش العراقي، مصدر سابق ص ٥٠.

في العراق ١٨٦ مجلساً يعملون في ١٨٦ منطقة من خلال ٧٧ ألف عنصر مسلح، في حين تشير مصادر حكومية إلى أن أعدادهم بلغت ما يقرب من ١٠٠ ألف عنصر، وقد تعهدت الإدارة الأمريكية بزج ٢٠٪ منهم في القوات الأمنية [١]، إذ سارع المالكي إلى ضم ١٧ ألف مسلح من الميليشيات إلى الأجهزة الأمنية، كما أنه قام بتشكيل لواء يخضع لمسؤوليته المباشرة ولا ينتسب إلى وزارة الدفاع، بل إنه يرسل المقربين إليه على رأس الوفود التي تبرم عقود التسليح ليشكل قوة خاصة به ولتهيئة قوة تسليحية متطورة تعمل لحسابه، وقد أثبتت صحة ذلك الوقائع الأخيرة من حملات الاعتقالات في بغداد والمحافظات من قبل هذه القوة وبدون علم المسؤولين الأمنيين في تلك المناطق، ومما يثير التساؤل والغرابة غض أمريكا الطرف عن هذه التصرفات رغم علمها بها تفصيلياً.

إن وجود الولاءات الفئوية (الطائفية والعرقية) ، بغض النظر عن بعدها الوطني أحرج الإدارة الأمريكية في بعض المواقف؛ فقد رفضت الكتيبة ٣٦ قتال المقاومين من أهل الفلوجة في٥/ نيسان ٢٠٠٤ وكذلك رفضت الكتيبة / ٢ تنفيذ الأوامر الصادرة لهم بالتحرك من معسكراتهم في منطقة التاجي إلى المناطق الساخنة حفاظاً على حياتهم أولاً ولعدم قناعتهم ثانياً بالمشاركة مع القوات الأمريكية في القتال ضد الأهالي فتم معاقبتها جماعياً في معسكرات التاجي وغيره، كما قام أفراد من الجيش بتسليم أنفسهم وأسلحتهم أثناء المعارك الأمريكية في النجف والبصرة في أيار ٢٠٠٤، وقد بلغت نسبة الذي تركوا عملهم من الجيش والأجهزة الأخرى ٢٠-٢٥٪ للمدة من كانون الثاني وحتى نيسان من العام نفسه[٢]، ولا زال الجيش يعاني ظاهرة ترك الخدمة من قبل الجنود وبأعداد كبيرة ولو فتحت مجالات أخرى للعمل في البلد لترك الكثير منهم الخدمة العسكرية ولكن ظروف الحياة الصعبة أجبرت الكثير على التطوع في بلد البطالة المقنعة حيث لا سبيل

(١) عبد الرحمن الرواشدي، دراسة بعنوان الصحوات كؤوس فارغة، موقع وكالة حق الإخبارية، www.haqnews.net

(٢) بحسب ما ذكرته صحيفة الواشنطن بوست نقلًا عن ضباط أمريكيين، وأكدته صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر يوم ١٢/ ٤/ ٢٠٠٤.

أمام المواطن الراغب في العمل إلا أن يكون جندياً أو شرطياً.

وساهم تعدد الولاء في الخلاف والانقسام الداخلي تجاه دول الجوار، فعلى المستوى الداخلي عمق الانقسام بين الكيانات السياسية إلى حد الاصطدام المسلح كما حدث بين البشمركة والقوات الحكومية في محافظة ديالى وكركوك، وأما على المستوى الخارجي فقد أدت هذه الولاءات إلى تعميق الخلاف إلى حد التناقض في طبيعة العلاقة السياسية والعسكرية مع دول الجوار لا سيما التي لها يد في ترسيخ بعض الانتماءات، فهناك توجهات نحو دور أكبر للدول العربية، وأخرى ضد ذلك، وتوجهات نحو تأييد التدخل التركي في شمال العراق، وأخرى تهدده وتتوعده وإن كان بلغة الشعارات، وتوجهات نحو إيران، وأخرى تتهمها بتصعيد العنف في الداخل وترحيل أزماتها إلى العراق، وتأتي المواقف المتناقضة من احتلال إيران بئراً في حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان لتؤكد أثر الولاءات الفئوية على أصحاب القرار، وهكذا حتى ترسخت لدى المتابعين عبارة عدم وجود جيش عراقي مستقل.

الثالثة: إشكالية التأهيل:

ويبدو أيضاً أن عبارة لن يكون هناك جيش عراقي في الوقت المحدد والتي صدرت عن أكثر من قائد عسكري أمريكي وعراقي؛ خير وصف لإشكالية تأهيل القوات العراقية، ومتناغمة مع استراتيجية الإدارة الأمريكية في البقاء عشرات السنين في العراق، وهذا جعلهم يحجمون عن تأهيل الجيش العراقي (تجنيداً وتدريباً وتسليحاً) ؛ لأسباب منها:

- بقاء العراق بحاجة إلى دعم القوات الأمريكية حتى بعد انسحابها.
- الحد من استفادة الجماعات المسلحة من تجهيزات هذا الجيش التي كانت تذهب إلى هذه الجماعات مقابل ثمن أو مجاناً.
- إفراغ المؤسسة العسكرية من دورها الفاعل في المجتمع وفي المحيط العربي.

إلا أن تنامي المقاومة العراقية وتزايد الخسائر في صفوف القوات الأمريكية وانسحاب أغلب القوات المتحالفة مع أمريكا وأخيراً إذعانها للانسحاب من العراق؛ دفع الإدارة الأمريكية (بناء على توصيات من القادة الميدانيين) إلى الاهتمام جزئياً بتأهيل الجيش العراقي لمعالجة الإشكاليات السابقة.

لقد بدأ تشكيل نواة الجيش العراقي بـ٧٥٠ فرداً تم اختيارهم بعناية فائقة واستكملوا برنامج تدريبهم الأساسي في معسكر قراقوش في محافظة ديالى من قبل فريق تدريب أمريكي بقيادة الجنرال بول ابتون، وقد تخرجت المجموعة الأولى في ٤/ ١٠/ ٢٠٠٣، ثم تم تدريب ٧٠٠ فرد من الجيش والشرطة في الأردن، ومجموعة أخرى أشرفت على تدريبها شرطة سنغافورة وأخرى مصرية، بعدها تم تدريب وتخريج قوة عسكرية مؤلفة تقريباً من ٣٥-٤٠ ألفاً خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، اعتمد في تشكيلها التجنيد الطوعي وليس الإلزامي، واعتماد تزكية الأحزاب السياسية، واستبعاد أفراد الجيش السابق وخاصة الحرس الجمهوري والضباط بدرجة عضو فرقة فما فوق في حزب البعث، والاستفسار عن قومية المتطوع ومذهبه، ثم كان نصيب الميليشيات كبيراً في تشكيل الجيش من خلال مقايضة حلها بدمجها في القوات العراقية قبل نقل السلطة لحكومة علاوي في حزيران عام ٢٠٠٤. وأما القوة الجوية فتشكلت في أواخر عام ٢٠٠٤ من ٥٠٠ فرد، تم تدريبهم في أمريكا والأردن، ولا يشتمل التسليح على الطائرات المقاتلة وإنما ١٦ طائرة هليوكوبتر لأغراض الدورية، و٦ طائرات للنقل الجوي، و٤ طائرات خفيفة للاستطلاع، وقبل مدة وأثناء الاحتفال بذكرى تأسيس القوة الجوية وصلت إلى العراق ٤ طائرات للتدريب على قيادة الطائرات المقاتلة[١].

إن خطوات تأهيل الجيش العراقي سارت بشكل بطيء بشكل متعمد كما يشير إلى ذلك نايجل فوستر المسؤول عن تدريب الجيش العراقي قائلاً: من جهة نحاول الإسراع، ومن جهة أخرى يبدو الأمر وكأن مجموعة من الناس تخلق لنا مشكلات لمنعنا

(١) موسى القلاب، الجيش العراقي، مصدر سابق ص ٥٦.

من الإسراع، وبعده بأربع سنوات يؤكد مكتب المحاسبة الأمريكي GAO في تقرير له أن القوات الحكومية العراقية ورغم المبالغ الهائلة التي صرفت عليها ورغم تضاعف أعدادها من ٣٢٣ ألفاً في كانون الثاني ٢٠٠٧ إلى ٤٧٨ ألفاً في نيسان ٢٠٠٨ إلا أن ١٠٪ فقط من هذه القوات لديها جاهزية للعمل بمفردها دون مساعدة القوات الأمريكية، وإن هذه القوات ليست موحدة بل متعددة الولاءات طائفياً ومخترقة من قبل الميليشيات.

ومما يجدر التنويه إليه في هذه المرحلة أن القوات الأمريكية أولت اهتماماً بالشرطة العراقية أكبر من الاهتمام بالجيش العراقي للإفادة منها كدروع بشرية لحماية قواتها من ضربات المقاومة التي تجنبت استهداف القوات العراقية ما لم تهاجمها أو تتعقبها، وكذلك لإبقاء حاجة العراق إلى وجود قوات الاحتلال لا سيما مع تزايد دعوات بعض السياسيين بخروج هذه القوات. ووصل تفضيل عناصر الشرطة على الجيش حتى في مسألة الرواتب إذ تقل رواتب الجيش عن الشرطة وهذا ما دفع الكثير من الجنود إلى تقديم استقالتهم الجماعية احتجاجاً على هذا التفاوت في الرواتب الشهرية مقارنة برواتب الشرطة.

وأما مسألة التباطؤ بل الفساد في التسليح فإنها تأتي متناسقة مع هذه التوجهات، فباستثناء الأسلحة الخفيفة فإن العقود التي تبرمها وزارة الدفاع ذات آجال بعيدة، فالطائرات المقاتلة أغلب عقودها حددت مدة تجهيزها إلى ما بعد عام ٢٠٢٥ والمدافع والدبابات والسفن الحربية البحرية بعد ٢٠١٧، وهناك إشكالية حقيقية في إبرام العقود التسليحية في وزارة الدفاع فهي تدار بطرقتين الأولى ضمن برنامج أمريكي يدعى(FMS) الخاص بتسليح الدول الداعمة للسياسة الأمريكية في العالم وبهذه الحالة تتضاعف أسعار الأسلحة إلى خمسة أضعاف على أقل تقدير ويصبح الموضوع تجارياً لكون البرنامج يعطي الحق للحكومة الأمريكية بالتعاقد نيابة عن الحكومة العراقية ولا يحق للأخيرة الاعتراض على أية فقرة في العقد قانونياً. والثاني قيام بعض الأشخاص

المتنفذين في الوزارة بإبرام العقود مباشرة مع الدول المصدرة مقابل عمولات تقدم لهم تصل إلى نصف قيمة العقد أحياناً كما حدث في عقد الطائرات المستوردة من بولندا وما خفي كان أعظم، ويبدو أن هذا الأمر متعمد ليس من الناحية التجارية فحسب وإنما لتسيطر أمريكا على نوعية السلاح والسقف الزمني للتجهيز وأيضاً لتعميق ولاء من سيتم تدريبهم في أمريكا.

وسيبقى تسليح الجيش العراقي مناطاً بالاستراتيجية التي ستتخذها الإدارة الأمريكية حتى بعد الانسحاب، وطبيعة القواعد العسكرية التي ستبقيها القوات الأمريكية في المنطقة والإجراءات الاحترازية لحمايتها في ظل أجواء عدم الثقة التي تخيم على الإدارة الأمريكية تجاه الحالة السياسية في العراق.

الاستراتيجيات العسكرية المستقبلية للعرب السنة:

بعد ما تم عرضه من دراسة البيئة التي تشكل فيها الجيش العراقي وبيان أهم نقاط الضعف والقوة مع إلقاء الضوء على أبرز التحديات والفرص المتاحة؛ يمكن أن نرسم بعض الاستراتيجيات التي ينبغي على العرب السنة رسمها أو الضغط على اعتمادها، وهي:

- إنهاء الاحتلال بكل صوره وأشكاله وتحجيم الدور العسكري الأمريكي في المنطقة.

- إنهاء التدخل السلبي لدول الجوار ولا سيما إيران وتغلغلها في المؤسسة العسكرية العراقية.

- حل إشكالية استحقاقات عناصر الجيش السابق واستحقاقات عناصر الجيش الحالي، من خلال المزاوجة بينهما على أسس المعاملة بالعدل والإنصاف ومراعاة المهنية، ومما يسهم في تحقيق ذلك عودة كثير من ضباط الجيش السابق للعمل الفعلي أو الاستشاري وتنفيذ قانون التقاعد والخدمة العسكرية، والالتزام بمعايير الحرفية والمهنية

وتطبيقها على أفراد الجيش كافة، والمساءلة المنصفة والعادلة لكل من ارتكب جرائم بحق الأبرياء من الشعب العراقي سابقاً ولاحقاً، أو إدراج الجميع ضمن استحقاقات المصالحة الوطنية.

- دعم المقاومة العراقية والمساهمة الفاعلة في تعزيز دورها في مستقبل الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي من خلال معيارين؛ الأول: موقف الحكومة من فصائل المقاومة العراقية، والثاني: موقف المقاومة من استهداف القوات الحكومية. والسبيل إلى معالجة ذلك بقيام - أولاً - حكومة عراقية مستقلة تخضع لمعايير العدل والإنصاف والحكم الرشيد وتقديم الاستحقاق الوطني، وإجراء مصالحة وطنية صادقة برعاية عربية ودولية، والإفادة التامة من خبرات المقاومة.

- الحرص على صفة الجيش العراقي بأن يكون وطنياً موحداً واحداً في الأقاليم والمحافظات جميعها وأن يخضع لسلطة مركزية مستقلة (يكون الجيش كالقضاء في استقلاليته بوصف ذلك إجراء احترازياً بسبب التعددية غير المنضبطة في العملية السياسية) ليكون دعامة لكل العراقيين بأطيافهم ومكوناتهم جميعها.

- تأهيله بما يوازي التحديات الخارجية بسبب دول الجوار، والتمدد الصهيوني في المنطقة، والقدرة على العمل في مختلف الظروف والأجواء.

- إعادة التجنيد الإلزامي لزرع حب الوطن والدفاع عنه لدى الشباب، وتنظيم التجنيد الطوعي بما يجنب الولاء الفئوي، والإفادة من الطاقات العلمية في الجامعات العراقية.

- احترام الانتماء للوطن العربي وهذا يبقي الحضور العراقي في الساحة العربية وفق اتفاقيات الدفاع المشترك، وكذلك الدور العربي في دعم تأهيل الجيش العراقي.

- تحديد الموقف من دول الجوار غير العربية (تركيا وإيران) بما يعزز وحدة العراق وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للأطراف كافة.

- إعادة هيكلية وزارة الدفاع حتى تدار من قبل قيادات عسكرية أو حتى مدنية من أصحاب الشهادات العلمية ذات الاختصاص، واختيار قادته وفق معايير المهنية والحرفية العالية، وليس لها انتماء لأية جهة أو تكتل حزبي أو فئوي، وليست لها ميول لإثارة النعرات الطائفية والعرقية، ويلتزم أفرادها بالانصياع التام لنظام الخدمة المقرر والانضباط العسكري الصارم.

- إنشاء ديوان الرقابة الإنسانية - العسكرية، والقصد منه متابعة الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والالتزام بقواعد المهنة والشرف العسكري وتطبيق القانون، ليس في أثناء العمليات العسكرية فحسب وإنما في التجنيد والمحاكم العسكرية.

- استقلالية الوزارة عن التحالفات السياسية والنأي بنفسها عن العمل السياسي وأن تخضع للدور الرقابي لمجلس النواب خاصة إذا تم اعتماد سياسة إناطة تشكيل الحكومة إلى مكون واحد أو تكتل واحد أو في ظل غياب حكومة عراقية وطنية أو غياب الوحدة العراقية الوطنية وبحسب مقتضيات المرحلة.

العرب السنة والمقاومة العراقية:

إن مقاومة العدوان والاحتلال أمر أقرته شرائع السماء وقوانين الأرض[1]، وإن مفهوم مقاومة العدوان مندرج تحت مصطلح الجهاد والقتال في سبيل الله ضمن منظومة الفقه الإسلامي، وتمثل جهاد الدفع بشكل أدق، وهو القتال لدفع العدو الصائل على المسلمين أو بلاد المسلمين، وهذه النوع هو ما يطلق عليه المقاومة المسلحة بالمفهوم المعاصر أو مقاومة المنع أو المقاومة المانعة، فإذا حضر العدو إلى بلد من بلاد المسلمين فإنه يجب على أهل البلد جميعاً رجالهم ونسائهم أن يخرجوا لقتاله ولا يحل لأحد أن يتخلى عن القيام بهذا الواجب لقوله الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، وعلى غيرهم من المسلمين إعانتهم بكل ما يحتاجون إليه من

(١) إن التأكيد على هذا الأمر ضروري لتشكيك مكونات الشعب العراقي الأخرى في شرعية المقاومة الإسلامية في العراق.

سلاح أو عتاد أو رجال؛ لأن بلاد المسلمين كالبلد الواحد، يقول القرطبي: (قد تكون حالة يجب فيها نفير الكل وذلك إذا تعين الجهاد بغلبة العدو على قطر من الأقطار فإن كان ذلك وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا ويخرجوا إليه خفافاً وثقالاً شباباً وشيوخاً، كل على قدر طاقته ولا يتخلف أحد يقدر على الخروج، ولو قارب العدو دار الإسلام ولم يدخلوها لزمهم أيضاً الخروج إليه، حتى يظهر دين الله وتُحمى البيضة وتحفظ الحوزة ويُخزى العدو ولا خلاف في هذا) [1] ،ويقول الآلوسي: عن قتال الكفار، وهو فرض عين إن دخلوا بلادنا، وفرض كفاية إن كانوا ببلادهم. [2]

وقد أفتى كثير من العلماء والمؤسسات الفقهية بأن الجهاد في العراق هو جهاد دفع وعلى ضوئه تم التأصيل الشرعي للمجاميع الجهادية في العراق ومنه استمدت شرعيتها؛ ومن تلكم الفتاوى[3]:

- ما أصدره مركز البحوث الإسلامية في جامعة الأزهر في ١١/ ٣/ ٢٠٠٣، وجاء فيه: يعتقد الجميع أن العدوان على العراق واقع لا محالة، وهنا وبمنطق وشريعة الإسلام أنه إذا نزل العدو في أرض المسلمين يصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة؛ لأن أمتنا العربية والمسلمة ستكون أمام غزوة صليبية جديدة تستهدف الأرض والعرض والعقيدة والوطن، وما جاء في بيانين لعلماء ومثقفي العراق المستقلين، صدر الأول في ٤/ ١١/ ٢٠٠٢م، والثاني في ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٣ مؤكداً: أن الجهاد أصبح فرض عين، فقد احتلت الأرض وهتك العرض وانتهكت الحرمات وأزهقت الأرواح، ودمرت الممتلكات.

كما أعطى القانون الدولي للشعوب في سعيها المشروع نحو الحصول على حقها في تقرير المصير وممارسة هذا الحق في أن تسلك من الوسائل السلمية وغير السلمية ما تراه

---

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٤٨٧).
(٢) الآلوسي، تفسير الآلوسي (٢/ ١٠٦).
(٣) مقتبسة من كتاب الجهاد الإعلامي تأصيل وتفعيل للكاتب ضمن الملحق الثالث.

مناسباً لها، فقد أصدرت الأمم المتحدة قرارات عدة أكدت فيها حق الشعوب في الكفاح ومقاومة الاحتلال، ومن أبرزها: ما جاء في المادة ٥١ من ميثاقها التي تنص: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة عليهم، ومنها القرار الصادر في ١٩٧٧ وجاء فيه: تؤكد الجمعية العامة من جديد مشروعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية، ومن التحكم الأجنبي بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح[1].

وفي حرب العراق التي بدأتها أمريكا وبريطانيا من دون أي غطاء قانوني ولا تخويل مشروع حتى أطلق عليها مجلس الأمن صفة الاحتلال، فقد أصدر مجلس الأمن في حزيران ٢٠٠٣ القرار ١٤٨٣، وورد في الفقرتين ١٣ و١٤ أن المجلس يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة.

خصائص المقاومة العراقية:

لقد تميزت هذه المقاومة بخصائص، منها:

- أنها عربية سنية: قلنا سابقا أن العرب السنة اتخذوا مقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق خياراً استراتيجياً لهم، على أن هذه الخصيصة لا تعني عدم انخراط الآخرين فيها على محدوديتهم، فما كان من الأكراد فلغلبة الارتباط السني لمن قاوم، وما كان من العلمانيين أو الشيعة فلغلبة القومية العربية عليهم، والحكم يكون للغالب الشائع لا لليسير النادر.

كما أن هذه المقاومة حظيت بالدعم المعلن وغير المعلن من القوى الدينية والسياسية للعرب السنة الذين لم يتبنوا الخيار المسلح في عملهم ومنهجهم التنظيمي.

---

(١) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل، دار الشروق - القاهرة ط١ / ١٩٩٧ ص ٢٢.

- الانطلاقة المبكرة: إذ انطلقت فعلياً بعد أسابيع معدودات، بعد الاحتلال، ومثلما كان لهذا التبكير تأثير في عنصر المباغتة للعدو المحتل، كان له تأثير أيضاً في قلة التخطيط والإعداد المسبق للمعركة القادمة.

- إن هذه الحرب جاءت في ظل نظام القطب الواحد الذي تزعمته أمريكا، وهو ما جعل هذه المقاومة لا تجد لها قوى عالمية تحد من الغرور الأمريكي، كما أنها قامت في ظل العداء العالمي لما أسمته أمريكا (الإرهاب العالمي) مستغلة أحداث ١١ أيلول في إسكات وإحراج قوى دولية أخرى ومنها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين وفرنسا وروسيا).

- شبه انعدام الدعم العربي والإسلامي الرسمي: فلم تجد المقاومة ما يؤازرها من قوى خارجية، أو عمقاً يعينها، بل عانت التضييق السياسي والإعلامي فضلاً عن الضيق المادي من قبل محيطها الخارجي.

- تباين المنطلقات واختلاف الدوافع لدى قوى المقاومة: فقد يكون هنالك سبب واحد لانطلاقة المقاومة وهو وجود قوات الاحتلال على أرض العراق، ولكن الدوافع وراء تشكيل فصائل المقاومة والمجاميع المسلحة ليست واحدة ويمكن أن نحدد أبرز الدوافع للقتال في العراق بالتالي:

١- دوافع وطنية.

٢- دوافع انتقامية.

٣- دوافع إسلامية وهو من أقوى الدوافع لمقاومة الاحتلال وذلك لأن أساسها التأصيل الشرعي لرد الاعتداء عن بلاد المسلمين والسعي لتحريرها من المحتلين وأعوانهم في إطار جهاد مقاوم وانقسم أصحابها إلى فئتين: إحداها: تشددت في عملها وانحرفت عن مسار الجهاد وضوابطه ونال شرها المحتل ومن والاه وأبناء الشعب باختلاف طوائفه وحتى الفصائل المجاهدة والعشائر وأهالي المدن التي احتضنت المشروع

الجهادي وانفردت بأجندتها التي لا تتلاءم وطبيعة المجتمع الذي تقاتل فيه أو خضعت لأجندات خارجية. والثانية: تمسكت بإسلامية الدافع والمنطلق ومقصدية تحرير الوطن، فالاتصاف بالإسلامية لا ينفي بعدها الوطني لكون الإسلام يصون الوطن، وحرصت على حصر عملها داخل الساحة العراقية، مع طرحها برنامجاً سياسياً يقوم على تكاملية العمل بالنص وفهم الواقع ومراعاته.

طبيعة المعركة القتالية التي تميزت بأمور:

الأول: إن العقيدة القتالية التي انتهجتها فصائل المقاومة جميعها تمثلت بحرب المدن (أو حرب العصابات) وهذا يستلزم دعماً شعبياً متواصلاً ومساهمة فاعلة من قبل أبناء المجتمع في احتضان المقاومة يقابل ذلك مراعاة المقاومة للمجتمع الذي تعمل فيه والواقع الذي تسعى لتحريره والحفاظ عليه، كما أن حرب المدن أثر بشكل كبير على البناء الداخلي للفصائل إذ اعتمدت في الغالب على البناء الخيطي في هيكلها التنظيمي على حداثته.

والثاني: تعدد الخصوم، أولها العدو الخارجي بقيادة أمريكا ومن تبعها من القوات التي جيشتها أمريكا في هذه الحرب، ومن استغل الموقف كإيران، وأيضاً العدو الداخلي إذ وافق هذه القوات الشيعة والأكراد وبعض السنة وهو ما عقد المشهد أمام المقاومة وأضفى صعوبة في الموازنة في مواجهة هذه القوى وإعطاء الأولوية في الاستهداف.

الثالث: خاضت فصائل المقاومة معارك جانبية فرضت عليها رغم أنها حاولت جاهدة النأي عنها. وأبرز هذه المعارك كانت مع الميليشيات وفرق الموت وجيش المهدي، وتنظيم القاعدة، والصحوات، ومن أخطر نتائجها أنها جعلت المجاهدين ينتقلون من حرب العصابات إلى المواجهات والاشتباكات المعلنة والتي أسفرت عن شخصياتهم سواء كان ذلك في القيادة أو الأفراد أو مخازن العتاد ومقرات العمل.

الرابع: ظهرت المقاومة العراقية قوية ومؤثرة منذ انطلاقتها الأولى، وبلغت في

أوجها ما يزيد على ١٢٠٠عملية يومياً تنوعت بين الكمائن والعبوات الناسفة وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون والقنص والسيارات المفخخة والعمليات الاستشهادية وإسقاط الطائرات، وإذا تراجعت في السنتين الأخيرتين فلانسحاب القوات الأمريكية إلى قواعدها، ولظهور مشاريع أثرت على قوة المقاومة كاستهداف تنظيم القاعدة للفصائل والعشائر التي احتضنت المقاومة، ولبروز مشروع الصحوات الأمريكي الذي استهدف المشروع المقاوم، ولقلة الدعم العربي الرسمي، ولتمسك المقاومة بسياسة استنزاف العدو وليس استنزاف إمكانيات المقاومة لوجود تحديات مستقبلية داخلية وخارجية أمنية ومسلحة.

إنجازات المقاومة العراقية:

- إن أول إنجازات المقاومة وأعظمها هو تواصلها واستمرارها طوال سنوات الاحتلال على الرغم من التحديات التي تواجهها، والمخاطر التي تحيط بها وقلة الدعم لها، تعرضت القوات الأمريكية خلالها كما تشير بعض الدراسات إلى ١٦٤٠٠٠ عملية لغاية آب ٢٠٠٨، وأما ما بعد ذلك فقد اعترف قائد القوات الأمريكية بترايوس بأن قواته في العراق تتعرض إلى معدل ٢٠ هجوماً يومياً، أي نحو من ١٤٦٠٠ عملية لغاية آب ٢٠١٠، و١٠٠٠٠ لغاية كانون الأول ٢٠١١ فتكون القوات الأمريكية في العراق قد تعرضت إلى ١٨٨٦٠٠ عملية عسكرية.

- إلحاق الهزيمة بالقوات الأمريكية وهو ما دفعها إلى الانسحاب من العراق نهاية عام ٢٠١١، وبعد الخسائر الكبيرة التي تكبدتها القوات المحتلة، وإذا كانت بعض المصادر المختصة أو المتابعة (ومنها جمعية المحاربين الأمريكيين القدامى) تشير إلى أن عدد قتلى قوات الاحتلال تجاوز ٤٠ ألف قتيل وتسعة أضعاف هذا العدد من الجرحى و٥٠٠٠ حالة انتحار و٨٠٪ من الجنود يعانون أمراضاً نفسية أدناها الكآبة، فإنه وفي دراسة استقصائية تؤكد أنه بحلول تشرين الأول ٢٠٠٧ نشر ٥٦٤٧٦٩ من أصل ١٦٤١٨٩٤ عسكرياً

مرتين أو أكثر للقتال في حربي العراق وأفغانستان، وخرج ٧٥٠٠٠٠ جندي من الحرب بين جريح ومعوق وقتيل ومسرح من الخدمة لأسباب صحية ونفسية، وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام إحصائيات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١؛ فإن عدد القوات المشاركة في هاتين الحربين تجاوزت مليوني مقاتل، ونتائجها البشرية أكثر من مليون بين قتيل ومصاب (وقد توقع جوزيف ستيلغتز في دراسته حرب ٣ تريليونات أن يصل عدد الجنود المشاركين إلى مليونين و١٠٠ ألف جندي، وعدد المعاقين إلى ٨٥٠ ألف معاق ومصاب في حين تتوقع مصلحة شؤون الجنود المسرحين تسلم مليون و٦٠٠ ألف دعوى جراء هذه الحرب) ، وإذا كان مقرراً لدى الطبابة العسكرية أن نسبة الإصابات في الحروب ١/ ٣ أي كل قتيل يقابله ٣ جرحى فإن إحصائيات حديثة اعتمدها جوزيف ستيلغتز تشير إلى أن الإصابات في العراق وأفغانستان كانت نسبة القتلى منها ١/ ٧ جريح في العمليات القتالية، ومع ما تسميهم القتل والإصابة خارج العمليات بحوادث غير قتالية يصل إلى نسبة القتلى ١/ ١٥ جريح وهم ممن أصيبوا بجروح وأضرار بدنية وذهنية وأمراض في العراق وأفغانستان إثر تحطم المركبات والطائرات وغيرها من الإصابات، وتشير التقارير نفسها إلى أن ٩٠٪ من القتلى والإصابات حدثت في العراق.

ومما سبق يمكن أن نصل إلى رقم تقريبي للخسائر البشرية للقوات الأمريكية في العراق، فإن مليون إصابة مع نسبة ١/ ١٥ يكون عدد القتلى ٦٦٦٦٦، وإذا أخذنا نسبة ٩٠٪ من الإصابات في العراق فتكون خسائر القوات الأمريكية في العراق ٦٠ ألف قتيل، علماً بأن المصادر المناهضة للاحتلال الأمريكي في أفغانستان تشير إلى أن عدد قتلى قوات الاحتلال في أفغانستان نحو ٢٠٠٠ قتيل، وبذلك ندرك شدة الجحيم الذي وقعت فيه أمريكا بالعراق.

- استنزفت الحرب الولايات المتحدة اقتصادياً إذ يقدر خبير الاقتصاد الأمريكي جوزيف ستيغلتز تكلفة الحرب على العراق قرابة ٣ تريليونات دولار على عاتق الولايات

المتحدة وحدها، وربما يتضاعف هذا الرقم مرتين إذا ما حسبت معها الكلفة التي ستتكبدها بقية دول العالم، وبلغت المديونية التي تعانيها الميزانية الفدرالية ١٠ ترليون دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٧، مع ضرورة تسديد الفوائد المترتبة عليها، ناهيك عن الفوائد عن القروض المستقبلية التي يستوجب دفعها. وقد تضاعفت أسعار البترول ثلاث مرات وهو ما يرفع مقدار العجز بمقدار ١٢ بليون دولار بالسنة الواحدة.

- المأزق الذي عانته القوات الأمريكية في العراق بل الإدارة الأمريكية ليس على المستوى العسكري وإنما على المستويات كافة السياسية والمالية والأخلاقية أيضاً. لا سيما انها عولت على هذه المعركة كثيراً، يقول هنري كيسنجر: إن خسارة أمريكا في العراق معناها خسارة الغرب كله لكل ما حققه في القرون الخمسة الأخيرة، وقريب من هذا صرح توني بلير، ويقول رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة: إن انتصار أمريكا على المقاومة العراقية يساوي أو يزيد في أهميته عن الانتصار في الحرب العالمية[1]. ويقول أحد الباحثين: أسقطت المقاومة (العراقية) هيبة أمريكا واستنزفت قوتها العسكرية وأنهت حلمها الإمبراطوري. ويقول جيفري وايت المحلل السابق في وكالة الاستخبارات وفي مركز واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: نستطيع أن نسيطر على الأرض التي نقف عليها وعندما نغادر تسقط.

وأما التصريحات فقد قال الجنرال "جيان جينتل" الذي قاد قوات الاحتلال الأميركية في العراق في مقال نشرته صحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون": "إذا كان التاريخ دليلاً مرشداً، فإن النصر ليس قريباً وفكرة أن (زيادة) القوات كانت عملاً عسكرياً عظيماً وحاسماً إلى حد ما، وهو ما مهد السبيل لمصالحة سياسية؛ هي من قبيل الوهم والسراب"، وهذا ما أكده مسؤول في الإدارة الأمريكية بعد يوم من بدء الانسحاب، تمهيداً لخطاب الرئيس أوباما.

---

(١) ينظر: التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان ج٤.

أما السيناتور الأمريكي تشاك هاجيل فقد قال في كتابه: "أمريكا.. فصلنا القادم": إن حرب العراق ستظل واحدة من أكبر خمس حماقات في التاريخ البشري. في حين صرح السّيناتور الديمقراطي جاك ريد: إن الولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى اعتبار خيار الخروج (الهروب) من العراق لا رجعة فيه.

وجاء في تقرير أعده المعهد القومي للدراسات الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني الأمريكية؛ أن الحرب في العراق كلفت الولايات المتحدة خسائر باهظة في الأرواح والأموال والسياسات أيضاً[1].

- إقرار قادة البيت الأبيض بارتكابهم آلاف الأخطاء في العراق كما جاء على لسان وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايز، وأكد ذلك مركز التقدم الأمريكي بنشر تقرير في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧ بعنوان فرص ضائعة: إنفاق بوش الدفاعي في غير محله، جاء فيه: إن الحرب على العراق أسست خطأً استراتيجياً بتريليون دولار دون أفق واضح لإنهاء الوضع. ويفصل الأدميرال فالون "أكبر قائد عسكري أمريكي في منطقة الشرق الأوسط " بسرد أبرز الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية بقوله: إن بلاده أخطأت في تقدير حجم قدرات القوات العراقية والمقاتلين العراقيين، وأخطأت في حساباتها بشأن قدرة القوات العراقية على تولي مهمة الأمن في العراق، وأخطأت في الوقت نفسه في صمود الأعداء (ويقصد المقاومة العراقية) [2]، وتذكر دراسة بعنوان ٤٠٠ يوم ومن ثم الانسحاب: استراتيجية الخروج من المأزق العراقي؛ في ثنايا الحديث عن مشروع البدائل الدفاعية: إن اندفاع الإدارة إلى إعادة اختراع العراق قاد إلى سلسلة من السياسات الخاطئة وإلى تخبط عمل على تغذية المقاومة وتزويد الثوار كملاذ أخير بقاعدة من عدم الرضا الشعبي[3].

---

(١) ينظر: مقال الانسحاب الأمريكي نصر من سيعلنه، عبد الرحمن الرواشدي، وكالة حق الإخبارية.
(٢) ينظر: استراتيجية المقاومة الشاملة لعدد من الباحثين ص ١٧١.
(٣) ينظر: التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان ج٥/ ١٨٣.

- الإقرار بأن أي مشروع سياسي أو وطني لا يكتب له النجاح إلا بموافقة المقاومة أو حضورها فيه كما أقر ذلك المنسقون للمؤتمر الثاني للوفاق الوطني وكذلك لجان مشروع المصالحة الوطنية.

-عد الكثيرون أن المجاميع المسلحة نضجت في العمل العسكري والقوة السياسية لها وتقدمت في عملها الإعلامي، يقول أحد خبراء الإعلام: برهنت المقاومة الفلسطينية والعراقية على أن الشعوب عندما تقهر خوفها؛ ينفتح الطريق أمامها لتحقيق الانتصارات، وإن الاحتلال قد يستمر لسنوات طويلة لكنه لا بد أن يرحل مهزوماً.

- أصبحت المقاومة عموماً والعراقية خصوصاً تمثل أملاً للشعوب الإسلامية في رفض الهيمنة التي تسعى إلى تغييب دور الإسلام في البناء الحضاري، كما أنها تمثل منطلقاً إلى التغيير ولذا لا بد لهذه المقاومة - كما يقول أحد الباحثين -: أن تقدم بديلاً للواقع الراهن ومشروعاً شاملاً للتغيير، ويرى باحث آخر أن النموذجين العراقي والفلسطيني للمقاومة أهم إبداعات الأمة العربية في أوائل القرن الحادي والعشرين وأهم إسهاماتها في الحضارة الإنسانية حيث يمكن أن يؤدي هذا الإسهام إلى تحرير البشرية جميعاً من الطاغوت الأمريكي[1].

المقاومة العراقية والمشهد السياسي:

ليس هناك مشروع سياسي لأي كيان معلن في العراق اليوم يستطيع أن يخرج العراق مما يعانيه، ولذلك نجد الفشل يلاحق جميع المشاريع السياسية بإقرار أهلها أنفسهم وما يتم إنجازه سياسياً فبسبب ضغط الإرادة الأمريكية التي فشلت هي بدورها في تنفيذ مشروعها السياسي ليس في العراق فحسب وإنما في المنطقة، أو بضغط إيران، كما لا توجد محددات لمفهوم المشروع السياسي، وأغلب ما يطرح هي مشاريع مصلحية مبنية على تحقيق المكاسب الشخصية أو الفئوية الحزبية، فضلاً عن افتقار المشاركين في العملية

(١) ينظر: استراتيجية المقاومة الشاملة لعدد من الباحثين ص ١٧٣ وغيرها.

السياسية إلى النضج السياسي والقدرة على بناء منظومة دولة ترعى مصالح الشعب وتحظى برضاه، وهذا ما دفعهم إلى تبني سياسة القوة والتصفية أو الإغراءات في فرض أجنداتهم.

وإذا عدنا إلى ما يتعلق بالمشروع السياسي للمقاومة طوال سنوات الاحتلال نجد التالي:

- أبرز الفصائل جمعت منذ بدايتها بين الجانبين القتالي والسياسي؛ فحركة المقاومة الإسلامية لها مكتب سياسي وذراع عسكري هو كتائب ثورة العشرين، والجيش الإسلامي له مكتب سياسي ومكتب عسكري وهيئة إعلامية وهيئة شرعية، والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع) لها مكتب سياسي وذراع عسكري هو كتائب صلاح الدين.

- بعض الفصائل عرضت مع منهجها الشرعي برنامجها أو مشروعها السياسي مثل: حركة المقاومة الإسلامية، والجيش الإسلامي، وقد توسعت في تفصيل برنامجها السياسي وبعضها لم يتوسع في ذلك، وتركت عرض مواقفها ورؤيتها السياسية لبياناتها السياسية التي تصدرها بين الحين والآخر.

- اتخاذ بعض الفصائل ناطقين رسميين وهذه خطوة متقدمة في العمل السياسي، وتبنى هؤلاء الناطقون عرض البرنامج السياسي والمواقف السياسية تجاه الأحداث.

- بالتزامن مع إعلان الجبهات الجهادية يتم عرض البرنامج السياسي لها، بل أعلنت أبرز فصائل المقاومة عن مجلس سياسي لها مصحوباً بإعلان برنامج سياسي لها جمع بين الأصول الشرعية والنظرة الواقعية للأوضاع والأحداث.

- حددت أكثر الفصائل موقفها السياسي الرافض للعملية السياسية: وان تفاوتت نسبة الرفض ومدة زواله، وتأثره بالأوضاع التي يعيشها العراقيون وخاصة أهل السنة، وتبعاً لذلك تم التأكيد على عدم شرعية الحكومات المنبثقة عنها؛ لأنها تشكلت في ظل

الاحتلال وعلى عينه، ورفض الدستور، وأخيراً الاتفاقية الأمنية، وقد تضمن البرنامج السياسي الذي أعلنه المجلس السياسي للمقاومة العراقية رؤيته السياسية وقد تجلت في المواد التالية:

- لا شرعية لأي دستور أو نظام حكم أو قانون أبرم في ظل الاحتلال.
- عدم الاعتراف بأية معاهدة أو اتفاق أبرم خلال فترة الاحتلال، يتناقض مع حقوق العراق وسيادته.
- تشكيل حكومة من المهنيين، تدير شؤون البلاد خلال مرحلة انتقالية، وليس من حق هذه الحكومة أن تبرم أي عقد يتعلق بمصير العراق وسيادته وثرواته.
- العمل على إعادة بناء دولة العراق على أساس عادل، على أن يكون العراق لكل العراقيين، وإن إقامة الحق والعدل من أهم أهدافنا، ولا نرضى لأي طرف كان استغلال المنصب أو الموقع أو السلطة لتحقيق مصالح عرقية أو طائفية أو فئوية على حساب الحق والعدل الذي أمر الله به والذي يضمن خلاص العراق واستقراره.

الاقتراب من الاندماج السياسي

على الرغم من أن الفصائل المسلحة في العراق لم تنطلق من عمل موحد إلا أنها جعلته أحد أهدافها، وأصلاً من أصولها، منذ انطلاقتها الأولى، فقد أكدت جميعها حرصها على احترام إحداها للأخرى وأن عمل بعضها يكمل عمل الآخر مع الرغبة في التوحد متى ما سنحت الظروف لذلك، وبالرغم من التعددية إلا أن المرحلة الأولى تخللتها عمليات ميدانية وبيانات سياسية مشتركة إذ تم تشكيل مجلس تنسيقي بين الجيش الإسلامي وجيش المجاهدين وحركة المقاومة الإسلامية وجامع في عام ٢٠٠٥، وفي ٢٦ - ٥ - ٢٠٠٦م أصدرت خمسة فصائل بياناً سياسياً تعلن رفضها للحكومة وتمسكها بخيار المقاومة.

ثم جاءت مرحلة التكتلات التنسيقية التوافقية وتمثلت بإعلان جبهات من قبل بعض الفصائل المسلحة ذات المرجعية المشتركة أو المتقاربة، فكان مجلس شورى المجاهدين، وجبهة الجهاد والإصلاح، وجبهة جامع، وحماس، وجبهة الجهاد والتغيير، وجبهة الجهاد والتحرير، وهذه الخطوة كانت تنسيقية وليست خطوة وحدوية باستثناء تنظيم الدولة الإسلامية الذي انبثق عن مجلس الشورى.

وأما المرحلة الثالثة فكانت بقيام تكتلات سياسية، وأبرزها المجلس السياسي للمقاومة العراقية، وجبهة المقاومة الوطنية والقومية والإسلامية، والجبهة الموحدة لفصائل التخويل. وفي هذه الخطوة والتي قبلها تم عرض برنامج سياسي شامل ومتكامل لهذه الكيانات.

الاستراتيجيات المستقبلية للمقاومة العراقية:

من يتابع ما تم نشره منذ شهرين بشأن مستقبل المقاومة العراقية أو مستقبل العراق؛ يجد أن الأمر يغلب عليه التنظير مع تصور غير دقيق للواقع تعلوه الانطباعية أو التوهم (سواء كان لمن بالغ في تفاؤله أو تشاؤمه)، فمنهم من يرى ضرورة اندماجهم في العملية السياسية مع تعديلها أو بدونه، ومنهم من يرى أنها أدت الذي عليها ولتترك الأمر لأهل الاختصاص ليكملوا المشوار مكتفية بما حققته من إنجاز في إنهاء الاحتلال وعودة أفرادها لحياتهم الطبيعية، ومنهم من يرى الاستعداد لخوض معركة مع إيران وميليشياتها لكونها تمثل صورة أخرى من صور الاحتلال والسيطرة وتهديداً سافراً للنسيج الاجتماعي في العراق، كما كثر الجدل بشأن سلاح المقاومة والمصالحة الوطنية، ونحن لا نريد أن نضع هذه الاستراتيجيات موضع النقد، ولكننا سندلوا بدلونا في هذا الأمر مستجمعين ما سبق من أفكار ولقاءات مع ذوي العلاقة.

فقد حدد أمير الجيش الإسلامي في العراق في خطابه يوم ٦/ ١/ ٢٠١٢، ثلاث استراتيجيات للمقاومة منطلقاً من الانسحاب الأمريكي وإعلان النصر الشامل

للمقاومة قائلاً: إن أبرز استراتيجيات المقاومة هي: التكوين والتمكين والتحصين، فاستراتيجية التكوين تتحقق بإنجاز النصر العسكري، واستراتيجية التمكين تتحقق عند نضج ثماره، واستراتيجية التحصين تحفظ بها تلك الثمار؛ ويمكن من خلال هذه الرؤية رسم خمس استراتيجيات ينبغي لفصائل المقاومة تأملها وإمعان النظر في التكتيكات المنبثقة منها للحفاظ على المشروع المقاوم وإنجازاته وهي:

أولاً: الارتقاء في البناء الداخلي:

من المعلوم أن فصائل المقاومة اتخذت البناء الخيطي لتنظيمها في المرحلة السابقة وهو يتلاءم مع طبيعة الظروف السابقة وحرب العصابات التي انتهجتها عقيدةً قتالية، وهو ما لا يجدي في المرحلة المستقبلية لا سيما أن المرحلة السابقة شهدت تعرض تنظيم الجماعات لهزات تفاوتت في تأثيرها على كل جماعة، مثل: الانقسامات والانشقاقات، والطعن في القيادة، والتناقض في القرارات أو العمل بها، ولذا ينبغي على الفصائل الارتقاء بتنظيمها وبنائها الداخلي وذلك من خلال التالي:

- الانتقال من المرحلة السرية إلى مرحلة العلن، وإعادة تشكيل الجماعة على وفق هيكل تنظيمي هرمي يعتمد العمل المؤسسي أصلاً لقيامه.

- تأكيد هيبة القادة واتخاذهم مُثلاً عليا للاقتداء بهم، وما يقتضي ذلك من وضع مواصفات للقيادة وتطويرهم في مجلات عدة تقتضيها المرحلة القادمة.

- الارتقاء بالمستوى المعرفي والعملي لأفراد المقاومة واستثمار طاقاتهم في المجالات الفاعلة للمرحلة القادمة، ولذا ينبغي الدخول مباشرة في مرحلة تطويرية شاملة وكل جماعة تحدد سقفاً زمنياً لها بحسب إمكانياتها وحجمها وطبيعة توصيف عمل الجماعة للمرحلة القادمة.

- تحصين البناء الداخلي للفصائل وتقويته، وله مجالات عدة، أهمها: التحصين العقدي والفكري، والتحصين الأمني، والتحصين الاجتماعي والاقتصادي.

- الإعداد المعنوي والمادي للانطلاق في المرحلة العلنية للجماعة، وتهيئة الجانب المادي بتفعيل مشاريع الاستثمار لديمومة عمل الجماعة.
- الإفادة من الطاقات المؤازرة للمشروع فالقادم أوسع من حصره بطاقات محدودة ودائرة مضيقة.

ثانياً: التوجه نحو الشعب:

إذا كانت الفصائل لم تستطع أن تنتقل بمشروعها المقاوم في المرحلة السابقة إلى مشروع جماهيري شامل؛ فعليها التفكير الجاد بتعريف المجتمع بعدالة القضية التي قاتلوا من أجلها وأنها حق مشروع لا يمكن التنازل عنه إلا بالانسلاخ والتنصل من واجبات الدين والمواطنة الصالحة، فهي مقاومة عادلة لها بواعثها الشرعية والقانونية.

- الحرص على إقناع أبناء المجتمع بالمبادئ العامة التي تنطلق منها المقاومة وبالبرنامج العملي، مع الالتزام بالصدق وعرض الحقائق على الجمهور.
- المساهمة الجادة في المشاريع التي تتبناها جماهير الشعب العراقي، والتأكيد على أن المقاومة لم تعمل إلا على حماية المواطنين والحفاظ على النسيج الاجتماعي، وخدمتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم، ويأتي في مقدمتها دعم عملية التغيير بالثورة الشعبية، كما عبرت عنها هيئة علماء المسلمين في رسالتها يوم ٣١/ ١٢/ ٢٠١١ بالدعوة إلى دعم الحراك الشعبي السلمي، والاستمرار على هذا النهج، وتوسيع نطاقه وتنويع آلياته وزيادة زخمه؛ وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه في التحرير والتغيير الكاملين.
- تجميع جماهير الشعب وتعبئة مشاعرهم لتحصيل حقوقهم من العدو الذي ارتكب بحقه أشد جرائم انتهاكات حقوق الإنسان طوال سنوات الاحتلال بالطرق المتاحة كافة والمحاسبة العادلة لكل من ساهم في هذه الجريمة.
- تحصين المجتمع وتنبيهه ضد التحديات الخارجية ذات التأثير السلبي ومواجهتها بجميع الأساليب المشروعة والمرغوبة من قبل الجماهير.

تعزيز الدور الإعلامي لبيان المشروع السياسي للمقاومة ودورها المستقبلي في بناء المجتمع والتصدي الإعلامي لكل المشاريع التي تريد النيل من تاريخ المقاومة وإنجازاتها.

ثالثاً: تكاملية الأداء الأمني والسياسي والجماهيري:

إن هذه الاستراتيجية تتطلب مرحلتين تكتيكتين:

الأولى: تكاملية أداء الجماعة؛ من خلال تعزيز الجانب الأمني لحماية المشروع المقاوم ومحيطه حتى يتحقق الحكم الرشيد، وتعزيز العمل الجماهيري ولا سيما في مجالي الدعوة والتكافل الاجتماعي، وتعزيز العمل السياسي وما يلحق به من عمل جاد ومدروس في الإعلام والعلاقات العامة، كل ذلك على وفق برامج عملية تتمتع بالتخطيط وحسن الإدارة.

والثانية: تكاملية أداء الجماعات؛ ففي ظل هذه الظروف الراهنة نعتقد أنه لا يمكن أن تتحقق وحدة حقيقية بين فصائل المقاومة، ولكن الوصول إلى قيام مجلس تنسيقي تحت أي مسمى؛ أمر ممكن تحققه لوجود المشتركات التالية:

- الإقرار بتحقق النصر على قوات الاحتلال وإرغامها على الانسحاب.
- رفض مجريات العملية السياسية السابقة وآثارها من حكومات ودستور وقرارات، والتفكير الجاد بالتغيير الشامل.
- الإعداد لمرحلة سياسية مبنية على مصالح الأمة وتحقق العدل والإنصاف لأبنائها.
- الاهتمام بالشأن العراقي والسعي لبنائه، وعدم التعرض إلى الوضع الداخلي لدول الجوار إلا بما يؤثر على المشهد العراقي ولا سيما ما له دور سلبي في داخل العراق.
- الحرص على إزالة النفوذ السلبي لدول الجوار في الساحة العراقية، ومواجهة التحديات التي تعمل على تمزيق لحمة الشعب العراقي وتغيير هويته ونهب ثرواته.

رابعاً: الانفتاح نحو المحيط الإقليمي:

وذلك من خلال الخطوات التالية:

- العمل الجاد والمتواصل على كسب صداقة المحايدين، وتثبيت فكرة النصر على العدو كونه تحدى المجتمع الدولي وخاض حرباً ولدت احتلالاً من غير غطاء شرعي، ولأن المقاومة حظيت بمشروعية القوانين الدولية، والوجوب الشرعي.

- تعزيز وتمكين الصداقة مع الشعوب الحليفة ومحاولة كسب المزيد منهم من خلال تقوية العلاقات العامة.

- تحريك الأزمات السياسية أو الدبلوماسية التي تؤثر على من يتربص كيداً بمشروع المقاومة وإنجازاتها، والعمل على تفكيك خصوم المشروع.

- الحضور المتزايد والمؤثر في الفعاليات السياسية والإعلامية والجماهيرية التي تقام في الخارج سواء ابتعدت أو اقتربت من قضية المقاومة التي جاهدت من أجلها وقاومت في سبيلها، مع الحرص على عرض مواقفنا ورؤيتنا المستقبلية بما يتناسب وطبيعة الحضور وظروفه.

- تهيئة الأجواء التي تسمح بالحوار وتحسين العلاقات الداخلية والخارجية، ولا سيما مع الأطراف التي كان لها موقف سلبي من الاحتلال.

- عقد تحالفات وفتح علاقات مع الدول العربية والإسلامية لحماية العرب السنة، لا سيما في ظل الانسحاب الأمريكي الذي كان وجوده يحول دون ذلك، وترك أبواب العلاقات مع إيران مفتوحة ولكنها محمية ومحكمة.

- الانتقال من المقاومة إلى بناء الدولة يحتاج إلى تغيير شامل في المواقف المتعلقة بالعلاقات الخارجية لأن المقاومة في حاجة إلى كسب الأصدقاء وتحييد المخالفين وليس افتعال الخصومات وصناعة الأعداء. والحرص على بناء العلاقات مع المنظومة الدولية ولا سيما دول الجوار على تصورات واضحة لطرق التعامل معها وتوظيف الهامش

الإنساني لكسب التأييد.

خامساً: الاصطفاف أو الاندماج في مشروع وطني:

يبدو أن هناك توافقاً من قوى المقاومة والمناهضة للاحتلال على ضرورة وجود مشروع وطني ينهض بالعراق مما أصابه طوال سنوات الاحتلال، وأن يوظف إمكانيات العراق البشرية والمادية جميعها للقيام بذلك، فأمير الجيش الإسلامي يدعو في خطابه في ٦/ ١/ ٢٠١٢: إلى توظيف الطاقات كلها واستثمار الجهود كافة، وفسح المجال للعلماء والفضلاء والكفاءات ليأخذوا دورهم لصناعة حياة كريمة، ويضيف: وعلى كل شريحة من المجتمع القيام بواجبها، فلا جهاد بلا دعوة، ولا سياسة بلا قوة وعمل مدني رصين، ولا عدل إلا بمؤسسات مؤهلة ومنظمات واعية... والواجب استخدام الثرواتِ على وفق رؤيةٍ راشدةٍ لتحقيقِ التنمية المستدامة في مناطقنا.

كما دعت هيئة علماء المسلمين في رسالتها يوم ٣١/ ١٢/ ٢٠١١، القوى المناهضة للاحتلال والقوى الوطنية العراقية كافة، جماعات وأفراداً، أحزاباً ومنظمات، من زاخو وحتى الفاو؛ إلى التحاور والتفاهم والبدء بلقاءات تشاورية جادة بينها بينها لغرض مواجهة المرحلة القادمة بما يناسبها.

إن الوصول إلى مشروع وطني جامع ليس بالمهمة السهلة، ولكن التحديات التي واكبت وأعقبت الانسحاب الأمريكي ستدفع القوى الوطنية إلى التفكير الجاد في المشروع الوطني وإن تخللته مواجهات دموية أو قيام مشاريع جزئية، كما أن نجاح هذا المشروع يتطلب دعماً ورعاية نزيهة وإيجابية من المحيط الدولي لا سيما الدول العربية.

الجدول (٢/ ١١) مجمل تكتلات وفصائل المقاومة للاحتلال من العرب السنة، وأما الفصائل المؤثرة فهي المؤشرة باللون الغامق [١]:

التكتل	الفصائل
المجلس السياسي للمقاومة العراقية أعلن عنه في ٢٩ – ١٠ – ٢٠٠٧	الجيش الإسلامي في العراق.
	جماعة أنصار السنة (الهيئة الشرعية)، وانضمت إليها الجماعة السلفية للدعوة والقتال.
	الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع).
	حركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق).
	جيش المجاهدين ثم انسحب من المجلس.
	جيش الفاتحين ثم انسحب من المجلس.
جبهة الجهاد والتغيير (أعلن عنها في مطلع أيلول ٢٠٠٧)	كتائب ثورة العشرين.
	جيش الراشدين.
	جيش المسلمين في العراق.
	الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق.
	سرايا جند الرحمن.
	سرايا الدعوة والرباط.
	كتائب التمكين.
	كتائب محمد الفاتح.

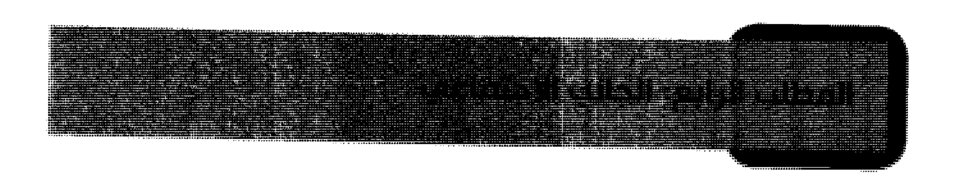
(١) ينظر، عبد الرحمن الرواشدي: الجهاد الإعلامي، تأصيل وتشكيل، إصدارات وكالة حق الإخبارية، الملاحق

فصائل تنظيم دولة العراق الإسلامية (أعلنت في ١٥ - ١٠ -٢٠٠٦)	**تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين.**
	جيش الطائفة المنصورة.
	سرايا الجهاد الإسلامي.
	كتائب الأهوال.
	سرايا أنصار التوحيد.
	سرايا الغرباء.
	جيش أهل السنة والجماعة (ثم انسحب من المجلس بعد إعلان الدولة) .
	جماعة جند الصحابة.
	سرايا فرسان التوحيد.
	سرايا ملة إبراهيم.
	كتائب كردستان.
	كتائب المرابطين.
	كتائب أنصار التوحيد والسنة.
جبهة الجهاد والتحرير (أعلنت في أواخر شهر أيلول ٢٠٠٧)	**جيش رجال الطريقة النقشبندية.**
	جيش الصحابة.
	جيش المرابطين.
	جيش الحمزة.
	جيش الرسالة.
	جيش ابن الوليد.
	القيادة الموحدة للمجاهدين (العراق).
	كتائب التحرير.

جبهة الجهاد والتحرير (أعلنت في أواخر شهر أيلول ٢٠٠٧)	جيش المصطفى.
	جيش تحرير العراق.
	سرايا الشهداء.
	جيش الصابرين.
	كتائب الجهاد على أرض الرافدين.
	جيش الفارس لتحرير منطقة الحكم الذاتي.
	سرايا الجهاد في البصرة.
	سرايا الفلوجة الجهادية.
	الجبهة الشعبية الوطنية لتحرير العراق.
	سرايا ثورة الطف الحسينية.
	سرايا تحرير الجنوب.
	جيش حنين.
	سرايا ديالى للجهاد والتحرير.
	سرايا المجد لتحرير العراق.
فصائل أخرى: وهي جماعات لم تنضم إلى تكتل ما، وأخرى ظهرت أسماؤها ثم انحسرت بسبب انضمامها إلى الجماعات الكبرى أو اندثارها، وأخرى ظهرت حديثاً وأغلبها انفصلت عن غيرها	**جماعة أنصار الإسلام (جيش أنصار السنة سابقاً).**
	عصائب العراق الجهادية.
	جيش أبو بكر الصديق (السلفي سابقاً) .
	جيش سعد بن أبي وقاص: انشق عن كتائب ثورة العشرين.
	جيش المجاهدين المرابطين: انشق عن جيش المجاهدين.
	جيش المجاهدين في العراق: انشق عن جيش المجاهدين.
	درع الإسلام، ويعتقد أنها جزء من جيش المجاهدين.
	جيش الفرقان: انشق عن الجيش الإسلامي ثم تلاشى.

فصائل أخرى: وهي جماعات لم تنضم إلى تكتل ما، وأخرى ظهرت أسماؤها ثم انحسرت بسبب انضمامها إلى الجماعات الكبرى أو اندثارها، وأخرى ظهرت حديثاً وأغلبها انفصلت عن غيرها	كتائب القصاص العادل.
	سرايا عبدالله عزام، يعتقد أنها جزء من الجناح العسكري لحماس العراق.
	سرايا المدينة المنورة.
	جيش الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
	جيش محمد.
	الجبهة الوطنية لتحرير العراق
	جيش العراق في أرض الرافدين.
	سهام الحق.
	جيش الموحدين.
	جيش أنصار المجاهدين.
	جيش القعقاع وهو جزء من كتائب ثورة العشرين.
	سرايا الغضب الإسلامي، وانضمت إلى تنظيم القاعدة.
	كتائب الثأر: ويعتقد أنها جزء من الجيش الإسلامي، أو انضمت إليه.
	كتائب الحسين: ويعتقد أنها جزء من الجيش الإسلامي، أو انضمت إليه.
	كتائب العباس: ويعتقد أنها جزء من الجيش الإسلامي، أو انضمت إليه.
	كتائب مجاهدي الطائفة المنصورة، وهي من أوائل الفصائل إذ تشكلت وأعلنت عن نفسها في أيار ٢٠٠٣، ثم انحازت إلى الجيش الإسلامي.

فصائل أخرى: وهي جماعات لم تنضم إلى تكتل ما، وأخرى ظهرت أسماؤها ثم انحسرت بسبب انضمامها إلى الجماعات الكبرى أو اندثارها، وأخرى ظهرت حديثاً وأغلبها انفصلت عن غيرها	كتائب أبو حفص المصري: وهي جزء من تنظيم القاعدة.
	الجماعة السلفية المجاهدة أو الجهادية.
	ثوار الأنبار.



لا نأتي بجديد عندما نقول إن الاحتلال وما يترتب عليه من تداعيات كارثية إنما يشكل الركن الأساس في عملية انهيار المجتمعات ووقوعها في براثن فوضى تقود إلى سلوك هدام يقوض القيم الاجتماعية بمختلف أشكالها ومسمياتها، وينتج عن ذلك بطبيعة الحال تحول المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال إلى مجتمعات عاجزة عن القيام بطرح المبادرات وقيادة التحولات، ركيكة في بنيتها مفككة في تشكيلاتها، لا تمتلك أطراً تعبر فيها عن تطلعاتها وطموحاتها وآمالها، فاقدة لأي استراتيجية لترتيب علاقاتها بالدول أو نقل مطالبها للسلطة، مجتمعات تترسخ فيها البنية التسلطية وتتعطل فيها الثقافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملتزمة بهويتها، وكل ما يمكن أن يضعها في المسار الطبيعي للحضارة الإنسانية.

إن من أعظم النتائج المأساوية التي تتعرض لها البلدان المحتلة أن تصبح مجتمعات ضعيفة وهشة، تهدد فيها معتقداتها وقيمها، وتنحل فيها البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالمحتل يمهد عادة لاحتلاله بإيجاد هذه الظواهر الهدامة ثم يعمل بعد دخول الاحتلال حيز التنفيذ على تعزيزها والعمل على ترسيخها وصولاً إلى تدمير كل ما تبقى من إمكانيات المجتمعات المستهدفة وانتهاء بالضربة القاصمة التي يوجهها لمجتمع البلد المحتل والمتمثلة في تدمير وتمزيق الهوية الحقيقية والأصيلة بالكامل والتي هي بداية الانهيار الشامل للمنظومة القيمية للمجتمع.

لقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق صورة بشعة ومروعة لعمل منظم من دولة محتلة هي القطب الأقوى في العالم تجاه بلد وشعب يمتلك إرثاً حضارياً يمتد لآلاف

السنين في عمق الزمن، وقيماً اجتماعية أصيلة مستمدة من الرسالة الإسلامية التي يعتنقها، فكان من أهدافه الرئيسة أو مستلزمات تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأخرى هو تحطيم المنظومة القيمية المتكاملة للمجتمع العراقي وتدميرها بوصفها جزءاً أساسياً من عملية الرفض التاريخية لكل معطيات ومفاهيم التسلط والاستعمار وسلب حقوق الشعوب العربية والإسلامية.

وقد انتبهت بعض الجهات الدولية ومنها الدولة المحتلة للعراق مؤخراً إلى خطورة الوضع الاجتماعي في العراق في ضوء التقارير التي صدرت حول الوضع الإنساني والاجتماعي في العراق بعد غزوه واحتلاله والتي كان آخرها تقرير صدر نهاية شهر نيسان ٢٠١٠ من معهد الديمقراطية التابع للحكومة الأمريكية والمستند إلى تقرير منظمة العمل ومنظمة حقوق الإنسان بعنوان (أصبح العراق مركز الخطف والدعارة وقطاع الطرق في الشرق الأوسط)، في هذا التقرير أرقام ونسب وسرد لحقائق مخيفة عن العراق تتعلق بالفقر والبطالة والدعارة وخطف وبيع الأطفال والأيتام والاتجار بالأعضاء البشرية واستعراض لعصابات تهريب الأطفال تدار من قبل ممرضين تم كشفهم في أكثر من مستشفى حكومي. أرقام تشير إلى بطالة أكثر من ٥٠٪ بين الشباب وبطالة مقنعة تشير إلى معدل عمل في دوائر الدولة بأقل من ساعتين في اليوم، وأن ٥٢٪ من العراقيين يعيشون تحت مستوى الفقر بمعدل لا يتجاوز فيه دخلهم دولارين باليوم وأنه يحتل المرتبة ١٢ من بين ١٦ دولة عربية بالمنطقة من حيث الوضع الاقتصادي بالرغم من ثروته النفطية الهائلة، ناهيك عما تشير إليه تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان من سوء أوضاع السجناء والمعتقلين وتعرضهم لأفظع وسائل التعذيب والقهر؛ وأكثر ما يقشعر له البدن هو تعليق أحد المتابعين في أسفل التقرير بقوله: (في العراق احصل على امرأة بأقل من عشرة دولارات، واحصل على طفل بأقل من عشرين دولاراً، بينما تحصل شركة اكسون موبل على برميل نفط بأقل

من ٢٥ دولاراً فقط).

والخطورة في هذا التقرير ليست في كارثة العنف والبطالة والفقر فحسب فالعراق يمتلك من الثروة والقدرات والإمكانيات ما سيؤهله لتجاوز كل هذه المحن لو صلحت فيه الإدارة والسلطة، ولكن الأكثر خطورة من ذلك هو أن تخترق وتستهدف فيه منظومة القيم والأخلاق والأعراف والتقاليد إلى هذا الدرك الأسفل من طبيعة الجرائم والممارسات التي أسس لها الاحتلال وأذنابه.

أثر الاحتلال على القيم الأسرية:

الأسرة في المنظور العربي والإسلامي هي وحدة بناء المجتمع، وإن صلاحها وإرساء نظامها واستقرارها؛ هو أعظم سبب في صلاح المجتمع واستقراره وثبات قيمه، كما أن فسادها واضطرابها وانحلالها هو أكبر سبب لفساد المجتمع وقلقه واضطرابه، وضياع قيمه، ومن هنا كانت العناية بمكانة الأسرة، وإرساء نظام المجتمع على أساسها؛ ميزة من مميزات النظام الاجتماعي العربي - الإسلامي، مقارنة بالنظم الاجتماعية العالمية على مستوى التشريع أو التطبيق، فبعضها يؤصل نظرياته على إلغاء الأسرة إلغاء تاماً كما الحال في الفكر الماركسي، وبعضها الآخر لا يزال يتخبط في تشريعاته إزاء الأسرة بشكل أدى إلى اضمحلالها أو بقاء صورتها وزوال حقيقتها بسبب الفوضى الجنسية ومنع الطلاق كما هي حال النظم الغربية بوجه عام[1].

وامتداداً للالتزام العربي - الإسلامي فقد عُرفت الأسرة العراقية (لا سيما العرب السنة) على الأقل عربياً وإسلامياً بأنها أسرة محافظة متماسكة تعطي تربية أبنائها جل اهتمامها وهي ميزة أثمرت لزمن طويل عن صنع أجيال تعمل لخدمة المجتمع والحفاظ على قيمه وتقاليده النبيلة وهويته العربية والإسلامية، وإن رزح المجتمع تحت نظام علماني، لكن الحال بعد الاحتلال تغيرت كثيراً وأضحت قيم التماسك الأسري واحترام

(١) الأنظمة الإسلامية، مصدر سابق ص ١٦٢- ١٦٣.

الوالدين واتخاذهما قدوة في القول والعمل ضرباً من ضروب التخلف بعد أن فتح الاحتلال أبواب البث الفضائي والهواتف الجوالة والانترنت على مصراعيها بدون ضوابط، وتحول الأمر إلى ما يشبه الوباء الفتاك الذي لا يسلم منه أحد فقد دخلت الأطباق اللاقطة "الستلايت" البيوت العراقية جميعها، مع غياب ثقافة الترشيد، وأضحى الجوال رفيق العائلة حيث لا يخلو منزل منه من غير رقابة أبوية، والحال بنسبة أقل للانترنت، وكلنا يعلم مساوئ هذا الأمر وخطورته في ظل صعوبات الحياة، التي خلفها الاحتلال وفرضها على العائلة العراقية، وفي ظل انعدام وجود الأبوين أو أحدهما أو انشغالهما بتوفير لقمة العيش، انغمس الأبناء في متابعة القنوات التلفزيونية الهابطة وتبادل المقاطع الفيديوية والصور المخلة بالحياء في الهواتف الجوالة واستقبال الأفكار الهدامة من الكثير من المواقع المشبوهة على شبكة الانترنت، كل ذلك وغيره الكثير هدم القيم الأخلاقية بين أفراد الأسرة العراقية، التي هي عماد تماسك المجتمع؛ وصارت قصص تذمر الآباء والأمهات من تصرفات أولادهم من اعتداء بالكلمات البذيئة إلى العصيان والتمرد بوجه الآباء والأمهات وضربهم، وفقدان الترابط الأسري بين العوائل؛ حديث الناس أينما اجتمعوا، والحال من سيئة إلى أسوأ، أما قصص قتل الآباء لأبنائهم وبناتهم وقتل الأبناء لآبائهم وأمهاتهم فلم تعد بالغريبة في المجتمع بل تطور الأمر ووصل إلى حد ارتكاب جرائم مروعة لأسباب لم تكن مألوفة قبل أن يجثم الاحتلال على صدور العراقيين. والذي يقلب صفحات الصحف العراقية التي تصدر بالعشرات يومياً يجد الكثير من هذه القصص التي تدل على انهيار اجتماعي مرعب ضرب الجسد العراقي.

غياب المعيل والمربي:

الأسرة عادة تقوم على وجود والدين قادرين على القيام بمهامهما التربوية في الأسرة، وإن غياب أحدهما في الظروف الطبيعية يعد عاملاً سلبياً في البناء الأسري، فكيف تكون الحال بغيابهما أو بغياب أحدهما- وعادة هو الأب- في ظل ظروف غاية في

التعقيد والاضطراب الأمني والمعاشي، إن ما تقوم به قوات الاحتلال والقوات المهاجمة معها من عمليات الإبادة الجماعية والقتل المنظم الواسع، والعشوائي المفرط، والاعتقال التعسفي والتغييب القسري، المصحوبة بأعمال عنف مروعة، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ولا سيما النساء والصغار؛ ألقى بظلاله السلبية على التفكك الأسري والعوز الاجتماعي ونسف القيم.

إذ تشير التقارير إلى أن من إفرازات الاحتلال الخطيرة هو تحول العراق إلى بلد الأرامل واليتامى[1]. إذ يضم (٣ ملايين) أرملة و(٥ ملايين) يتيم و(٥٠٠ ألف) مشرد، ولا تضم دور الأيتام التابعة للحكومة إلا (٤٥٩) يتيماً فقط، وإن ما يقارب المليون طفل دخلوا ميادين العمل المختلفة[2]. وبلغت عدد العوائل المهجرة (٢٦٨٥٨) عائلة في محافظات العراق باستثناء محافظات إقليم كردستان، وذلك لغاية منتصف ٢٠٠٧م[3].

وأما أعداد المعتقلين والمعتقلات فتجاوزت عشرات الملايين بشكل دوري، وتشير الإحصاءات إلى وجود (٤٠٠ ألف) معتقل منهم (٦٥٠٠) حدث و(١٠ آلاف) امرأة[4]، وأن ٩٢٪ من المعتقلين أو ذويهم أصيبوا بالكآبة وأمراض نفسية أخرى مثل الفصام والذهان، بينما تراجع المستوى العلمي لأبنائهم بنسبة ٨٢٪، وأن ٥٦٪ من ذويهم فقدوا معيلهم[5]. ويضم أحد سجون النساء التابعة لوزارة العدل الحكومية (٤٠٠٠ امرأة) و(٢٢) طفلاً حديث الولادة، وتشكل أهل السنة ٩٣٪ منهن، يواجهن فيه تهماً ناتجة عن العداء والدعاوى الكيدية، بينهن مجموعة من حملة الشهادات مضى

(١) إحصاءات صدرت عن وزارة التعليم الحكومية منتصف ٢٠٠٨.
(٢) منظمة أطباء العالم في بيان لها بمناسبة الذكرى الخامسة لبدء الحرب على العراق في ٢١/ ٣/ ٢٠٠٨
(٣) تقرير منظمة العفو الدولية، الاعتقال والتعذيب في العراق، استناداً إلى إحصائية لوزارة الهجرة والمهجرين، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، ص ١٠٣.
(٤) دوغلاس ستون قائد المعتقلات الأمريكية في العراق في لقاء مع قناة CNN الإخبارية في ٥/ ٥/ ٢٠٠٨ بالإضافة إلى عدد من التقارير الدولية الرصينة ومنها تقرير لـمنظمة "هيومن رايتس ووتش الأمريكية" "الصادر في "٢٠١٠
(٥) لجنة الأسرى والمعتقلين التابعة للمنظمة العراقية للمتابعة والرصد في إجابات حصلت عليها من عدد من كان معتقلا وأطلق سراحهم نشر على موقع المنظمة بتاريخ ٩/ ٥/ ٢٠٠٨

على اعتقال بعضهن ٣ سنوات، يتعرضن فيه لعمليات اغتصاب وتعذيب وإنهن يعانين أوضاعاً صحية وإنسانية صعبة[١].

واستمراراً مع مسلسل فقد الأمهات المتميزات تشير بعض التقارير إلى أن (٦٠٠) امرأة فاعلة في المجتمع العراقي تم اغتيالهن؛ منهن (٣٥٠) طبيبة وعاملة في القطاع الصحي والإنساني[٢].

ومما ساهم في ضعف التربية الأسرية هي النسبة العالية في انعدام التحصيل الدراسي سواء كان للأمهات أو لأولادهن وبناتهن، إذ إن أكثر من ٧٠٪ من بنات العراق ونسائه أصبحن خارج نطاق التعليم في المدارس والكليات[٣].

نسب طلاق مرعبة:

حقيقة مرة ومروعة أخرى تؤكد حجم الكارثة التي حلت بالأسرة العراقية وألقت بآثارها السلبية على المجتمع العراقي بعد الاحتلال البغيض، فنسب الطلاق في ارتفاع مستمر وثلاث زيجات من أربع تنتهي بالطلاق في العراق بحسب تقارير معتمدة ومعدة من قبل منظمات مجتمع مدني ومؤسسات دولية معنية بشؤون الأسرة العراقية في ظل الاحتلال، أما وزارة الصحة العراقية فلها إحصاءاتها الخاصة بها والتي تؤكد على أن نسب الطلاق ارتفعت بنسبة ٢٠٠٪ بينما لم ترتفع نسبة الزواج من بدء الاحتلال وحتى عام ٢٠٠٦ أكثر من ٥٠٪. وتشير التقارير إلى أن من بين ٥٠ إلى ٦٠٪ من الزيجات تنتهي بالطلاق في ارتفاع غير مسبوق بنسبة حالات الطلاق في البلاد[٤].

الباحثون الاجتماعيون المعنيون بمتابعة آثار الاحتلال على الأسرة العراقية

---

(١) الناشطة العراقية ملك حمدان في اجتماعات منظمة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة في نيسان ٢٠٠٩.

(٢) محمود الشيخ راضي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة الحالية في تصريح له في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

(٣) تصريح لمجموعة مكونة من رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان حارث العبيدي وعضوية النواب شذى العبوسي وعامر ثامر مدير وكيان كامل حسن، بعد زيارتها للسجن نشر بتاريخ ١١/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٤) إحصاءات مديرية الشرطة في مناطق كردستان العراق في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

يرجعون أسباب ارتفاع نسب الطلاق وانخفاض نسب الزواج إلى تعرض المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع العراقي لهزات خطيرة تركت آثاراً لن تعالج بسهولة في نظامها السلوكي لا سيما على صعيد الأفراد؛ فقد ذكرت دراسة أجريت مؤخراً عن وضع الأسرة العراقية بعد سبع سنوات من الاحتلال وكانت محافظة ميسان جنوب العراق عينة لها؛ أن نسب الطلاق في المحافظة تراوحت ما بين ٤٠ و٧٠٪ وهي نسبة عالية وإن معظم أسباب حالات الطلاق كانت ناجمة عن تحول غير مسبوق في عادات المجتمع العراقي وتقاليده وأعرافه، إضافة إلى شيوع البطالة وصعوبة تأمين لقمة العيش وانعدام الخدمات وتردي الحالة الأمنية مع الأخذ في الحسبان أن عينة هذه الدراسة تعد من المناطق التي الوضع الأمني فيها جيد نسبياً إذا ما قورنت ببغداد أو محافظات غرب وشمال غرب العراق.

وإذا ما عرفنا طبيعة نظرة المجتمع العراقي للمطلقات والتي تتسم بالسلبية وصعوبة دمجها مع محيطها الاجتماعي؛ فإننا سنجد أنفسنا أمام مشكلة معقدة تتفاقم يوماً بعد آخر فالأبناء الذين هم ضحية هذه الظاهرة المقلقة هم حتماً سيصبحون جيلاً مفككاً لا يؤمن بالترابط الاجتماعي، بينما ستكون ظاهرة الطلاق في ظل مجتمع ارتفعت فيه نسبة الإناث مقابل نسبة الذكور بنحو مخيف إذ بلغت نسبة زيادة الإناث في آخر إحصاءات وزارة التخطيط ٦٨٪ ونسبتها عند الذكور ٣٢٪؛ مجالاً خصباً للانحراف وشيوع حالة الفساد الأخلاقي.

انتهاكات بحق المرأة والطفل:

من بين الدعاوى التي روج لها الاحتلال سياسياً واجتماعياً وإعلامياً هو الدفاع عن حقوق المرأة وصيانة حريتها، فكانت نتائج "التحرير" كالتالي:

- إن عدد المعتقلات العراقيات تجاوز (١٠ آلاف) معتقلة وهن يتعرضن للضرب بشكل روتيني ويتعرضن للمضايقات ويغتصبن في السجون الأمريكية والعراقية على

حد سواء، ومع ذلك فإن الحكومة العراقية تتجاهل بتعمد معاناة وحاجات الأطفال والنساء وهذا بحد ذاته احتقار وإهانة لحقوق المرأة[١].

- أن هناك في الأقل (٢٠٠) امرأة عراقية تُباع في "أسواق تجارة الجنس" كل سنة، رغم أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان - مقرها في الولايات المتحدة - حذرت من أنّ الأعداد قد تكون أعلى، إذا ما جرى إحصاء عمليات المتاجرة بالنساء اللاجئات إلى كل من سورية ولبنان[٢]. بل هناك آلاف من النساء العراقيات تحوّلن إلى "ضحايا القهر الاجتماعي والسياسي" من خلال بيعهن سنوياً في هذه الأسواق التي تنشط داخل العراق وخارجه لتهريب نساء وبنات لا يتجاوزن أحياناً عمر (١٢) سنة[٣]. وتشير مصادر إلى أنّ العدد يتزايد سنوياً بسبب تضاؤل الإمكانيات الاقتصادية، والحالة الأمنية المريعة التي يعيشها المجتمع العراقي منذ سنوات، وبالتحديد مرحلة ما بعد الغزو الأميركي سنة ٢٠٠٣م[٤].

أطفال نحو الموت:

الأطفال هم فلذات الأكباد ومادة الأسرة، وهم الجيل الذي يعد لبناء المجتمع والحفاظ على قيمه، وصناعة مستقبله، وأما أطفال العراق فإن مصيرهم في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ترسمه الأرقام التالية:

- إن ٢٨٪ من أطفال العراق يعانون سوء التغذية، و١٠٪ من أمراض مزمنة، بينما تنجب ٣٠٪ من النساء أولادهن في المدن و٤٠٪ في الأرياف بلا عناية صحية[٥].

- ١٥ ضعفاً نسبة الزيادة في حالات التشوه المزمنة (chronic deformities)

---

(١) في إحصائية لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الحكومية صدرت في سنة ٢٠٠٨.

(٢) تصريح لعدد من منظمات الدفاع عن المرأة العراقية ومراقبة حقوق الإنسان نهاية ٢٠٠٩.

(٣) الدكتورة نوال السامرائي وزيرة المرأة في الحكومة الحالية التي استقالت إثر تصريحاتها في شهر كانون الثاني ٢٠٠٩.

(٤) منظمة "نساء بغداد" في تقرير إحصائي لها نشر في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩.

(٥) تقرير لشبكة "سكاي نيوز" التلفزيونية البريطانية نشر في يوم الجمعة ٤/ ٩/ ٢٠٠٩.

بين الأطفال الرضّع في مدينة الفلوجة، وارتفاع حالات السرطان في وقت مبكر من الحياة ناتجة عن استخدام القوات الأمريكية لأسلحة كيماوية أو فوق تقليدية[1]، وإن من بين (١٧٠) حالة ولادة حديثة في مستشفى الفلوجة، ٢٤٪ من الأطفال توفوا خلال سبعة أيام و٧٥٪ منهم كانوا مشوهين خلقياً، وبمقارنة هذه الأرقام مع سجلات شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٢ تبين بأنه من (٥٣٠) ولادة توفي ستة أطفال فقط في الأسبوع الأول مع وجود حالة تشوه وأحدة[2]. وتؤكد الإحصاءات المتوافرة في المحافظات العراقية، باستثناء تلك التابعة لإقليم كردستان، إصابة (٦٣أ٩٢٣) شخصاً بالسرطان خلال السنوات الخمس الماضية، منهم (٣٢أ٢٨١) من الذكور و(٣١أ٥٥٢) من الإناث، وسجلت (٦٧٠٠٠) حالة (إيدز)، بعدما كان العدد الإجمالي للمصابين بهذا المرض قبل الاحتلال (١١٤) حالة[3]. وتعرض أغلبهم إلى الموت، ويشكل الأطفال والنساء النسبة الأكبر[4].

ونتيجة ذلك أصبحت نسبة وفيات الأطفال في العراق هي الأعلى عالمياً، وإن واحداً من كل ثمانية أطفال يولدون أحياء في العراق يموت قبل بلوغ السنة الخامسة من عمره[5].

الحالة الاقتصادية:

لقد شكلت الحالة الاقتصادية في ظل الاحتلال تراجعاً لدى العرب السنة، وتحسناً لدى القوى الشيعية وأتباعها، ويمكن أن نرصد بشكل موجز صور التراجع والتحسن:

---

(١) تحقيق صحافي أجرته شبكة سكاي نيوز التلفزيونية البريطانية في ١/ ٩/ ٢٠٠٩

(٢) منظمة اليونيسيف في تقرير لها صدر في نيسان/ مارس ٢٠٠٧.

(٣) إحصائية رسمية لوزارة التعليم الحالية كشف عنها في ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩.

(٤) وفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الصحة في الحكومة الحالية في العراق في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

(٥) تقرير طبي صادر عن وزارة الصحة الحكومية أعد من قبل ستة من المتخصصين بأمراض السرطان نشر بتاريخ ٧/ ٦/ ٢٠٠٩.

- **عمليات السلب والنهب (الحواسم):** إذ بدأت بنهب وتفكيك مؤسسات الدولة والمعامل والمصانع الحربية والمستشفيات الكبرى والمدارس ومعسكرات الجيش مع تدفق مجموعات شديدة الشراسة نحو العاصمة بغداد صباح السابع والثامن من نيسان/ أبريل حيث كان مشهد الدبابات الأمريكية وهي تدخل من الطرف الشرقي للمدينة حيث حزام الفقر يمتزج في تلك اللحظات بصور مجموعات متوحشة دخلت البلاد مع قوات الاحتلال وبحمايتها كفيلق صغير شبه منظم، لكنه قليل الانضباط مؤلف من نحو عشرة آلاف منفي عراقي تم تدريبهم في معسكرات الجيش الأمريكي في هنغاريا طوال ستة شهور سابقة على الغزو، كانوا يهتفون للتحرير والديمقراطية حتى وهم يمارسون عمليات النهب والقتل[1]، كما كانت الجماهير المسلحة المنتظمة بشكل مليشيات تابعة لنحو عشرة أحزاب، ويبلغ تعدادها زهاء مئة ألف عضو؛ تقوم في كل لحظة من لحظات وجودها المريع في الشوارع والأزقة والمكاتب بتهشيم النموذج الديمقراطي نفسه الذي تزعم تطبيقه[2].

لقد مثلت عمليات السلب والنهب مورداً أولياً لتنمية الاقتصاد الشخصي والجماعي للجماعات الشيعية، في حين نأى العرب السنة بأنفسهم عن ذلك، بل شكلوا فرقاً وجماعات لحماية هذه المؤسسات.

- **سرقة النفط والغاز:** منذ آذار / ٢٠٠٣ سرقت وهربت إلى خارج العراق بلايين الدولارات من الإنتاج الحيوي النفطي في العراق، ويعود معظم أسباب ضياع النفط إلى فساد المسؤولين الرسميين المسيطرين على نظام النفط، وسهل عمل المهربين غياب العدادات (أجهزة قياس تدفق النفط)، وعلق مايك موريس، الخبير في صناعة النفط

---

(١) آدم روبرتوس، وآخرون. الاحتلال الأمريكي للعراق صورة ومصائر، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١٣٨.

(٢) آدم روبرتوس، وآخرون. الاحتلال الأمريكي للعراق صورة ومصائر، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١٥٤.

الذي يعمل لصالح الخارجية الأمريكية ببغداد: إنها مثل السوبر ماركت من دون أمين صندوق، لا يوجد مقياس عند محطات التصدير الطرفية، ولا عند الآبار، ولا يوجد مقياس عند أي من وصلات الأنابيب النفطية، كما قدر موريس أن هناك ما بين ٢٠٠٠٠٠ و٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً لا يعرف مصيرها، وقد قدرت بلاتس أويلغرام وهي نشرة اقتصادية مختصة بصناعة النفط؛ الخسائر في النفط الخام بما يعادل ٣ بلايين دولار في السنة، أما مجموعة دراسة العراق فقد قدرت، في عام ٢٠٠٦، معدل السرقة بحوالي ١٨٠ مليون برميل، لكن التقرير الذي أصدره مكتب المحاسبة في الحكومة الأمريكية وجد أن نهب النفط تجاوز ١١٠ ملايين برميل سنوياً، وهناك خسائر مالية تصل إلى ٥ أو ٥ بليون دولار[1]، ومعلوم أن الأحزاب الشيعية لم تتنازل عن وزارة النفط في جميع الحكومات التي شكلت بعد الاحتلال.

- **العقود الإثرائية والفساد المالي:** ضاعت بلايين الدولارات من تمويل إعادة الإعمار من خلال تحويلها إلى الأمن، فتزايدت برامج الأمن وصار السياسيون والوزراء يتهافتون على صندوق تنمية العراق من أجل مشاريعهم الخاصة، ويأتي في مقدمة هؤلاء الشيعة والأكراد، فقد منح اتحاد ينتمي إلى أحمد الجلبي عقداً بمبلغ ٣٢٧ مليون دولار، في كانون الثاني ٢٠٠٤، لتأمين أسلحة وشاحنات وملابس وغيرها من التجهيزات، ولكن لم يتم تسليم أية بضاعة، وحصل حازم الشعلان وزير الدفاع الأسبق، على ١٫٣ مليار دولار لشراء دبابات وطائرات هليكوبتر وعربات مصفحة وغيرها، وأظهرت التحقيقات اللاحقة انتشار نطاق الفساد واتساعه، فقد جرى تحويل الأموال عبر وسطاء وحسابات سرية، ويقدر علي علاوي وزير المالية السابق، أن هناك حوالي ٨٠٠ مليون دولار تمت سرقتها، في حين أنفق نحو ٤٠٠ مليون دولار لشراء معدات بمواصفات

(١) جيمس بول ووسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، تقرير للمنظمات غير الحكومية، بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية، ط١/ ٢٠٠٧، ١٦٨- ١٦٩، بتصرف

متدنية إلى درجة عالية الخطورة[1].

- **الوظائف الحكومية**: منذ الاحتلال والعرب السنة يدفعون ضريبة الدفاع عنه، فحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية كافة؛ أدى إلى حرمان ما يقرب من ٦٠٠ ألف من أفراده من استحقاقهم الوظيفي، واستحقاقهم التقاعدي، وأما الوظائف الجديدة فهناك تهميش للعرب السنة بلغت عشرات الآلاف من الوظائف التي حرموا منها، وكانت سبباً في مطالبة المحافظات السنية بتحويلها إلى أقاليم.

- **القروض الربوية**: في ظل سياستها في إفقار العرب السنة، سنت الحكومات التي تولت الحكم، قوانين عدة في مسألة القروض الربوية، وفي مقدمتها القروض المقدمة للموظفين بتقديم مجموع ١٠٠ راتب، التي تصل إلى نحو ٤٢ ألف دولار، وقرض آخر يصل إلى ١٨ ألف دولار لغرض تشييد دار سكنية، فضلاً عن قروض لمشاريع متوسطة، ومعلوم أن العرب السنة يتجنبون هذه القروض لما تتضمنه من الفوائد الربوية، في حين أقبل عليها الشيعة، ورغم الدعوات لإلغاء الفوائد، ليعم نفعها الأطياف جميعها؛ إلا أن الحكومة لم تستجب لذلك.

- **الفدية استنزاف اقتصادي**: من المعلوم أن أغلب المعتقلين في سجون قوات الاحتلال والحكومات في ظله هم من العرب السنة، وأغلب عوائل هؤلاء المعتقلين، يتعرضون لابتزاز مالي يصل أحياناً إلى ١٠٠ ألف دولار، لقاء الإفراج عنهم، أو إطلاق سراحهم بعد تبرئتهم قضائياً، أو حتى لرفع قضاياهم إلى القضاء، فضلاً عن المبالغ التي قدمت للميليشيات مقابل الإفراج عن الضحايا وأغلبهم تؤخذ من ذويهم أموال الفدية ثم يتم تصفيتهم، وبذلك يستهدف العرب السنة في أرواحهم وأموالهم.

---

(١) جيمس بول ووسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، مصدر سابق، ص ١٧٨ - ١٧٩ بتصرف.

- **البطاقة التموينية:** الشغل الشاغل للمواطن العراقي البسيط هي البطاقة التموينية، التي تسد جزءاً كبيراً من احتياجاته الأساسية للبقاء على حياته وكرامته، وعلى الرغم من سنوات الحصار وتحديد الميزانية الحكومية بملياري دولار كل ستة أشهر يتم استقطاع مبالغ منها كتعويضات ومصاريف للأمم المتحدة على لجان تدمير العراق إلا أن ما كان يتم توزيعه على المواطن يعد من المواد الجيدة في النوعية فهو يأتي وفق مواصفات عالمية وهناك جهاز للتقييس والسيطرة النوعية تتابع الأمر. أما من ناحية الكمية فإنها وإن كانت تختلف في فترات قليلة ولبعض الفقرات إلا أنه كان يتم إعادتها في أغلب الفترات ومن حسنات الحكومة قبل الاحتلال توزيع الحصة لستة أشهر مسبقاً والتي لولاها لكان الوضع بعد الاحتلال قد تغير بشكل كبير خاصة بعد عمليات النهب والسلب التي شملت كل مخازن وزارة التجارة والتي رغم كل ما تم توزيعه كانت ممتلئة بالمواد المختلفة.

وما إنْ جاء الاحتلال حتى تغيرت الصورة فلم تعد هناك مواد تكفي لسد احتياجات المواطن رغم أن الحكومة كانت متعاقدة على شراء تلك المواد ووجود أكثر من ١٨ ملياراً في المصارف الفرنسية وعمليات بيع النفط مفتوحة وميزانية العراق تتصاعد مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة المنتج، وقد وصلت ميزانية العام الحالي إلى ٤٨ مليار دولار؛ ومع كل هذا فالمواطن ولا سيما في المحافظات السنية التي توصف بالساخنة لم يستلم عدداً من مفردات البطاقة التموينية لأكثر من ثمانية أشهر، والجانب الأكبر لعدم التوزيع كان لأسباب عسكرية كما صرح بذلك المالكي في منتصف العام ٢٠٠٧ الذي قطع الحصة التموينية عن محافظة ديالى (سوف لن يتم تزويد محافظة ديالى بالمواد المتأخرة عن الستة أشهر الماضية إلا بعد قتالهم للقاعدة وإخراجهم من المحافظة). وبعد نشوء الصحوات وقتالهم لتنظيم القاعدة، عادت الحصة التموينية ولكنها كانت نوعية رديئة جداً وخاصة من مادة الطحين المزوجة بالرمل نعم بالرمل وكذلك الحال مع الشاي والزيوت فكلها

من النوعية الرديئة التي لا تصلح للاستخدام البشري.

أما وزارة التجارة فإنها أصدرت أمراً إلى دوائر المحافظات الساخنة بضرورة تسليم سيارات النقل للمحافظات الجنوبية متذرعة بالوضع الأمني، وهي ذريعة يعلق عليها كل شيء كما هي ذريعة المقابر الجماعية التي تجد المسؤولين الحكوميين يرددونها في كل لقاء عن سبب انقطاع الكهرباء وسوء توزيع المشتقات النفطية[1].

- **الأوضاع الزراعية:** مع أن المحافظات السنية تعد زراعية، ويعتمد الأهالي بشكل كبير على الزراعة إلا أن الوضع الزراعي متدهور نتيجة غياب الدعم، كما هي الحال مع محافظات الجنوب التي تحصل على دعم كبير من الحكومة، فضلاً عن سبب مهم وهو شح المياه التي تعانيه أصلاً لا سيما محافظة ديالى بسبب الجارة إيران والأمر الأخطر هو سد منافذ المياه جميعها عن المناطق الزراعية العائدة لأهل السنة من قبل المليشيات الحكومية، وبذلك خسر الكثير من الفلاحين أراضيهم بموت الكثير من الأشجار المثمرة، ناهيك عن عمليات التجريف التي تقوم بها قوات الاحتلال والحكومة للأراضي الزراعية وعمليات الاعتقال والقتل التي تطال الفلاحين في حقولهم من قبل القوات الأمريكية والحكومية وميليشياتها؛ إذ هجر عدد كبير من الفلاحين أراضيهم وتحولت المحافظة من منتجة إلى مستوردة لأبسط أنواع المحاصيل الزراعية "[2].

وأما محافظة التأميم فقد شهد القطاع الزراعي والثروة الحيوانية فيها تطوراً ملحوظاً خلال العقدين السابقين، نتيجة خصوبة أراضيها وتوفر المياه حيث يمر نهر الخاصة في وسط مدينة كركوك ويقسم المدينة إلى شطرين كما يمر نهر الزاب الصغير (من أهم روافد نهر دجلة) على بعد حوالي ٤٥ كم غرباً من مركز المدينة. وقد نفذ مشروع إروائي

(١) أنس المندلاوي. واقع ديالى بعد خمس سنوات من الاحتلال.. صورة قاتمة ووضع إنساني صعب، وكالة حق.

(٢) أنس المندلاوي. واقع ديالى بعد خمس سنوات من الاحتلال.. صورة قاتمة ووضع إنساني صعب، وكالة حق.

جبار على نهر الزاب يعرف بري كركوك يوصل الماء إلى مدينة كركوك ومزارعها المحيطة والموزعة بالمحافظة، حيث غير هذا المشروع نمط حياة ومعيشة الكثير من القرويين والزراع إلى الأفضل. إضافة إلى أنها ومحافظة ديالى كانتا تستفيدان من مياه سدي دوكان ودربند ديخان قبل أن يصبحا تحت هيمنة الأحزاب الكردية بعد احتلال العراق، كما تم حفر أكثر من (٤٠) بئراً ارتوازية في السنوات القليلة قبل الاحتلال، وقد امتازت محافظة التأميم عن غيرها من محافظات العراق بتطور الزراعة واعتمادها على تقنيات حديثة في السقي عن طريق الرش بالنسبة لمحاصيل الحنطة والشعير، والتنقيط بالنسبة للأشجار المثمرة، وقد استثمرت الدولة قبل الاحتلال الكثير من الأموال لتطوير الطرق الحديثة بالري في عموم محافظات العراق، إلا أن محافظة التأميم تبقى الأولى على مستوى العراق في هذا المجال[1].

إلا أن الوضع الآن تغير بشكل كبير بعد الاحتلال وخاصة خلال السنتين الأخيرتين حيث تم قطع المياه الواصلة للمدينة من السدود التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان بحجة حاجة الإقليم إلى مياه السدود لتوليد الطاقة الكهربائية وهو ما أثر بشكل كبير على المحافظة، ولم يقتصر الأمر على مياه الري وسقي الحيوانات وإنما شمل الأهالي داخل المدينة وهو ما ولد شحاً في مياه الشرب في عموم المحافظة مع قلة الأمطار الساقطة خلال هذه الفترة.

الحالة التربوية والتعليمية:

تعد المؤسسات التربوية والتعليمية من المنارات الشامخة في المجتمع التي ترسخ القيم الاجتماعية في نفوس أبنائه منذ المراحل المبكرة لحياتهم، وأي سلطة تريد صلاح المجتمع وتقوية بنائه فعليها أن تتعهد برعاية هذه المؤسسات وأركانها جميعها؛ المعلم والطالب والمنهج والأدوات.

---

(١) أنس المندلاوي. محافظة التأميم صراع على النفط أم للانفصال في ظل الاحتلال، وكالة حق.

ولأهمية هذه المؤسسات فإننا نجد الإسلام يهدف من خلالها إلى تحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية يمكن إجمالها في: بناء مجتمع إسلامي فاضل متماسك يقوم على أساس من مبادئ الدين والأخلاق، ويتحقق في ظله العدل وتكافؤ الفرص والتقارب والتماسك والتعاون بين فئات المجتمع وأفراده، وتتقارب فيه الشقة بين التقدم العلمي والواقع الاجتماعي، ويحافظ فيه على القيم الاجتماعية الإيجابية الصالحة ويعمل على تجديدها وتطويرها بما يتناسب مع روح العصر، ويقضى فيه على مظاهر التخلف الاجتماعي والثقافي، والسعي الجاد إلى جعله مجتمعاً قوياً موحداً في صفوفه، يسوده الوفاق والوئام والانسجام والتسامح والشعور بالولاء للدين والأمة، والاعتزاز بهما، والدفاع عنهما ضد كل صور العدوان والغزو.

ونظراً لهذه الأهمية نجد أن المؤسسات التربوية والتعليمية عانت عمليات هدم مادي وهدم وتشويه لقيمها الاجتماعية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ويمكن رصد أبرزها بالتالي:

- **الاستهداف المادي للمؤسسات التربوية والتعليمية**، ففي التقرير الذي أصدرته محكمة بروكسل بعنوان " تفكيك الدولة العراقية" وأعده القاضي ديرك ادريانسنز، تعرض إلى هذه المسألة من خلال عرضه لنتائج تقرير مدير جامعة الأمم المتحدة – معهد القيادة الدولية الذي نشر في ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٥، الذي أكد أن ٨٤٪ من مراكز التعليم في العراق تعرضت للحرق والتدمير والنهب، وأنه تم قصف أكثر من ٧٠٠ مدرسة ابتدائية، وحرق ٢٠٠، ونهب أكثر من ٣٠٠٠ مدرسة، وأن قوات الاحتلال والقوات المتجحفلة معها احتلت أكثر من ٧٠ مدرسة في محافظة ديالى لوحدها، وهو ما يعد خرقاً واضحاً لاتفاقيات لاهاي، بحسب التقرير، وأشار التقرير إلى أن نسبة المدرسين في بغداد قد هبطت بين آذار ٢٠٠٣ وتشرين الأول ٢٠٠٨ إلى ٨٠٪، وتعرضت مؤسسات التعليم إلى ٣١٥٩٨ حالة هجوم عنيف ضدها [1].

(١) مجلة حضارة، مركز الأمة للدراسات والتطوير، العدد ١٢- ٢٠١١، ص ٢٠٤-٢٠٥.

- فقدان قيمة الاحترام والتوقير في المؤسسات التربوية والتعليمية:

الحديث عن هذا الأمر - كما يقول أهل اللغة - ذو شجون ففيه من التفاصيل ما يؤشر إلى شيوع ثقافة لا أخلاقية للجيل الجديد الذي نشأ وترعرع خلال سنوات الاحتلال السبع المنصرمة، وأكثر من يعاني هذه الثقافة الهدامة هم المعلمون والمدرسون وأساتذة الجامعات فجلسة واحدة مع عينة من هؤلاء تكفي أي متخصص بالبحث الاجتماعي كي يكوّن صورة قاتمة لما وصل إليه الانهيار في منظومة القيم للمجتمع العراقي لا سيما الأخلاقية منها، إذ إن مشهد تجاوز التلاميذ والطلبة على معلميهم وأساتذتهم في مدارس العراق ومعاهده وجامعاته بات أمراً عادياً، وصور هذه التجاوزات متعددة تبدأ بعدم الاحترام وتمر باستخدام أسوأ العبارات وأقذعها وتصل في أحيان عديدة إلى ضرب المعلم أو الأستاذ أمام أنظار الناس وتهديده بالقتل. ومن يقلب جنبات أجهزة الجوال عند طلبة الجامعات والمدارس يجد الكثير من المشاهد المصورة لعمليات اعتداء بالضرب على أساتذة ومدرسين ومعلمين واعتداءات ما بين الطلبة والتلاميذ أنفسهم. ويروي أحد أساتذة جامعة بغداد أنه في يوم من أيام العام الدراسي المنصرم دخل طالب على عميد إحدى كليات الجامعة وصفعه على وجهه لأنه يتبع أحد أحزاب السلطة وقد مرت الحادثة مرور الكرام لأن العميد لو فكر في الرد فإن الثمن حتماً سيكون حياته أو حياة أحد أفراد أسرته، وقد حدث ذلك مع أحد أساتذة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد إذ تعرض لإطلاق ناري من قبل أحد طلبته، والكارثة المريرة في الأمر أن بعض الأساتذة تعرضوا لما يعرف بالفصل (الدية العشائرية)؛ لأنهم عاقبوا تلميذاً أو طالباً أساء الأدب في المدرسة أو الجامعة، فأحد الطلاب استعان بعشيرته طالباً تدخلها لأنه تعرض للإهانة فما كان من عشيرته إلا أن تنتفض لعشائريتها وعصبيتها وتجبر الأستاذ وعشيرته على دفع الدية، فالمجتمع العراقي مجتمع قبلي عشائري ويبدو أن منظومة القيم قد اختلت حتى عند هذا المجتمع لا سيما في وسط العراق وجنوبه[1].

---

(١) وللوقوف على مزيد من هذه الوقائع وتفاصيلها ينظر: التقارير السنوية التي تصدرها وكالة حق الإخبارية لانتهاكات حقوق الإنسان في العراق للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، www.haqnews.net

- الفساد والتزوير في التربية والتعليم:

هذا الانهيار في منظومة قيم المجتمع العراقي وأخلاقه لم يكن في حقيقته إلا نتيجة طبيعية لضياع هيبة الدولة وسلطة القانون بفعل الفساد الإداري الذي استشرى في الجسد العراقي منذ بدء الاحتلال في ٢٠٠٣ وحتى يومنا الحاضر، ولا سيما في المجالات التربوية والتعليمية، فالفساد الإداري في العراق متفرد في نوعه، فساد ليس له نظير في العالم بأسره، والنظام الحكومي بمجمله ينخر فيه الفساد، والمنظمة العالمية للشفافية ولخمسة أعوام على التوالي؛ صنفت العراق ضمن الدول الثلاث الأكثر فساداً من بين حوالي ١٨٠ دولة، وقال ديفيد نوسبوم، المدير التنفيذي لـ "منظمة الشفافية الدولية": إن التقارير تشير إلى أن الفساد في العراق متفاقم بصورة غير معقولة.

وأما الفساد الذي يشهده القطاع التربوي فلا يحتاج إلى كثير جهد حتى نتعرف إلى ملامحه ويأتي في مقدمته انتشار ظاهرة التزوير لا سيما في الشهادات والوثائق الدراسية، ومن ذلك ما بينته وزارة المالية في تقريرها الثالث للسنة المالية لعام٢٠٠٧، حتى إن مديرية التربية في إحدى المحافظات الجنوبية رصدت (٥٥٦) وثيقة مزورة لموظفين في دوائر رسمية، وأعلمت دوائرهم رسمياً بذلك، ولم تتخذ هذه الدوائر الإجراءات القانونية بحق المزورين، باستثناء دائرة واحدة شكلت لجنة تحقيقية فسحبت الوثائق المزورة من الأضابير، وعاقبت الموظفين بالتوبيخ! من غير أن تتخذ الإجراءات القانونية بحقهم، ومديرية أخرى لم تغير الختم الخاص بالشهادات على الرغم من أن الوثائق التي أثبتت عليها حالة التزوير فيها (١١٠) شهادات ثانوية، و(١٠٧) شهادات متوسطة[1]، ومعلوم أن عمليات التزوير تأتي بأناس غير مؤهلين بل مفسدين لهم مآرب في تحريف التربية والتعليم عن مسارهما بل هو أمر مخطط له ومدروس لخدمة أجندات ترمي إلى التلاعب بعقول الأطفال وتشكيلها وفق عقائد وأفكار ومناهج معينة لا تتلاءم مع هوية العراق العربية والإسلامية.

---

(١) جمال عبد ناموس: دراسة الفساد الإداري ضرب القطاع التربوي في الصميم فمن يضع له حداً؟ مجلة الحقائق العدد ٢١، ٢٠١٠، ص ٢٦.

- **آفة الغش انهيار آخر:**

كان المجتمع العراقي إلى وقت قريب قبل الاحتلال الأمريكي وعلى الرغم من كل المصاعب التي واجهته بدءاً من الحروب المتعاقبة وصولاً إلى الحصار الذي سبق الغزو الأمريكي واستمر قرابة ثلاثة عشر عاماً؛ يبذل جهداً كبيراً في محاربة آفة الغش في مختلف مناحي الحياة لما لها من آثار بليغة على النظام الاجتماعي وسلوك الأفراد، وقد نجح إلى حد كبير في هذا المسعى وظل أثر الغش محدوداً لكن الحال اختلفت كثيراً بل انقلبت رأساً على عقب بعد الاحتلال الأمريكي إذ انفلتت زمام الأمور وصار الغش سمة بارزة من سمات الإنسان العراقي المنهك والمنهوب ماله العام سراً وعلانية، وما كان محرماً ويحاربه المجتمع أضحى في زمن الاحتلال شطارة أو كما يقول الأشقاء المصريون (فهلوة)، والغش من أعلى الهرم وحتى قاعدته يعيش أبهى أيامه، فالحكومة ومن خلال وزاراتها الخدمية المختلفة تغش المواطن ولا توفر له شيئاً، والمواطن لا سيما الموظف منه يقابلها بالمثل ولا يقدم شيئاً يذكر حتى أضحى البلد في فوضى لم يشهد لها مثيلاً من قبل، وأقسى ما وصل إليه الغش هو أنه صار صفة ملازمة لطلاب المدارس والمعاهد والجامعات، فطلبة العراق اليوم باستثناء عدد قليل منهم يدخلون قاعات الامتحان وأملهم في النجاح هو الغش الامتحاني، والحال وصلت إلى المعلمين والمدرسين والأساتذة فراح نفر منهم يسربون أسئلة الامتحانات مقابل مبلغ من المال حتى أضحى التعليم في العراق اليوم عبارة عن عملية غش كبرى نتاجها جيل من الشباب الفاشلين الذين يهدمون المجتمع ولا يبنونه، وساهمت إدارات المدارس في بعض المناطق في الترويج للغش بشكل جماعي بدوافع طائفية، من تبديل لدفاتر الامتحانات، أو إذاعة الإجابات الصحيحة بمكبرات الصوت، وهو ما دفع بعض المناطق بالخروج في تظاهرات جماعية لما تعرضوا له من ظلم في نتائج الامتحانات ولا سيما مدن الرمادي والأعظمية وبعقوبة وتكريت وسامراء.

واذا أردنا أن نحدد الأسباب وراء انحدار القيم التربوية والتعليمية جراء الاحتلال

الأمريكي للعراق فهي:

١- التصفيات الواسعة للكفايات العلمية والأسرة التعليمية: فهناك أكثر من (٥٥٠٠) قتيل ومخطوف وسجين، بين عالم ومفكر وأستاذ وأكاديمي وباحث ولا سيما علماء الذرة والفيزياء والكيمياء[١]، وأن ٨٠٪ من عمليات الاغتيال استهدفت العاملين في الجامعات، وأكثر من نصف الضحايا يحمل لقب أستاذ وأستاذ مساعد، و٢٠٪ من العلماء المغتالين يحملون شهادة الدكتوراه وثلثهم مختص بالعلوم والطب[٢].

٢- فقد الطلبة لذويهم وحرمانهم من الرعاية الأبوية: والإحصاءات السابقة تؤكد ذلك فقد تراجع المستوى العلمي لأبناء القتلى والمعتقلين بنسبة ٨٢٪، وأن ٥٦٪ من ذويهم فقدوا معيلهم[٣]..

٣- غياب الطلبة عن الدراسة بسبب الاعتقال أو العنف الطائفي: فقد بلغ عدد المعتقلين (٢٣٥٠٠) معتقل بينهم (٥٢٥) حدثاً دون سن (١٨) سنة[٤]، وهناك (٣٢أ٤٢٥) طالباً عراقياً مسجلاً بشكل رسمي في المدارس خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بنحو (١٣٢أ٤٩) خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م[٥]، وتؤكد بعض التقارير أن ٣٠٪ فقط من تلاميذ العراق يذهبون إلى المدارس[٦]. وأن أكثر من ٧٠٪ من بنات العراق أصبحن خارج نطاق التعليم في المدارس والكليات[٧].

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقرير لها بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للاحتلال صدر في ٢٤/٣/٢٠٠٨.

(٢) التقرير الدولي لمعهد الاقتصاديات والسلام بعنوان (التصنيف العالمي للسلام) صدر في ٤/٦/٢٠٠٩.

(٣) لجنة الأسرى والمعتقلين التابعة للمنظمة العراقية للمتابعة والرصد في إجابات حصلت عليها من عدد من كان معتقلاً وأطلق سراحهم، نشر على موقع المنظمة بتاريخ ٩/٥/٢٠٠٨

(٤) دراسة أكاديمية أنجزها فريق بحثي مختص من كلية الآداب بجامعة الموصل، نشرتها جريدة الصباح الحكومية في عددها (١٩٤٣) في ٢٢/٤/٢٠١٠.

(٥) نهاد الجبوري وكيل وزارة التربية الحكومية في تصريح له نشر نهاية ٢٠٠٩.

(٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في تقرير صادر عن جهات رسمية تم الكشف عنه مؤخراً، نشرته صحيفة النهار اللبنانية في ٧/١٠/٢٠٠٩.

(٧) تصريح لمجموعة مكونة من رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان حارث العبيدي وعضوية النواب شذى العبوسي وعامر ثامر مدير وكيان كامل حسن، بعد زيارتها للسجن نشر بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٩.

٤- شيوع ظاهرة العنف الاجتماعي والسياسي وانتقاله بشكل مباشر وواسع إلى المؤسسات التربوية والتعليمية وبصورة متبادلة بين الكادر التعليمي والطلاب.

٥- عودة الأمية وتفشيها من جديد: فقد بلغت أعداد الأميين في العراق ٥ ملايين عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وباتت الأمية تهدد الوضع التعليمي في العراق بعد أن تمكن منذ عام ١٩٨٠ من القضاء المبرم على الأمية بشهادة المنظمات الدولية[١].

٦- تراجع وانحدار كبير في المستوى العلمي والمهني للمعلمين والمدرسين والأساتذة، بسبب اعتماد تزكية الأحزاب في التعيينات، من دون مراعاة لمستوياتهم بل صحة شهاداتهم.

٧- التناقض الكبير بين ما هو موجود في المناهج وما يقدمه الكادر التعليمي والتدريسي، وهو ما أوقع الطلاب فريسة الصراع الطائفي والعرقي والعلماني، علماً بأن وزارة التربية منذ الاحتلال وإلى اليوم تخضع لأحد الأحزاب الدينية المتنفذة في الحكم.

---

(١) منظمة اليونيسيف في تقرير لها صدر في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.



الفصل الثالث:
العرب السنة والعالمان العربي والإسلامي



شكل العراق - على الدوام - بثرواته وموقعه المتميز مسرحاً لأطماع الشعوب المحيطة به، خصوصاً الفرس؛ وقد أدى عبر تاريخه وظيفتين استراتيجيتين:

الأولى: أنه كان حجر الزاوية في توازن المنطقة؛ فكلما كان قوياً حصل التوازن ما بين جبال زاغروس وغربها، أما إذا أصابه الضعف فإن تلك المنطقة تكون متخلخلة الضغط تتعاورها وتتنافس عليها إيران وتركيا.

أما الوظيفة الثانية، فهي حماية الجناح الشرقي للوطن العربي من النفوذ الفارسي.

والعراق الحديث يمتلك خصائص سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مميزة، جعلته على الدوام في مركز الأحداث والتطورات الرئيسة في المنطقة، تتعدى أهميته مجال الاقتصاد بوصفه بلداً يمتلك ثاني أكبر احتياطات النفط الخام في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

والعراق بوصفه وحدة جغرافية واحدة جزء رئيس من الأمة العربية له أهمية استراتيجية بالغة فضلاً عن الموارد الطبيعية المتنوعة.

وللعرب في هذا البلد الأغلبية المطلقة بين مكوناته، وكان للعرب السنة فيه الدور الأساس في حفظ هويته والدفاع عنها، وطبع تاريخه بها وهم قاعدة العروبة، منذ أواخر العصر العثماني، ثم كانت ثورة العشرين التحررية، التي قادها تحالف واسع من القوميين والوطنيين العرب ورجال القبائل انتهت بالاستقلال السياسي فتكونت دولة العراق الحديثة تحت تاج فيصل الأول الذي طالب به الثوار ووافق عليه الإنكليز.

غير أنه لا مناص هنا من القول: إن العروبة - بمعنى الهوية فضلاً عن معنى الانتماء العرقي - كانت على الدوام رابطاً وثيقاً يجمع السنة العرب مع إخوتهم العرب في كل مكان، خلافاً للشيعة (لا سيما المتدينون) الذين يرون في العروبة مرادفاً للتسنن وبهذا فإنهم ليسوا على وفاق معها ويغذي تلك النزعة لديهم جهود الدعاة والمراجع المستفيضة في ربط العروبة بظلم آل البيت وغصبهم "حقهم".

وهي جهود أثمرت في تلوين التشيع بالشعوبية، بالرغم من كل المحاولات التي ظهرت فيما بعد لنفي تلك الصلة، وإلى اليوم نتلمس هذه (العقيدة والعقدة) حتى بين عوام الشيعة فضلاً عن مثقفيهم وكتابهم، ومن ذلك نبز العرب بالعربان والأعراب ورعاة الإبل وهو ما يتردد بكثرة في كتابات الكُتاب الشيعة على مواقع الانترنت وفي الصحف[١].

(١) ولا سيما بعد احتلال العراق، ينظر موسوعة ضد العرب، من إصدارات المجموعة الاستشارية للدراسات الاستراتيجية، المقدمة.

المطلب الأول: المشهد العراقي والعالمان العربي والإسلامي

العراق من وجهة نظر القوميين العرب ثالث الأعمدة إلى جانب مصر وسورية في النهضة العربية المعاصرة، لكن كل ذلك تغير بعد الاحتلال، إذ نُظر إلى العراقيين على أنهم (مكونات)، وكان من إفرازات ذلك تكوين مجلس الحكم في تموز ٢٠٠٣ الذي قسم العراق على أساس (المكونات) فعدّ الأكراد – وفيهم سنة (وهم الأغلبية) – أنهم قومية وكفى، بينما فصل بالنسبة للعرب بين شيعة وسنة، ولهذه الخطة هدف آخر هو تصوير الشيعة كأنهم الأكثرية بفصل العرب السنة عن إخوانهم الأكراد السنة والتركمان السنة.

كان نظام البعث في العراق (١٩٦٣-٢٠٠٣) حاسماً في توجهاته القومية، فكانت العروبة والأخوة العربية ومد يد العون للعرب أينما كانوا شغله الشاغل وسياسته الأبرز، تجد مصداق ذلك في مساهماته في الحروب العربية ضد الصهاينة في ١٩٤٨ و١٩٧٣، كما تجد ذلك في خطابه السياسي، وتعامله مع العرب في كل محفل ومعاملة العرب المقيمين في العراق مثل الفلسطينيين والمصريين والسوريين وغيرهم معاملة تفضيلية متميزة كانت تثير على الدوام غيظ شيعة العراق وانتقادهم.

لكن ينبغي هنا ملاحظة حب القيادة العراقية، قيادة صدام حسين للثناء والتأييد الشعبي والتأكيد على صفة قيادة الأمة، وهو ما حصل عليه بالفعل وما زالت آثاره موجودة إلى يومنا هذا خصوصاً مع قيامه بدور حامي البوابة الشرقية للأمة العربية في حرب السنوات الثماني، أو ما سميت بحرب الخليج الأولى التي وقف فيها الجيش العراقي بوجه مشروع تصدير الثورة الإيرانية بعد الإطاحة بنظام الشاه عام ١٩٧٩ والصعود المثير للجدل لآية الله الخميني على رأس السلطة الدينية والسياسية في إيران،

تلك الحرب التي وقف فيها العرب إلى جانب العراق وقيادته في القيام بالوظيفة الاستراتيجية القدرية: وظيفة الحاجز والسد دون التمدد الإيراني في المنطقة حاملاً تلك المهمة الثقيلة بجدارة واقتدار، بينما كان دور الدول العربية - وخصوصاً دول الخليج - منحصراً في الإسناد المالي والسياسي برضى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

انتهت الحرب الإيرانية - العراقية بخروج العراق في وضع المنتصر من الناحية العملية، فوقف صدام حسين يخطب في الجماهير بالملابس العربية العراقية، وهو ما فسر بأنه يريد تكريس زعامته على العرب عموماً، وعلى الدول الخليجية بالأخص.

وكانت الخطوة - بل الخطيئة - التالية غزو العراق للكويت واحتلالها في ٢ آب ١٩٩٠، وهو الأمر الذي أرسل رسالة تخويف لدول الخليج العربي خصوصاً مع التطورات اللاحقة والمواجهة العسكرية في الخفجي بالسعودية.

وبعد أسبوع واحد من ذلك الاحتلال بادرت مصر إلى دعوة دول الجامعة العربية إلى عقد مؤتمر قمة غير عادي، وعقدت قمة القاهرة يوم السبت ١١/ ٨/ ١٩٩٠، وكان الخطاب الموجه إلى العراق إدانة الاجتياح العراقي للكويت، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت، ودعته إلى سحب قواته فوراً من الكويت، والتأكيد على التزام العراق بقراري مجلس الأمن رقم ٦٦٠ في ١٩٩٠\٨\٢ ورقم ٦٦١ في ١٩٩٠\٨\٦، وتأكيد حق الكويت " في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته "، ثم " الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي "[2].

---

(١) يزعم حسن العلوي أن أمير قطر السابق والد الأمير الحالي أسر له - أي للعلوي - أن السفير الأمريكي في الدوحة عرض عليه رسالة أمريكية تطلب دعماً مالياً عاجلاً بملايين الدولارات خلال ثلاثة أيام لدعم صدام حسين بمواصلة الحرب، ينظر حسن العلوي، العراق الأمريكي، دار الزوراء - لندن، ٢٠٠٥ ص٨٦.

(٢) الحرب على العراق، يوميات - وثائق - تقارير، إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ - ٢٠٠٧، ص ٣٠٢، وقد حضرته جميع الدول العربية باستثناء تونس، والتي وصف رئيسها أعمال القمة العربية الطارئة في القاهرة بأنها شكلية ومعدة سلفاً وغير فعالة، وقال: إن تونس ترفض نتائج القمة وتعارض التدخل الأجنبي في شؤون الأمة العربية.

هذا في مضمونه يدل على أن العرب بحكم افتقادهم لمشروع استراتيجي لم يكونوا يملكون حلولاً عربية ولا القدرة الذاتية على معالجة الأزمات، بل إنهم يحتكمون بشكل مطلق إلى الحل الخارجي: قرارات مجلس الأمن الدولي والتنفيذ الأمريكي، والأمر الأخر هو بيان استعداد الدول العربية للمشاركة في ضرب العراق بقوات تعمل مع القوات الأمريكية المتدفقة على منطقة الخليج منذ ٥ آب أي قبل أربعة أيام فقط من افتتاح قمة القاهرة.

ولم تختلف مقررات قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الحادية عشرة لمجلسها الأعلى في الدوحة بتاريخ ٢٢-٢٥ كانون الأول ١٩٩٠، مع التأكيد على حقهم في اللجوء إلى الوسائل كافة لتأمين عودة الشرعية للكويت[1]، وقد ترافق انتهاء مؤتمر مجلس التعاون مع اكتمال الإنزال العسكري - الأمريكي - العربي في المنطقة، وإعلان أمريكا عن مهلة للعراق للانسحاب من الكويت تنتهي يوم الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٩١. والأمر الذي ينبغي إثباته هنا أن هذه المدة كافية لسحب القطعات، لكن هل كان ذلك يكفي لتجنب الحرب؟

لقد اجتمعت ٣٣ دولة خُمسها عربي، توافرت لها الأغطية السياسية والمالية (من موارد الشعوب العربية) والغطاء اللوجستي في صورة غير مألوفة تبين فيها العجز التام للنظام العربي بمواجهة الأزمات، وسابقة في التعامل بين العرب لم تتوقف عند العمل العسكري بل امتدت لفرض الحصار على الشعب العراقي بسبب تصرف لم تستشر القيادة فيه الشعب للدخول في تلك المغامرة، بل إن الكثير من القادة فوجئوا بأخبار الغزو عندما سمعوها من وسائل الإعلام. ومع الحصار كان فرض التعويضات الباهظة والإصرار على دفعها وإن كان الشعب العراقي واقعاً تحت مخالب الجوع والحرمان وهو ما ضاعف في المعاناة الإنسانية للعراقيين الذين باتوا يدفعون ثمن تلك الخطيئة.

فوق كل ذلك طولب العراق بالتخلي عن حقه في حيازة وسائل الدفاع عن أمنه الوطني بذريعة الالتزام بمقتضيات القرار ٦٨٧ القاضي بإزالة أسلحته للدمار الشامل،

(١) الحرب على العراق، مصدر سابق، ص ٣١٢.

مع أن الفقرة ١٤ من القرار المذكور الصادر عن مجلس الأمن تتحدث أيضاً عن نزع تلك الأسلحة من كل منطقة في الشرق الأوسط، وبذلك فإن المطالبة العربية استثنت إسرائيل وإيران في خدمة وكرم عربيين.

بعد خروج الجيش العراقي - بالطريق المعروفة - من الكويت وتحول طريق (المطلاع) إلى طريق موت تتناثر الجثث المتفحمة على جانبيه، فإن القصة لم تنته، إذ التفت الدول الغربية وبعض الدول العربية إلى (المعارضة العراقية) وهي في غالبيتها العظمى ذات توجهات طائفية وعرقية، واستقبلت رموز تلك المعارضة المقيمة في لندن وطهران خير استقبال وتم تقديم الدعم المالي والسياسي لها.

تلك المغامرة الحمقاء كان يراد منها خطاب إعلامي رسمي يرسل رسائل تخويف للدول الخليجية على وجه الخصوص ويتضمن تحريضات وتخوين لزعمائها، مثّل تعاملاً غير مسبوق وغير لائق ولا يتفق مع مزاعم انتهاج الخط القومي في العلاقات العربية، وقد كان أكبر الكاسبين من غزو العراق للكويت: إيران المتربصة على الدوام لتجيير الأخطاء لمصلحتها إذ وظفت الأحداث التي خلفتها مغامرة صدام حسين، فحصلت على مكاسب سياسية واقتصادية لم تكن تتوقع أن تحصل عليها قريباً، فصدام حسين الذي ألغى اتفاقية الجزائر وخاض الحرب ضد الخطر الإيراني القادم مع ثورة خميني، عاد ليعترف بها بعد غزو الكويت، كما انسحب من الأراضي الإيرانية التي كان الجيش العراقي يحتفظ بها منذ نهاية حرب السنوات الثماني، فضلاً عن موافقته على إعادة ٤٠ ألف أسير إيراني إلى بلادهم، وعاد الدفء إلى العلاقات الخليجية - الإيرانية، وقد شهدت تلك الفترة زيارات لمسؤولين عرب إلى إيران لتقديم الاعتذار لطهران بل وصل الأمر إلى تقديم الوعود بتعويضها، وقد طالب قادة مجلس التعاون الخليجي في قمتهم بالدوحة بعد الغزو العراقي للكويت إلى " تعزيز التعاون بين دول المجلس وإيران ".

ثم كانت وفاة خميني ومجيء رفسنجاني الموصوف بأنه (براغماتي) إلى السلطة؛ حافزاً

آخر للحديث عن إصلاح العلاقات العربية - الإيرانية، وكان موقف إيران المطالب بتنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى الانسحاب العراقي من الكويت موضع شكر الدول العربية وتقديرها.

أما من الناحية العملية فإن إيران التي سعت إلى استثمار أحداث ما يسمى بـ (الانتفاضة الشعبانية)؛ فإنها سعت أولاً إلى الزج بأوليائها لتوجيه تلك الأحداث إلا أن الحماسة الزائدة لوكلائها في (المجلس الإسلامي الأعلى) بهتافاتهم الطائفية الفجة ومنها " نريد حاكماً جعفرياً " جعلها في موقف محرج أمام دول الخليج العربي، التي أفاقت على شعور بالخطر من صعود التيارات الشيعية المرتبطة بإيران إلى السلطة، وقد تراجعت إيران تراجعاً تكتيكياً عن دعم تلك الانتفاضة مؤقتاً، وهو ما شكت منه الجهات التي عدت الموقف الإيراني قد خذلها أمام جماهيرها.

وبشكل عام فإن العرب السنة الذين لم يستشرهم أحد في عملية غزو الكويت كان لهم رأي آخر يتداولونه في مجالسهم، يعبر عن الامتعاض من التناقض بين رفع الشعارات القومية لدى الحكومة وغزو بلد عربي، كما كان رائجاً تحريم تداول المنهوبات التي مصدرها الكويت، بوصفها مغصوبة، فضلاً عن المرارة التي أصابت العراقيين - وخصوصاً العرب السنة منهم - وهم يرون إخوانهم العرب يعاقبون الشعب العراقي ويبالغون في تلك العقوبات حد منع الغذاء والدواء عنهم، في حين لم يتأثر الحاكم وحاشيته بتلك العقوبات قيد شعرة، وقد أدى ذلك كله إلى جدال واسع مع الشيعة الذين أخذوا يعيرون العرب السنة بأن (إخوتهم العرب) يقتلونهم ويتركون صدّاماً.

وبينما كانت القوى المؤيدة للاحتلال - والتي قدمت معه - تحرض على استمرار الحصار وتتهم أي طرف عربي يسعى إلى مد جسر العون إلى العراقيين بأنه يدعم نظام صدام حسين؛ فإنها بعد الاحتلال أخذت تتباكى على ذلك الحصار وتحمل الدول العربية نتائجه مبرئة الأمريكان والبريطانيين منه.

لقد كان غزو صدام حسين للكويت، في حقيقته هو المقدمة المنطقية لغزو العراق واحتلاله في نيسان ٢٠٠٣، وإذا كانت ذريعة حرب الخليج الثانية غزو العراق واحتلاله للكويت فإن الذريعة الجديدة لاحتلال العراق هي امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن يهدد بها جيرانه من العرب بالطبع! ثم مساندته لتنظيم القاعدة. وإن كانت الذريعتان قد تبين كذبهما فيما بعد، فإن الوقت لم يكن يكفي لا لمراجعة المواقف، ولا للقيام بعمل مع عجز العرب عن النهوض بمشروع مستقل منذ انتهاء الحرب الباردة، ولم تكن التطورات فيما بعد ١٩٩١ التي جرت بين العراق وإخوته العرب لتقف حائلاً دون الانصياع للضغوط الأمريكية الهائلة، التي كان مشروع احتلال العراق في أول قائمتها المملوءة بالمشاريع القادمة!

العرب واحتلال العراق:

الأوضاع عشية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كانت مختلفة قليلاً في التفاصيل عما جرى في الجهود والتنسيق عند إخراج الجيش العراقي في الكويت عام ١٩٩٠، فبذريعة أسلحة الدمار الشامل كان مجلس الأمن قد اتخذ قراراً في شأن ملف العراق في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ هو القرار ١٤٤١ الذي كان خاتمة سلسلة القرارات الصادرة بحق العراق منذ القرار ٦٦٠ عقب غزو العراق واحتلاله للكويت في ٢ آب ١٩٩٠.

عُقدت قمة عربية في بيروت، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٢، وصدر عنها إعلان بيروت مرحباً فيه بتأكيد العراق على احترام استقلال الكويت وسيادته وأمنه، وكذلك احترام استقلال العراق وسيادته، ورفع العقوبات عنه، وأكد رفض الدول العربية المطلق ضرب العراق[1]، ثم قمة ثانية في شرم الشيخ بمصر،١/ ٣/ ٢٠٠٣، تكرر فيها الحديث عن رفض العدوان على العراق.

وكان القرار ١٤٤١ قد أخّر العدوان على العراق، إذ أجبر مجلس الأمن على إعادة

---

(١) الحرب على العراق، مصدر سابق، ص ٩٤٦.

مناقشة قضية العراق، وكان لسورية موقف متميز في مواجهة القرار لكن الضغوط المتواصلة عليها جعلتها آخر الأمر توافق على التصويت عليه.

أما النظام الرسمي العربي فقد أيّد ذلك القرار، مع علمه بأن احتمال عدوان عسكري على العراق كان قائماً وتوالت النصائح على العراق بضرورة موافقته على قرارات مجلس الأمن (ذات الصلة) ليجنب الشعب العراقي كارثة كبرى! بينما كانت هناك أربع دول اعترضت على التوجه الأمريكي ورفعت صوتها بمحاسبته هي فرنسا وروسيا وألمانيا فضلاً عن سورية، عندها وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على استصدار قرار جديد يجيز لها استخدام القوة، دون التعرض للفيتو الروسي ولا معارضة غالبية الدول في مجلس الأمن.

وباستثناء الموقف السوري[1]؛ فإن الدول العربية توزعت إلى فريقين: مؤيد للاحتلال ومشجع عليه ومستعد لدفع أثمانه، أو ساكت محرج أمام شعبه لانخراطه في المشروع الاحتلالي الذي كانت نتائجه واضحة - بل شديدة الوضوح - في تهديد أمن الدول العربية، وجلب إيران على مقربة من الأراضي السعودية، وسواء كانت نتائج الاحتلال بسبب أخطاء الإدارة الأمريكية والجيش الأمريكي أو أنها داخلة في الفوضى التي يمكن تصديرها إلى المنطقة في وقت لاحق، فإن خطر ذلك الاحتلال على الأمن العربي لم يكن - كما نفترض - غائباً عن عقول الذين انخرطوا في تلك المغامرة الجنونية.

قبل بضعة أسابيع من احتلال العراق عقدت القمة العربية في دورتها العادية الخامسة عشرة بمدينة شرم الشيخ بمصر في ١ آذار \ ٢٠٠٣ بعد مؤتمر سابق في بيروت، لتردد تحذيراتها ورفضها العدوان على العراق[2]، من دون بذل أية جهود حقيقية لتقديم مشروع بديل للمشروع الأمريكي بالطبع، لا سيما بعد أن تفاجأت بتصريحات كولن باول وزير الخارجية الأمريكية الذي أكد المخاوف العربية من مشاريع عدوانية لاحقة، وتحدث عن تغييرات سياسية قادمة في المنطقة العربية بعد الحرب على العراق، فكان

---

(١) كانت سورية حينها عضواً بمجلس الأمن.

(٢) الحرب على العراق، مصدر سابق ص ٩٥٦.

عليها في إجراءٍ عدّته استباقياً - وربما تحذيرياً - أن تضيف إلى عبارات رفض العدوان جملة أخرى، تقول: "يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، أو التدخل في شؤونها الداخلية".

بينما كان الحكام العرب يحسبون أن التنفيذ الدقيق لما يسمى بـ (الشرعية الدولية) لضرب العراق ومحاصرته يضمنان عدم إدخال أولئك الحكام في مشاريع قادمة، وهو وهم لأن الأمريكان منذ ستينيات القرن الماضي يسعون لاستراتيجية تحقق توازناً في الخليج العربي بين العراق وإيران، وكان آخر ما تتمناه أن يخرج العراق من حرب الخليج العربي، بمظهر المنتصر والمسيطر على الخليج العربي، فضلاً عن أن مشاريع تقسيم المنطقة كانت حاضرة على الدوام في عقول الأمريكان، وكانت مغامرة غزو الكويت من قبل العراق ذريعة لتحقيق الهدف الأول ولكن مفهوم التوازن لم يتحقق بشكل ميكانيكي بل إن المتغيرات اللاحقة أثبتت أن القول بوجود تنسيق وعلاقة أمريكية - إيرانية لم يكن مجرد انصياع لنظرية المؤامرة بل حقيقة أثبتها احتلال أفغانستان واحتلال العراق وأن الإيرانيين في طريقهم لاستعادة دورهم السابق كشرطي للخليج!

كان الوضع العربي الرسمي عشية الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ في أسوأ حالاته ومهيأ تماماً لذلك العدوان، ولم يكن الشعب العربي في وضع أفضل مع انعدام الديمقراطية وتكميم الأفواه، نعم خرجت مظاهرات عارمة في المنطقة العربية مندّدة بالاحتلال، لكن ذلك كما هو مفهوم لم يكن مجدياً ولا مانعاً دون تنفيذ القرار الأمريكي بالحرب على العراق واحتلال ذلك البلد احتلالاً مباشراً.

لم يسفر احتلال العراق عن محو الدولة الوطنية بوصفها ناظماً للعلاقات الداخلية فحسب، بل انهار العقد الاجتماعي الذي قام عليه مجتمعها، وما نتج عن ذلك من ضرب للسلم الأهلي، لقد حطم الاحتلال الأجهزة الرقابية للدولة وأنماط سيطرتها وأدواتها، وهو ما أدى إلى حصول تخلخل بنيوي في أسس التعايش السلمي التاريخي في هذا البلد،

وبهذا يمكن فهم المخاوف التي يشعر بها سكانه وطبقاته جميعها.

صحيح أنه مرت شهور كثيرة قبل أن يشهد العراق عمليات قتل لأسباب ودواع طائفية أو عرقية، لكن تلك الهدنة سرعات ما انتهت إذ استثمرت عصابات ومليشيات ما أنجزته من عمليات تنظيمية إجرائية وتوفر التمويل لتقوم بأفظع عمليات القتل الوحشي الطائفي والعرقي، أوشك - إن لم يفعل - بأن يجعل هذا البلد ينزلق في نار الحرب الأهلية، خصوصاً مع إلغاء الجيش العراقي والأمن العام والدفاع المدني ووسائل الإعلام، وبروز مرجعيات وقوى سياسية طائفية موجهة توجيهاً طائفياً ثأرياً، يدعي كل منها أنه يمثل الفئة والطائفة، وفي هذه الفوضى العارمة التي بدأت بالتحول في الاستراتيجية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٤، فإن قوات الاحتلال لم تكن بريئة من صناعة بعض تلك المنظمات ودعمها وإدارتها، هذا فضلاً عن تحول العراق إلى ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية والدولية.

وبغياب مرجعيات حسنة التنظيم مسموعة الكلمة لدى العرب السنة الطرف الثاني في المعادلة الطائفية فإن الثقل الأعظم كان واقعاً عليهم ولا ننسى بالطبع أقليات بدأت تشعر بالضياع بانعدام الضامن لأمنها مثل المسيحيين والتركمانيين واليزيديين والشبك.

وراجت عند (الساسة) الطائفيين القادمين مع الاحتلال، وفي وسائل إعلام سرعان ما أسسوها ومنها القناة الفضائية "العراقية"؛ راجت الاتهامات للعرب السنة بأنهم من فلول النظام وأزلام النظام والتكفيريين خصوصاً مع انطلاقة المقاومة السنية مبكراً، فضلاً عن اتهام المقاومة باستهداف الشيعة، بعد عمليات مشكوك بمنفذيها وبأهدافها، وكنت تجد التحريض حاضراً حتى لدى عوام الشيعة، الذين يتميزون بالاستعداد لتصديق كل ما يسمعونه - خصوصاً إذا كان المقصود به غيرهم - وتصديقهم لدعاوى المحتلين في أنهم جاؤوا لإنصافهم من مظلوميتهم التاريخية المكذوبة، التي فرضها عليهم العرب السنة (الأقلية) بزعمهم.

يصف الحاكم المدني بريمر في مذكراته عن العراق العرب السنة بأنهم أقلية يشكلون نحو ٢٠٪ من السكان بينما تبلغ نسبة الشيعة لديه ٦٠٪ [1]. ويكرر نصائحه للحكيم

(١) بول بريمر: عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي دار الكتاب العربي - بيروت ص١١

ولحسين الصدر وغيرهما: أن لا يكرروا خطأ عام ١٩٢٠، ويقصد تجنب الشيعة الطوعي عن العملية السياسية والحكم عند تأسيس الدولة العراقية، أو عزوفهم عن إرسال أبنائهم للمدارس الحكومية.

ولكي يطمئن بريمر محمد باقر الحكيم فإنه يعرض عليه خلسة أسماء أعضاء مجلس الحكم ليتأكد الثاني من غلبتهم العددية في ذلك المجلس الذي كان بريمر يطلق عليه تهكماً اسم (شوربة بغداد) .

كما أن المرجع الشيعي الأعلى (علي السيستاني) الذي يقول بريمر إنهما يتشاطران الأهداف نفسها، وكان بينه وبين الحاكم المدني نحو ٣٠ رسالة سرية فيها شكر المرجع لبريمر، ويلاحظ أن بريمر يصف مساومات السيستاني ومطالبته من المحتلين بأنها: " مساومات فارسية "[(١)].

ويزعم بريمر في كتابه الذي يعلم الجميع كذبه وتهافته أن الأسر الشيعية " غالباً ما حرمت من بطاقات الحصص التموينية وإن أطفال الشيعة كانوا يجوعون ويموتون"[(٢)].

بينما يكتب الكاتب الشيعي حسن العلوي في كتابه (العراق الأمريكي) أن " أغلبية الشيعة مرتاحة للعراق الأمريكي.. بينما مشيخة الإسلام السني هائجة مائجة على غرار فقهاء النجف وكربلاء والكاظمية في ثورة العشرين "، ويقول أيضاً: إن " العراق الأمريكي هو عراق شيعي وإن الشيعة في العراق الأمريكي أخذوا الوطن، بينما أخذ السنة الوطنية "[(٣)].

لعل السؤال الأول والأهم في قصة احتلال العراق هو: لماذا هذا البلد بالتحديد، وقد اختلفت الإجابة، بحسب توجهات من يتصدون لمحاولة الإجابة لكن بين يدينا نصان يمكن أن يقدما لنا الجواب:

(١) المصدر نفسه ص١٢٤
(٢) المصدر نفسه ص٥٠
(٣) حسن العلوي مصدر سابق ص٢٣ و٢٤.

الأول: هو ما قاله (مايكل هدسون) الباحث الأمريكي في جامعة (جورج تاون) بواشنطن في المؤتمر الذي نظمته السفارة الألمانية في بيروت في تموز ٢٠٠٣، والذي عقد تحت شعار (المسألة العراقية: حق تقرير المصير تحت الاحتلال) ، قال: إن لهذا التدخل أسباباً غير معلنة تتلخص بتعزيز الأمن الإقليمي لإسرائيل وإلغاء الخطر الذي يشكله العراق على دول خليجية، وتفكيك الاقتصاد الاشتراكي الموجه في هذا البلد، وتعزيز بعض المؤسسات النفطية الأمريكية، وتفكيك ما أسماه المحللون في الإدارة الأمريكية (السلطة المركزية السنية) وإحالتها إلى الشيعة والأكراد بشكل مشروط [١].

أما النص الثاني فيركز على العوامل الاقتصادية، قال (لندون لاروش) المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية في ٦ تشرين الأول عام ٢٠٠٤ أمام حشد من الناخبين: إن " الهدف الحقيقي للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية ليس الإخضاع السياسي لمناطق بعينها في العالم وتحويلها إلى مستعمرات أو دول تابعة ومهيمن عليها، بل محو كل المعوقات التي تقف في طريق النهب الحر للكوكب وإن هدفهم الحقيقي ليس فتح أراض جديدة، وإنما التمكن من محو وإزالة كل شكل للسيادة الوطنية للدول "[٢].

إن عبارة تفكيك السلطة المركزية السنية وإحالتها إلى الشيعة والأكراد التي أوردها (مايكل هدسون) تم تنفيذها بشكل حرفي من خلال التطبيق الدقيق لمشروع البنتاغون المسمى العام رقم صفر والذي كان يؤيده أحمد الجلبي السياسي الشيعي الذي يطرح نفسه بأنه علماني، فقد صدرت عن سلطة الاحتلال التي قادها الحاكم المدني بول بريمر أخطر القرارات لمحو الدولة بعد ضرب أسسها المادية بالأسلحة الثقيلة فإلغاء الجيش والإعلام والأمن العام والمخابرات وتنفيذ سياسة الاجتثاث، واحتضان المليشيات الشيعية وفرق الموت – فيما بعد-؛ جعلت خيارات العرب السنة في العراق محدودة بوجودهم داخل أجواء معادية تنتهج الثأر والانتقام والاتهامات بوطنيتهم وعزلهم وإقصائهم عن

(١) صحيفة الحياة اللندنية ٢٠٠٣\٧\١٨ ص٢

(٢) يُنظر مقال ميشيل ستاينبرغ، ترجمة سليم حيدر الموسوي في (الوفاق) ببغداد ٢٠٠٤\١١\١٦

الوظائف، واستهداف مدنهم وقراهم بالاعتداءات والاعتقالات العشوائية. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى أن الانتقام من أهل السنة ومعاقبتهم من أولى اهتمامات المحتلين، وتجد لذلك أساساً فيما كتبه (ليزلي فيلب) أحد أبرز عتاة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية في مقال له مشهور يدعو فيه إلى (معاقبة أهل السنة في العراق بإعطائهم دولة فقيرة دون موارد تنتزع منها كركوك بحقولها النفطية الغنية، تعيش إلى جانب دولتين غنيتين شيعية في الجنوب وكردية في الشمال الشرقي، مع ضمان أن تسيطر أمريكا على تلك الدولة البائسة) [١].

وذلك يترافق مع احتمالات مستقبلية بتوسيع الدولة الشيعية بوصفها من أهداف المشروع الصهيوني القديم الذي أعلن عنه المؤتمر اليهودي الدولي والمنظمات الصهيونية التابعة له على مراحل وتوقيتات ووزعت له الخرائط "، هذه الدولة - الفيدرالية - الفقيرة يخاف منها الكاتب الشيعي حسن العلوي خوفاً استباقياً فيقول: " إن عمليات ذبح طائفي تبدأ في اليوسفية والمحمودية واللطيفية والإسكندرية (وهي بلدات تقع في جنوب بغداد) إلى مشارف الحلة الشيعية والمدائن ومشارف الكوت "، مضيفاً: " إن من شأن السواطير أن تمنع ظهور الهلال الشيعي "[٢].

وتحوطاً لفشل أية شخصية شيعية في عملها في حال تسلمها منصب رئاسة الوزراء فإن " السيستاني والشهرستاني اتفقا على تولي شخصية سنية لرئاسة الحكومة لتوريطها بالفشل "[٣].

وفي سياق إدامة الهجوم على العرب السنة وكيل الاتهامات لهم بأنهم (بعثية) و(وهابيون)؛فإن " سلطة الاحتلال استخدمت وسائل الإعلام المرئية والسمعية لتشكيل خطاب دعائي يعتمد الحوار والإثارة، بأسلوب إعلامي مثير، فقد أعلنت شبكة سي إن إن الإخبارية أن تلفزيون العراق (قناة العراقية الفضائية فيما بعد) يمول من وزارة

---

(١) المقال منشور في صحيفة نيويورك تايمز بداية كانون الأول ٢٠٠٣

(٢) حسن العلوي مصدر سبق ذكره ص٣٨-٣٩

(٣) بول بريمر مصدر سبق ذكره ص٤٤٩

الدفاع الأمريكية واعتبرته بأنه من أهم الأسلحة التي تعتمدها واشنطن في معركة كسب ود العراقيين "[١].

والذين يُطلب كسب ودهم هنا ليسوا العرب السنة بالتأكيد فإن موقفهم المعادي للاحتلال ثابت ولا مطمع في خداعهم بل المقصود الذين ارتاحوا للاحتلال بوصفه أنصفهم وأنهى مظلوميتهم، أما العرب السنة فقد تكفلت وسائل الإعلام الممولة أمريكياً بإدامة التحريض عليهم فقد كتبت - مثلاً - صحيفة الصباح دعوة إلى الحكومة "بالتوقف عن روح التسامح والضرب بيد من حديد". وكتبت أيضاً "يجب ألا نعطي أي أمل للقتلة الذين أسهموا خلال خدمتهم كمسؤولين عسكريين بجرائم ضد الإنسانية والشعب وطوائفه وقومياته "[٢].

ولما كان لكل فعل رد فعل فإن خيار العرب السنة كان المقاومة التي انطلقت في الأساس على وفق حسابات شرعية بالمقام الأول لأداء فرضية الجهاد ضد المحتل لتحرير أرض إسلامية، وذلك لا ينفي وجود تنظيمات ذات طابع وطني في المقام الأول، وبسبب الجو الصعب الذي عملت فيه المقاومة، من محاولات للتسقيط ووشايات تستهدف المقاومين خصوصاً في المناطق المختلطة؛ فإن هناك خلطاً شديداً في مكونات تلك المقاومة ويضاف إلى ما ذكرنا اعتماد التسلسل الخيطي في تلك التنظيمات والسرية المطلقة، فضلاً عن أهداف تكتيكية للتضليل، وكثرة أسماء تنظيمات المقاومة ما بين منظمات وقتية، أو أخرى تتخذ لها أكثر من اسم.

وخلافاً لسائر حركات المقاومة مثل الجزائرية والفلسطينية والفيتنامية والأفغانية التي وجدت مناخاً دولياً مناسباً لدعم كفاحها الثوري وإسنادها بمختلف الأشكال؛ فإن المقاومة العراقية وجدت في ظروف مضطربة ومعادية حتى في داخل البلاد، بينما تمارس الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط كافة على الدول المجاورة لغلق حدودها

---

(١) صحيفة الزمان في عدده الصادر يوم ٢٠٠٣\١١\٣٠ ص١

(٢) صحيفة الصباح ٢٠٠٣\١١\٧، وبالطبع فإن المقصودين هنا هم ضباط الجيش العراقي الذين ارتكبوا خطيئة الحرب ضد إيران في ثمانينيات القرن الماضي.

لوقف الإمدادات البشرية والمادية عن المقاومة، بل وصل الأمر إلى حد تهديد وسائل الإعلام التي تنوه بالمقاومة أو تتناول إنجازاتها كل ذلك تحت طائلة: دعم الإرهاب، لكن ذلك بالطبع لا ينفي وجود مساعدات مادية لبعض المجموعات خصوصاً جهات غير رسمية أو معارضة لحكوماتها، أو منظمات ومؤسسات شرعية.

وعندما نقول: إن المقاومة سنية فإن ذلك لا ينفي وجود تعاطف على المستوى الشعبي عند بعض عوام الشيعة، أما على مستوى المؤسسة أو التنظيم فالأمر مختلف تماماً. وقد نقل بريمر عن موفق الربيعي السياسي الشيعي العراقي والوزير الأسبق للأمن الوطني أن " الرئيس السوري بشار الأسد طالب المرجع السيستاني بفتوى لإعلان الجهاد " [١].

وبالطبع فإن السيد السيستاني الذي كان ممتناً من الأمريكان ويتشارك الأهداف نفسها مع بريمر؛ لم يتورط في مثل هذه الفتوى. ويقول بيان جبر صولاغ[٢] في جواب عن سؤال من صحيفة الشرق الأوسط مفاده: لماذا ما زال مشروع المقاومة مؤجلاً لدى الشيعة: "نحن نقول إن الجهاد في الإسلام هو انتصار وليس انتحاراً، وما نقوم به هو الانتصار أي أن العمل السلمي الذي نقوم به قائم على الحوار والنقاش، نحن لا نؤمن بالعنف ولا نعمل به "[٣].

إن موقف الدول العربية البائس من المقاومة العراقية دعا كاتباً أمريكياً مثل جورج فريدمان إلى القول: يبدو أن المقاومة تحتاج إلى دعم المتعاطفين من خارج العراق في البلدان مثل: السعودية أو سورية بغض النظر عما إذا كانت أنواع الدعم هذه برضى الحكومة، ويبدو أن أنواعاً مختلفة من الدعم تتدفق من هذه البلدان، وبعبارة أخرى فإن المقاومة تحتاج إلى دعم من دول عربية أو - في أقل القليل - إلى استعدادها للسماح لمؤيدي حرب العصابات العراقية، بأن يضخوا المساعدات إليها ".

---

(١) بول بريمر مصدر سبق ذكره.

(٢) شغل منصب وزير الداخلية في حكومة الجعفري ووزارة المالية في حكومة المالكي الأولى. والذي اشتهر باستخدام المثاقب مع المعتقلين من المقاومين والعرب السنة عموماً.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٣\٩\١٤ ص٣

المطلب الثاني: الدول العربية والإسلامية والعرب السنة في العراق

بعد أن بيَّنا خيارات العرب السنة إزاء الاحتلال نستعرض الآن طبيعة تعاطي الدول العربية - رسمياً - مع هذه الخيارات.

إذا كان العرب لا يدعمون علناً - حتى من الناحية اللفظية - المقاومة العراقية وعملياتها ولا يدعمون علناً العرب السنة في العراق؛ لأسباب كثيرة أهمها الخوف من اتهام السياسيين من العرب السنة بأنهم ينفذون أجندات خارجية، أو أن الدول الداعمة للمقاومة تؤيد ما يسمى بالإرهاب؛ فإنهم - أي العرب - قلقون للغاية مما يجري في العراق، سواء كان هذا القلق أعلن عنه في بداية الاحتلال، أو عند الانسحاب الأمريكي من هذا البلد نهاية العام ٢٠١١.

ففي حين كان رئيس دولة الإمارات الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قد دعا منذ العام الأول للاحتلال الأمريكي إلى تسليم السلطة للشعب العراقي ليحكم نفسه، وأن من واجب الأمريكان أن يحققوا الأمن للعراقي فإن هذا واجبهم وليس لهم حقوق بعد ذلك[١].

أما المملكة العربية السعودية فقد أشارت إلى مخاطر بعض القرارات التي اتخذتها سلطة الاحتلال الأمريكي التي منها تسريح الجيش العراقي، وربطت عدم الاستقرار في العراق بهذا القرار حيث عدّ وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) " تسريح الجيش العراقي عام ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام العراقي كان وراء الكثير من الصعوبات الحالية "[٢].

(١) جورج فريدمان، احتلال أمريكا للعراق صوره ومصائره، إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية ص١٦٨

(٢) صحيفة الزمان في ٢٨\٤\٢٠٠٤ ص٢

وحتى الكويت الداعم الأكبر لإزاحة صدام حسين عن السلطة أبدت قلقها الشديد من الأوضاع في العراق، جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء الكويتي إذ قال: " الوضع في العراق خطير جداً واستمراره أخطر وسيعرض العراق إلى التقسيم في حال إصرار واشنطن على الالتزام بموعد تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ ". مضيفاً: " أشعر بأنه لا يراد للعراق الاستقرار وهذا يشغلنا كما يشغل الدول المجاورة "[١].

أما قطر فقد كانت قلقة من دعوات تقسيم العراق، وقد عبّر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية عن ذلك بقوله: " التقسيم ضد توجهات دولة قطر "[٢].

ومثل هذا الموقف كان الموقف السعودي بعد ازدياد عمليات القتل الطائفي والتهجير في العراق فقد حذر وزير خارجيتها من أن " تقسيم العراق يهدد أمن المملكة والدول المجاورة "[٣]، فقد كان السعوديون يخشون تقسيمًا كاملًا وانفصالًا عن العراق، إذ ليس من مصلحة المملكة تفكك العراق، وهذا ما يفسر تشجيع المملكة للعرب السنة على الانخراط بنشاط في العملية السياسية ومثل ذلك يقال عن ضغط مشابه من حركة الإخوان المسلمين في مصر على الحزب الإسلامي العراقي، " وكان الأمريكان - بنصيحة بريطانية - يدعون إلى حوار مع السنة "[٤]، ففي ١٦\٥ دعت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس إلى ضرورة مشاركة السنة بصورة فعلية في السلطة، وهو ما لم يتحقق بالطبع حتى اليوم مع منهج التفرد في السلطة الذي يعتمده نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء العراقي، وزعيم حزب الدعوة الشيعي وخلال فترتين تسلم فيهما رئاسة الوزراء.

---

(١) صباح الأحمد قلقون من احتمال تقسيم العراق الحياة ٤٩٩٠ في ١٣ إبريل ٢٠٠٤

(٢) قطر لا تستبعد تقسيم العراق برغم التعهدات، صحيفة المشرق بغداد العدد ٢٤ في ١٣\١\٢٠٠٤

(٣) سعود الفيصل يحذر من ممارسات عراقية وطائفية لتقسيم العراق، الحياة في ١٧\١\٢٠٠٤ ص٤

(٤) حسن العلوي مصدر سبق ذكره.

ويبدو الخطر الإيراني اليوم مع مضيّ الإيرانيين في مشروعهم لامتلاك السلاح النووي، ودعمهم العلني للأقليات الشيعية في كل دول المنطقة العربية؛ يزداد حدة ومباشرة تؤكده تصريحات لمسؤولين إيرانيين بأن ردهم على أي (عدوان إسرائيلي أو أمريكي) سيكون موجهاً إلى دول الخليج العربي.

ومن جانب آخر فإن المشروع الإيراني في العراق تواجهه صعوبات ليست قليلة برغم لغة التهديدات والوعيد لأسباب عراقية داخلية وأخرى إقليمية، أما بالنسبة للمعوقات الداخلية في العراق فتتمثل في النزوع إلى إقامة الفدراليات في المحافظات السنية على وجه الخصوص، وهذا يفسر استقتال المالكي على رفض مطالب كان الدستور الذي كتبه الشيعة والأكراد والأمريكان قد نص عليها، كما أن ذلك يفسر الأخبار المتواترة عن ضغوط إيرانية قوية.. وجهود جبارة لتشويه سمعة المطالبين بالفدرالية وعدّها تقسيماً للعراق الواحد.

الدور التركي:

أما المعوقات الإقليمية فأهمها بروز محور سعودي تركي مع تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً بعد صعود نجم حزب العدالة والتنمية الذي تأسس في آب ٢٠٠٢، وتولى الحكم لثلاث مرات في ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠١١ على إثر فوزه في انتخابات ديمقراطية، وانتهاجه سياسية تجمع بين إعلان الحفاظ على أسس النظام الجمهوري للوصول إلى أهداف أتاتورك، ولكن ضمن القيم الإسلامية. والعدالة والتنمية يصنف بأنه من أحزاب يمين الوسط، وقد ورث نجاحات سياسة (أوزال) الاقتصادية، وتبنى سياسة واقعية تعتمد على مبدأ (العمق الاستراتيجي) الذي رسمه أحمد داود أوغلو في الاستفادة القصوى من موقع تركيا الجيو- استراتيجي، والذي ينتهج سياسة التوازن بين الحرية والأمن وإزالة المشاكل مع دول المنطقة والتفاعل الاقتصادي معها، وقد نجحت تركيا نجاحاً متميزاً في مجالات الطاقة والإسكان والتجارة ودخلت

السوق العراقية بقوة منذ ٢٠٠٨، وهي الآن تكاد تسيطر على اقتصاد إقليم (كردستان) من دون أن تجعل من مشكلة حزب العمال الكردستاني المعارض عائقاً دون الاستفادة الاقتصادية، ونجاح تركيا تعدى المنطقة العربية إلى تحقيق نجاحات أخرى مع أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان.

وهي تستخدم القوة الناعمة بنجاح في استراتيجيتها وحضورها المؤثر في السياسة الخارجية وهو ما أدى إلى " تصفير مشاكلها مع مشاكل دول الجوار "[1]. إن انفتاح تركيا وانطلاقتها الجديدة بعدما ظلت عقوداً عديدة منكفئة داخل هضبة الأناضول راكضة وراء أمل الدخول في الاتحاد الأوروبي؛ كان خياراً من أنجح ما يمكن أن تصل إليه دولة من نجاح، وبأقل الخسائر الممكنة، ويشهد على ذلك ويقويه أن الأنموذج التركي بات من أبرز النماذج وأقواها اقتصادياً وسياسياً، فضلاً عن ميراث مشترك مع الدول العربية، إذ لا يزال أئمة المساجد في معظم تلك الدول يذكرون التاريخ العثماني بكل توقير، بوصفه دليلاً على عظمة الإسلام قوته، أما الحديث عن علمانية تركيا فهو حديث يكاد ينسى مع تقديم العدالة والتنمية الأنموذج الإسلامي الليبرالي (إن صح التعبير) والذي خفف من مخاوف الغربيين من الإسلام والتيارات الإسلامية.

تراعي تركيا المتغيرات وتتعامل معها بحيوية، وتعالج بذلك الانقسام العربي وغياب التنسيق والتعاون الفعال فيما بين الدول العربية خصوصاً بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، باحتلال العراق، وقد سارعت تركيا بعد التغييرات الثورية في المنطقة إلى محاورة القوى الجديدة في تونس وليبيا ومصر، أما موقفها المتشدد من نظام الأسد فهو يلقى الترحيب من العالم السني بأسره.

أما في العراق، فإن تركيا التي لم تطرح نفسها قائدة للعالم السني، إلا أن النظرة النهائية لها تجعلها في موقع المدافعة عن أهل السنة في العراق، وهذا ما يغيظ إيران

---

(١) ينظر: مقال عمر كوش تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط / موقع الجزيرة.

ويغضبها بالطبع، إذ إن طهران كشفت كل أوراقها دفعة واحدة، وهي متهمة بتسليح الميليشيات وإثارة الفتن في العراق وغير العراق، والسعي إلى نشر ثورتها الشيعية بكل الوسائل، في موازاة سياسة تركية هادئة تحاول أن تظهر بمظهر الذي يقف من جميع القوى السياسة موقفاً معتدلاً، ومع ذلك فإن الرئيس العراقي جلال الطالباني يبدو غير راض عن السياسة التركية فقد نقلت صحيفة (ميللت) التركية في تشرين الثاني تصريحات له، يقول فيها: إن تركيا دعمت القائمة العراقية ووقفت بقوة للحيلولة دون تجديد الرئاسة لطالباني. ولم يقف عند هذا الحد بل نُقل عنه قوله بعد مؤامرة المحكمة الاتحادية التي حرمت القائمة العراقية من تشكيل الحكومة، بأن تركيا (راهنت على الحصان الخاسر).

وكان الانتشار التركي الاقتصادي الواسع في شمال العراق وجنوبه قد أقلق بعض الشيعة الذين ينفون اتهام إيران بسعة النفوذ في العراق، بالاستشهاد بالدور الاقتصادي التركي فمثلاً: صرح باقر جبر الزبيدي وزير المالية السابق بأنه: يتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة من البلاد تنامياً للدور التركي الذي يتكامل مع نظيره السعودي في إيجاد ذرائع شتى للتدخل في الشأن العراقي[1].

كان نجم الدين أربكان يرى في تسعينيات القرن الماضي أن تركيا يمكن أن تبني مكانتها الدولية وقوتها الإقليمية عبر المصالحة مع العالم الإسلامي بجناحيه العربي والفارسي بعد خصام أتاتوركي طويل، ويبدو أن أردوغان تلميذ أربكان السابق يسير في سياسته باتجاه آخر بعد أن انشق عنه عام[2] ٢٠٠١.

وخلافاً للموقف الإيراني الذي كان مؤيداً لاحتلال العراق فإن البرلمان التركي رفض عشية غزو العراق واحتلاله استخدام قاعدة انجرليك الجوية ونشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية، وهو موقف مختلف عن موقف الرئيس التركي السابق توركرت أوزال الذي سمح للطيران الأمريكي (في ١٩٩١) بالانطلاق من قاعدة

(١) بحسب ما نقلته وكالات الأنباء في ٢١/ ١١/ ٢٠١١.
(٢) محمد سيد رصاص تنامي الدور التركي – موقع الحوار المتقدم.

(انجرليك) الجوية. وعندما احتج الإسلاميون بقيادة أربكان قال أوزال: (هناك مائدة ممدودة ولا يجوز لتركيا أن تتخلف عنها).

كما توجهت تركيا لبرهة إلى المقاومة العراقية وتوسطت المفاوضات بين المجلس السياسي للمقاومة العراقية والإدارة الأمريكية، وكانت تسعى لدفع المقاومة إلى المشاركة المباشرة في الانتخابات العراقية، وتأمين انسحاب آمن للقوات الأمريكية، ويبدو أنها لم توفق في ذلك كما صرح الأمين العام للمجلس السياسي الشيخ علي الجبوري[١].

تحتاج تركيا اليوم إلى تعزيز موقعها في التأثير على الأوضاع في العراق إلى أمور عدة منها: التعجيل في التوقيع على اتفاقية استراتيجية لضمان حصة المياه العراقية التي بدأت تتناقص بسبب السدود التركية على الأنهار خاصة أن نهر دجلة والفرات مهددان بالجفاف عام ٢٠٢٠، بحسب صندوق الأمم المتحدة (اليونيسيف) إذ إن هذا الموقف سيكون موضع ترحيب شديد من العراقيين، خصوصاً إذا قورن بما تفعل إيران التي تضغط على العراق بهذا السلاح: الماء، ومنها: أن تتخذ مواقف أكثر وضوحاً في القضية العراقية فلا تقتصر على سماع المشورة من أطراف داخلة في العملية السياسية تتقلب مواقفها بحسب الأوضاع العراقية المضطربة، وإن كان هذا يعني عملياً تراجع المنافع الاقتصادية التركية.

الأمر الآخر أن تركيا بوصفها بلداً ذا اقتصاد قوي؛ من مصلحتها استقرار الأوضاع في العراق، لكن المختلف فيه هو معنى الاستقرار إذ إنه يساق للحديث عن إحكام حكومة المالكي قبضتها على الأوضاع، وتركيا التي تغامر في الحركة القوية والواسعة لإدارة مصالحها في العراق؛ ينبغي أن تتوقع مرحلة ستكون فيها تلك المصالح أهدافاً للميليشيات الشيعية والمخربين، متى اصطدم المشروع التركي بالمشروع الإيراني.

ويضُم إلى هذا أن على تركيا أن لا تقدم نفسها على أنها تسعى فقط وراء الربح والتجارة، بل إنها عامل مؤثر في السياسة، من خلال عقد جولات للمصالحة الوطنية

(١) في حوار مع قناة الجزيرة الفضائية.

مثلاً على أراضيها، ذلك كله برأينا يعزز موقف تركيا لدى قطاع واسع من العراقيين، دون السقوط في فخ المقارنة بينها وبين إيران وتصوير البلدين على أنهما سواء في السعي وراء المنافع الاقتصادية.

وأخيراً فإن تركيا التي تصنف على أنها دولة إقليمية سنية كبرى أمام خيارين، إما الاكتفاء بجلب الأرباح لشركاتها ومصالحها في العراق، أو انتهاج سياسة تؤدي إلى نجاحات استراتيجية أوسع وأكثر ديمومة.

أما المعرقلات الإقليمية للمشروع الإيراني فتتمثل في تزايد حالات كشف المؤامرات الإيرانية التي تمارس داخل دول الخليج وخارجها، وموقفها المتناقض من الثورات العربية، وكذلك في بروز محور سعودي تركي يمكن أن تؤيده الباكستان، وما يمثله ذلك المحور من خطر مع الاضطرابات في سورية وتهديد سلطة بشار الأسد والعقوبات العربية والدولية على حكومة البعث في دمشق وارتباط ذلك بمصير مجهول لأولياء الولي الفقيه في لبنان.

المهجرون في الدول العربية:

وما دمنا في صدد الحديث عن العرب السنة في العراق؛ فلا بد لنا من الحديث عن المهجرين العرب إلى الدول العربية وبالأخص في سورية والأردن، ومصر ولبنان إلى حد ما، فمع أن المحيط العربي الرسمي شهد تراجعاً لحركة القومية العربية لمصلحة الدولة القُطرية؛ فإن أواصر الأخوة العربية كانت حاضرة دائماً لدى المهجرين وشعوب الدول العربية المضيفة على حد سواء.

وكانت هناك خشية من نشوء أزمة لاجئين كبرى عند غزو العراق واحتلاله وقد حدث بالفعل ولكنها ارتبطت بسياسة منظمة للمليشيات وفرق الموت الشيعية بعد ٢٠٠٤، هدفها إفراغ المناطق المختلطة من العرب السنة بالتهجير والاعتقالات،

وازدادت حدتها ووحشيتها بعد تفجير مرقدي سامراء في شباط ٢٠٠٦، عندما أخلى الأمريكان الشوارع والساحات من جنودهم ليتركوا الساحة خالية لتلك المليشيات لتقتل وتحرق المساجد وتغصب الدور عندها شهد العراق موجة نزوح كبرى حتى " بلغت أعداد المهجرين والمهاجرين ٢٫٥ مليون في الداخل، ومثل ذلك العدد إلى خارج البلاد، وهي أرقام تجعل العراق يحتل المرتبة الثانية في عدد المهاجرين بعد أفغانستان "(١).

وقد كان لسورية والأردن النصيب الأكبر في احتضان أولئك المهجرين والمهاجرين، وهما دولتان فقيرتان بالموارد – على أية حال – وزاد المشكلة صعوبة أن موارد أغلب أولئك العراقيين بدأت بالنضوب. ومع انعدام فرص العمل فإن الصورة تزداد بشاعة.

لا يمكن إنكار الترحيب والمعاملة الأخوية للسوريين والأردنيين تجاه إخوتهم العراقيين خصوصاً في بداية وصولهم إلى هذين البلدين، لكن الأردن – تحديداً- والتي لجأ إليها القادرون على العيش فيها بسبب ارتفاع الأسعار والخدمات؛ بدأت تضع شروطاً قاسية – خوفاً من تغلغل النفوذ الشيعي إليها- مع القليل من الخدمات الأساسية، أما في سورية فإن الوضع بالإجمال كان أسهل على العراقيين بسبب رخص الأسعار فيها مع استحالة الحصول على عمل بالطبع.

وكانت الحكومة العراقية تتصرف مع هذا الملف بدون اكتراث ومثلها موقف الدول القائدة لغزو ذلك البلد واحتلاله، بل إنها كثيراً ما وصفت أولئك المهجرين، بأنهم من أيتام النظام السابق وأزلامه مع اتهام سورية والأردن بأنهما تنفذان أجنداتها الخاصة داخل العراق، وترعيان الإرهاب وتحتضان البعثيين، وتقودان المؤامرة تلو المؤامرة على (العراق الجديد) .

أما في قطر، والإمارات فإن العدد فيهما أقل بسبب ارتفاع كلف المعيشة، التي لا يستطيع تدبيرها إلا الأغنياء ورجال الأعمال، وأصحاب المناصب الرفيعة في السابق،

---

(١) العراق تحت الاحتلال، إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت ط١- ٢٠٠٥، وفيه تقرير المجموعة الدولية اللازمة ص ٢٢٦.

ممن كانت استضافتهم ذات أبعاد يختلط فيها الإنساني بالسياسي.

وبدلاً من أن تسعى حكومة المالكي إلى معالجة أسباب التهجير بإقامة نظام يعتمد المواطنة المتساوية في التعامل مع هذا الملف؛ فإنها تكتفي بالتفرج على العراقيين - خصوصاً من الفئات الاجتماعية التي تعتمد على الرواتب ومساعدات الأقارب والتي نضبت مواردها ومدخراتها دون أي بارقة أمل بالعودة إلى الوطن واستئناف الحياة الطبيعية، وإن الجهة المعنية بذلك الملف - وهي وزارة الهجرة والمهجرين - اكتفت بإصدار بيان على هامش مشاركة الوكيل الأقدم للوزارة في اجتماعات اللجنة التنفيذية السامية لشؤون اللاجئين في دورتها ٦٢ المنعقدة فيه؛ أكد أن أعداد العراقيين الموجودين في الأردن وسورية ولبنان لا يتجاوز ١٦٩ ألف شخص، منتقداً الموقف (السلبي) لبعض الدول العربية في تضخيم أعداد اللاجئين العراقيين على أراضيها، زاعماً بأن سبب ذلك هو "الحصول على مساعدات مالية من الدول الغربية والمنظمات العالمية".

وهو موقف ليس غريباً من حكومة لا تهمها أنهار الدم التي تسيل من أجساد مواطنيها يومياً، وتعتبر أنها من الناحية العملية تخلصت من عناصر مزعجة غير راضية عن الأوضاع في العراق، فهم في منظورها منفيون لا مهجرون بالقوة! فضلاً عن أن غالبيتهم بالطبع من العرب السنة المستهدفين من الميليشيات وفرق الموت، والمشمولين بالاجتثاث أو الأبعاد أو التهميش، والسؤال هنا هو: ماذا يريد أولئك المهجرون من إخوتهم العرب أن يفعلوه لهم، مع استمرار نفيهم واستمرار الأوضاع المتروية في بلدهم واليأس من إمكانية إصلاح الأوضاع، مع استمرار التهديدات والاحتقان الطائفي؟

العرب السنة في العراق يطمحون إلى أن يتخذ القادة العرب أقل القليل مما يفعله الإيرانيون في تبنيهم - أو استثمارهم - لكل مشكلة أحد طرفيها الشيعة، وحيثما حدثت، مع دوام الدعم السياسي والمالي لقضاياهم.

أما العرب السنة في العراق فباتوا يشعرون بالضياع والتيه وهم يرون أن أي موقف

منصف تجاههم - ولو كان بالقول - فإنه يتهم بدعم الطائفية واستخدام أجندات تآمرية ضد (العراق الجديد) !

لقد سمع العرب السنة، عن توجهات عربية لدعمهم ولكن ذلك الدعم (السياسي والمالي) مؤجل إلى اكتمال انسحاب قوات الاحتلال من بلادهم، كما قرؤوا أن صحيفة نيويورك تايمز نقلت عزم السعودية دعم سنة العراق، وأبلغت حكومة الرئيس السباق جورج بوش بذلك، وقرؤوا أن " الأمير سعود الفيصل حذر في شرم الشيخ من مخاطر تنامي مشاعر الإحباط والغبن والتهميش لدى العرب السنة في العراق.

واجب الدول العربية نحو العرب السنة:

أحسنت صحيفة الرياض عندما كتبت بأنه " ليس هناك حاجة لسؤال العرب السنة: ماذا تريدون من العرب، بل يجب السعي لدعم التوجهات العراقية التي تؤدي إلى ممارسة العملية السياسية على أساس المواطنة وليس على أساس الطائفة في العراق "[1].

ولكن قيام العملية السياسية على أساس المواطنة لا الطائفة هو من قبيل الأمنيات في بلد أقيمت العملية السياسية فيه بالأصل على أساس (المكونات) لا على أساس المواطنة، وأدت نسب المكونات الملفقة إلى تهميش العرب السنة وإبعادهم عن المشاركة الحقيقية في إدارة البلاد، ولتحويل تلك الأمنيات إلى واقع فإن أمام العرب واجبات ضخمة تجاه إخوتهم العرب السنة في العراق، والواجبات الضخمة تحتاج إلى قائد من نمط معين يحسن السياسة واستثمار الفرصة والضغط في الوقت المناسب.

فإذا كان النظام الرسمي العربي لا يواجه مسألة احتلال العراق وانعدام حقوق الإنسان، وتفشي التعذيب والتنكيل في ذلك البلد، وعدم المساواة بين مواطنيه؛ فإن هذا الخلل سوف ينعكس على ذلك النظام الرسمي نفسه، بدلاً من أن يكون عامل قوة وضغط على المحتلين والحاكمين بحماية المحتلين.

---

(١) ينظر كلمة صحيفة (الرياض) في عددها الصادر يوم ١٥\١٠\٢٠٠٥

ومن الإجراءات الأولية التي يمكن تبنيها للوقوف مع العرب السنة في العراق والذين يمثلون الخزان البشري الاستراتيجي للأمة، وحراس بوابتها الشرقية:

- أن تسمع الدول العربية من شخصيات مناهضة ومقاومة للاحتلال، ومن شخصيات وطنية حقيقية أو وطنية لم تتلوث بقذارات الاحتلال ولا عملت من أجل نجاح مشروعه في العراق، فالوقت لا يزال فيه فسحة للتعامل العلمي مع قوى اضطرت حتى قوات الاحتلال إلى محاورتهم، خصوصاً أن لمرحلة ما بعد انسحاب الأمريكان خطورتها وأهميتها، ولها أيضاً أسلحتها المؤثرة إن استخدمت استخداماً تكتيكياً ماهراً.

- المساعدة في تأسيس منظمات قانونية لها صلات مع المنظمات الدولية ودعمها للتعامل مع ملفات حقوق الإنسان في العراق، وإدانة المتورطين في انتهاك تلك الحقوق، ومتابعة جرائم الإبادة البشرية التي طالت أكثر من مليوني عراقي ما بين قتيل وجريح، وملايين المهجرين.

- ومن الوسائل المعلنة دعم خبرات المهجرين واحتضانهم، بدلاً من تركهم فرائس للدول الغربية، واحتمالات انشغالهم فيما يضر العرب، وأن تتداعى الدول العربية إلى تأليف صندوق لمساعدة المهجرين يموّل من واردات النفط، وتقتطع له مبالغ من واردات النفط العراقي.

- أن تسعى الدول العربية سعياً حثيثاً لنقل ملف الدستور وملف المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان إلى المحافل الدولية وإصدار قرارات صادرة عن جهات دولية تشير إلى انتهاكات وجرائم ضد الإنسانية نفذها متعاونون مع الحكومة، وقيادات مليشيات وفرق موت.

- دعم سياسي وإعلامي ومادي جاد ومتواصل للعمل الجماهيري في العراق وتطويره وترشيده، وإخضاعه للتخطيط الاستراتيجي ليرقى إلى مستوى الطموح والنجاح.

- أن تستخدم الدول العربية قوتها الاقتصادية للتأثير على دول لم تتورط بالمشاركة

في احتلال العراق، للقيام بحملات سياسية تفضح فشل الحكومة العراقية وانتهاجها سياسات طائفية وقمعية منظمة ضد أجزاء كبيرة من الشعب العراقي.

وهنا لابد لنا من استعراض سريع للعلاقات العربية - العراقية يؤكد في مجملها أنه لا خسارة من الخصومة مع العراق بحكومته الحالية.

مهما كانت الأسباب الحقيقية التي وقفت خلف تأجيل انعقاد القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في بغداد - آذار ٢٠١١؛ فإن الحقيقة الواضحة هي أن لدى الدول العربية أزمة كبرى مع الحكومة العراقية، واذا افترضنا جدلاً أن القمة عقدت في وقتها ومكانها اللذين قررتهما قمة سرت فإن ذلك كان يُعد بالنسبة لرئيس الوزراء العراقي المالكي نجاحاً باهراً، حتى في حال إن كانت نسبة تمثيل الملوك والرؤساء والأمراء متدنية.

والقمة سواء تأجلت أو ألغيت إلا أن ذلك يعني أحد أمرين، الأول: فشل الضغوط الأمريكية على الدول العربية بعقد القمة في العاصمة العراقية، والآخر: أنه لم تكن هناك ضغوط أصلاً، لأسباب أمريكية غير مفهومة.

وكانت الضغوط الأمريكية قبل القمة، بل منذ الاحتلال متواصلة للحصول على اعتراف عربي بالحكومة، لكن العلاقات بين الطرفين بقيت متذبذبة خصوصاً مع تصاعد النفوذ الإيراني في العراق المحتل، وكان الموقف الأمريكي يثير الحيرة والاستغراب ويؤكد الشكوك العربية بأن هناك صفقة أمريكية - إيرانية وراء احتلال أفغانستان والعراق، وأن إيران سوف تستأنف دورها القديم، برغم الصخب والشتائم والتهديدات، لكن ذلك كله يبدو تبسيطاً للعلاقات المعقدة بين حكومة الولي الفقيه، والشيطان الأكبر، مع التغيرات الحاصلة في المنطقة، وصعود المد الإسلامي السني في دول الربيع العربي واحتمال صعوده في سورية بعد انجلاء غبار المعارك في ذلك البلد.

وكانت تصريحات صدرت عن أحمد بن حلي مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الجامعة سوف تستمر في الوقوف مع العراق وتأكيد التضامن معه، وأن هذا

البلد يسير في اتجاه استعادة عافيته وأداء دوره المهم في المنطقة، لكن ذلك لم يحدث؛ فلا الجامعة استمرت في الوقوف، ولا استعاد العراق دوراً مهماً مفترضاً له في المنطقة.

وفي مقدمة الأسباب التي تقف وراء ذلك الفشل: الأداء السيئ للحكومة الشيعية المدعومة من الأكراد وإبعاد العرب السنة عن مصادر القرار، واستمرار سياسة معاقبتهم على أيدي الأمريكان من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى، فضلاً عن الفشل في إدارة الملف الأمني، وانتشار الفساد، والتأثير الإيراني الواسع على القرار الحكومي في العراق، والحملات الإعلامية الطائفية التي تستهدف العرب وتحط من شأنهم وتتهم بالتآمر على العراق، وتصف كل زعيم سني يزور بلداً عربياً ويصرح من هناك بتصريح ما؛ بأنه ينفذ أجندة خارجية! وأنه طائفي وغير ذلك من قائمة الشتائم المعروفة في (العراق الجديد) .

وتتميز سياسة حكومة المالكي في الملف العربي بالاضطراب والتقلب، وعدم وضوح الرؤية والمعايير المزدوجة التي اتخذتها في التعامل مع أحداث (الربيع العربي) فهي بعد أن كانت لا تكف عن شتم سورية وتتهمها بتصدير الإرهاب؛ اصطفت مع حكومة بشار الأسد خوفاً من صعود (إسلاميين سنة) إلى السلطة فيه، بينما تتوارد أخبار عن دعم سياسي واقتصادي ومليشياوي تقدمه حكومة المالكي إلى الحكومة العلوية في دمشق في توافق مع الموقف الإيراني وحزب الله في لبنان، وإذا كانت غالبية الدول العربية وقفت مع ثورات الشعوب ضد حكامها؛ فإن حكومة المالكي فعلت العكس في تأييد المعارضة الشيعية في البحرين، بل بالغت في ذلك مبالغة كبيرة وصلت حد تأليف الأغاني والأناشيد في نصرة إخوة المذهب، ووقوف زعماء شيعة في مجلس النواب العراقي، مثل إبراهيم الجعفري وأحمد الجلبي وهمام حمودي للتنديد بقمع السلطات البحرينية للمعارضين.

إن تضارب التصريحات الحكومية والحزبية في الشؤون العربية كشف عن حجم

الانقسامات في هذا البلد، وعن فشل سياسته على الصعد جميعها، فالتصريحات تصدر وفق الخلفيات السياسية والطائفية والقومية، ويحق للجميع أن يصرح بما يشاء في أي شأن دون حسيب أو رقيب، مثل ما يحدث اليوم في الموقف من إقامة ميناء المبارك في الكويت.

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري قد شكك في اجتماع مجلس الوزراء العراقي الخاص بمهلة المئة يوم التي حددها المالكي لاختبار أداء حكومته؛ شكك من عدد مراكز القرار في الدولة العراقية، وتداخل الاختصاصات التنفيذية والتشريعية وتدخل كل من هب ودب في الشأن السياسي الخارجي للعراق، وهو يشير بهذا إلى اختلاف تصريحات النواب وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية، مع مواقف وزارة الخارجية إلى حد يصل إلى التناقض وما يجره ذلك من مماحكات وتفنيدات.

ولا تبدو الأوضاع اليوم مختلفة عن أي يوم مضى منذ ٢٠٠٣\٤\٩ فالصورة ما زالت يكتنفها الغموض وتحميل الرئيس الراحل صدام حسين مسؤولية تردي الأوضاع مع الدول العربية والدول الإقليمية، وما تزال التصريحات الرسمية العربية عن الأخوة في العراق وضرورة احتضان هذا البلد تتوارد دون أن تشهد الأوضاع تغيراً إيجابياً.

الفصل الرابع:
مستقبل العرب السنة في العراق



مما لا شك فيه أن للقرارات السياسية الداخلية والخارجية تأثيراً على المجتمعات إما بشكل اقتصادي أو بتأثير على الحياة الاجتماعية، حتى يصل إلى التغير الديمغرافي، وهو الأشد لأنه لا يمس المجتمع من الخارج وإنما يغير من انتماءات المواطن للأمة والوطن ويجعل من البلد الأم عدواً قد يدخل في حرب معه حتى الانفصال، وقد يجعل من بلد عدو صديقاً بالوحدة.

وكان للحرب العالمية الأولى ونتائجها تأثير على طبيعة الدول وتكوينها، فتم تقسيم الدولة الواحدة والقومية الواحدة وحتى القبيلة والعائلة الواحدة بين عدد من الدول، وخضع عالمنا العربي لسياسة التقسيم فقسم إلى دويلات على وفق اتفاق (سايكس - بيكو) بين وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا، وهذا الاتفاق جاء مخالفاً لمراسلات ماكماهون والشريف حسين الذي كان ينص على ضم بلاد الشام إلى قيادته في الحجاز، إذا ما تعاون معهم ضد الدولة العثمانية، وهكذا تم تقسيم العالم العربي في الشرق إلى دويلات صغيرة تقاسمتها كل من بريطانيا وفرنسا، وأصبحت العائلة الواحدة مجزئة بين عدد من الدول وهو الأمر نفسه الذي تم في وسط إفريقيا وجنوبها ذات التكوين القبلي حيث تم تقسيم القبيلة الواحدة بين ثلاث وأربع دول، وأصبحت الدولة الواحدة تضم أجزاء لقبائل متناحرة، وما مجازر راوندا بين قبيلتي ألهوت والتوست خلال تسعينيات القرن الماضي إلا واحدة من نتائج ذلك التقسيم.

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذ التقسيم منحى آخر بتقسيم الدولة الواحدة بين الدول المنتصرة وإجبار سكان كل قسم بالعيش على وفق أيديولوجية (اشتراكية أو رأسمالية) فرضت عليه بالقوة، وإذا كان الوضع لا يزال بشكله المأساوي في الكوريتين، إذ لا تزال العوائل مقسمة، وهي تخضع للمساومة السياسية من أجل اللقاء، وإذا كان الوضع قد تغير في ألمانيا إلا أن نتائج التقسيم ما زالت تحمل تأثيرات اجتماعية ووظيفية بين المجتمع الألماني إلى يومنا هذا وبعد عشرين عاماً من هدم جدار برلين.

مع أن الانفصال الذي تم في كوريا وألمانيا لم يكن انفصالاً دينياً ولا عرقياً ولم يكن قراراً شعبياً لأي من شعبي البلدين، وإنما كان قراراً سياسياً من دول الاحتلال في المعسكرين الاشتراكي والغربي، وبتوحد ألمانيا، فإن الشعب الكوري في كلتا الدولتين يطمح بالوحدة، وهو ليس بالبعيد إذ لم يحصل بينهما اقتتال على أساس عرقي أو طائفي وإنما كان خياراً سياسياً خارجياً وهو الأمر نفسه في فيتنام التي توحدت بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي لها.

وإذا كانت التجزئة التي تمت في القرن الماضي أخذت طابعاً استعمارياً؛ فإن حروب القرن الحالي - الذي يعيش في ظل القطبية الواحدة - وهي ذات طابع ديني (صليبية) تهدف إلى تقسيم الدول العربية والإسلامية المؤثرة في الساحة من حيث دورها السياسي أو الاقتصادي أو موقعها الجغرافي، وهو ما طرح قبيل غزو العراق واحتلاله حيث تقف السودان وسورية ومصر والسعودية واليمن على رأس الدول العربية المهدَّدة بذلك، وقد بدأ الأمر في السودان فتم تقسيمها إلى (السودان، وجنوب السودان) بمباركة أمريكية وصهيونية.

وفي العراق فإن التقسيم يأخذ طابع الأمر الواقع، مع تزايد التصريحات الرسمية به، من قبل الأكراد على لسان مسعود البرزاني في أكثر من مناسبة، ومطالب الأحزاب الشيعية بإنشاء إقليم الجنوب، فالأمر لم يقتصر على الأطروحات الأمريكية وعلى لسان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن صاحب نظرية التقسيم، وإن كان الأمر أسبق منه وحتى قبل الاحتلال.

إلا أن الاحتلال باعد بين المجتمع العراقي فضلاً عن التباعد بين السياسيين أنفسهم وكلٌّ يحاول أن يكون الأول في قريته من أن يكون الثاني في المدينة وهو ما طرحوه بشكل مفصل في دستور ٢٠٠٥، الذي جاء بمواد تدعو إلى الانفصال أكثر مما تدعو إلى الوحدة، والأمر لم يأتِ فقط من خلال المادة ١٤٠ التي جاءت بالنص نفسه الذي جاء فيما سمي بقانون إدارة الدولة العراقية الذي سنَّه الحاكم المدني بول بريمر،

فقد نصت مواد في دستور ٢٠٠٥ على أن صلاحيات الإقليم بتكوين حرس للحدود يقوم مهام الجيش المركزي إضافة إلى علو القوانين والصلاحيات في الإقليم على غيرها من الصلاحيات الحصرية المذكورة في الدستور منها حق الإقليم بعقد الاتفاقيات وفتح الممثليات في السفارات[1].

---

(١) الباب الخامس، سلطات الأقاليم، الفصل الأول الأقاليم: المادة (١١٢: (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمةٍ وأقاليم ومحافظاتٍ لا مركزيةٍ وإدارات محلية. المادة (١١٣):
أولاً: يقر هذا الدستور، عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة، إقليماً اتحادياً.
ثانياً: يقر هذا الدستور، الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه.
المادة (١١٥):
يحق لكل محافظةٍ أو أكثر، تكوين إقليم بناء على طلبٍ بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين: أولاً: طلبٍ من ثلث الأعضاء في كل مجلسٍ من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.
ثانياً: طلبٍ من عُشر الناخبين في كل محافظةٍ من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.
المادة (١١٧):
أولاً: لسلطات الأقاليم، الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصاتٍ حصرية للسلطات الاتحادية.
ثانياً: يحق لسلطة الإقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.
ثالثاً: تخصص للأقاليم والمحافظات حصةٌ عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.
رابعاً: تؤسس مكاتبٌ للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية.
خامساً: تختص حكومة الإقليم بكل ما تطلبه إدارة الإقليم، وبوجهٍ خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم، كالشرطة والأمن وحرس الإقليم.
الفصل الثاني: المحافظات التي لم تنتظم في إقليم المادة (١١٨):
ثانياً: تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وينظم ذلك بقانون.
ثالثاً: يُعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.
خامساً: لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله ماليةٌ مستقلة.
المادة (١١٩): يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات، أو بالعكس، بموافقة الطرفين، وينظم ذلك بقانون.

وإذا كان هذا الوضع مألوفاً على الصعيد السياسي والدستوري فإن الأخطر هو ما حصل في المجتمع العراقي بعد الاحتلال حيث يعيش العراق الآن أسوأ أنواع التقسيم وهو التقسيم الطائفي والعرقي.

إذا وفق الواقع لا التحليل أصبح التقسيم أمراً واقعاً وإن لم يتم التقسيم السياسي لغاية الآن وهو أمر قاب قوسين أو أدنى في شمال العراق وليس ببعيد عن جنوب العراق وإن كان بتكوين فدرالية الجنوب هي أقرب للكونفدرالية من الفدرالية المعروفة عالمياً.

ومرد هذا الانقسام اختلاف جوهري بنيت عليه أجندات الأطراف الموجودة على الساحة العراقية، فجدول الأعمال الذي تتمسك به قوى العرب السنة يجعل من إخراج الاحتلال بالقوة المسلحة المدخل إلى أي تفكير في إعادة بناء العراق السياسي والاقتصادي والثقافي، وهو يستند إلى فكرة أساسية هي أهمية انتزاع السيادة الوطنية وحتمية الانطلاق منها لإضفاء الشرعية على أي مشروع إعادة بناء داخلي وطني.

وجدول الأعمال الثاني الذي تبنته قوى عديدة لا سيما الشيعية والكردية يقوم على الاعتقاد بأن إعادة بناء العراق السياسي ينبغي أن تبدأ منذ الآن، وهي – من ثم – سابقة على طرد الاحتلال، وربما كانت مقدمة له، ومن ثم فإن تعديل الموازنة السياسية عن طريق إجراء انتخابات ديمقراطية تمثيلية هو سابق على انتزاع الاستقلال وشرط له.

ويعبر جدول الأعمال هذا في الواقع بشكل واضح عن مصالح تلك الطوائف والجماعات التي تعتقد أن انقلاب الموازين الراهنة على ضوء الاحتلال الأميركي يفتح فرصاً أفضل لإعادة التوازنات الوطنية العراقية الداخلية بشكل يضمن لها موقعاً ودوراً كانت تفتقر إليه كما تزعم في تاريخ العراق الحديث، منذ نشوئه على أرضية التفاهم بين زعماء العشائر والاحتلال البريطاني، وترى هذه الجماعات أن لا تضحي بهذه الفرصة لصالح استراتيجية مقاومة ليس هناك أي ضمانة كي لا تفضي إلى (تكريس المعادلة التاريخية التقليدية) ، أو في أحسن الأحوال إلى النزاع الدائم.

ومن هنا يبدو كأن هناك انفصالاً بين أجندة وطنية وأجندة ديمقراطية، تركز الأولى على طرد الاحتلال قبل أي نقاش آخر، وتركز الثانية على تعديل الموازنة السياسية قبل أي حديث عن الاستقلال[1].

(١) برهان غليون. الانتخابات العراقية وتحدي إعادة بناء الوطنية. الجزيرة نت.

المطلب الأول: الاستراتيجيات المستقبلية الخارجية تجاه العراق

علينا في البدء أن نوضح نقطة مهمة في السياسة وهي أن المصالح السياسية لكل دولة مقدمة على مصالح غيرها من الدول، ومع هذه البديهية التي يعمل على تحقيقها الجميع فليس من حقنا أن نلوم الآخرين إذا ما حولوا بكل جهد أن يحققوا أهدافهم في أراضينا، بل أن نلوم أنفسنا إذا لم نستطع المحافظة على أرضنا وحقنا في ثرواتنا وخيراتنا البشرية والمادية، وأمام هذه النقطة الجوهرية علينا أن نعلم كيف يفكر الآخرون وما هي أطماعهم ومن ثم ماذا يجب علينا للرد على هذه الخطط والمكائد التي تحاك ضدنا. لذا يتساءل عديد من المحللين عن سبب عدم دخول قوات التحالف إلى بغداد لإنهاء نظام صدام بعد إخراج قواته من الكويت في عام ١٩٩١، وقال بعضهم: إن التحالف قد يتعرض للانهيار وبخاصة في بُعده العربي إذا ما دخلت أميركا إلى قلب بغداد.

فالعرب كانوا يخافون من تقسيم العراق إلى دويلات: سنية في الوسط، وشيعية في الجنوب، وكردية في الشمال، كما كانوا يخشون من مرحلة ما بعد صدام، وكيف سيبدو وجه وشكل الصراع المستقبلي مع إسرائيل وبخاصة أنه لم ينته بعد!! فهل سيفرض السلم عليهم، أم أن الحل سيكون عادلاً؟[1]. وأمام هذا التساؤل المنطقي، ماذا فعل العرب أمام هذا الخيار الذي وبكل تأكيد كانت بوادره أمام أعين الجميع وستكون أضراره عليهم أكثر من أي فائدة ممكن أن يجنوها من الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين.

سنحاول في هذا المطلب الوقوف عند الاستراتيجيات المستقبلية للقوى الخارجية

---

(١) بقلم: إلياس حنا. العراق.. متى؟!، الجزيرة نت.

المؤثرة على الساحة العراقية وهي:

أولاً: الاستراتيجيات الأمريكية في المرحلة القادمة:

- استراتيجية تقسيم العراق:

الأفكار والاستراتيجيات الكبيرة لا تأتي في ليلة وضحاها، بل يتطلب تحقيقها عقوداً وربما أجيالاً، ومن بين هذه الاستراتيجيات تقسيم العراق والمنطقة العربية إلى كيانات صغيرة الحجم حتى تكون دولة الكيان الصهيوني هي الأكبر، ومن أبرز مشاريع التقسيم في المنطقة ومنها العراق: مشروع الأمريكي الصهيوني "برنارد لويس"[١]، وقد اعتمدته الولايات المتحدة لسياساتها المستقبلية، في تفتيت العالم الإسلامي[٢].

يقول عبد العزيز كامل[٣]: قامت (نظرية الأمن الصهيوني) على ست دعائم: وعد منها تفتيت وتقسيم الدول العربية، والعراق كان دائماً في طليعة الدول العربية المستهدفة بالتفتيت، في ضمن قائمة من الدول العربية الأخرى، وفي تقرير المنظمة الصهيونية العالمية الذي نشرته مجلة (كيفونيم) «اتجاهات» الصهيونية الصادرة في ١٤ / ٢ / ١٩٨٢م، والذي نقلته في حينه صحيفة (الأهرام الاقتصادي) المصرية؛ جاءت عبارات صريحة

---

(١) صاحب أخطر مشروع في هذا القرن لتفتيت العالم العربي والإسلامي من باكستان إلى المغرب، والذي نشرته مجلة وزارة الدفاع الأمريكية. ولد "برنارد لويس" في لندن عام ١٩١٦م، وهو مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية. تخرَّج في جامعة لندن ١٩٣٦م، وعمل فيها مدرساً في قسم التاريخ للدراسات الشرقية الإفريقية، ويعد برنارد لويس "٩٦ عامًا" المؤرخ البارز للشرق الأوسط وقد وَفَّرَ الكثير من الذخيرة الإيديولوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب؛ حتى إنه يُعد بحقٍّ منظرًا لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة. في ١ / ٥ / ٢٠٠٦م ألقى "ديك تشيني" نائب الرئيس "بوش الابن" خطابًا يكرِّم فيه "لويس" في مجلس الشؤون العالمية في فيلادلفيا؛ حيث ذكر "تشيني" أن لويس قد جاء إلى واشنطن ليكون مستشارًا لوزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط. انظر فتحي شهاب الدين. مخطط "برنارد لويس" لتفتيت العالم العربي والإسلامي، دراسة على موقع الشبكة العالمية.

(٢) ينظر فتحي شهاب الدين. مخطط "برنارد لويس" لتفتيت العالم العربي والإسلامي.

(٣) في مقال له في مجلة البيان بعنوان (تقسيم العراق.. الضرر والضرورة)، نقلًا عن عبد الرحمن سلوم الرواشدي. الأبعاد الاستراتيجية والإجرائية للاحتلال الأمريكي في تقسيم العراق، مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١ - ٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

تحكي ما يحدث للعراق الآن: العراق الغنيّ بنفطه، والفريسة للصراعات الداخلية؛ هو في مرمى التشتيت الصهيوني، وانهياره سيكون بالنسبة لنا أهم من انهيار سورية؛ لأن العراق يمثل أقوى تهديد للدولة العبرية في المدى المنظور.

وقبل ذلك ظهر كتاب في عام ١٩٥٧م بعنوان (خنجر إسرائيل) للكاتب (ر. ك. كرانيجيا) ، وقد تضمن ذلك الكتاب وثيقة عرفت باسم (وثيقة كرانيجيا)، على اسم ذلك الصحفي الهندي، وكان الرئيس المصري الأسبق (جمال عبد الناصر) قد أعطاه إياها لنشرها، بعد أن تسربت من هيئة أركان الجيش الصهيوني، وهذه الوثيقة تتضمن مخططات مستقبلية حول تقسيم البلدان العربية تقسيماً جديداً بعد تقسيمات (سايكس - بيكو)، وفيها اقتطاع دولة كردية في العراق، وأخرى شيعية في جنوبه! وعندما زار (بنيامين نتنياهو) واشنطن عام ١٩٩٦م؛ قدَّم له المحافظون الجدد من اليهود مشروعاً لتقسيم العراق، ليرتّب على أساسه سياسات الدولة الصهيونية العسكرية في المرحلة المقبلة، وقد أُعيد تطوير وتقديم هذه الأفكار في مشروع يحمل اسم (بداية جديدة) عام ٢٠٠٠م؛ ودعا المؤرخ الإسرائيلي (بيني موريس) في حديث إلى إحدى الإذاعات الأمريكية إلى تقسيم العراق بعد غزوه، وقال: «إن العراق دولة مصطنعة (!!) رسمها الإنجليز، وخلطوا فيها عشوائياً شعوباً وطوائف لا تريد في الحقيقة أن تتعايش مع بعضها»! وهو المعنى نفسه الذي كان يردِّده المؤرخ الأمريكي اليهودي (برنارد لويس) الذي كان يَعدُّ العراق أيضاً كياناً غير طبيعي، قام على أساس خطأ تاريخي تسببت فيه إنجلترا، وإن احتلال العراق ثم تقسيمه فرصة لتصحيح ذلك الخطأ!

وذكر مركز "جلوبال ريسيرش" الكندي المستقل، وهو مجموعة بحثية إعلامية، في دراسة نشرت له في تشرين الأول - أكتوبر عام ٢٠٠٢: أن تقسيم العراق على أسس عرقية، وإعادة ترسيم الحدود القومية كان جزءاً من أجندة السياسة الخارجية والأجندة والعسكرية للولايات المتحدة، وذكر مركز ستراتفور في تقرير له: أن إحدى

الاستراتيجيات الأساسية طويلة الأمد التي يدرسها مخططو الحرب الأمريكية هي استراتيجية تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق منفصلة؛ وتحت هذه الخطة سينتهي وجود العراق، والدويلات هي: الأولى في وسط العراق الذي يسكنه العرب السنة وسيتم ضمه إلى الأردن ليشكل "المملكة الهاشمية المتحدة"، والثانية كردية في شمال العراق والشمال الغربي، بما في ذلك الموصل وحقول النفط الواسعة في كركوك، والثالثة شيعية في جنوب العراق، بما في ذلك البصرة، وعلى الأرجح سيتم ضمها إلى الكويت (أو إلى إيران)[1].

وفي ٢٣ / ١٠/ ٢٠٠٣ كتب شلومو أفنيري أستاذ العلوم السياسية في الجمعة العبرية مقالة مثيرة في صحيفة (Kurdistan Observes) ، دعا فيه بريمر إلى ما أسماه الحل الخلاق في العراق: بالإسراع في تفكيكه إلى ثلاث دويلات: كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب وهكذا، وبدلاً من مبدأ المواطنة بوصفه أساساً دستورياً ينظم الروابط والصلات بين السكان ويعيد تعريفهم بصورة عنصرية تتلاءم مع متطلبات التحول الديمقراطي المزعوم؛ حل مبدأ الانتساب إلى العراق والطائفة أساساً سياسياً[2].

يعد هذا الإجراء أحد السيناريوهات الذي من الممكن أن تلجأ إليه الولايات المتحدة لإنهاء أزمتها في العراق وحتى بعد انسحابها منه عسكرياً (كلياً أو جزئياً) ، ويشكل قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي تبنى مشروع الديمقراطي السيناتور (بايدن) الداعي إلى تقسيم العراق إلى ثلاث فدراليات (كردية، وسنية، وشيعية) - وذلك بموافقة المجلس عليه بأغلبية الثلثين ٧٥ صوتاً، مقابل ٢٥ صوتاً معارضاً - الأساس العملي لتطبيق هذا الخيار رسمياً، ويمثل الديمقراطيون في الولايات المتحدة عماد هذا الخيار؛ لأن تقسيم العراق يعد الحل الأسهل والأنسب لهم، ولتقليل استنزاف الجيش والاقتصاد الأمريكي

(١) المصدر السابق.
(٢) آدم روبرتوس، وآخرون. الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١٤٥.

وإعادة الهيبة الأمريكية، وقد أيد هذه الخطة كل من السيناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن)، (ليزلي جيب)، وفي العراق أيدها الأكراد والشيعة (وبخاصة جماعة الحكيم وإيران)[1].

"مشروع جو بايدن الذي أصبح نائباً للرئيس الأميركي، حين اقترح في العام ٢٠٠٧ تقسيم العراق إلى ٣ مناطق: يدعو إلى وضع نقاط تفتيش وإصدار هويات للأقاليم أقرب إلى جوازات سفر، أو يمكن أن تكون كذلك لاحقاً، لا سيما بوجود قوات عسكرية محلية في الفيدراليات الثلاث لتنظيم وحماية حدود هذه الأقاليم، التي هي في الواقع العملي ليست سوى المرحلة ما قبل النهاية للانفصال. ولعل بعضهم أبدى تخوّفاً من زيارات بايدن إلى بغداد لاحتمال ارتباطها بهذا المشروع"[2]، التي ازدادت إلى العراق، منذ توليه منصبه، كما انشغل بالموضوع العراقي إلى حدود كبيرة. يكفي أن نشير إلى أنه حلّ "ضيفاً" مفاجئاً على بغداد ثلاث مرات خلال فترة قصيرة، سبقت وأعقبت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ مارس/ آذار ٢٠١٠"[3].

وفي تقرير لجنة (بيكر - هاملتون) التي كلفتها الإدارة الأمريكية السابقة بوضع تصور عن حلٍّ للأزمة العراقية عام ٢٠٠٦م؛ قدم في أحد بنوده (تقسيم العراق) بوصفه أحد الحلول الناجعة لأزمة العراق، كما أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس) في ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٧م قراراً ينصح فيه الحكومة الأمريكية (ولا يُلزمها) بتبنِّي خطة تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات؛ وافترض الكونجرس أن هذا الإجراء هو الحل الأمثل لإعادة الاستقرار إلى العراق!"[4].

---

(١) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي. تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ، ص ١٩٠.

(٢) عبد الحسين شعبان. الفدرالية العراقية والكثبان المتحرّكة، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

(٣) عبد الحسين شعبان. بانتظار بايدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.

(٤) عبد الرحمن سلوم الرواشدي. الأبعاد الاستراتيجية والإجرائية للاحتلال الأمريكي في تقسيم العراق، مجلة البيان، مصدر سابق النسخة الالكترونية.

وقد أشار تقرير منظمة "محكمة بروكسل" إلى تفاصيل الخطة الأمريكية لتفكيك العراق داخلياً وبنشر العنف والإرهاب. وقال التقرير الذي أشرف عليه الناشط البلجيكي ديرك ادريانسنز عضو اللجنة التنفيذية للمحكمة أن هناك عمليات ممنهجة ومنظمة مارستها أمريكا بالقتل والإهمال الصحي لتقليص الشعب العراقي وهو ما أدى إلى وفاة أكثر من ١,٣ مليون مدني. وعملياً جهزت أمريكا الجماعات العراقية المنفية للعب دور مهم في أعمال العنف، وتم إنشاء وحدات شبه عسكرية، مؤلفة من رجال الميليشيات الكردية والجماعات المنفية من ضمنها منظمة بدر، وقام المؤتمر العراقي الوطني والوفاق الوطني العراقي بحملة من الإرهاب والقتل، على غرار ما حدث في برنامج فينكس في فيتنام، حيث نفذت عمليات إرهابية وحملة اغتيالات أدت إلى قتل آلاف المدنيين، ونفذ البنتاجون عمليات اغتيالات منظمة وشكل الوحدات شبه العسكرية، وتم جلب مصادر خارجية لترهيب البلاد ولتتكفل بالقوى المحلية، وهو السيناريو السابق نفسه الذي نفذته أمريكا في السلفادور، وقام البنتاجون بتعيين المرتزقة أمثال داينكورب، الذي ساعد الميليشيات الطائفية المستخدمة لترهيب وقتل العراقيين وجر العراق إلى الحرب الأهلية، وكشف التقرير "الحرب القذرة" الأمريكية في العراق كما حدث في أمريكا اللاتينية، وبصورة أعنف مما تم فى حرب فيتنام بالتركيز على المدنيين باتباع استراتيجية ترهيب البلاد، والعقاب الجماعي ضد عامة الشعب لترويعهم وإجبارهم على الخضوع[١].

ودعمت الولايات المتحدة حلفاءها ودفعتهم إلى المطالبة به، فقد طالب مسعود برزاني بعمل استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراق واعتبار عاصمته محافظة (كركوك) الغنية بالنفط محافظة كردية ونال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر ٢٠١٠،

(١) تقرير منظمة "محكمة بروكسل" تفاصيل الخطة الأمريكية لتفكيك العراق داخلياً وبنشر العنف والإرهاب، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، اقرأ المقال الأصلي على بوابة الوفد الالكترونية.. الوفد - تقرير يكشف مؤامرة أمريكية إرهابية لتفكيك العراق.

والمعروف أن دستور "بريمر" وحلفائه من العراقيين قد أقر الفيدرالية التي تشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية: شيعية في (الجنوب) - سنية في (الوسط) - كردية في (الشمال)، عقب احتلال العراق في آذار - نيسان [1]٢٠٠٣.

إن استراتيجية تقسيم العراق ستبقى مطلباً لقوى الاستعمار والاستكبار العالمية ما وجدت أو استشعرت أن في وحدة العراق عائقاً أمام الحفاظ على مصالحها وتحقيق مطامعها، وقد تغض النظر عنه حينما تكون وحدته سبيلاً آمناً لتحقيق مصالحه، والحد من التدخلات الإقليمية فيه لا سيما تدخل تركيا في شماله وإيران في وسطه وجنوبه وهو ما توصل إليه المحلل السياسي «إريك ماركواردت» في تقريره الذي نشره موقع مؤسسة «تقرير أخبار القوة والمصلحة» PINR البحثية المستقلة في ٢٨ يناير عام ٢٠٠٤ تحت عنوان: «تقسيم العراق سيؤدي على الأرجح إلى عدم استقرار إقليمي»[2].

تأثير استراتيجية التقسيم:

- **على العراق:**

- حصول حملات تطهير عرقي وقومي وطائفي في المنطقة التي تشكل خليطاً من هذا النسيج، خاصة في الحزام الفاصل في المناطق الثلاث المقسمة.

- اختفاء عراق قومي وعربي[3].

- ضياع بغداد إحدى عواصم الخلافة الإسلامية، وأهم مراكز الإشعاع الروحي والثقافي والحضاري للأمة لقرون عدة مضت، وانطفاء دورها الريادي على الساحة العربية.

---

(١) فتحي شهاب الدين. مخطط "برنارد لويس" لتفتيت العالم العربي والإسلامي.

(٢) د. عبد الرحمن سلوم الرواشدي الأبعاد الاستراتيجية والإجرائية للاحتلال الأمريكي في تقسيم العراق، مصدر سابق.

(٣) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي. تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ ص ١٩٢.

- على المنطقة:

- التمكين للقوى الدولية والإقليمية المعادية للعراق والطامعة فيه من استمرار الهيمنة عليه، وتغييب هويته وانتمائه وثقافته وقطع صلته بأمته.

- ستكون إيران أقوى، نتيجة انهيار السد العربي الوحيد باتجاه نفوذها إقليمياً، وإمكانية احتضان أو ضم المنطقة الشيعية المستقلة الجديدة.

- دور تركي إقليمي أكبر قد يظهر في تجليات رفض الدولة الكردية الجديدة المستقلة والقيام بغزوها لمنع الاستقلال.

- امتداد شرارات التقسيم إلى الجوار العربي مع ضعف شديد في قدرة الأنظمة الحاكمة على ضبط مجتمعاتها أو التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة.

- على أمريكا في المنطقة:

- سهولة أكبر في محاصرة المقاومة العراقية تمهيداً للقضاء عليها، والانتقال لتوسيع دائرة محاربة ما يسمى (الإرهاب) في دول أخرى.

- إحكام السيطرة على النفط من خلال نظام المحاصصة والمشاركة تحت الإشراف الأمريكي المباشر.

- إمكانية اندلاع حرب إقليمية مع تركيا التي ستكون الأقدر على رفض التقسيم، والتعبير عن ذلك من خلال احتلالها لكردستان العراق[1].

٢- استراتيجية ترك العراق:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها أوباما في ٢٢/ ١٠/ ٢٠١١ أن الحرب في العراق انتهت بعد تسعة أعوام، وأن بلاده ستكمل سحب قواتها من العراق بنهاية اليوم الأخير من السنة الحالية (٢٠١١) ، وتم ذلك في فجر ١٨/ ١٢/ ٢٠١١ بالإعلان عن انسحاب آخر قافلة عسكرية من العراق، ولكن هل هو هذا

(١) المصدر السابق ص ١٩٢.

الانسحاب الذي ينشده العراقيون، مع وجود ١٥ ألف موظف في السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء من مدنيين وقوات المارنيز، جميعهم يعملون في السفارة الأكبر في العالم وهم بذلك يمنحون الحصانة الدبلوماسية وفق الأعراف الدولية، ومع ما يقارب من ٣٨ جهاز مخابرات أجنبياً، وعلى شكل واجهات وشركات أمنية لحماية السفارة الأمريكية ورجالها من أعضاء الحكومة في المنطقة الخضراء[١]، وهذا ما سنبحثه في هذه الاستراتيجية، وليس الانسحاب العسكري الرسمي المعلن؛ لأن "واشنطن التي جاءت لغزو العراق واحتلاله لا تغادر أرض الرافدين، مثلما لم يغادر جنودها أراضي أية دولة أقامت فيها قواعد عسكرية، زادت على ١٣٦ قاعدة أساسية (من مجموع ٥٠٥ قاعدة) إلا إذا اضطرّت إلى الخروج أو الانسحاب مهزومة مثلما حصل في فيتنام"[٢].

فالخسائر الجسيمة التي تكبدتها على يد هذه المقاومة، والواقع الاقتصادي السيئ الناجم عن النزيف المالي الذي طالها بسبب الحرب على العراق، كله هذا دفع إلى إعلان الانسحاب، وبعد أن خرجت من مازق الأعوام الماضية ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ حيث كانت ضربات المقاومة العراقية قد أصابت المحتل ومشروعه بمقتل، وبعد أن تغير الوضع على الأرض، فكيف ستدير أمريكا مصالحها في العراق؟. و "هل ستبقي أمريكا على قوات لها أو مدربين في العراق، تحت واجهة الناتو لتدريب الجيش العراقي ...؟"[٣]، ولعل بايدن كان مصيباً في حديثه خلال اللقاء مع القيادة العراقية الحالية، وشدد (بايدن) في زيارته الثالثة في ٣٠/ ٨/ ٢٠١٠ على أن شراكة واشنطن مع بغداد هي شراكة استراتيجية طويلة الأمد، وأن واشنطن ملتزمة بذلك حتى بعد انسحابها من العراق[٤]. وأخيراً وصل جو

(١) مهند العزاوي. العرقنة النازفة من نظرية الدولة إلى فوضى العالم الرابع، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية.

(٢) عبد الحسين شعبان. ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق!!، http: //www.ahewar.org/ debat/show.art.

(٣) مثنى الطبقجلي. هل نجح بايدن في تكبيل العراق بمزيد من القيود، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية.

(٤) عبد الحسين شعبان. بانتظار بايدن http: //www.ahewar.org/debat/show.art.

بايدن إلى بغداد في ٢٩/ ١١/ ٢٠١١، في وقت يتم الإعلان عن ازدياد وتيرة عمليات الانسحاب لجنود بلاده، وفي ظل هذا الموقف انتقل إلى أربيل بعد يومين قضاهما في بغداد التقى خلالهما بجميع قادة الكتل وكبار المسؤولين فما المشاريع التي جاء يحملها لهم غير أن أمريكا لن تترك العراق، في وقت "تريد الحكومة العراقية "ضماناتٍ" لحمايتها ضد أي عدوان خارجي، وضمانات أخرى لحماية العمليّة السياسيّة القائمة، التي قد تنهار أو تُجري تغييراتٍ لمساراتها الأساسيّة إذا تخلّى عنها الأمريكان، لكن واشنطن هي التي ستقرر في النهاية فيما إذا تعرّض البلد إلى عدوان خارجيّ أو أن ما حصل يستوجب تدخّلها لحماية النظام، الأمر الّذي سيجعل المقدّرات العراقية كلّها بيد واشنطن من جهة، ومن جهة أخرى فإن التداخل الإقليمي ولا سيما النفوذ الإيراني سيتعاظم في العراق بعد الانسحاب، وهو ما أبدت قوى كثيرة تخوّفات منه"[1].

ولم تتضح ملامح مرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق،" فإن الموقف الأمريكي من إيران ما زال يشوبه الكثير من الغموض، وبخاصة ما يتعلق بالتدخل الإيراني في العراق، وبرنامجها النووي الذي أثيرت بخصوصه الكثير من النقاشات والجدل، ولم يصدر من أمريكا ما يدلل على حرص حقيقي لحماية الأراضي العراقية من جيرانه، فالاعتداءات من قبل تركيا وإيران متواصلة، مع وجود القوات الأمريكية المحتلة، فما الذي سيحصل بعد انسحاب هذه القوات؟"[2]. ليس هذا فقط وإنما هل ستترك العراق ولا يوجد أي مؤشر على وجود مرتكزات دولة حقيقية في هذا العراق، في ظل الصراعات السياسية بين الفرقاء السياسيين الذين خدموا مع المحتل.

ووفقاً للمفهوم الأمريكي في هذه الاستراتيجية، فالعراق مهم جداً وهش أيضاً، ولذلك فليس من الصحيح أن تتم مغادرته على عجلة. فعبر زيادة عدد القوة لفترة

(١) عبد الحسين شعبان. ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق!!، http: / /www.ahewar.org / debat /show.art.

(٢) http: / /vb.altareekh.com/

قصيرة، ونقل مهمة عدد كبير من الألوية المخصصة للقتال للقيام بمهمة تدريب القوات العراقية وبمهام استشارية تستطيع الولايات المتحدة تثبت الوضع بما فيه الكفاية، لتفادي كارثة كبيرة في العراق. كما أن الالتزام ببقاء أطول، ولكن بمهمة أصغر سيدعم الحكومة العراقية المهزوزة[1].

"وفي التصريحات الأمريكية يبدو الأمر واضحاً أيضاً، إذ ثمة أقوال صريحة حول بقاء الاحتلال وسطوته، رغم هذا الانسحاب، إذ أعلن المتحدث باسم البنتاجون أن الحرب لم تنته بعد وأن مكافحة الإرهاب ستظل من مهام قواتنا، بل وصل الأمر إلى حد قول ريموند ادرينو قائد القوات الأمريكية في العراق: إن القوات الأمريكية ستبقى في العراق إلى ما بعد عام ٢٠١١م المحدد للانسحاب النهائي".

"في الخطة الإعلامية الأمريكية يجري تقديم الانسحاب الأمريكي على أنه ناتج عن انتهاء المهمة ومشفوع بقرار وقف العمليات القتالية، وذلك للإيهام بنهاية الاحتلال، بينما الواقع أن الاحتلال يعيد تجديد صورته متحولاً من الاحتلال المباشر إلى غير المباشر، وذلك هو الفارق بين ما حدث في فيتنام وما يحدث في العراق في قضية الانسحاب"[2].

"وتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية بشأن استعانة الإدارة الأمريكية بشركات أمن خاصة للقيام بالمهام التي كانت تقوم بها القوات المنسحبة؛ تؤكد حقيقتين:

الأولى: أن دعوى إنهاء المهام القتالية في العراق، والانسحاب منه، ليس معناه ترك العراق، ومن ثم لن يكف الأمريكيون عن قتل الشعب العراقي وملاحقة مقاومته الباسلة.

الثانية: أن الجانب الأمريكي بلغ حداً يثير القرف في الاستخفاف بالدم العراقي؛ فقد اتخذ قراراً بالاستعانة بالشركات الأمنية لتحل بديلاً عن قواته العسكرية المنسحبة،

---

(١) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي. تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ ص١٠١.

(٢) طلعت رميح الاحتلال الأمريكي للعراق يغيِّر صيغته ويعيد ترتيب تحالفاته، مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١- ٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

وهذه الشركات لا تعدو أن تكون شركات مرتزقة معروفة بدمويتها، وتمردها على كل القيم الإنسانية، والأعراف الدولية، ولها في العراق - الذي سيمولها من أموال شعبه - فضلاً عن مناطق أخرى في العالم سجل أسود مغرق في الدماء"(١).

وأما موقف القوى السياسية في العراق من ترك أمريكا للعراق فهو متباين يمكن أن نشخصه في ثلاثة:

الأول: الغامض المتردد، فالقائمة العراقية بزعامة إياد علاوي وهي المحسوبة على العرب السنة لم تعطِ رأياً محدداً بشأن ترك أمريكا للعراق، وتتذرع بعدم جاهزية القوات الأمنية وبخاصة وزارة الدفاع للدفاع عن حدود العراق في سمائه وبره وبحره، ونعتقد أن هذه ذريعة للهروب من إعطاء رأي واضح والدخول في متاهة المجهول بعد الاحتلال، وخاصة أنهم لم يعدوا العدة لا لسيناريو الانسحاب ولا لأي سيناريو آخر. وهكذا موقف أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وقد علقه على تقديرات بشأن جهوزية القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، ولعل هذا هو موقف معظم القوى السياسية المشاركة في الحكم، والتي تترقب وتنتظر وكأنها تريد «أكل الثوم بلسان الغير».

والموقف الثاني: المؤيد المتحفظ، وهو موقف الائتلاف الشيعي، ومع الاختلاف الحاصل على عملية الانسحاب بين الفرقاء السياسيين، وخاصة بين المالكي والتيار الصدري إلا أنه ظاهرياً حسم على الموافقة على الانسحاب.

ويبقى الموقف الثالث: وتبناه التحالف الكردستاني إذ أعلن قادته صراحة عن ترحيبهم باستمرار شكل العلاقة مع واشنطن، وأعربوا عن ضرورة وجود عسكري أميركي في العراق لحماية مكتسباتهم من جهة، ومن جهة أخرى للفصل في النزاعات

---

(١) هيئة علماء المسلمين http: / /www.iraq-amsi.com /Portal /news

الداخلية، ومن جهة ثالثة، لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية"[1]. فقد صرح رئيس أركان الجيش بابكر زيباري إلى محطة (بي بي سي ١٢-٨-٢٠١٠م) بأن الخطر الحقيقي سيبدأ بعد عام ٢٠١١م فقال: المشاكل ستبدأ بعد ٢٠١١، وعلى السياسيين إيجاد سبل أخرى لملء الفراغ الحاصل حينئذ.. إذا سئلت عن الانسحاب، سأجيب السياسيين بأن على الجيش الأمريكي البقاء في العراق لحين بلوغ القوات العراقية مرحلة الجهوزية عام ٢٠٢٠م، هذه القناعة غزت عقول حتى الذين أسقطتهم واشنطن من على كراسيهم وألقت بهم في السجون، فهذا طارق عزيز وزير الخارجية الأسبق في عهد صدام يقول: إن أمريكا لو انسحبت سوف تلقي بالعراق إلى الذئاب"[2].

انعكاسات ترك الولايات المتحدة للعراق:

- على العراق:

- من البوادر الأولية للانسحاب وفي أيامه الأولى طغيان رئيس الوزراء نوري المالكي ومطاردته لسياسيي العرب السنة، وكذا نزول المليشيات إلى الشارع كما حصل في محافظة ديالى وهي ما نتوقع لها أن يكون بيدها الفصل في حالة أي خلاف سياسي وإن كان دستورياً.

- غير واضح المعالم فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للعراق، ويعتمد على رد فعل القوى المختلفة من المقاومة والقوى السياسية والشعبية والحكومية وكوادرها[3].

- بروز لافت للمقاومة من الناحية العسكرية والسياسية في حال أحسنت استثمار التراجع والانسحاب الأمريكي، وقدمت برنامجها ومشروعها السياسي: منعاً لاستغلال إيران أو غيرها من الدول لهذا الحدث لحسابها، وقد نوه إليه الأمين العام

(١) عبد الحسين شعبان. إقليم السنّة العراقي: التباس التاريخ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

(٢) أحمد فهمي. أيها الأمريكان.. لا تذهبوا بعيداً، مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١- ٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

(٣) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي. تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ ص ١٩٣.

للمجلس السياسي للمقاومة العراقية وأمير الجيش الإسلامي في العراق برسالته يوم ٦/ ١/ ٢٠١٢، إذ أعلن عن مشروع التمكين للمقاومة.

- دخول المقاومة في مواجهة مع الميليشيات الشيعية وقوات الجيش (التي أسست بتأثيرات طائفية وفئوية ووفقاً للمحاصصة نتيجة إذابة الميليشيات فيها بصورة رسمية، وهي تأتمر بأوامر قادة كتلها السياسية والطائفية أكثر من أن تأتمر بأوامر القادة العسكريين)، في حال إنكار إنجازات المقاومة وتجاهلها أو استهدافها واستهداف حواضنها.

- تفاقم المشاكل الداخلية التي لها علاقة وتماس بالمواطن العراقي ولعل أبرز ملفاتها هي[1]:

١. المعتقلون وتجارة السجون - الأرامل- الأيتام- المفقودون- المهجرون والنازحون العراقيون - الرعاية الاجتماعية والصحية - التربية والتعليم- الادخار- البطالة - الجوع- التنمية.

٢. العنف - التفجيرات - التصفية الجسدية - الاختطاف- التغييب القسري- التعذيب - الاعتراف بالإكراه - الإعدام خارج القانون.

٣. غياب العقيدة السياسية والعسكرية الوطنية وسيادة الفوضى المؤسساتية.

٤. خصخصة مؤسسات وموارد وثروات الدولة للأحزاب - المحاصصة الحزبية "إقطاعيات سياسية" احتكار (السلطة، المال، الثيوقراطية، الميليشيات).

٥. الخدمات الأساسية للمواطن والبنى التحتية والتنمية لمؤسسات الدولة.

٦. هجرة وتصفية الطبقة الوسطى وكفاءات ونخب العراق العلمية والحرفية واستهداف التلاحم الديموغرافي كالأقليات الدينية والعرقية.

---

(١) مهند العزاوي. العرقنة النازفة من نظرية الدولة إلى فوضى العالم الرابع.

- على المنطقة:

يعد النفوذ الإقليمي والتغلغل الإيراني في العراق تهديداً خارجياً، ويعد عنصر فوضى دموياً في المشهد العراقي، ويسعى دوما للتجريف الجيوبوليتكي وتغيير المعادلة الوطنية العراقية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وديموغرافياً وأيديولوجياً.

بروز دور أكبر لكل من إيران وتركيا في العراق، مقابل انكفاء الدور العربي إلى أقصى درجة ممكنة: نتيجة لاستيائهم من طريقة إدارة البلاد الطائفية من جهة، ونتيجة عدم وجود اتصالات مع الجهة المناوئة للحكومة (أي المقاومة)، وهو ما يعني الخروج بخفي حنين.

مخاوف وتوترات إقليمية من قدرة أمريكا على شن هجوم عسكري على إيران بعد تحررها من المستنقع العراقي، وتحصنها في إطار الجوار الجغرافي لإيران[١].

التخوف من هيمنة المليشيات الشيعية المرتبطة بإيران في جنوب العراق وجعلها منطقة هيمنة وخارج سيطرة الحكومة المركزية، باستنساخ تجربة (حزب الله) في جنوب لبنان[٢].

وإذا كانت الاستراتيجية البريطانية في سنوات «الاستعمار» قد تواطأت مع الإيرانيين لاحتلال إمارة الأحواز العربية في عام ١٩٢٥، وساهمت في الحيلة التي دبرتها مع الإيرانيين لاختطاف الشيخ خزعل أمير الإمارة أثناء حفلة بحرية حضرها الجنرال الإيراني زاهدي برغم، «تمتع» خزعل وإمارته بالحماية البريطانية[٣]؛ فإن الأمر الآن بين أمريكا وإيران يماثل ذلك الدور البريطاني معها، ويلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه.

---

(١) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي. تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ ص ١٩٣.

(٢) أمير سعيد. الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين، مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١-٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

(٣) أمير سعيد. الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين، مصدر سابق.

- على وضع أمريكا في المنطقة:

- استعادة قدراتها الردعية بعد الخروج من المستنقع العراقي، ومحاولة الاستفادة من ذلك في الضغط على إيران لتحجيم وضعها الإقليمي، أو على الأقل لحصره في حدود الممكن.

- محاولة اعتماد استراتيجية جديدة لمحاربة ما يسمى (الإرهاب) بعد استقاء الدروس والعبر من التجربة العراقية.

- نقل بعض القوات إلى أفغانستان لمحاولة تثبيت الوضع هناك: لمنع سقوط أفغانستان في أيدي المقاومة الأفغانية أيضاً، ولكي لا يشكل ذلك هزيمة دراماتيكية في آن واحد.

- قدرة أكبر على التأثير في الملفات الإقليمية والدولية من الناحية السياسية[1].

٣- استراتيجية الانقلاب العراقي:

ويعد هذا الخيار أحد أهم الخيارات التي يتم الحديث عنها خلف الكواليس وهي في أغلبها أمنيات لا حقيقة، فمن يعرف تكوينة الجيش العراقي الجديد والذي بني بعد الاحتلال من خلال القرار رقم ٩١ بدمج المليشيات بأجهزة الجيش والشرطة يعرف جيداً أن هذا وهم من الخيال، ولكننا نطرحه لكونه من الاستراتيجيات التي يتم الحديث عنها بين فترة وأخرى، وإن تم تنفيذه فإنه سوف ينفذ من أشخاص ينتمون إلى المذهب الشيعي، وهذا السيناريو إن كان مطروحاً على الصيغة التي نفذت بها الانقلابات السابقة في العراق والعالم الثالث فهو سيناريو غير واقعي ولا يمكن تحقيقه لاعتبار مهم وهو طبيعة تشكيل القوات الأمنية في العراق وبشكل خاص وزارتي الدفاع والداخلية، فهي مكونة في أغلبها الأعم من الطائفة الشيعية، فضلاً عن أن ضابط القيادة العامة كافة هم من الشيعة والأكراد ولا يوجد بين كل قادة الفرق العسكرية من قوات جيش وما

---

(١) علي باكير، العراق والتراجع الأمريكي، تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ ص ١٩٣.

تسمى بالشرطة الاتحادية من العرب السنة إلا ضابط واحد قائد للفرقة الثانية أحمد ناصر الغنام من قضاء هيت في محافظة الأنبار والذي تم نقله للفرقة السابعة عشرة، وكان شديداً ضد أهالي الموصل حيث كانت تعمل الفرقة، وأخيراً وتحسباً من أي دور ممكن أن تلعبه بقايا حزب البعث فقد نفذت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات طالت أكثر من ٦١٥ من كبار قادة حزب البعث حسب تصريح المالكي نفسه، والرقم في تزايد، ومن دلائل كذب المالكي عن هذا الانقلاب الوهمي قال نائب رئيس مجلس محافظة الأنبار سعدون عبيد شعلان: "إن قوات من الشرطة الحكومية نفذت وبأوامر من المالكي، قرار اعتقال العشرات من ضباط الجيش العراقي السابق، وأن المدن التي تم الاعتقال فيها هي الرمادي والفلوجة والرطبة وحديثة، وأن من بين الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال ضباط متوفين منذ عدة أعوام وهناك أربعة ضباط متوفون إبان حكم الرئيس السابق صدام حسين، وهنالك ضباط قد هاجروا إلى خارج العراق بعد احتلال العراق"[١].

وفي حال وقوع مثل هذا السيناريو سيعتمد مستقبل أمريكا في العراق والمنطقة على نوع وتوجهات الرئيس القادم بانقلاب عسكري، فإن كان الانقلاب نابعاً من دافع أمريكي فإن شرعيته ستكون منقوصة، وسينظر إليه على أنه (عميل) على غرار من قامت أمريكا بتنصيبهم في أفغانستان والعراق بعد الاحتلال، أما اذا كان الرئيس ذا توجه وطني وقومي فإن المرجح أن ينظر إلى النفوذ الأمريكي في العراق بأنه تحد، فهو لن يرضى بالوجود العسكري الأمريكي أو النفوذ الإيراني، وهو ما سيكسبه شرعية مقبولة في الشارع العراقي ومصداقية عالية، وهذا هو أفضل سيناريو ممكن للعراق والمنطقة[٢].

وبحسب ما جرى في العراق فإن هذا الطرح غير صحيح لا في ذلك الوقت ولا في أي وقت لاحق لأن من سمح للأهالي بالاستيلاء على السلاح ونسق لاحقاً مع المالكي حسب تصريح وفيق السامرائي مستشار الطالباني للشؤون العسكرية بأنه (المالكي)

---

(١) المالكي يصدر أوامر باعتقال ضباط في الجيش العراقي السابق، وكالة حق.

(٢) علي باكير، العراق والتراجع الأمريكي، مصدر سابق، ص١٩١.

طلب من الإدارة الأمريكية بسحب قواتها العسكرية من محيط مدينة الثورة (الصدر!) وخاصة منطقة قناة الجيش للسماح بحرية الحركة لمليشيات جيش المهدي والمليشيات الشيعية الأخرى لقتل أهل السنة[1].

وهو ما حصل فعلاً حتى في وزارة الجعفري ففي رسالة من الرئيس جلال الطالباني إلى إبراهيم الجعفري ووزيري الدفاع والداخلية قال فيها: (وردتنا أخبار بوجود أشخاص يرتدون بزات رسمية ويركبون عجلات مماثلة لسيارات قوات الشرطة والجيش ينفذون أعمال قتل ومداهمات ليلية تستهدف المدنيين في منازلهم"[2].

وصرح النائب المستقل صباح الساعدي عن الائتلاف الشيعي: إن الحكومة تخوف المواطن بالانقلاب العسكري على العملية السياسية للتغطية على الفساد المالي والإداري المستشري في الحكومة[3]، بينما صرح النائب السابق مثال الآلوسي أن الهدف من التخويف بعملية الانقلاب المزعومة هو تخويف أعضاء مجلس النواب أن مصيرهم بيده إذا ما حاولوا الوقوف ضد مشروعه في حكم العراق[4].

انعكاسات سيناريو الانقلاب العسكري:

- على العراق:

- العودة بالعراق إلى الخط الوطني وذلك يعتمد بشكل كبير على الجهة التي تقف وراء الانقلاب والمحافظة على وحدة العراق وابتعاد شبح التقسيم.
- إعادة دوره السياسي سداً لمشاريع الأطماع التوسعية الإيرانية، وبخاصة في ظل وجود رئيس ذي توجه وطني- قومي (إسلامي) .

---

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، إعداد المعهد العربي للبحوث والدراسات، الأردن - ٢٠٠٦.
(٢) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات مصدر سابق. انظر أيضاً صحيفة "العرب اليوم"، ١/ ٣/ ٢٠٠٦م.
(٣) وكالات، ٢٦/ ١١/ ٢٠١١
(٤) قناة الشرقية ٢٠/ ١١/ ٢٠١١.

- فرض إنهاء الاحتلال الأمريكي بكل صوره وأشكاله عبر معاهدة أو عبر مفاوضات.

- القضاء على جميع المليشيات وإنهاء الفوضى، وفرض الأمن والاستقرار.

- إنهاء النفوذ الإيراني المباشر في العراق[1].

- على المنطقة:

- ارتياح عربي لمستقبل العراق.

- دور أكبر للعرب في تحجيم (الانتفاخ) الإيراني الحاصل.

- ارتياح تركي لاستقرار العراق، ومنع انقسامه، وما ينتج عن ذلك من مخاوف انقسامه، والتي تتمثل في مخاوف تجاه كردستان مستقلة.

- تراجع نفوذ إيران على عدد من المستويات إقليمياً، بل قد يتمخض عن صراع أمريكي - إيراني أنكى مما هو قائم منذ أعوام حين تستشعر طهران بأن منجزاتها ومكاسبها خلال السنوات التسع المنصرمة باتت في مهب الريح[2].

- **على مستقبل أمريكا في المنطقة:**

- تقويض سمعة أمريكا تجاه قضايا الديمقراطية والانفتاح، والفشل في بناء عراق ديمقراطي.

- هزيمة وليس (فشل) المشروع الأمريكي في العراق، ومن ثم محاولة تعويض ذلك في جبهات أخرى، أو أخذ العبر والدروس، وانكفاء أمريكا إلى استراتيجيات أخرى أقل وطأة.

- إمكانية تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة على المستوى البعيد، خاصة عندما

---

(١) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي، مصدر سابق، ص ١٩٤.

(٢) د. صبحي ناظم، الانسحاب الأمريكي من العراق، سيناريوهات محتملة، مجلة حضارة، العدد ١٢، تشرين الأول ٢٠١١، ص١٢٣.

يستعيد العراق عافيته وقوته[1].

د – استراتيجية تغذية المحاصصة الطائفية:

"فرِّق تسد" شعار رفعه الاستعمار خلال القرون الماضية وهو الشعار الذي يرفعه الاحتلال الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، ومنذ البداية لعبت الإدارة الأمريكية على الوتر الحساس ليس في العراق وحده بل في المنطقة وهو وتر الطائفية، يقول بشير نافع: وقد برزت في العاصمة الأميركية منذ عام على الأقل بوادر على إدخال العامل الطائفي والاثني بوصفه عاملاً أساسياً في رسم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، كما ظهرت مؤشرات على إدراك أميركي بتعاظم القلق العربي السُّني (والعربي في شكل عام) من تداعيات الاحتلال الأميركي على وحدة العراق الداخلية، وما أدت إليه سياسات الاحتلال من سيطرة طائفية على مقدرات الدولة العراقية الجديدة[2].

وهذه الاستراتيجية هي الأكثر احتمالاً بعد انسحاب القوات الأمريكية بشكل كلي أو الإبقاء على شركات المرتزقة والتي تدار من قبل البنتاغون.

ونحن نناقش هذا السيناريو المطروح على الساحة العراقية وبثقل كبير لابد في البداية من الاعتراف بـأن "أميركا تملك أوراقاً كثيرة، وربما تملك القدرة على قلب الأوراق في العراق في أي لحظة، ولو على حساب مصلحة العراق والعراقيين، أميركا لها حساباتها فهي لن تقبل بوجود من تصنفهم بالأعداء في العراق كقوة متنامية بحيث يمثلون خطراً عليها وعلى سياستها"[3]، ولذلك فإن السياسة الأمريكية في المرحلة القادمة ستسعى "إلى الإمساك بكل خيوط الحركة السياسية والعسكرية والشعبية في العراق، لتظل قادرة على مواجهة تحدي انسحابها، وهي إذ شيدت أكبر سفارة لها في الخارج، فهي تحاول استمرار حالة الصراع على الأسس ذاتها التي غرستها في العراق منذ الاحتلال من الفرز الطائفي

---

(١) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي، مصدر سابق، ص ١٩٤.
(٢) بشير نافع، دولة شيعية في العراق وأخرى سنية في سوريا، الجزيرة نت.
(٣) علي ال غراش. أميركا وشيعة العراق إلى أين؟. ميدل إيست أونلاين.

والعرقي، كما تؤسس عملياً لاشتعال حرب أهلية في العراق ووقوع صراع عربي إيراني على أرض العراق.. إلخ، باعتبار أن ذلك يمثل بدائل أمامها لاستمرار ضعف المكون الوطني العراقي ويعوق ويفرض تحديات حقيقية في مواجهة الحركة الوطنية والعربية والإسلامية المناهضة للاحتلال"[1].

و"تستفيد أمريكا من الدول المفككة داخلياً بعدة طرق، منها: إضعاف القرار السياسي فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية والدولية - القضاء على التكتل العربي أو الإسلامي أو الحيلولة دون أن يلعب دوراً مؤثراً في الصراعات الإقليمية - إيجاد البيئة المناسبة لتقبل الكيان الصهيوني وسهولة تغلغله، مثال: الأكراد، جنوب السودان - إنشاء علاقات منفصلة مع الطوائف والأعراق ومجموعات المعارضة داخل الدولة المفككة بعيداً عن الحكومة المركزية"[2].

ولذلك حاولت الإدارة الأمريكية في المرحلة السابقة "استمالة أطياف عديدة من العرب السنة لدفعها للاشتراك في التمثيل السياسي العراقي بشكل أكبر وأكثر فعالية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن السياسي، وأيضاً يعمل على امتصاص نقمة السنة وعزل المقاومة العراقية عبر مكافأة المتعاونين المشتركين في العملية السياسية، وقمع المعارضين ومحاربتهم عبر الذراع السني نفسه"[3].

ونعتقد أن هذا الأمر سيحصل إذا نجح في جر عدد من المحسوبين على العرب السنة للمشاركة بالعملية السياسية إلا أن الوضع لم يتغير بعد مرور أكثر من تسع سنوات على هذه الاستراتيجية، في وقت كانت للإدارة الأمريكية تأثير أكبر، وإن دورها وإن

---

(١) طلعت رميح الاحتلال الأمريكي للعراق يغيِّر صيغته ويعيد ترتيب تحالفاته، مجلة البيان، وينظر أيضاً مازن النجار. واقع ومستقبل المشروع الامبراطوري الأمريكي، تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ، ص ١٤٨.

(٢) أحمد فهمي. أيها الأمريكان.. لا تذهبوا بعيداً، مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١- ٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

(٣) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي، مصدر سابق، ص١٩٢،١٩١.

كان سيبقى إلا أنه بكل تأكيد سينخفض وبنسبة كبيرة، وأمام هذه الحقيقة فإن الفوضى وبوادرها أمر ليس ببعيد معتمداً ليس على ما جرى في العراق من أحداث بل يتجاوز حتى ذلك إلى ما شرع في الدستور وحتى في طريقة الانتخاب وتحديد عدد المقاعد لكل محافظة مما سيبقى التهميش والإقصاء للعرب السنة أمر لا مفر منه.

لقد مرر الاحتلال في هذه الأيام إحدى حلقات عملياته السياسية ـ وعسى أن تكون الحلقة الأخيرة ـ فكانت الانتخابات التي أراد الاحتلال من ورائها تثبيت أسس المحاصصة الطائفية والعرقية ليترسخ الوضع لصالحه في العراق؛ فيضمن بعد انسحابه بقاء العراق هشاً ضعيفاً، تأكله الصراعات، وتفت في عضده مشاكل داخلية لا تنتهي، ومن أجل ذلك سمح لأقطاب لعبته هذه بممارسة التزوير في أعلى درجاته، لأنه يعلم أنهم من دون ذلك لن يصلوا إلى مواقع السلطة التشريعية، والتنفيذية، وليدوروا من ثم في فلكه، ويحققوا له ما تبقى من برامجه وأهدافه، ويحافظوا له على مكتسباته[1]. وفي "العراق الجديد، يلزم الدستور فئة بعينها من العراقيين، ومن دون خوف من بطش الدولة، بل على العكس بتشجيع منها؛ باستخدام هوياتهم المذهبية في الصراع الدامي. وتعج الصحف بألوان من الموشحات التي تلعن الأمة العربية والقومية العربية والعرق العربي الفاسد، والمثير للاهتمام أن الصحف القومية الكردية تصب اللعنات على رؤوس القومية العربية، بينما يطفح كل سطر من سطورها بتمجيد الأمة الكردية، لقد أصبحت لدى العراقيين ثقافة قوية راسخة الجذور هي ثقافة الانتماء المذهبي والعرقي، بينما تراجعت إلى الوراء ثقافة التعايش التاريخي، في العراق الجديد هناك مليشيات شكلت جيشاً، يقول عنه الخبراء إنه سيئ التنظيم وغير مدرب جيداً، إنه جيش الأحزاب الدينية وحلفائه"[2].

---

(١) هيئة علماء المسلمين، http: / /www.iraq-amsi.com /Portal /news وجهت الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق رسالة مفتوحة إلى الشعب العراقي بمرور الذكرى السابعة لاحتلاله.

(٢) فاضل الربيعي. هموم العراق الجديد، الجزيرة نت.

انعكاس استراتيجية تغذية المحاصصة:

- على العراق:

- بقاء الدور الهامشي المعطى حالياً للعرب السنة، واستمرار هيمنة القوى والأحزاب الشيعية على المشهد السياسي، بتحالفها مع القوميين والشيوعيين الأكراد، أو فرض الفيدرالية السياسية، التي يستولي فيها شيعة إيران على منابع النفط في الجنوب، والأكراد على نفط الشمال، ويبقى العرب السنة كياناً ضعيفاً فقيراً في وسط العراق وفي السيناريو الأخير تحقق أمريكا تقدماً في تطبيق النظام الشرق أوسطي، نحو تقسيم العراق وكمدخل لتقسيم دول عربية أخرى كمصر أو اليمن أو غيرها، وهو المشروع الذي ساهمت المقاومة العراقية السنية بإفشاله.

- ستشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج العربي ككل، وسيعني بالضرورة عبور المد الإيراني الصفوي الفارسي شط العرب وزحفه أكثر نحو الجزيرة العربية[1].

- عراق هش ومتضارب الاتجاهات، ودائم الصراعات.

- تيه في معرفة الانتماء والوجهة، وتعدد في الولاءات.

- مخترق من قبل الأنظمة والدول الأخرى، لا سيما إيران والولايات المتحدة.

- على المنطقة:

حالة ترقب إقليمية دائمة لمنع تفجر العراق والحفاظ الدائم على وحدته.

خوف من مواجهة إيران في حال تعافى العراق.

- على مستوى أمريكا في المنطقة:

عدّ ذلك إنجازاً على الصعيد السياسي، يتم التأسيس عليه لتأكيد النفوذ الأمريكي والانتقال إلى ملفات أخرى إقليمية.

---

(١) ضيف الله الضعيان. العلاقات الخليجية الإيرانية، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ، ص ١٢٩، ١٣٠.

بقاء حالة التوتر بخصوص إيران، مع قدرة أمريكية أكبر على التهديد والتنفيذ.

متنفس أمريكي لاستعادة قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية في العراق والمنطقة[1].

ثانياً: استراتيجيات دول الجوار الإقليمية (إيران وتركيا):

بعد أن تطرقنا إلى الاستراتيجيات الأمريكية وتأثيرها على العراق والمنطقة نتطرق الآن وبشيء من التفصيل عن استراتيجيات دول المنطقة ودورها في العراق بعد عام ٢٠١١، ومعلوم أن مستقبل العراق والاستراتيجيات المستقبلية فيه؛ تؤثر على دول المنطقة جميعاً ولها تداعيات على المشهد الداخلي لهذه الدول، فعلى سبيل المثال استراتيجية انفصال كردستان العراق، فهي محاطة بمجموعة من الدول التي تعارض هذه الفكرة فتركيا وإيران وسورية لديها جالية كردية وان كانت قليلة في سورية فإنها في تركيا وإيران أكبر من وجود الأكراد في العراق ومن خلال هذا الانتشار فإنه إذا كان يعطيهم قوة إلا أنه نقطة ضعف لان هذه الدول لن تسمح لإنشاء دولة كردية مجاورة تساعد الأكراد في هذه الدول على الانفصال، هذا بالإضافة إلى تأثير تشكيل أو انفصال إقليم الجنوب وحتى إقليم للعرب السنة، ويبقى السؤال إلى أي مدى ممكن أن تقف هذه الدول مع منع قيام هذه الاستراتيجية أو تنفيذها؟

أ- الدور الإيراني:

العلاقة بين الشيعة في العراق وإيران هي علاقة السيد بالعبد فقد "رافق الثورة في إيران تحرك شيعي في العراق وفي عدد من دول الخليج العربي، ويقود هذا التحرك أنصار الخميني الذين هم من أصول فارسية، فضبطت السلطات في مختلف دول الخليج كميات كبيرة من الأسلحة جرى تهريبها إلى داخل هذه البلدان، على شكل أدوية أو بضائع من

---

(١) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي مصدر سابق، ص ١٩٤.

لبنان عن طريق سورية بواسطة شبكات محترفة"[1].

وقد كشف موقع ويكليكس مجموعة من الوثائق المهمة المتضمنة لمخاطبات الدوائر السياسية الأمريكية بشأن عدة قضايا؛ وبينما يتعلق بالعراق؛ تظهر هذه الوثائق أن إيران قد أحكمت سيطرتها على الانتخابات العامة، وأن رئيسها أحمدي نجاد أنشأ قاعدة سياسية إيرانية في العراق، فضلاً عن أن قاسم سليماني قائد فيلق القدس سخر كل طاقات إيران المخابراتية والسياسية والاقتصادية لإنشاء تحالف مرتبط بنظام بلاده، وإن من بين أبرز السياسيين في العراق الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة معه الرئيس العراقي جلال الطالباني ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي ورئيس البرلمان العراقي السابق إياد السامرائي، "وها هي الوثائق المنشورة تثبت مدى فداحة التدخل الإيراني ونفوذه الذي تستقوي به جهات عديدة لتنفيذ مخططاتها ومشاريعها في العراق والمنطقة، بينما أكدت هيئة علماء المسلمين على "منح وزارة الداخلية في الحكومة الحالية تراخيص لشركات أمنية إيرانية للدخول إلى العراق تحت ذريعة حماية الزوار الإيرانيين، تعد سابقة خطيرة، وفرصة للتدخل العسكري في هذا البلد، على غرار شركة بلاك ووتر الإجرامية[2].

إيران وتقسيم العراق:

شكل العراق على الدوام بثرواته وموقعه الجيوبولتيكسي المميز؛ مسرحاً لأطماع الشعوب المحيطة به، والتي تسكن الهضاب والجبال والصحاري الجرداء، فإيران التي كانت عبر التاريخ بلاد عيلام وفارس لم تنفك يوماً أن تمنع نفسها من النظر إلى العراق وادي الرافدين عبر وظيفتين؛ الأولى: كان فيها حجر الزاوية في توازن المنطقة برمتها فكلما كان قوياً توازنت المنطقة ما بين جبال زاكروس وغربها، وكلما كان ضعيفاً أصبحت منطقة متخلخلة، وتنافست تركيا وإيران أيهما يكون العراق مجاله الحيوي، الوظيفة

---

(١) ضيف الله الضعيان. العلاقات الخليجية الإيرانية، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ ص١٢٣.

(٢) الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين http: //www.iraq-amsi.com /Portal /news

الثانية: أن العراق كان بمنزلة مصدر يحمي الجناح الشرقي للوطن العربي من النفوذ الفارسي، وأدى انهيار العراق بهذه الطريقة التي أزالت أية مقومات للدولة والنظام إلى إحياء الأطماع الإيرانية وإيقاظها، وإن لبست هذه الأيام لبوس الدين والطائفة، الذي كان (في أسوأ حالاته) عازلاً وسداً وصداً يحميهم من النفوذ الإيراني[1]، والسؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هل إيران "ستكون في حالة تناقض ففي الوقت الذي تدعم الشيعة للانفصال عن العراق ومن ثم ضم الأجزاء التي يحصل عليها الشيعة إلى إيران بينما تقف بالضد من هذ الفكرة عندما يصل الأمر مع الأكراد لأن انفصال الأكراد سيعطي دعماً للأكراد في كل المنطقة للانفصال وسيحاولون زعزعة السلطة في بلدانهم وستبقى الخيارات بيد إيران وإذا ما تم فتح الباب أمام أكرادها فإنه لن يغلق إلا بانقسام العرب والبلوش السنة والأذربيجان وهو الخيار الأخير والأصعب عليها؛ فليس من المعقول أن تسمح للأكراد وجميع القوميات في الدولة الإيرانية بالانفصال، وبالنتيجة فإنه لن يبقى من إيران شيء أمام هذه الأطروحة إلا أن تقف إيران بالضد من فكرة انفصال الأكراد وستكون أمام خيار واحد ليس إلا وهو بقاء الوضع في إقليم كردستان غير آمن من خلال زرع الفتن وأحداث الكثير من التفجيرات وقتل الناس وهذا ليس بعيد أو صعب عليها[2].

لكن إذا ما أمعنا النظر في المعطيات، فسنرى عراقاً عربياً وقومياً وعدواً تاريخياً لإيران سيزول من الخريطة، وهذا بحد ذاته مكسب استراتيجي وتاريخي لإيران، كما أن نشوء دولة شيعية سيكون ممهداً لضمها إلى الرقعة الجيوسياسية والاستراتيجية الإيرانية

(١) خالد المعيني. موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ ص ٢٣١.

(٢) أنس المندلاوي. الفدرالية وتقطيع محافظات أهل السنة الهدف الرئيسي من الفقرة ١٤٠،ج٢-٢، موقع وكالة حق ٢٠٠٦، المختصر أيار ٢٠٠٧.

الممتدة في المنطقة، وسيجعلها للمرة الأولى منذ زوال الامبراطورية الفارسية[1] أقرب إلى تحقيق حلمها التاريخي بابتلاع الخليج العربي[2]، وهي من ثم ستطمح إلى تحقيق كل "أهدافها بتشكيل هذا الإقليم الشيعي وسيكون لها حصتها وحضورها في هذا الإقليم، وهذا لا يتعارض مع ما سيجري الاتفاق عليه مع أمريكا وبريطانيا، وهكذا سيحقق هذا الإقليم مصالح كل هذه الأطراف ما عدا مصلحة العراق والدول العربية المجاورة".

فإيران هي البلد الوحيد في المنطقة الذي حقق أغلب أهدافه التي كان يسعى إلى تحقيقها منذ عقود طويلة، فتقسيم العراق وإضعافه وتكوين حكومة مركزية موالية لإيران، وإبعاد العراق عن الأمة العربية، ووجود إقليم الجنوب الذي سيتمتع بأكبر ثروة نفطية مجاوراً لإيران ومواليًا لها، كلها عوامل سيكون لها تأثيرات سياسية واقتصادية كبيرة على إيران والمنطقة العربية، خصوصاً الخليج، وما عجزت عن تحقيقه بالقوة ستحققه من خلال السياسة، وإن هذا الموقف لا يتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية؛ لأن القيادة الإيرانية عرفت ومنذ حرب الخليج الأولى كيف تحقق أهدافها، وتجيد اللعبة السياسية في المنطقة، لذا استخدمت إيران الورقة العراقية أفضل استغلال، وتمكنت من فرض شروطها على أمريكا من خلال العراق، وهكذا ستضطر أمريكا إلى القبول بالموقف الإيراني والتعامل معه من أجل مصالحها، ومن نتائج هذا الموقف ستظهر إيران كدولة إقليمية يحسب لها ألف حساب، أما الدول العربية فإنها ستكون الخاسر الأكبر في هذه القضية، فلا هي قادرة على أن تؤثر أو تلعب دوراً مهماً على الساحة العراقية، ولا

---

(١) وكما أن تبني إيران للمذهب الرافضي والإدعاءات والتسميات بآل البيت وادعاء نصرتهم مدخل ومخطط للتوسع الإيراني واحتواء للمذاهب القريبة لمذهبهم والتغرير بأهل مذهبهم من العرب وغيرهم وكذلك مدخل لسب الصحابة والجرءة عليهم باسم نصرة آل البيت والفرس والافتراء بالأحداث التاريخية والنفخ فيها وما كثرة القتل في العراق الآن لأهل السنة إلا بسبب هذه الأمور الخبيثة وإلا لما كان الحكم لأهل السنة على مر التاريخ كان الروافض رغم مكائدهم وخبثهم يعيشون عيشة هنية وبأمن وأمان إلا من كان صاحب جريمة .

(٢) علي باكير. العراق والتراجع الأمريكي. تقرير ارتيادي، مجلة البيان، الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ، ص١٩٠، ١٩١.

هي قادرة على درء الخطر الذي سيحل بأقطارها[1].

إيران والانسحاب الأمريكي:

وإذا كانت إيران قد أعدت العدة بشكل جيد في أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق وأرسلت بكل أوراقها للعراق لتمارس لعبة تبادل الأدوار بين أدواتها التي دربتها بشكل جيد؛ فإنها وبكل تأكيد تعد العدة وبشكل أكبر لما بعد الانسحاب مهما كان حجمه وتأثيره، وكانت حادثة الفكة أنموذجاً لما سوف تقوم به، في وقت أرسلت الإدارة الأمريكية رسالة بالغة السوء إلى حلفائها في الخليج العربي، لا سيما أن وضع العراق بعد الانسحاب، فضلاً عما نفذته بعد الانسحاب البريطاني من البصرة "حيث تنشط نخبة من قوات الحرس الثوري الإيراني، ثم انسحاب الأمريكيين في أحدث موجات الانسحاب الغربية من المدن وتسليمها لقوى الجيش العراقي البالغ عدده نحو ٦٦٠ ألف جندي عراقي معظم قيادته العليا موالية لإيران، وقطاعاته الرئيسة من الميليشيات الشيعية التي تلقت تدريباتها في إيران أيضاً كمنظمة بدر وجيش المهدي وغيرهما"[2].

"لقد ثارت تساؤلات كثيرة في الماضي حول مدى قدرة توقع واضعي الاستراتيجية الأمريكية في الخليج لما سوف تؤول إليه الأمور، وما إذا كانت واشنطن تدرك بالفعل أنها ستقدم خدمة جليلة لإيران باحتلالها للعراق وأفغانستان أو لا؟ أو أنها كانت مضطرة في حقيقة الأمر للتعاون مع طهران في احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ بعد تواطئهما معاً في احتلال أفغانستان قبل ذلك بعامين وأنها استحسنت خيار التعاون في ترتيب أوضاع ما بعد الاحتلال أيضاً مع الإيرانيين أو أنها تغاضت بعمد أو جهالة عن إيجاد بدائل أخرى لا تضع طهران في صدارة المشهد الإقليمي هكذا، لكن الإجابة عن تلك التساؤلات برغم كونها كاشفة للمستقبل لن تضيف كثيراً للحاضر الذي ينبغي التعامل معه بجدية

---

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات – دراسة استشرافية (٢/ ٢)، مصدر سابق.

(٢) أمير سعيد. الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين. مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١-٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

أكبر من دول المنطقة".

لقد حرص الأمريكان على إطلاع إيران والتنسيق معها في غزو بغداد، والطلب منها عشية الغزو- عبر عملائها في العراق- تحريك الميليشيات الشيعية التي دربها الحرس الثوري الإيراني، ومن أهمها فيلق بدر (٢٥ ألف مقاتل) التابع للمجلس الأعلى، وذلك للسيطرة على الأراضي العراقية في الجنوب، بعد أن يعبرها الجيش الأمريكي نحو بغداد، ويأتي هذا التعاون الأمريكي الإيراني استجابة لدعوات عدد من الكتاب والمخططين الأمريكيين، الذين طالما كتبوا الكتب والمقالات التي تدعو الإدارة الأمريكية إلى ضرورة التفاهم والتعاون مع إيران، وعلى رأسهم ثلاثة من كبار العقول الاستراتيجية الأمريكية، وهم (زيغنيو بريجنسكي) و(برنت سكوكروفت) مساعدا الرئيس الأمريكي للأمن القومي السابقين، و(ريتشارد ميرفي) سفير أمريكي سابق ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأردني وجنوب آسيا[1]، ودارت تكهنات عديدة حول ما قيل عن «الصفقة الكبرى» بين الأمريكيين والإيرانيين خلال السنوات الماضية، وتناولت مقايضة الملف النووي الإيراني غير السلمي بنفوذ أكبر لطهران في الخليج، أو دور أكبر في حكم العراق في مقابل تقليم أظافر «حزب الله» في لبنان، غير أن اللحظة كشفت عن صفقة بلا ثمن سوى تأمين «حدود إسرائيل»، وهو ما كان واقعاً أصلاً من دون هذه الصفقة الصفرية، لقد حيرت واشنطن الخبراء وهم يشاهدون هيلاري كلينتون تصرح قبل ساعات من وصول الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى نيويورك لحضور الاجتماع السنوي لقادة الدول في منظمة الأمم المتحدة، لشبكة أي بي سي نيوز الأميركية نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٠: «آمل فقط أن تُبذل جهود داخل إيران من قبل قادة مدنيين ودينيين مسؤولين للسيطرة على أجهزة الدولة»، إذ بدت وزيرة الخارجية الأمريكية امرأة ضعيفة تتدثر بالأماني الحالمات مع بدء العد العكسي لدخول إيران إلى النادي النووي

---

(١) ضيف الله الضعيان. العلاقات الخليجية الإيرانية، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ ص ١٢٨.

العسكري[1]. ومن أسوأ السيناريوهات لإيران هو أن تنسحب قوات الولايات المتحدة "إلى القواعد العسكرية، التي تنتشر مثيلاتها في المنطقة وهي تدرك أن الفراغ الذي تتركه سيملؤه الإيرانيون، مكتفية فقط بتحجيم القوة الإيرانية أو بالأحرى ضمان عدم خروجها عن الفلك الأمريكي، وهي في سبيلها تسمح بقدر معقول من النفوذ الإيراني في دول الخليج، وقد لا تجد نفسها بحاجة إلى التصدي بقوة لطموحات إيرانية أو أطماع في دول الخليج المجاورة.

وتقوم إيران في المقابل بعملية تقدير موقف محسوبة، واختبار نوايا للأمريكيين من خلال آليات عدة تبادر الآن إلى ممارساتها على مقربة من بعض القواعد الأمريكية خارج العراق، وهي قد أجرت قبل الانسحاب الأمريكي أكبر مناورة لاختبار النوايا ـ على صغرها ـ كشفت بجلاء عن زهد الولايات المتحدة في لجم أنشطة الإيرانيين في التدخل المباشر في شؤون الجيران؛ فقبل مدة رفع العسكريون الإيرانيون علمهم فوق حقل الفكة العراقي على الجانب الآخر من حدود بلادهم مع العراق، وتحديداً في محافظة ميسان العراقية، بينما لم يزد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأدميرال مايك مولن عن القول من بغداد بأنه «قلق بشأن التوغل العسكري الإيراني في الأراضي العراقية، وقد كنت على اتصال بوزير الدفاع العراقي، لكن حل المشكلة متروك للقادة العراقيين والإيرانيين»، "فالأميركيون اليوم لا يريدون التفاهم حول مراكز النفوذ أو الحصص في عراق محتل، ولا تقاسم الاحتلال مع الإيرانيين، إنهم على وجه الدقة يريدون قوة إقليمية تشتري منهم احتلال العراق، دفعة واحدة ومن دون أن تدفع مليماً واحداً.[2]"

(١) أمير سعيد. الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين، مجلة البيان، مصدر سابق.
(٢) فاضل الربيعي. سيناريو حرب عراقية إيرانية جديدة وطويلة، الجزيرة نت.

تأثير التغلغل الإيراني في العراق على المصالح السياسية لدول الخليج:

"في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م سقطت بغداد بأيدي القوات الأمريكية وحلفائها، وتشكل مجلس الحكم الذي سيطرت عليه الأحزاب الشيعية التي تأسست وارتبطت بإيران في أثناء فترة المعارضة لنظام صدام حسين، فالمجلس الأعلى الإسلامي العراقي أسسته المخابرات الإيراني سنة ١٩٨٢م إبان الحرب مع العراق، وغالب مكوناته من الجماعات المنفية في إيران، ويرتبط مع هذه الأخيرة بوشائج ثقافية وعاطفية، وأتباعه من المنبهرين بالنموذج الثوري الإيراني، وعائلة الحكيم التي تسيطر عليه، عائلة إيرانية، وأول شيء طالب به عبد العزيز الحكيم حين استلم دورة مجلس الحكم، هو تعويض إيران بـ ١٠٠ مليار دولار عن الحرب التي دارت بينها وبين العراق، بينما يطالب الدول العربية بإلغاء ديونها! وحزب الدعوة إيراني التأسيس والانتماء، وأول قرار اتخذه الجعفري عند توليه الوزارة: إطلاق ٤٠٠ معتقل إيراني، بينما كانت سجونه تعج وتضج بمعتقلي العرب السنة من العراقيين وغيرهم، والمرجع الشيعي الأعلى (علي السيستاني) إيراني من مدينة سيستان، ويحمل جواز سفر إيرانياً، وقد أصدر فتواه الشهيرة بتحريم مقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق[1]، وحتى الأحزاب الكردية المتنفذة فهي تعلن بصراحة ولاءها لإيران، يقول جلال الطالباني: "لو قامت إيران بانقلاب عسكري في العراق لم تكن لتأتي بحكومة صديقة كما جاءت بهذه الحكومة "[2].

وفي ظل إتمام الانسحاب وهزيمة أمريكا في العراق تفتح ملفات كانت تبدو سرية نتيجة الفقر المدقع في فهم أساليب أمريكا الاستخبارية في التعامل معنا، ومن بين أهم هذه الملفات ملف الحرب الإعلامية والسياسية الأمريكية والتهديدات ضد إيران لأجل تأهيلها لخوض حروب وممارسة أدوار تخدم أمريكا كما تخدم الصفوية الإيرانية، لكن

---

(١) ضيف الله الضعيان. العلاقات الخليجية الإيرانية، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ ص ١٢٨.

(٢) احتمالات الحرب الأهلية في العراق، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٧ ص ٦٢

ضحيتها في كل الأحوال هي الأمة العربية، وهذا الملف يعد الأخطر منذ غزو العراق على مصير الأمة العربية بشكل عام ومصير الثورة العراقية المسلحة بشكل خاص[1]، ولذلك لم يكن غريباً أن تكون هذه التنظيمات الصفوية هي القوة الرئيسية التي ساهمت في الغزو، وشاركت في الحكم، الذي أقامه الاحتلال وتبنت الفدرالية ونظام المحاصصة الطائفية والعنصرية، واستخدمتها أمريكا لتدمير العراق وبأوامر إيرانية رسمية، وهو موقف عبر عنه محمد أبطحي مستشار خاتمي عام ٢٠٠٤ بقوله: (بأنه لولا الدعم الإيراني لما تمكنت أمريكا من احتلال كابول وبغداد)، وإزاء هذا فمن "الطبيعي أن تسير العلاقات بين الدول العربية الخليجية وإيران على خط حبل مشدود: وذلك بسبب احتلالها لجزر الإمارات الثلاث، ولتشييدها مفاعلاً نووياً في بوشهر، ولدعمها السياسي للشيعة معنوياً ومادياً، ولتدخلها المباشر في جنوب العراق، ولتهديدها بإغلاق مضيق هرمز، وضرب المنشآت الحيوية في دول الخليج إذا اندلعت الحرب مع أمريكا، ولتسلل أعداد من الحرس الثوري إلى أراضي الدول الخليجية عن طريق التهريب، ولأمور أخرى.

ب- تركيا:

تركيا التي حكمت المنطقة في عهد الدولة العثمانية ما زالت تشعر بأنها وصية على التركمان ويشغلها مصير الأقلية التركمانية وخاصة في مدينة كركوك، ولا ينصب الاهتمام التركي في هذا الجانب ولكنها في الوقت نفسه لا تريد أن تصبح المدينة ومواردها النفطية في يد الحكومة الكردية في إقليم كردستان العراق، لأن انفصاله عن العراق لن يكون إلا مسألة وقت ليس إلا، وهذا سيقدم دعماً مباشراً وغير مباشر لأكرادها الطامحين بالانفصال ولذلك فهي تسعى كما حال بقية الدول إلى منع هذا الانفصال ولأن حلم كردستان الكبرى لا يتحقق إلا بضم كركوك لكونه الخطوة الأولى والمهمة في هذا الطريق وهذا سيشمل أكراد العراق وتركيا وإيران وسورية.

(١) صلاح المختار. السيناريو الأمريكي الأخطر: حروب تأهيل إيران!.

هذه المعطيات دفعت تركيا إلى أن تدخل بكل ثقلها في المشهد العراقي وبخاصة فيما يتعلق بقضية كركوك وإن كانت تركيا قد حاولت إثارة موضوع الموصل من جديد قبل احتلال العراق، وهو ما جاء في تصريح الرئيس التركي السابق "بولند أجاويد" إبان الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٢ حينما قال: "إن الموصل وكركوك أمانتان لدى الحكومات العراقية المتعاقبة وقد آن الأوان لاستردادهما".

وعندما تكونت الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية وبعد ضمها ثلاث ولايات عثمانية هي الموصل والبصرة وبغداد، ظلت ولاية الموصل مطلباً لتركيا الحديثة على أساس أنها جزء لا يتجزأ من تركيا، والسبب الحقيقي لهذه المطالبة هو احتواء الولاية على مخزون نفطي كبير.[١]

وإذا كان الأمر الذي يعود إلى عشرينيات القرن الماضي إلا أنه جذب اهتمام بعض القوميين الأتراك الذين استخدموا هذا التصريح في حينه إلا أنه لم يتجاوز بعض المقالات الصحفية وبعض التصريحات والآراء من بعض الشخصيات التركية وإذا كان الأمر وفق المنظور العام هو أقرب للتحقق الآن بسبب ضعف الحكومة في العراق المحتل وإمكانية أن لا تتدخل القوات الأمريكية إن شعرت أن ذلك يخدم مصالحها، وإن لم تظهر بوادر من الحكومة التركية بهذا الاتجاه إلا أنه ربما تكون من الخطط الخفية لدى الأتراك من وجود قواتها شمال العراق وداخل حدوده وإن كانت الحجة المعلنة هي مهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني التركي (p.k.k) المتمركزة في سلسلة جبال قنديل شديدة الوعورة بالقرب من المثلث الحدودي (إيران- تركيا- العراق) [٢].

ولا يمكن إغفال وجود ملفين يعدان الأخطر، ويمسان جوهر أمنها القومي، وهي تنظر من خلالهما إلى الشأن العراقي: الملف الأول: يخص الأكراد، والآخر: يخص قضية كركوك.

---

(١) سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، الحرب على العراق، يوميات- وثائق- تقارير، مصدر سابق.
(٢) أنس المندلاوي. محافظة التأميم صراع على النفط أم للانفصال في ظل الاحتلال، وكالة حق.

فيما يخص الأكراد فإنها تنظر بحذر وريبة شديدين إزاء تعاظم استقلاليتهم في العراق، وما يمثله ذلك من تهديد مباشر لمستقبل تركيا الموحدة، وأما الملف الذي يحظى بأهمية استثنائية لدى الأتراك هو قضية كركوك ذات الأغلبية التركمانية، والتي تعرضت منذ الاحتلال إلى عملية (تكريد) وكرس ذلك في الدستور من خلال نص يمهد لضمها إلى إقليم كردستان، وهو ما يعطي أرجحية جغرافية واقتصادية ويقوي دعائم الانفصال، حيث تمثل كركوك عصب الطاقة بالنسبة للمنطقة الشمالية، فيها ١٢٪من مخزون العراق النفطي[١].

فتركيا وبسبب عدم مشاركتها بالحرب مع الولايات المتحدة ضد العراق، وبسبب حاجة أمريكا إلى الأكراد فإن دورها أصبح هامشياً على الساحة العراقية، وهي تحاول أن تستفيد من الورقة التركمانية وورقة المياه، ولو بتأثير محدود[٢]، إلا أنها تبقى " الدولة الوحيدة التي يمكن أن يعول عليها للوقوف ضد المشروع الكردي لأن الحركة الكردية داخل تركيا أقوى مما في إيران لأن عدد سكان أكراد تركيا يقارب ٢٠ مليون نسمة وهي تمثل نسبة ٣٠٪ من سكانه إضافة إلى العلويين سكان الإسكندرونة ويمثلون العدد نفسه تقريباً، أما الأرمن فإن الخوف منهم ليس بأقل من الآخرين، لا سيما أنهم مصرون على مطالبة الحكومة التركية بالاعتذار عن قتلهم في عشرينيات القرن الماضي، وهي مسألة تطرح الآن بقوة من فرنسا مع تأييد صامت من الاتحاد الأوربي، ولذلك فإن التدخل التركي سيكون الأقوى والأعنف متخذين من وجود التركمان في التأميم ونينوى ذريعة لحمايتهم وإن محاولات الأكراد في العراق لتطمين التركمان من خلال منحهم الحكم الذاتي في حال إنشاء إقليم أو الانفصال يعبر عن شعورهم بأن لتركيا دوراً كبيراً تستطيع أن تلعبه في منع تحقيق الحلم الكردي في رؤية ليس كردستان الكبرى بل حتى دولة كردية

(١) خالد المعيني. موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ ص ٢٣٢.

(٢) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، مصدر سابق.

صغيرة[1]، وقد أفادت مصادر مطلعة أن اجتماعاً عقد قبل أشهر من الانسحاب في السفارة التركية ضم مسؤولين أميركيين لبحث المزاعم التي تؤكد دعم تركيا غير المطلق لإقامة إقليم " العرب السنة" الذي يضم كركوك، وكشفت المصادر بأن "الجانب التركي أبدى رفضه لأي مشروع قد يدخل كركوك ضمن المنطقة الكردية بأي شكل من الأشكال، وأن تركيا لن تتوقف عن دعم استقلالية وبقاء كركوك بعيدة عن "اليد الكردية"، وبحسب مسؤولين الأتراك فإن أنقرة مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع أي طرف قد يسند المساعي الكردية لضم كركوك وإن كانت المادة (١٤٠) تقضي بخلاف ذلك[2].

علاقة تركيا مع القوميات الثلاث الرئيسية في كركوك:

العلاقات التركية مع الجانب العربي لا تزال غير واضحة للعيان، وهو من كلا الجانبين، وهو يشبه إلى حد كبير المشهد العراقي الضبابي فحتى ردود الأفعال الشعبية على الهجمات التركية داخل الأراضي العراقية لم تكن واضحة وتوازي حجم التدخل والقصف الذي تقوم به القوات التركية، وهذا الأمر يولد فجوة في العلاقات بين العرب والأكراد في العراق، وإن كان المستهدف هم أكراد تركيا وليس أكراد العراق وهذا الأمر هو الذي يهون عدم مبالاة الشعب الكردي من الموقف الضعيف للعرب على الهجمات التركية.

أما التركمان والذين تربطهم بتركيا علاقات ثقافية إضافة إلى الانتماء إلى قومية واحدة وربما هي الدولة الخارجية الوحيدة التي تساعدهم في أزماتهم، وهذا الأمر يشعر تركمان كركوك بالاطمئنان من موقف تركي يساعدهم في حالة تفجر اقتتال داخلي في كركوك وإن كان هذا الأمر لا يمكن التكهن به أو الأخذ به دائماً، أو على الأقل بالصورة

(١) أنس المندلاوي. الفدرالية وتقطيع محافظات أهل السنة الهدف الرئيسي من الفقرة ١٤٠،ج٢-٢، موقع وكالة حق ٢٠٠٦، المختصر أيار ٢٠٠٧.

(٢) تركيا تدفع لضم كركوك إلى إقليم "سني"، والملف الأمني هاجس العرب والتركمان، http://kirkuknow.com/

العلنية التي يتوقعها الكثيرون، لأن للأتراك حساباتهم كدولة لا يمكن أن يربطوها وفي جميع الأوقات بمصير أقلية وإن كانت ترى أنها تابعة لتركيا.

أما علاقة تركيا مع الأكراد فلها بعدان:

الأول: الدعم والإسناد وهو ما كان يجري خلال الفترة التي أعقبت أحداث١٩٩١ حيث كان لتركيا دور مهم فيما تحقق لأكراد العراق من مكاسب عندما تحددت لهم منطقة آمنة شمال خط العرض ٣٦، حيث كانت الطائرات الأنجلو- أمريكية تنطلق من قاعدة أنجرليك التركية لتشكل مظلة جوية على المنطقة، وفي ظل ذلك حدث التطور السياسي المهم لأكراد العراق، لدرجة أنهم كانوا حتى سقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣ في استقلال تام عن بغداد في كل شيء، ولم يكن ينقصهم سوى إعلان الاستقلال واعتراف بعض الدول، كل هذا كان يتم ولم يحدث أي رد فعل تركي إزاء ذلك، فالعلم الكردي مرفوع عند البوابة الحدودية مع تركيا عند نقطة إبراهيم الخليل، التي كانت واردات هذا المعبر الحدودي يتم الاستفادة منها في تقوية الإقليم.

والثاني: التحفظ بل رفض طموحات الأكراد في إقامة دولة كردية تضم كركوك، وتجلى ذلك بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣، ويبدو أن الحزبين الكرديين لهما وجهتا نظر خلال هذه الفترة ففي الوقت الذي يحاول مسعود البرزاني تصعيد الموقف مع تركيا من خلال تصريحاته النارية نجد الطالباني يتخذ الجانب السياسي ويحاول دائماً أن يشعر تركيا بأن علاقتهم جيدة وأنه سيكون حليفاً قوياً لهم وأنه مع ضرب حزب العمال التركي إذا ما رفضوا ترك السلاح أو ترك العراق وهو ما صرح به الطالباني خلال زيارة أردوغان للعراق (في آذار ٢٠٠٩) وهو ما يرفضه البرزاني.

إذاً تبقى الصورة معتمة كحال الاستراتيجيات الخارجية من العراق والكل سينتظر ردة فعل الأخير ولكن يبقى الأمر المهم من سيتخذ الخطوة الأولى ويفرض رأيه وأجندته على مدينة كركوك بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة[1].

(١) أنس المندلاوي. محافظة التأميم صراع على النفط أم للانفصال في ظل الاحتلال، وكالة حق.

ج- الموقف العربي من السيناريوهات المطروحة تجاه العراق:

يبدو أن العرب يصلون متأخرين على الدوام، فعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقها الكثير من المفكرين والمحللين عن خطورة الوضع في العراق وتداعياته، وما سيحصل فيه وتأثير ذلك على الدول العربية؛ إلا أن العرب لا يتحركون حتى يصبح الخطر وشيكاً، ويصبح كما يقال حقيقة واقعة، فالعراق على وشك التقسيم، والعراق ليس جزءاً من الأمة العربية، والفيدرالية والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان هي السلاح الجديد الذي ستواجهه الدول العربية لا سيما الخليجية من داخلها، فتحت الشعارات المشار إليها ستتحرك الأقليات تطالب بحقوقها وبدعم من الولايات المتحدة، وستصبح إيران دولة إقليمية مؤثرة في المنطقة[1]. إذا كان الدور التركي يكاد ينحصر في شمال العراق وتأثيره لا يكاد يرى بالعين المجردة فإن الدور الإيراني اتخذ بعداً أكبر ليس فقط في امتداده من جنوب البصرة إلى شمال دهوك بل إنه تدخل واضح للعيان في كل جوانب الحياة من الفرد البسيط إلى قمة الهرم السياسي مروراً بدعم المليشيات إلى عمليات السرقة، بينما يبقى الدور العربي والإسلامي ينحصر بالاهتمام الفردي للشعبين العربي والإسلامي، وهو دور لا يمكن التعويل عليه كثيرا لأنه محكوم بإرادة الحكام، ونحن لا نعول كثيراً على أن يأتي الربيع العربي للعراق بخير؛ لأن الكل سيحاول أن يكون ودوداً مع محيطه الخارجي وربما سيبقى الوضع على ما هو عليه في أقرب توقيت حتى انتخابات الدورة البرلمانية القادمة.

وبينت القوى المناهضة للاحتلال دور الجامعة العربية السلبي في العراق مؤكدة أن مصداقية الجامعة العربية هي اليوم لدى العراقيين وغيرهم من العرب المحبين للعراق وشعبه في محل اهتزاز[2].

---

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - مصدر سابق.

(٢) وجهت الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق رسالة إلى السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، في ربيع الأول ١٤٣٢هـ ٢٧/ ٢/ ٢٠١١م http: //www.iraq-amsi.com /Portal /news

الموقف العربي من السيناريوهات المطروحة في العراق:

- الموقف السوري:

يبقى الموقف السوري أكثر وضوحاً من وجود القوات الأمريكية أو انفصال إقليم كردستان فإن بعضهم يرى أن سورية ستصبح كبش الفداء الذي ضحت به إيران حتى تفوز بالعراق، فهي التي عاونت إيران بحيث دفعتها إلى تقديم الدعم للمقاومة والعناصر الأخرى لإدامة الضغط على أمريكا وتوريطها في العراق، فقد "حذر الرئيس السوري بشار الأسد من مغبة أي دعم لانفصال الأكراد في العراق قائلاً إن ذلك الأمر يعتبر خطاً أحمر لدى كل دول المنطقة، وأضاف الأسد أن أي تقسيم لن يؤثر على العراق وتركيا فحسب بل إن مداه سينال كل الدول المجاورة[1]"، ويرى المحللون أن تركيا وسورية اللتين توجد في كل منهما أقلية كردية كبيرة يشتركان في الخوف من أن يؤدي قيام دولة كردية في شمالي العراق إلى إذكاء المشاعر الانفصالية بين الأكراد في البلدين.

وأما موقف بعض الدول العربية من القضية العراقية فهو في مجمله العام مخجل فيما يخص ما يُفعل بالعرب السنة، فقد وقفت بعض الدول العربية موقف المتفرج مما يجري في العراق، وإذا كان الضعف الذي تعيشه بعض دول المنطقة منعها من عدم دعم مقاومة العرب السنة للمحتل الذي مكن لهؤلاء الشعوبيين الموتورين في بلاد الرافدين، فلم يكن هناك مبرر واقعي ولا استراتيجي للتخلي عن العرب السنة، ولو من أجل مصلحة ومستقبل الدول الخليجية"[2].

---

(١) من تصريحات الأسد لشبكة CNN التركية في أول زيارة لرئيس سوري إلى تركيا منذ استقلال سوريا عام ١٩٤٦ ينظر الجزيرة نت.

(٢) ضيف الله الضعيان. العلاقات الخليجية الإيرانية، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ ص ١٢٩.

وعلى الرغم من وجود قدر من التفاهم الإيراني - الأمريكي حول مستقبل العراق، إلا أن أمريكا ستظل قلقة من سيطرة اتجاه أيديولوجي واحد على المنطقة؛ لذا فهي تبحث عن طرف سني قوي يكون شريكاً في حكم العراق، حتى لو كان هذا الطرف ممن شارك في مقاومة المحتل لكنه يؤمن بمبادئ اللعبة السياسية، يؤيد هذا الرأي المحاولات المتكررة من قبل الأمريكيين في العراق للاتصال ببعض المقربين من فصائل المقاومة المؤثرة، بل التفاوض معها، ليس من أجل إيقاف المقاومة التي أنهكت أمريكا وأسقطت هيبتها وغطرستها فحسب، بل من أجل ترتيب البيت العراقي وضمان التوازن العرقي والطائفي فيه.

هناك متسع من الوقت كما يذهب ضيف الله الضعيان لدول الخليج ومحيطها العربي أن تبادر لتفرض لنفسها- بما تملك من أوراق- دوراً أكبر في التأثير على مجريات الأمور داخل العراق، على الأقل من أجل التخفيف من النفوذ والهيمنة الإيرانية على المشهد السياسي العراقي. يمكن أن تمارس دول الخليج هذا التأثير، عبر الدعوة لتجمع سياسي سني، تستثمر فيه المكتسبات التي حققتها المقاومة السنية، وتشترك فيه قوى المقاومة، وغيرها من الكيانات السنية الإسلامية والوطنية المعتدلة، يكون هذا التجمع شريكاً فاعلاً ولاعباً رئيسياً في المعترك السياسي العراقي"[(١)].

إن هذه التوصية تأتي كبرنامج عمل يتناغم مع كل التحذيرات التي صدرت سواء كانت من ملك الأردن عبدالله الثاني بالتحذير "من هلال شيعي"، يمتد من إيران إلى العراق وسورية ولبنان، وتأكيد الرئيس المصري السابق حسني مبارك أن ولاء الشيعة لإيران لا لبلدانها، أعقبتها تحذيرات الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، من التدخلات الإيرانية الطائفية في العراق[(٢)].

إن العراق اليوم واقع بشدة ضمن التجاذب السني- الشيعي، وعندما ترى دول الخليج العربي السنية كيف يوجه النظام العراقي الشيعي إمكانيات الدولة لمحاربة السنة

---

(١) ضيف الله الضعيان. العلاقات الخليجية الإيرانية، مصدر سابق ص ١٢٩.
(٢) بشير نافع. دولة شيعية في العراق وأخرى سنية في سوريا، الجزيرة نت.

في العراق وقمعهم، وإقصائهم بالكلية عن مواقع التأثير وخاصة العسكرية والأمنية؛ فإن على هذه الدول أن تتوجس خيفة من هذا النظام الذي سيقوم لاحقاً، بلا شك، بنقل هذه الممارسات إلى داخل دول الخليج، معتمداً على الشيعة فيها[1].

(١) سامي محمد صالح الدلال. الأمن في الحوض الخليجي، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ، ص٨٧.

المطلب الثاني: استراتيجيات القوى الشيعية في العراق

إن تغييراً جوهرياً حصل في الخريطة السياسية العراقية، بحيث أصبح بعض دعاة اللامركزية أشد مركزية من مروجيها، أما من كان يتمسك بالنظام المركزي، فقد بدا أكثر رغبة في حكم غير مركزي فيدرالي، وهو القرار الذي اتخذه مجلس محافظة صلاح الدين الرافض للفيدرالية سابقاً، والمرفوضة حالياً من جانب المالكي والائتلاف الشيعي المؤيد سابقاً للفيدرالية، والمتمسك بخيار حكومة مركزية قوية[1].

ويمكن أن نجمل أهم الاستراتيجيات التي تراها القوى الشيعية المتنفذة في العراق بالتالي:

١ - استراتيجية الحكم المركزي للعراق:

من أهم الاستراتيجيات التي تعمل على تنفيذها القوى الشيعية في العراق مع النظام الإيراني إعادة تكوين الدولة الفارسية بصبغة طائفية تحكم وتدار من قبل (ولي الفقيه) الإيراني، ولقد سعى الائتلاف الوطني الشيعي منذ بداية دخوله الحكم وسيطرته على الجمعية الوطنية والحكومة الأخيرة، إلى توسيع نفوذه وسيطرته على أجهزة الدولة كافة والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وتغليب الجانب الطائفي (الشيعي) على هذا الائتلاف وهو ما جعله تنظيماً سياسياً طائفياً، كما قاموا بفرض وجهة نظرهم حول الدستور، لا سيما ما يتعلق بالفيدرالية وعروبة العراق، وإعطاء صلاحيات واسعة للأقاليم مع تقليص دور الحكومة المركزية، وإبراز القضية الدينية، وتعظيم شأن

(١) عبد الحسين شعبان. الفدرالية العراقية والكثبان المتحرّكة، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

المرجعيات الدينية، ولقد عملوا وبكل ما لديهم من قوة لأجل تكريس هذه المفاهيم وتسويقها إلى المواطنين الشيعة بشكل خاص[١].

الحكم في العراق الآن هو حكم طائفي مبني على عقيدة دينية تقصي الآخرين، وتستخدم المرجعية الشيعية الدينية (السيستاني) غطاء لتعميق الهيمنة الشيعية سياسياً وأمنياً في العراق بدعم قوي من أمريكا[٢]، وهذه السياسة مدعومة بأجندة خارجية تعتمد على المذهب ولذلك فإن إيران تدعمه من" منطلق عقدي، ربطته بخروج المهدي، ولها جوانب دعوية تتعلق بنشر المذهب الشيعي، وأهدافها البعيدة تتمثل بتمكين الشيعة من الاستيلاء على بعض أنظمة الحكم في دول الخليج تمهيداً لإقامة امبراطورية شيعية لها امتداد على كامل الساحل جنوب العراق، وستكون هذه الامبراطورية من أغنى دول العالم؛ لكونها ستكون مالكة لمعظم احتياطي النفط في العالم ومتحكمة فيه، ولأجل ذلك فإن إيران في سباق مع الزمن لإتمام إنشاء مفاعلاتها النووية بقصد الحصول الذاتي على السلاح الذري، ولتدعيم مختلف أنواع أسلحتها الصاروخية بعيدة المدى: البرية، والبحرية، والجوية، وتقوم قياداتها السياسية والدينية بإرسال تهديداتها المباشرة والمبطنة إلى الحكومات الخليجية وأمريكا[٣].

حزب الدعوة وحكم العراق:

حاول حزب الدعوة بما يمتلكه من تاريخ سياسي أن يهيمن على الساحة السياسية بعد أن دعم الاحتلال وانتهز فرصة استلام الجعفري للحكم حيث انفرد باتخاذ القرارات

---

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، مصدر سابق.

(٢) سامي محمد صالح الدلال. الأمن في الحوض الخليجي، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ، ص ٨٧.

(٣) سامي محمد صالح الدلال. الأمن في الحوض الخليجي، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ، ص ٨٤.

وتهميش جميع الكتل السياسية حتى أعضاء قائمته[(١)]، ومن ثم سنحت الفرصة للمالكي الذي صرح بعد فشله في الفوز بانتخابات (٢٠١٠) وبصراحة من خلال شاشات التلفاز (لن نعطيها)، وقدم تنازلات لجيش المهدي من أجل التصويت له، وبالمقابل استلم جيش المهدي الجائزة بالإفراج عن معتقليه ومنهم المحكومون بالإعدام وهم نحو ٢٠٠٠ مجرم[(٢)]، ومناصب سياسية تفوق حجمه.

ويبدو من المشهد السياسي في المرحلة الحالية أن مشروع حزب الدعوة في الهيمنة على مقاليد الحكم والاستئثار بالسلطة على حساب الآخرين يتعرض للاهتزاز وحتى الانهيار، لتزايد الدعوات في المطالبة بالأقاليم من قبل محافظات الوسط والشمال والجنوب، فالمحافظات التي رفضت الدستور بسبب الفدرالية هي الآن تطالب بإنشاء أقاليم لها بسبب سياسات المالكي ليس فقط في التسلط والاستئثار في الحكم وبشكل دكتاتوري وإنما محاولته للتهميش والإقصاء بل القتل والتنكيل بالعرب السنة، حتى نفرت منه بعض أعضاء قائمته فقد أعلن رئيس قائمة أمل الرافدين عباس الموسوي عن انسحاب قائمته من كتلة دولة القانون في محافظة كربلاء، بسبب سياسة المالكي تجاه المحافظات والهيمنة على صلاحيات المحافظة، وهي القائمة الثانية التي تعلن انسحابها من قائمة دولة القانون فقد كانت قائمة مستقلون التي يرأسها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني قد انسحبت من قائمة دولة القانون في محافظة واسط للسبب نفسه[(٣)]، بل إن التململ من الدكتاتورية الجديدة دفع إلى الترويج لمسألة الانقلاب العسكري للضغط على جماهير الشيعة وتخويفهم من ذهاب الحكم من أيديهم مرة أخرى، فقد صرح النائب المستقل صباح الساعدي عن الائتلاف الشيعي " إن الحكومة تخوف المواطن بالانقلاب

---

(١) الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٠٦٠.

(٢) أنس المندلاوي. ثماني سنوات عجاف...انتهى زمانها أم آن أوانها؟، مجلة البيان، العدد ٢٨٥، النسخة الالكترونية.

(٣) وكالات،٤/ ١٢/ ٢٠١١.

العسكري على العملية السياسية للتغطية على الفساد المالي والإداري المستشري في الحكومة"[1]، بينما صرح النائب السابق مثال الآلوسي: "إن الهدف من التخويف بعملية الانقلاب المزعومة هو تخويف أعضاء مجلس النواب أن مصيرهم بيده إذا ما حاولوا الوقوف ضد مشروعه في حكم العراق"[2]، ورغبة في السيطرة على العراق كله من شماله إلى جنوبه رفض المالكي أي مشروع للأقاليم في الوقت الراهن. وكان قد ندد بقيام مجلس محافظة صلاح الدين بإعلان إنشاء إقليم في المحافظة وقال إنه "لن يرى النور"[3].

والمالكي عمل مع دولتي الاحتلال أمريكا وإيران على تجديد رئاسته للحكومة وهو على استعداد لفعل أي شيء وتقديم أية تنازلات مقابل ذلك ليكمل من خلالها مشروعه في السلطة، ومن خلال الإجراءات التالية:

١. نزع ما تبقى من أسلحة الصحوات بعد أن استنفدت قوات الاحتلال غاياتها منها، واستمرار حصارها واستهدافها من قبل أطراف متعددة، واستبدالها بمجالس الإسناد ذات الولاء المطلق للمالكي التي أسسها وأوكل مهمة الإشراف عليها إلى نائبه في زعامة حزب الدعوة علي الأديب.

٢. إقصاء ما تبقى من العرب السنة في المناصب السياسية والأجهزة الأمنية وشراء ذمم الآخرين الذين يعلنون الولاء المطلق للمالكي.

٣. حصار مناطق السّنّة وتجويع أهلها والتنكيل بهم بهدف إرغامهم على هجرة مناطقهم، إن لم يكن تغييب شبابهم في السجون أو الموت على يد فرق الموت الجديدة التي يقودها المالكي، وتكرار ما حدث في أعقاب حادثة تفجير مرقدي سامراء.

٤. شل القدرات الاقتصادية لأهل السّنّة ومحاصرتهم في سُبل عيشهم للغرض ذاته في الفقرة السابقة.

---

(١) وكالات، ٢٦/ ١١/ ٢٠١١

(٢) قناة الشرقية ٢٠/ ١١/ ٢٠١١.

(٣) موقع http: //www.aknews.com

٥. استبدال قيادات الجيش من العرب السنة التي أظهرت ولاءً جزئياً للمالكي بقيادات جديدة ولاؤها المطلق له للتنكيل بأهل السّنّة على يد أبناء السّنّة لزرع العداوة والبغضاء بينهم.

ويوجز ذلك أحد الباحثين بقوله: ستكون الولاية الجديدة للمالكي هي الصفحة الثانية من مخططه الطائفي، وهي الأخطر في إطار استراتيجية إفراغ بغداد من أهل السّنّة بالتنسيق مع إيران وهو هدف مشترك بينهما[1].

البعد العسكري لإنجاح المشروع الشيعي في حكم العراق:

وبعد أن كنا قد تطرقنا بإيجاز إلى سياسة الائتلاف الشيعي الراغب في الاستحواذ على السلطة فإن تلك السياسة سبقتها ولا تزال سياسة عسكرية لا يمكن وصفها إلا بجريمة إبادة ضد الجنس البشري لغرض تحقيق هذه الاستراتيجية، وتفصيل ذلك:

أ- بغداد ومحافظة واسط:

لقد مورس القتل والتهجير بشكل واسع في بغداد وبشكل أوسع في المناطق المحيطة بها، لكسر الحزام السني المحيط بالعاصمة بغداد، إذ كانت الخطة المطروحة لتحقيق حلم الشيعة في حكم العراق تبدأ منها "إذا ما أراد الشيعة الهيمنة على العاصمة عندها لا بد من طرد العرب السنة الساكنين في هذه المناطق وضمان الطريق ما بين مناطق الجنوب ومركز العاصمة"، وبحكم الترابط الجغرافي والمذهبي بين منطقة المدائن (جنوب بغداد) ومدينة الصويرة في محافظة واسط فإن الحديث عن المدائن يمتد من جسر ديالى القديم إلى المناطق السنية في الصويرة شمال الكوت.

فالمدائن التي لا تزال تداعياتها إلى يومنا هذا والتي بدأت منذ أن فاز الائتلاف بالانتخابات الأولى (مطلع ٢٠٠٥) في ظل الاحتلال الأمريكي وبغطاء المرجعية الإيرانية

(١) رائد الحامد. شكل الحكومات المقبلة وخيارات المقاومة المستقبلية. مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١- ٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

في العراق، وعندما استلم الجعفري مهامه رئيساً للوزراء وكانت هي أول مهمة له وهي تهجير أهل السنة من بغداد كما يعلم الجميع وقد أفاد بعض أعضاء الحكومة أنه صرح بذلك قائلاً: (لن أبقي على أحد من أهل السنة في بغداد) وقصة المدائن التي تناقلتها كل وسائل الإعلام وبحثت في حيثياتها ولكنها لم تتطرق إلى حقيقة القصة وكيف بدأت.

في شهر آذار ونيسان من العام ٢٠٠٥ تمت عمليات تطهير عرقية أولية مارسها العرب الشيعة ضد إخوانهم العرب السنة وليس العكس كما أشيع في حينه، وقد كشف الوضع الأمني عقب أحداث سامراء تركيز بعض الميلشيات الشيعية أعمالها العسكرية للسيطرة على هذه المنطقة بحيث سيطرت قوات جيش المهدي التابع للزعيم الشيعي الشاب "مقتدى الصدر" على مسجد سلمان باك "الفارسي"، بالإضافة على إحكام سيطرتهم على طاق كسرى، وما جرى من مصادمات طائفية وقعت إثر خلافات على أرض بين المزارعين السنة والقادمين من المزارعين الشيعة، فقام جيش المهدي بمداهمة بيوت أهل السنة في المنطقة ومن مختلف العشائر وبمساعدة العشائر الشيعية كافة، وبدأ العمل على التهجير والاستيلاء على جميع أملاك أهل السنة من مناطق واعتقال وقتل من تبقى منهم في هذه المناطق.

وكل تلك الجرائم لم تتم بمعزل عن الحكومة ففي رسالة من الرئيس جلال الطالباني إلى إبراهيم الجعفري ووزيري الدفاع والداخلية قال فيها: (وردتنا أخبار بوجود أشخاص يرتدون بزات رسمية ويركبون عجلات مماثلة لسيارات قوات الشرطة والجيش ينفذون أعمال قتل ومداهمات ليلية تستهدف المدنيين في منازلهم)[1]. وحظيت هذه الممارسات بدعم قوات الاحتلال إذ عملت الحكومة على إقناع الأمريكان بأن كافة المظاهر المسلحة في المناطق الشيعية هي للدفاع عن النفس والحفاظ على سلامة الأمريكان من الهجمات (الإرهابية)، لذا سيعملون على إخلاء هذه المحافظات بشكل

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، إعداد المعهد العربي للبحوث والدراسات، الأردن - ٢٠٠٦. انظر أيضاً صحيفة "العرب اليوم"، ١/ ٣/ ٢٠٠٦م.

تدريجي من قوات التحالف والعمل على تركيز وجودها في بغداد والمحافظات الأخرى الساخنة، وقد ساهمت أجهزة المخابرات وكذا إيران بدور كبير في إقناع الأمريكان ونقل الطلبات إليهم(١).

والمشروع لا يعتمد على القتل واحتلال الأراضي، وإنما تجاوز ذلك إلى الإقصاء وإفراغ البلاد من الكفاءات السنية وما يجري في وزارة التعليم العالي من قبل القيادي في حزب الدعوة علي الأديب إلا جزء من هذا المخطط حيث "كشفت مصادر مقربة من وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب أنه تم إعداد ملف يتكون من ٧٠٠ تدريسي لفصلهم من الوظيفة بتهمة الانتماء إلى حزب البعث المنحل وشمولهم بإجراءات هيئة المساءلة والعدالة (٢).

ب- ديالى:

"محافظة ديالى إحدى محافظات وسط العراق تحيط بها من الجنوب محافظة واسط، ومن الشمال محافظة السليمانية، وقضاء طوز خرماتوا التابع إلى محافظة صلاح الدين، ومن الغرب بغداد وصلاح الدين، ومن الشرق حدود طويلة مع إيران.

ومركز محافظتها هو مدينة بعقوبة والذي لا يبعد سوى ٥٥ كيلو متر عن مركز بغداد والتي بدورها لا تبتعد عن الحدود الإيرانية سوى ١٢٠ كيلو متراً.

وإن المتتبع للأخبار يجد السيناريو نفس يعاد ويكرر لكل منطقة يراد لها التصفية وكان لمحافظة ديالى الدور الأكبر، فقد تعرضت لكل أشكال الاضطهاد والجرائم الوحشية، وعلى سبيل المثال ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز في تقرير لها من محافظة ديالى عن إحدى حملات التطهير العرقي كانت نتيجتها قتل ١٢٠ عراقياً واعتقال أكثر من ١٥٠٠ آخرين جرى خطفهم من المقاهي والمنازل وأماكن العمل، ونقلت

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، إعداد المعهد العربي للبحوث والدراسات، الأردن - ٢٠٠٦.

(٢) حسين المعناوي. تفريس الوزارات العراقية - منظومة التكفير، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية.

الصحيفة عن الكولونيل براين جونز، قائد القوات الأمريكية في المحافظة أنه يرى أن قائمة المعتقلين ملفقة، وأبلغ الصحيفة الأمريكية أن القائمة ضمت شخصيات سياسية واجتماعية وعشائرية وأكاديمية ونقابية وضباطاً سابقين جميعهم من السنة العرب، ويقول الكولونيل جونز إنه طالب العميد شاكر هليل الكعبي أن يقدم أدلة أو شهادات تدين الأسماء التي وردت في قائمة المعتقلين، فعجز الثاني وكل الذي قدمه أن الأسماء وردت إليه من بغداد دون أن يحدد الجهة التي زودته فيها. وتقول الصحيفة الأمريكية إن الكولونيل جونز أبلغ مراسلها أنه يعتقد أن نقل العميد هليل إلى قيادة الفرقة الخامسة في ديالى جاء نتيجة تعهدات قطعها لأطراف سياسية في بغداد تتضمن تحويل هذه المحافظة التي يشكل السنة العرب ثلاثة أرباع سكانها إلى منطقة نفوذ شيعية لقربها من الحدود مع إيران ووجود الطريق البري الرئيسي الذي يربط العراق بإيران وهو طريق (قصر شيرين ـ المنذرية) . وتقول الصحيفة الأمريكية إن الانتخابات الأخيرة أكدت أن محافظة ديالى ذات أغلبية سنية واضحة، فقد فاز فيها ثمانية نواب من السنة العرب، ونائبان شيعيان ونائبان كرديان، وهو الأمر الذي أقلق التنظيمات الشيعية والكردية ودفعها إلى التنسيق بينها، لتوجيه ضربات لسكانها السنة[1].

وفي هذا السياق يأتي رفض المالكي والأحزاب الشيعية لمطالب أهالي ديالى بجعل محافظتهم إقليماً من أجل الحفاظ على هوية المحافظة وإمكانياتها الأساسية ورفع الحيف والتهميش لها ولمشاريعها من قبل الحكومة المركزية، وعمد الشيعة إلى دفع ميليشياتها إلى الخروج وإعلان العصيان بل مهاجمة مقر المحافظة وقطع الطرق الرئيسة التي تربط المحافظة ببقية المحافظات.

---

(١) أنس المندلاوي. الفدرالية وتقطيع محافظات أهل السنة الهدف الرئيسي من الفقرة ١٤٠،ج٢-٢، موقع وكالة حق ٢٠٠٦، المختصر أيار ٢٠٠٧.

ج- صلاح الدين:

ولإكمال غلق بغداد وعزلها عن محيطها السني كانت هناك حملات ولو بشكل أقل في منطقة الطارمية والمشاهدة وعلى طول المنطقة المحصورة بين نهر دجلة والطريق العام بغداد- موصل وسبب هذه القلة عدم وجود مناطق شيعية تسهل لهم خطتهم كما الحال في محافظة ديالى. وإذا انتقلنا إلى الجانب الشمال الغربي نجد التاجي وسبع البور والتي يحاول الشيعة من خلالها تهجير أهل السنة سكان المنطقة الأصليين وربطها بالكاظمية والشعلة وهما المنطقتان الوحيدتان التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة الطائفية في زعزعة الوجود السني شمالي بغداد.

وإلى الشمال منها حاولوا تطويق أهل السنة من خلال منطقة بلد والدجيل ودفعها إلى الانضمام إلى محافظة بغداد، ومن بين المخطط للاستيلاء على المحافظة هو الاستيلاء على الأملاك في مدينة سامراء وضم الأراضي الحكومية إلى الوقف الشيعي وضمها إلى مرقدي الإمامين، والشراء من الأهالي بالترهيب من خلال القتل والاعتقال كما يفعل الكيان الصهيوني في فلسطين أو الترغيب بشراء الأملاك من الأهالي بعد رفع سعر المتر إلى ١٠ ملايين دينار عراقي بما يوازي ٩ آلاف دولار أمريكي، وهو يفوق سعرها الحقيقي بعشرات الأضعاف، وإزاء هذه السياسات طالب أهالي محافظة صلاح الدين بإعلان محافظتهم إقليماً. وعن دوافع هذا الإعلان يقول نيازي أغلو الأمين العام لمجلس محافظة صلاح الدين في تصريح صحفي " إن أسباب الإعلان عن تشكيل إقليم صلاح الدين كثيرة ومعاناة كثيرة مع الحكومة العراقية منها سلب الصلاحيات الدستورية والقانونية المقررة لمجالس المحافظات وفق القوانين النافذة وعدم إعطاء المحافظة استحقاقها من الموازنة العامة والدرجات الوظيفية المقررة وسياسة الإقصاء والتهميش والاعتقالات العشوائية المستمرة دون سند قانوني واستملاك الأراضي حول مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء لأسباب طائفية تؤدي إلى إجراء تغييرات ديموغرافية"[١].

---

(١) إعلان مجلس محافظة صلاح الدين محافظتهم إقليمًا مستقلًا ضمن العراق الموحد، http: //aljeeran. net /iraq

د- الأنبار:

"أما في الجانب الغربي من بغداد من جهة أبو غريب فإن حظ الشيعة كان أقل لعدم وجود مناطق يتخذونها كمنطلق لهم ضد العرب السنة، ولذا عمدوا إلى محاصرة بغداد من داخلها في مناطق الحرية والغزالية وحي الجامعة والعدل والعامرية والجهاد وهكذا حتى السيدية فكانت خطة بغداد الأمنية الأولى التي كانت تهدف إلى نزع سلاح أهل السنة من سلاحهم الشخصي بعد أن فشلت خطتهم في قهر أهل السنة في هذه المناطق وإجبارهم على الرحيل بعد أحداث سامراء والهجمات التي تلتها على هذه المناطق متخذين من بعض الشيعة المنتشرين هنا وهناك خطاً للمواجهة مع دعم من منطقة الثورة ووزارة الداخلية وخاصة قوات المغاوير كما حدث في حي الجهاد.

وعمد المالكي إلى إضعاف المحافظة اقتصادياً بتوقيع عقد لبيع غاز عكاس وهو أحد الحقول الكبيرة الواقعة في عكاشات يعتقد أنه يضم نحو ٧ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ففي ٢٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨ وقع نوري المالكي عقد صفقة مع دول الاتحاد الأوروبي وتنص على تصدير ٥٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من حقل عكاس عبر سورية إلى أوروبا مقابل تسليح الجيش العراقي، كما دعمت القوى الشيعية محافظة كربلاء والنجف في مطالبها بضم صحراء الأنبار والتي يعتقد أنها تضم أكبر مخزون للنفط والغاز في العالم[١]، وهذه الممارسات دفعت أهالي الأنبار إلى المطالبة بجعل محافظتهم إقليماً من أجل الحفاظ على هوية المحافظة وعلى أرواح أبنائها وثرواتهم وحتى أراضيهم.

هـ- بابل:

"يعتبر طريق بغداد بابل النجف من أهم الطرق بالنسبة لهم وبنفس الوقت هو أخطر الطرق وأصعبها عليهم لتنفيذ خطتهم كونه لا يرتبط بأي منطقة شيعية في بغداد وإلى الحلة البعيدة جداً عن بغداد، حيث ترتبط المنطقة بالدورة وعرب جبور وكذلك

(١) (CNN).

بالسيدية والرضوانية وإلى الجنوب منها اليوسفية والقصر الأوسط وما حولها وهي بالأساس تشكل عائقا لهم في الوصول إلى بغداد وعلى طول الجانب الشرقي لنهر دجلة نجد المدائن والصويرة وهي جميعها مناطق سنية ومن الجهة الأخرى نجد بعض التجمعات السكانية في المحمودية وبعض القرى والأحياء الصغيرة التي يسكنها خليط من الشيعة والسنة وهم جميعاً من موظفي التصنيع العسكري السابق وتعتبر منطقة اللطيفية وجرف الصخر والحصوة من المناطق التي يحاولون التغلغل بها وتهجير أهلها بافتعال وتأويل بعض الأكاذيب من قتل السنة للشيعة والتي قام المرجع الشيعي الحسني البغدادي بتكذيب هذه الأخبار.

ومع ذلك فقد تعرض العرب السنة إلى عمليات دهم واسعة واعتقالات للكثير من الرجال أسهمت فيها القوات الأمريكية وقوات الشرطة العراقية القادمة من بغداد وأيضاً قوات الحرس الوطني فضلاً عن حملات منظمة نفذتها قوات شرطة وعناصر مسلحة تابعة لبدر وحزب الدعوة قادمة من محافظة بابل وانطوت على أعمال قتل واعتقال وتخريب للممتلكات التابعة للعرب السنة، مثل هذه العمليات تشكل عامل إثارة مستقبلاً". وعملت "قيادة التحالف الشيعي على تركيز قواتها على المناطق المحاذية لبغداد والأنبار وخصوصاً الطرق الرئيسية خاصة لمحافظة بابل لكونها حلقة الوصل بين بغداد وباقي محافظات الفرات الأوسط وكذلك لمدينة المسيب، المحاويل، الإسكندرية، واللطيفية، والمحمودية"[1]، وقد تم الكشف مؤخراً عن شراء الوقف الشيعي للأراضي الزراعية الحكومية الواقعة على الطريق العام بين بغداد من مدينة الدورة وإلى محافظة بابل، وبأسعار زهيدة ورمزية بعد أن تم التنسيق مع الوزير الشيعي باقر جبر صولاغ القيادي في فيلق بدر عندما كان وزيراً للمالية في حكومة المالكي الأولى، خاصة إذا ما علمنا أن هذه الخطة تقضي بأن تكون بغداد وشمال محافظتي بابل وواسط السنية ضمن الجنوب الشيعي.

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، مصدر سابق.

٢- حكم الجنوب فدرالية إقليم الجنوب:

في البدء لم تتوقع القوى الشيعية أن تحكم العراق بأكمله، ولذا فإنها خططت منذ عملها في لجنة كتابة الدستور على ضم الفيدرالية في مواده كضامنة لأن يتولوا حكم الجنوب ذي الأغلبية الشيعية، وليبقى ذلك السيناريو مطروحاً في حالة انتزاع الحكم المركزي منهم.

ولذا كانت أولى خطوات الفيدرالية بعد إقليم كردستان (وهو أمر واقع قبل الاحتلال) من عمل الشيعة، ولذا فبعد أن فشل المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة آل الحكيم في الحصول على الأصوات التي تؤهله لأن يكون الزعيم الشيعي الأوحد ومن ثم السيطرة على العراق دعا إلى إقامة إقليم الجنوب، فالذي روّج للخيار الفيدرالي سابقاً والذي سمّي بالأقاليم هو المجلس الإسلامي الأعلى ورئيسه عبد العزيز الحكيم[١].

وسيكون إعلان تشكيل إقليم الجنوب من خلال مجالس المحافظات التي ستقرر الانضمام إلى هذا الإقليم تحت الضرورات والمبررات الأمنية والدينية والاجتماعية، ومثل هذا التوجه لا يتعارض مع استراتيجية قوات الاحتلال لأنه جزء من المخطط المرسوم للعراق، وعند تشكيل هذا الإقليم ستكون له حكومة خاصة به وسيكون له جيش وقوى أمن على غرار إقليم كردستان، ولأن حقول النفط الرئيسية في الجنوب وكذلك أنابيب ومحطات التصدير كلها في الجنوب لذا فإن عملية تصدير النفط ستستمر وسيحصل هذا الإقليم على ما يحتاج إليه من أموال.

وفي ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٥ عقد قادة الأجهزة الأمنية في تسع محافظات ذات الغالبية الشيعية اجتماعاً في العراق لوضع خطة أمنية مشتركة (لمكافحة الإرهاب)، بينما عدّ مراقبون هذا الاجتماع يشكل أول خطوة نحو إنشاء فدرالية في الجنوب وهذه المحافظات

---

(١) عبد الحسين شعبان. الفدرالية العراقية والكثبان المتحرّكة، http: //www.ahewar.org/ debat/show.art.

هي (النجف، كربلاء، الديوانية، بابل، واسط، المثنى، البصرة، الناصرية، والعمارة)[1].

وكان الائتلاف الشيعي يشهد انقساماً واضحاً في المواقف من هذا التوجه، فالمجلس الأعلى الإسلامي الذي تزعمه عمار الحكيم يدعو بقوة إلى تطبيق فكرة اللامركزية السياسية الفيدرالية، وكان قد دعا إلى قيام ما سماه فيدرالية الجنوب، وبالمقابل لم يبد حزب الدعوة الذي يتزعمه نوري المالكي تأييده لهذه الفكرة، في حين عارضها بشدة كل من التيار الصدري وحزب الفضيلة والكثير من الشخصيات المستقلة في هذه الكتلة[2].

وقد أقرّ البرلمان في دورته السابقة مشروع قانون الأقاليم، وكان أشد المتحمسين له عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، لكن الاحتدامات السياسية، أجّلت تنفيذه إلى ١٨ شهراً، وقد انتهت الفترة دون أن يتذكرها أو يتذكر القانون أحد، أسوة بتعديل الدستور الذي تم الاتفاق عليه عشية انتخابات العام ٢٠٠٥، وكان يفترض إنجاز ذلك بعد انعقاد أول جلسة للبرلمان بأربعة أشهر[3].

ثم عاد مجلس محافظة البصرة إلى المطالبة بإعلان الإقليم حيث صدر تصريح منه أن "مجلس محافظة البصرة سيعلن عن إقليم البصرة إذا لم تنفذ الحكومة المركزية المشاريع العملاقة في المحافظة"[4]، وتلته إشارات متتالية من مجالس المحافظات الجنوبية عن النية بتشكيل إقليم الجنوب أو إقليم لكل محافظة، وعملياً جرت التجربة أو المحاولة الوحيدة في محافظة البصرة وبرعاية الأمم المتحدة، وقد فشلت في الخطوة الثانية، المتمثلة بالحصول على موافقة عشر الناخبين في المحافظة[5].

(١) الحرب على العراق يوميات - وثائق - تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٠٦١. نقلاً عن الشرق الأوسط، لندن.

(٢) طه حميد حسن العنبكي. العراق بين اللامركزية الإدارية والفدرالية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد ١٥٥، أبوظبي، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ٦٠.

(٣) عبد الحسين شعبان. إقليم السنّة العراقي: التباس التاريخ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

(٤) وكالات، ٢٦/١١/٢٠١١.

(٥) طه حميد حسن العنبكي. العراق بين اللامركزية الإدارية والفدرالية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد ١٥٥، أبو ظبي، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ٥٨.

إن الوضع في العراق هو وضع تقسيمي مغطى بكساء الفيدرالية، ومن الواضح أن جنوب العراق يشكل نواة دولة شيعية صافية، ويتطلع الشيعة إلى ضم الكويت إليهم ولو بعد حين، ويقومون بين الفينة والأخرى بتسخين الأوضاع الحدودية من خلال المتسللين، أو التحرش بالمواقع الكويتية الحدودية، وإن دولة الكويت تتوجس خيفة من هذه المخططات التي تشكل عامل قلق أمني لها[1].

٣- استراتيجية تقطيع المحافظات السنية وفق المادة ١٤٠:

مع استمرار العمل بالاستراتيجيتين السابقتين كانت هناك استراتيجية ثالثة يتم العمل بها في حال فشلهم في تنفيذهما، وهي تقوم على تقاسم المحافظات السنية بين الشيعة والأكراد فلا يبقى من المناطق السنية إلا سجن محاصر من كل الجهات يماثل ما يحصل في فلسطين لقطاعي غزة والضفة الغربية.

ولو عدنا إلى تأسيس الدولة العراقية المعاصرة عام ١٩٢١؛ نجد أن شكل العاصمة بدأ يتغير بشدة من زاوية حجم السكان والمساحة، وأهم تغير حصل جاء بعد عام ١٩٤٠ عندما شهدت العاصمة هجرات واسعة من أرياف الجنوب وعلى وجه الخصوص أرياف العمارة وذلك بسبب اضطهاد الإقطاعيين وشيوخ العشائر للفلاحين الفقراء وهم طبعاً من العشائر العربية ومن الشيعة، أما المهاجرون الجدد للعاصمة فجاؤوا بحثاً عن العمل الذي لم يجدوه، وما داموا لم يجدوا المساكن التي يمكن أن تأويهم فقد اضطروا لبناء الأكواخ دون أن يعترضهم أحد لكونهم كانوا يستقرون على أراض تعود ملكيتها للدولة، ثم حدث تطور آخر أضاف هجرات جديدة وواسعة للعاصمة جاء بعد عام ١٩٥٨، وهو تطور أسهم به الزعيم عبد الكريم قاسم وذلك عندما قرر إسكان هؤلاء الفقراء بشكل دائم بعد أن ملكهم الأرض التي بوسعهم البناء والسكن فيها، مثل هذه

---

(١) سامي محمد صالح الدلال. الأمن في الحوض الخليجي، مجلة البيان تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي، الإصدار السادس، ١٤٣٠هـ ص ٨٧.

الخطوة نجم عنها ظهور أحياء جديدة داخل العاصمة، أهمها مدينة الثورة (الصدر) في شرق بغداد التي توسعت بشكل كبير، ومدينة الشعلة (شمال غرب بغداد) ، وأجزاء من مدينة الحرية، وبعدها تكونت أحياء مثل حي العامل والبياع (جنوب غرب بغداد)، وما جرى في الماضي القريب وخصوصاً بعد تموز ٢٠٠٤، وكذلك من تطورات مضافة بعد نهاية الانتخابات العامة في كانون الثاني ٢٠٠٥ إذ برزت للواجهة أزمة مناطق مثل "المدائن" و"اللطيفية"، وما تلاها من عمليات أمنية واسعة النطاق باشرت بتنفيذها حكومة إبراهيم الجعفري وتحت مسميات مختلفة مثل عملية البرق التي بوشر فيها مع نهاية شهر نيسان ٢٠٠٥، وأتبعتها عملية الرعد، والقبضة الفولاذية والفجر وغيرها، وهي عمليات استهدفت المناطق ذات الغالبية من العرب السنة في بغداد ومحيطها، وتحديداً سامراء[١].

ولكي لا تنفرد كركوك وحدها بكونها تشكل فتيل الحريق والنزاع العرقي فإن فتائل أخرى كالنخيب ومندلي وكفري وبدره والسيبه والزبير وسنجار وزمار وسهل نينوى يجب تهيئتها لإشعال الصراع وتأجيج الفتنة متى ما أريد لها أن تنفجر في مناطق عديدة (يطلق عليها في الدستور المناطق المتنازع عليها) [٢].

أ- الأنبار وكربلاء:

تشكل الأنبار خُمس مساحة العراق وهي غنية بالعديد من الموارد الطبيعية ومنها النفط والغاز والفوسفات ورمل الزجاج مع إمكانية وجود اليورانيوم إضافة إلى اختراق نهر الفرات له من شمال إلى جنوب المحافظة ولذلك فإن الأطماع في مناطق الأنبار هو أحد أهم الأسباب التي دعتهم إلى إدراجها في الدستور ضمن إعادة هيكلة المحافظات

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (١/ ٢)، إعداد المعهد العربي للبحوث والدراسات، الأردن - ٢٠٠٦

(٢) عمر الكبيسي، حادثة النخيب اختبار لفعل الوعي وفشل المنفذين ومكر السياسيين، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، موقع http: //vb.altareekh.com/

عما تم في سبعينيات القرن الماضي وإن الأمر لا يقتصر فقط على وضع كركوك بل يشمل الأنبار كما لم يخفِ أعضاء الائتلاف أهدافهم بالاجتزاء منها في أثناء نقاشهم لهذه الفقرة عند كتابة الدستور.

وتعول الأحزاب الشيعية كثيراً على هذه الاستراتيجية، فالمجلس الأعلى يظهر في قناته الفضائية (الفرات) رسماً ومخططاً لمحافظة الأنبار بشكلها الجديد بعد أن قطعت أجزاء كبيرة منها وتم وفق الخريطة ضمها إلى محافظة كربلاء[1]، وأعلن محافظ كربلاء الجديد وهو من قائمة حزب الدعوة مطالبته بضم صحراء الأنبار إلى كربلاء وعدها جزءاً من المناطق المتنازع عليها، ثم جاءت حادثة اعتقال قوة من مجلس محافظة كربلاء في أعقاب حادثة النخيب بأمر من مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي وبالتعاون مع عمليات الأنبار ١٠ من أهالي قضاء الرطبة والذين تم اقتيادهم إلى محافظة كربلاء وسط إطلاق نار كثيف احتفالاً بالقبض عليهم الأمر الذي أثار حفيظة أهالي الأنبار[2].

وإن هذه الحادثة لم تكن الأولى ولا الأخيرة ففي رسالة وصلت إلى وكالتنا في نهاية ٢٠٠٧ تحدثت عن جزء من هذه الممارسات التي تمارسها الحكومة ومليشياتها ضد أهالي هذه المحافظة، فقد جرت اشتباكات بين عناصر من صحوة عامرية الفلوجة وشرطة المدينة مع عناصر من الحرس الحكومي مدعومة بالمليشيات في منطقة الرحالية في قضاء الفلوجة غربي بحيرة الرزازة، بعد قيام مجموعات من الحرس الحكومي والمليشيات الطائفية بالتسلل إلى الرحالية وقيامهم بقتل واعتقال عدد من أهالي الرحالية، وذكر مصدر أمني إن الاشتباكات دارت في المنطقة المتاخمة للحدود الشرقية لمحافظة الأنبار مع محافظة كربلاء وأدت في حصيلة أولية إلى قتل سبعة وإلقاء القبض على تسعة من

---

(١) أنس المندلاوي. الفدرالية وتقطيع محافظات أهل السنة الهدف الرئيسي من الفقرة ١٤٠،ج٢-٢، موقع وكالة حق ٢٠٠٦، والمختصر أيار ٢٠٠٧.

(٢) موقع http://www.elaph.com/

عناصر الحرس الحكومي والمليشيات ومقتل وإصابة خمسة من أهالي الرحالية، وشهدت منطقة النخيب والرحالية توتراً أمنياً بسبب التسلل المتكرر من قبل مليشيات من كربلاء وقيامهم في وقت سابق بخطف ٨ أشخاص من أهالي الرحالية وثم تعذيبهم وقتلهم ورمي جثثهم في بحيرة الرزازة، وقيام أربعة من الحرس الوطني بقتل بدوي واثنين من أبنائه واغتصاب زوجته وابنته في منطقة النخيب، وإطلاق النار وقتلهم لمجموعة من رعاة الغنم البدو في منطقة الهبارية والتي تقع بين منطقة النخيب ومنطقة ١٦٠ كيلو.

وتحسب حادثة النخيب وتابعيتها خطيرة للأسباب التالية[١]:

أولاً: "منذ عام ٢٠٠٨ وما تبعه تبنت كتلة نيابية في مجلس النواب وشخوص سياسية قضية ربط ناحية النخيب بمحافظة كربلاء وحينها تبنى أكثر من خمسين نائباً من قائمة الائتلاف توقيع مذكرة تطالب بذلك وبدوافع سياسية وطائفية صرفة، كما تبنى أحمد الجلبي المطلب نفسه وكأنه مطلب حيوي كبير، في حين أن النخيب سكانياً لا تشكل ثقلاً كثيفاً إذ إن مجموع سكانها لا يتجاوز خمسة آلاف نسمة يكاد يشكل آل هذال وشمر عنزة معظم سكانها وهم من عشيرة واحدة يسودها العرف العشائري المتماسك، وتتميز العشيرة بحكمة شيوخها وحنكة رجالها وصمودهم دون أن يكون للعنف والإرهاب أي وجود في ناحيتهم طيلة فترة بعد الاحتلال.

ثانياً: للنخيب عمق جغرافي لكونها تشكل امتداداً للجزيرة الغربية العراقية وارتباطها بجزيرة العرب وشرق الأردن ولهذا بمجرد أن تطالب أحزاب سياسية طائفية بالنخيب فهذا يعني أن الإصرار على عائدية النخيب لمحافظة كربلاء في هذا الظرف بالذات وبالأهمية التي تؤكد عليها كتل ورموز سياسية طائفية يعطي هذه المطالبة طابعاً طائفياً صرفاً في إطار الإقليم الطائفي المنشود في الوسط والجنوب والذي يعتقد دعاته

(١) عمر الكبيسي، حادثة النخيب اختبار لفعل الوعي وفشل المنفذين ومكر السياسيين، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، وموقع http: / /vb.altareekh.com /

أن من خلال النخيب سيتم تأمين خط مواصلات استراتيجي بديل عن طريق دمشق وعمان – الأنبار – بغداد يحسب أنه خط ناشط سياحياً ودعوياً وتجارياً وتهريبياً وسياسياً.

ثالثاً: ينشر الإعلام ويروج حالياً أن للنخيب كما تشير التنقيبات احتياطياً نفطياً كبيراً ويوجد فيها غاز ومعادن كما روج من قبل عن منطقة القائم ومناطق الأنبار الأخرى من أجل أن تنشط وتنفتح بسببه أذهان ومبررات مروجي الإقليم والتقسيم والمنتفعين به!.

رابعاً: واقعة النخيب دون الخوض بتفاصيلها وردود فعل السلطات المركزية والمحلية حولها مؤشر واضح على الاستخفاف بالشعب وهدر دماء المواطنين لقاء تنفيذ عمليات إرهابية تنفذها جهات متعددة. والأطراف اللاعبة والمستفيدة من حادثة النخيب عديدة تطمح لتوظيفها، أهمها أنها ستسهم بإعطاء مبررات واقعية لدعاة الإقليمية والتقسيم بمشروعية خطابهم التقسيمي وقد كانت محاولة استعراض الموقوفين وإهانتهم وضربهم بمسيرة في شوارع كربلاء بعد جلبهم من الرطبة كما خططت لذلك بعض أجهزة الأمن المحلية ظاهرة خطيرة تنبع عن بعد طائفي وتؤشر لإفرازات مشاريع الأقلمة.

ب- محافظة نينوى:

بحكم بعد محافظة نينوى عن المحافظات الشيعية فإن مخطط اقتطاع جزء منها وضمه إلى المحافظات الجنوبية غير ممكن، إلا أن الأحزاب الشيعية تعمل على خطين أحدهما العمل على فصل قضاء تلعفر عن المحافظة وإنشاء محافظة جديدة، مع أن الإقليم يضم أكثرية من العرب السنة إلا أنها ستلعب على الوتر الطائفي باستقطاب الأقلية التركمانية الشيعية كما فعلت خلال الأعوام السابقة، حيث عملت هذه الأقلية على تكوين فصائل من المخبرين السرين الداعمين للقوات الحكومية ضد العرب السنة، حيث تم استباحة المدينة وأظهرت الصور التي بثتها قناة (العراقية) عملية اقتحام المدينة عام ٢٠٠٦ من

قبل قوات الحرس الحكومي وكما أظهرت الصورة أن القوات الحكومية كانت تقتحم المنازل التي تم وضع علامة عليها باللون الوردي، والتي كنت خالية بعملية هجرة جماعية إلا من قلة قليلة جداً وقد تم اعتقال كل من وجد في داره، بينما يترك المنازل الأخرى التي لم تؤشر، وأظهرت الصور بعد انتهاء العملية عملية الاحتفال بتحقيق النصر من قبل الشيعة في المنطقة وهم يهتفون بحياة (السيستاني)، وهي العملية التي أصدر فيها مقتدى الصدر فتواه إلى مليشياته جيش المهدي كما نقلت ذلك الصور التي بثتها قناتي وصال وصفا حول سؤال بإرسال سريتين من جيش المهدي إلى مدينة تلعفر "البسوهم ملابس الجيش وأرسلوهم إلى تلعفر".

والخطة الثانية التي يلعبها الشيعة ضد محافظة نينوى هو التعاون مع الأحزاب الكردية باقتطاع أجزاء كبيرة منها وضمها إلى الإقليم أو إنشاء محافظة جديدة بسهل نينوى، وهو ما يدعم مخططهم لإعلان محافظة تلعفر أو في أقل تقدير كما يطالب بعضهم بمنحها حكماً ذاتياً ضمن محافظة نينوى أو حتى إقليم كردستان، وقد وجه محافظ نينوى أثيل النجيفي اتهامات لجهات لم يسمها بتبني مؤامرة طائفية ضد بلدة تلعفر بالموصل ذات الأغلبية الشيعية من الأقلية التركمانية، وقال النجيفي في مؤتمر صحفي بمبنى محافظة نينوى إن هناك جهات تحاول ترسيخ الطائفية في تلعفر التي شهدت اقتتالاً طائفياً عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بخلق الفوضى والمشاكل في نينوى للتآمر على تلعفر عبر العمل بمؤسسات أمنية بنهج طائفي، وأكد دلدار زيباري نائب محافظ نينوى للجزيرة نت إن تشكيل قوة إسناد تلعفر من قوات تابعة إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة في بغداد أمر غير مقبول، وأوضح أن الحكومة المحلية والسكان سيقفون ضد هذا الإجراء لأنه يهدف إلى خلق حالة من التوتر والاحتقان الطائفي في محافظة نينوى، وأشار إلى أن أحد أسباب عدم الاستقرار في محافظة نينوى هو وجود قيادة قوات عمليات نينوى بقيادة اللواء ناصر الغنام، والمرتبطة بمكتب رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

نوري المالكي.

ويرى الخبير الأمني العراقي اللواء الركن مهند العزاوي: أن هذا الإجراء سببه الخلل البنيوي في تركيبة النظام السياسي العراقي، وأوضح للجزيرة نت أن هذا جزء من عملية تقسيم القوة في نظام الأقاليم والفدراليات، وأشار العزاوي إلى أن الكثير من عمليات العنف التي طالت المسيحيين والأقليات الأخرى في عموم مناطق العراق كانت تهدف إلى تطبيق هذه الفكرة غير الصائبة لكونها تعمل على تجزئة العراق[1].

ومما يجدر ذكره أن هناك قيادات للعمليات العسكرية في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين ترتبط مباشرة بمكتب رئيس الوزراء نوري المالكي، وتتهمها الإدارات المحلية لتلك المحافظات بأنها وراء عدم الاستقرار الأمني.

ج- محافظة صلاح الدين:

تحوي محافظة صلاح الدين أغلبية عربية إذا تركنا قضاء الطوز في الجانب الشرقي الذي هو خليط من أكراد وتركمان أغلبهم محسوبون على الائتلاف الشيعي بالإضافة إلى عرب سنة في عدد من القرى، وكلما اقتربنا من نهر دجلة يكون العرب السنة هم العنصر السائد، أما مركز المحافظة وأقضيتها فأغلبها من العرب السنة فيما عدا منطقة بلد والدجيل، ووفقاً لهذا التصور فإن ضم صلاح الدين للإقليم الشيعي أمر صعب. وبعد الفشل الواضح في إمكانية أن يقود المالكي أو حتى حزب الدعوة العراق بوصفهوحدة واحدة فإنهم عمدوا إلى التقسيم والتفتيت للمحافظات السنية، ونقلت قناة (العراقية) الفضائية "إن قائم مقام الدجيل وبلد يقدمون طلباً إلى رئاسة الوزراء بفك الارتباط اقتصادياً وإدارياً مع محافظة صلاح الدين وربطها مع بغداد"[2]، وأكد نائب مدير الوقف الشيعي على أن عشائر سامراء والدجيل وبلد تقدم طلباً لجعلها محافظة منفصلة عن

---

(١) مهند العزاوي. هناك أجندات خارجية تعمل على تجزئة وتقسيم العراق في محاولة لعزله إلى أقاليم وفدراليات طائفية وعرقية وإثنية، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية.

(٢) قناة العراقية الفضائية، ٢١/ ١١/ ٢٠١١

محافظة صلاح الدين[١]، وهذا جاء مغايراً لأكبر مظاهرة حاشدة شهدتها مدينة سامراء منذ الاحتلال مطالبة بالفدرالية[٢].

الجدول (٤/ ١) يبين الخريطة السكانية والتركيبة الحياتية لمحافظة صلاح الدين لسنة٢٠٠٣"[٣]:

منطقة	عرب سنة	عرب شيعة	كرد سنة	تركمان شيعة	المجموع
تكريت	١٤٦٠٧٩	٣١٠٩	٣٤٢١	٢٨٥٨	١٥٥٤٦٧
طوز	١٣٠٣٥	-------	٢٢١٨٥	٥١٦٧٩	٨٦٨٩٩
أمرلي	١٢٢١٥	٧٦٠٠	---------	١٨١٨٤	٣٧٩٩٩
سليمان بك	١٥٩٨٤	-------	---------	٣٩٩٦	١٩٩٨٠
سامراء	١٧٦٠٠٦	٩٢٦٣	---------	----------	١٨٥٢٦٩
بلد	١١٥٧٥	١٠٤١٨٠	---------	----------	١١٥٧٥٥
الضلوعية	٣٥٢٣٥	١٨١٥٢	---------	----------	٥٣٣٨٧
الاسحاقي	١٣٤٤٩	٢٠١٧٣	---------	----------	٣٣٦٢٢

(١) قناة بغداد الفضائية، ٢/ ١٢/ ٢٠١١

(٢) وكالات، ٢٥/ ١١/ ٢٠١١.

(٣) جاسم محمد طوزلو. الخارطة السكانية والانتخابات - والنسب المتوقعة للمكونات الاجتماعية.

بيجي	٩٢٣٥٠	١١٤٠٩	١٢٥١	٣٦٣٨	١٠٨٦٤٨
الصينية	٣٤٤٩٤	-------	---------	---------	٣٤٤٩٤
الدور	٤٦٥٥١	٨١٧	٨١٧	٨١٦	٤٩٠٠١
الشرقاط	١٢٨٢١٧	-------	---------	---------	١٢٨٢١٧
الفارس	١٧٢٦٢	٥١٧٨٥	---------	---------	٦٩٠٤٧
المجموع	٧٤٢٤٥٢	٢٢٦٤٨٨	٢٧٦٧٤	٨١١٧١	١٠٧٧٧٨٥

هذه الأعداد ترجع إلى أوائل سنة ٢٠٠٣ م...

د - ديالى:

وكما بينا سابقاً فإن طموح الشيعة بضم محافظة ديالى للإقليم الجنوبي لما تمثله من موقع مهم وجغرافي يربط بين بغداد والحدود الإيرانية، بعد تقاسمها مع الأكراد.

٤ - استراتيجيات الأكراد في العراق والمنطقة:

وضع احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين القضية الكردية وهموم الأكراد وتطلعاتهم في مقدمة القضايا الساخنة والأكثر إثارة في استراتيجيات بناء العراق الجديد، ووضع دستور جديد للبلاد يرسم خيوط النظام السياسي التي ستنظم فسيفساءه العرقية والطائفية المكونة للمجتمع العراقي، وما إذا كانت هذه الخيوط سيتم نسجها على قاعدة الاندماج في كيان سياسي واحد، أو يقبل بالفيدرالية.

في أفضل سيناريو لوحدة العراق وأسوأ كبوس لهم حيث "يؤسس الأكراد فكرة

كيان سياسي خاص بهم في شمال العراق، انطلاقاً من حقهم في التمتع بخصوصيتهم الثقافية والحضارية واللغوية ضمن إطار سياسي يحفظ لهم هذه الحقوق من الانتقاص في أحسن الأحوال، أو الإلغاء في أسوئها، على يد أي سلطة مركزية يتبعون لها، كما يسجل تاريخهم مع نظام بغداد بشكل أساسي، وكما تفيد تجارب إخوانهم الأكراد في دول الجوار مثل تركيا وسورية وإيران، وإن كان أكراد العراق يجمعون على حقيقة أنهم الأكثر تمتعاً بالحقوق الثقافية والاجتماعية من بين الكتلة الكردية الكبرى"[١].

فليس من المبالغة القول إن المشكلة الكردية في العراق كانت وحتى عام ١٩٩١ تمثل المشكلة الكبرى للدولة العراقية، كما أنها وحتى يومنا هذا لا تزال مشكلة رئيسية له. وتتمثل المشكلة في محاولة الأكراد الحفاظ على هويتهم القومية واللغوية في دولة غالبيتها العظمى من العرب، في حين أن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تجد في التطرف في هذه المحاولات مرحلة تقود إلى الانفصال عن الدولة العراقية.[٢]

وعندما تكونت الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، ظهرت أمامها مشكلة كبيرة تتمثل في المناطق الكردية العراقية الرئيسية: السليمانية وأربيل ودهوك، حيث طالب الأكراد الساكنون في هذه المناطق بكيان مستقل أسوة بالدول الجديدة التي أنشئت في المنطقة، وفي الحقيقة فإن الطموحات الكردية كانت قد انتعشت عام ١٩٢٠ عندما وقعت معاهدة "سيفر" بين الحلفاء، وجاء في موادها (٦٢ و٦٣ و٦٤) النص على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي أولاً ثم الاستقلال، إلا أن رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة بريطانيا في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب أبقيا هذه المعاهدة حبراً على ورق، ثم جاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ لتقضي على الآمال الكردية، حيث تم تقسيم المنطقة وحسب الحدود المتعارف عليها الآن، ومن ثم فقد تم تقسيم منطقة كردستان بين تركيا وإيران

(١) علي صبري. كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج؟!، الجزيرة نت.
(٢) سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، الحرب على العراق، يوميات – وثائق – تقارير، مصدر سابق.

والعراق مع بعض التدخلات في كل من أذربيجان (من أجزاء الاتحاد السوفياتي السابق) وسورية[1].

والمشكلة الكردية في العراق لها جذور خارجية منذ وجودها وحتى يومنا هذا فهي تنتقل بين أحضان اللاعبين من البريطانيين إلى الصهاينة والفرس لتعود إلى الصهاينة والأمريكان، ففي بداية العهد الملكي في العراق اتهمت السلطات العراقية بريطانيا بتحريض الأكراد وتشجيعهم على عدم الاندماج في الدولة العراقية الجديدة، ولم يكن ذلك حباً في الأكراد أو إيماناً بمطالبهم، ولكن أرادت بريطانيا من وراء ذلك إجبار الحكومة العراقية على توقيع معاهدة طويلة الأمد مع بريطانيا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تطمح إلى الحصول على الاستقلال، بل الأكثر من ذلك فإن بريطانيا هددت الحكومة العراقية بالقول إن الامتناع عن توقيع مثل هذه المعاهدة ومعاداة بريطانيا سيعني ليس فقط امتناع الأكراد عن الانضمام إلى الدولة العراقية، بل إنه سيؤدي إلى خسران ولاية الموصل القديمة بأكملها إلى تركيا التي ظلت تطالب بها.

وهكذا اضطرت الحكومة العراقية للقبول بالمعاهدة مقابل دعم بريطانيا لمطالب العراق بولاية الموصل، وبالفعل فقد تحقق للعراق ذلك حيث أنهيت مشكلة الموصل لصالح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٢٢، وتم إلحاق المحافظات الكردية بالدولة العراقية، وهذا كان التدخل الأول ومن ثم تلت تدخلات أخرى وكانت القضية الكردية الخنجر في خصر العراق "ففي الوقت الذي وجدت فيه إيران وتركيا في النظام الجمهوري الأول نظاماً شيوعياً مهدداً لأمنهم، وجدوا في النظامين الثاني والثالث والأخير أنظمة قومية لا تقل خطراً عن سابقها. أما "إسرائيل" فقد حرصت منذ البداية على دعم الحركة الكردية المسلحة بكل الوسائل وصولاً إلى إرسال الأسلحة والمدربين، لإضعاف الجيش العراقي وإعاقة مساهمته في أي مواجهة عسكرية مستقبلية بينها وبين

(١) سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مصدر سابق.

الدول العربية. ثم وصل الأمر إلى أن تلعب الخلافات العربية دوراً مسانداً للحركة الكردية أيضاً عندما اشتدت هذه الخلافات[1].

وأمام كل هذه التدخلات الخارجية الداعمة للأكراد بوجه الحكومات المركزية كان للأكراد في العراق الحظ الأوفر من باقي أكراد المنطقة منذ إعلان دولة العراق الحديثة حيث إنه "وبعد أن استقرت الدولة العراقية ظهر ما يثبت أن هذه الدولة كانت الوحيدة من بين الدول التي يسكنها الأكراد تعترف بالوجود الكردي، ولم يمنع الأكراد من استخدام لغتهم ومن حقهم في التمسك بهويتهم القومية، في حين أن تركيا وإيران بل حتى الاتحاد السوفياتي كانوا قد أنكروا على الأكراد كل شيء يثبت هويتهم الكردية المتميزة.. لا بل إنهم منعوا حتى من ارتداء أزيائهم القومية التقليدية، وهكذا يمكن القول إنه لم يجر في العراق أي تمييز بين العرب والأكراد، بل إن الموالين للنظام الملكي العراقي من الأكراد وصلوا إلى أعلى المراتب الرسمية (رؤساء ووزراء ومديرين عامين)، في حين أن الأكراد المعارضين لهذا النظام تمتعوا بمراكز قيادية في الأحزاب العراقية المعارضة للملكية، وكانوا يعملون كما ذكرنا ضمن الحركة الوطنية العراقية ككل، وبعد سقوط الملكية في العراق وإقامة الجمهورية في يوليو/ تموز ١٩٥٨ فتحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح، وبدأ القادة الأكراد يتحركون ويعملون بحرية غير مسبوقة وسمح للمهاجرين منهم بالعودة إلى العراق وعلى رأسهم الملا مصطفى البرزاني، كما بدؤوا بإصدار الصحف والمجلات والمنشورات والقيام بمهرجانات ثقافية وسياسية حتى قبل إجازة حزبهم، الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني من قبل رئيس الوزراء آنذاك اللواء عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠، كما أن الدستور العراقي الجديد والمؤقت نص ولأول مرة على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي، وهذا النص لا يزال موجوداً حتى هذا اليوم ولو بصيغ مختلفة، إلا أن الخلافات بدأت تظهر بعد ذلك حول كيفية تنظيم العلاقة ما بين السلطة المركزية العراقية والحركة القومية الكردية

(١) سعد ناجي جواد، المصدر السابق.

متمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني، فبينما اعتبرت الحكومة الجمهورية آنذاك أن الحرية التي يتمتع بها الأكراد والإنجازات التي حصلوا عليها كانت كافية لتطمينهم ضمن الدولة الواحدة؛ طالب الحزب بالحكم الذاتي كأساس لحل مشكلتهم"[1].

الحكم الذاتي:

بينما كان العراق الحديث بعد انهيار الدولة العثمانية واحتلاله من قبل بريطانيا يدار من قبل الحكومة المركزية والمحافظات مرتبطة بين وزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي، وكان القرار الوحيد الذي يخرج عن نطاق الحكم المركزي إلى اللامركزية هو قانون الحكم الذاتي للأكراد حيث "أصدرت الحكومة العراقية بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠م، أعلنت بموجبه منح الحكم الذاتي للمنطقة التي تضم أغلبية كردية في شمال العراق، وتشمل محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفى البارزاني آنذاك قد اعتبر هذا الإعلان صادراً من طرف واحد ولا تلبي بنوده المطالب القومية للشعب الكردي في العراق"، وبعد ذلك أصدرت الحكومة العراقية قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان المرقم ٣٣ في ١١ آذار/ مرس ١٩٧٤، وجاء هذا القانون لتنظيم ممارسة السلطة في المنطقة، وقد نص على تشكيل هيئات محلية على صعيد منطقة كردستان وبين اختصاصاتها وعلاقتها ببعضها وبالحكومة المركزية وقد حدد قانون الحكم الذاتي الهيئات التي تمارس السلطة المحلية في المنطقة المشمولة بالقانون، وهي:

أ- المجلس التشريعي.

ب المجلس التنفيذي[2] .

إلا أن التعنت من قبل مصطفى البرزاني والمدعوم من إيران كان السبب في عدم

---

(١) سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مصدر سابق.

(٢) طه حميد حسن العنبكي. العراق بين اللامركزية الإدارية والفدرالية مصدر سابق ص ٢١، ٢٠.

تطبيقه، مع أنه وحسب آراء الكثير من الأكراد كان إنجازاً كبيراً للقضية الكردية، لم يستطع الأكراد في الدول المجاورة الحصول على عشره حتى يومنا هذا.

"في أعقاب حرب الخليج زالت سيطرة بغداد عن المنطقة الشمالية التي تقع فوق ما يسمى بخط العرض ٣٦، وهو في الحقيقة خط متعرج تم تحديده من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل يضم مناطق كردية تحت هذا الخط بكثير مثل السليمانية وكفري. أي كان الغرض آنذاك هو رسم المنطقة التي تقطنها كثافة سكانية كردية. ومنذ ذلك الحين انفردت الأحزاب الكردية وبخاصة حزبا الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني بإدارة المنطقة الشمالية، وثارت بينهما منافسة حادة على تقاسم السلطة ووقعت حروب دموية بينهما أدت إلى مصرع الكثيرين من الطرفين وانقسام الشمال إلى منطقتي نفوذ بينهما، ولم تضع هذه الحرب أوزارها إلا بتدخل جدي من الإدارة الأميركية التي قامت باستدعاء الزعيمين إلى واشنطن وأجبرتهما على التفاهم تمهيداً لمخططات مستقبلية.[١]"

١ - استراتيجية ضم محافظة التأميم (كركوك):

"محافظة كركوك وقد أطلق على المحافظة اسم (التأميم) بعد تأميم شركات النفط العاملة في العراق في حزيران ١٩٧٢، وتقع محافظة التأميم شمال مدينة بغداد وتبعد عنها بحدود ٢٥٠ كيلو متر ومركز المحافظة هو مدينة كركوك ويحد المحافظة سلسلة جبال حمرين وطوز خرماتو التابعة لمحافظة صلاح الدين من الجنوب والغرب نهر الزاب مع محافظة صلاح الدين أيضاً، ومن الشرق والشمال جبال زاكروس في محافظة السليمانية وكذلك محافظة أربيل، وتشتمل المحافظة على عدد من الأقضية والنواحي ومنها كركوك والحويجة وداقوق ودبس وتازة والعباسية والرياض والرشاد والملتقى.

(١) نوزات صواش تركيا وضرب العراق.. المطرقة الكردية والسندان الأميركي، الجزيرة نت.

التكوين السكاني وعدد سكان محافظة التأميم:

"كركوك المدينة التي يشبهها الكثيرون بعراق مصغر، هي حقاً كذلك، يمكن أن تجد فضلاً عن العرب والأكراد والتركمان والآشوريين والكلدانيين والأرمن؛ أفراداً من الصابئة المندائيين وأتباع الديانة الإيزيدية وينقسم العرب والتركمان عرضياً ما بين سنة وشيعة، بينما جميع الأكراد في المحافظة هم من السنة كما هي الحال في إقليم كردستان، إذ لا يوجد الأكراد الشيعة إلا في بعض مناطق ديالى الحدودية وهم من الكرد الافليين. ويبلغ عدد سكان المحافظة حسب تخمينات إحصائية لعام ٢٠٠٣ بما يقارب ٨٧٠ ألف نسمة"[(١)].

الجدول (٤/ ٢) يبين الخريطة السكانية والتركيبة الحياتية لمحافظة التأميم (كركوك) لسنة ٢٠٠٣"[(٢)]:

منطقة	عرب سنة	عرب شيعة	كرد سنة	تركمان سنة	تركمان شيعة	مسيحيون	مجموع
كركوك	٥٠٠٦٣٦	٧٥٩٥٤	١٦٢٠٣٤	١١٦٤٦٢	٩١١٤٤	١٠١٢٧	٥٠٦٣٥٧
دبس	١٠٩٠٥	١٨١٧	٩٤٥٠	١٠١٧٩	٣٦٣٥	٣٦٣	٣٦٣٤٩
تازه	٨٠٣٥	------	------	-------	٢١٦٦٨	------	٢٩٧٠٣
حويجة	٩٨٢٨٦	٥٢٨٢	٥٣٨٢	٥٠٨٢	١٥٩٩	------	١١٥٦٣١
عباسية	٣١٦٩٧	٦٦٧	٣٣٣	١٦٦	٥٠٢	------	٣٣٣٦٥
رياض	٤٣٨٠٥	٩٧٣	١٤٦٠	١٢١٧	١٢١٧	------	٤٨٦٧٢
داقوق	١٥٨٢٣	------	١٤٦٣٦	٢٣٩٧	١٦٢٨٦	------	٤٩١٤٢

(١) أنس المندلاوي. محافظة التأميم صراع على النفط أم للانفصال في ظل الاحتلال، وكالة حق.

(٢) جاسم محمد طوزلو. الخارطة السكانية والانتخابات - والنسب المتوقعة للمكونات الاجتماعية.

الرشاد	٧٩٥٨	------	٩٩٤٨	٩٨٩	١٠٠٠	------	١٩٨٩٥
المجموع	٢٦٧١٤٥	٨٤٦٩٣	٢٠٣٢٤٣	١٣٦٤٩٢	١٣٧٠٥١	١٠٤٩٠	٨٣٩١٢١

أما الآن فلا يوجد إحصاء دقيق لعدد السكان وهو ما تحاول الأحزاب الكردية إخفاءه لغاية مرتبطة بضم المحافظة إلى إقليم كردستان، كما يلاقي هذا الأمر صمتاً من قبل حكومة بغداد لأنه يمكن ومن خلال عدد المسجلين في البطاقة التموينية معرفة عدد سكان المحافظة التي يحاول كل طرف فيها أن يثبت أنه الأكثر وله حق تقرير مصيرها وهذا ما نشهده من خلال تباين الآراء وكيل التهم للأطراف الأخرى وهو ما سنبينه من خلال بعض الآراء عن هذه الأطراف حيث تسعى القوميات المختلفة في كركوك لإثبات حقوقها التاريخية في المحافظة حتى ولو من خلال القوة.

فمن وجهة نظر التركمان الذين يعتبرون أجدادهم قدموا إلى العراق أثناء خلافة الأمويين والعباسيين لحاجة الفتوحات الإسلامية لمقاتليهم الأشداء، ومنذ ذلك الوقت وعلى الخصوص أثناء حكم السلاجقة بدأ الاستيطان التركماني لمدينة كركوك، ودخل السلاجقة العراق سنة ١٠٥٥ عندما قدم قائدهم طغرل بك على رأس جيش مكون من قبائل الاوغوز التركية وحكموا العراق لفترة ٦٣ سنة، بينما يحاول الأكراد من جهتهم إلحاق كركوك بكيان إقليم كردستان في شمال العراق وفي الوقت الذي يعتبرون أنفسهم يمثلون بحدود ٢٠٪ من الشعب العراقي في محافظات الإقليم وبقية مناطق العراق الأخرى نرى أنهم وفق الإحصاء السكاني لا يمثلون سوء ١٣٪ وفق آخر اعترف لهم عند مناقشة ميزانية العام ٢٠٠٨، بينما يقولون إنهم يمثلون أكثر من ٤٨٪ من سكان مدينة كركوك وفق إحصاء ١٩٥٧ إلا أن نسبتهم أقل كثيراً عن هذه النسبة، ويرى خبراء أن نسبة العرب قبل الاحتلال تمثل أكثر من ٤٠ ٪ من عدد سكان المحافظة وإن كانوا

ينقسمون إلى سنة وشيعة حالهم حال التركمان[1].

الثروات الطبيعة:

تلعب الثروة النفطية دوراً كبيراً في تكالب الحزبين الكرديين على ضم مدينة كركوك لإقليم كردستان، لما يلعبه النفط والثروة التي تجنى منه من دور مهم في بناء مقومات أي دولة، وهو السلاح الذي تحاول أن تلعب به مع تركيا خصوصاً، وقد "اكتشف النفط في بابا كركر شمال مدينة كركوك في تشرين أول عام ١٩٢٧ عندما اندفعت إلى سطح الأرض وبعنف كميات النفط الخام والغاز المصحوب بصوت رعدي، وهو ما حدا بشركة النفط العراقية لاستخراج النفط بصورة منظمة من حقل بابا كركر في سنة ١٩٣٤، علماً بأن استخراج النفط كان يتم قبل هذا التاريخ بطرق بدائية، ويقدر كمية المخزون الاحتياطي لحقول النفط في كركوك بأكثر من ١٠ مليارات برميل "يمتلك البلد احتياطيات مؤكدة تبلغ (١١٢) مليار برميل وهو ما يجعله ثاني أكبر خزن نفطي في العالم بعد السعودية، وهو بذلك يمثل (١١٪) من الاحتياطي النفطي العالمي، كما أن الاحتياطي المحتمل أكثر بكثير من الاحتياطي المؤكد لأنه لم يجرَ مسح جيولوجي للحقول النفطية منذ قرار تأميم الصناعة النفطية عام ١٩٧٢"[2]، وبالرجوع للجدول نجد أن عدد الحقول المعروفة في محافظة التأميم هي (٦) والاحتياطي النفطي الكلي (١٣٤٧٥) مليون برميل، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بين المحافظات العراقية بنسبة (١٢،١٪)، بقدرة إنتاجية قدرها ٧٥٠ ألف برميل إلى مليون برميل يومياً.

وإضافة إلى حقل بابا كركر العملاق تشتهر المدينة بحقول أخرى مثل حقل جمبور وحقل باي حسن الجنوبية وحقل باي حسن الشمالية وحقل آفانا وحقل خباز وحقل جبل بور وحقل خرمالة (تحت التطوير)، وتتميز حقول كركوك النفطية بغزارة إنتاجها

---

(١) أنس المندلاوي. محافظة التأميم صراع على النفط أم للانفصال في ظل الاحتلال، وكالة حق.

(٢) أحمد جاسم جبار الياسري. النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص١١٦،١١٧.

وجودة نفطها فهو يعتبر من النفوط الخفيفة القياسية، ويحوي نفط كركوك غازH_2S وهو ما يستوجب معالجته قبل تهيئته للتصدير من خلال مجمع كبير متخصص لهذا الغرض، وتدير عمليات النفط شركة نفط الشمال الوريث الوطني لشركة نفط العراق IPC التي أممت عملياتها عام ١٩٧٢. وتوجد في كركوك في منطقة بابا كركر ظاهرة غريبة وهي اشتعال النار نتيجة خروج غازات من الأرض لوجود تكسرات في الطبقات الأرضية للحقل النفطي تسمى النار الأزلية وهي تشتعل منذ أكثر من أربعة الآلف سنة، وقدر إنتاج النفط لعام ١٩٧٤ عشرة أضعاف إنتاج العام ١٩٧٢. وأصبحت هناك كميات هائلة من النفط. حيث استخرجت كركوك ٥٠٪ من نفط العراق، وإن نفط كركوك معروف بجودته وضحالة آباره حيث طبقات البترول تقع بين٨٤٠- ١٢٦٠ متر تحت الأرض، وتوجد تحت أرض المدينة كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والتي تُهدر بالحرق منذ مئات السنين، أما الكبريت فيُستَثمر منذ سبعينيات القرن الماضي. وتوجد في شمال المدينة مصفاة كبيرة للبترول. ويمر خط النفط الرئيسي شمالاً باتجاه تركيا، وينتهي في ميناء " جيهان" التركي على البحر الأبيض المتوسط وهو منفذ رئيسي لتصدير النفط العراقي للخارج بعد توقف أنبوب النفط عبر الأراضي السورية والسعودية[1].

الخطط الكردية لضم مدينة كركوك لإقليم كردستان:

لابد من التوضيح أن العمل على ضم محافظة التأميم إلى إقليم كردستان يتم من خلال خطتين وسيناريوهين متوازيين لا يمكن الفصل بينهما وأيهما ينجح فإنه يخدم المخطط الكردي بضم قدس الأكراد كما يسميها رئيس الجمهورية العراقية جلال الطالباني!

وهاتان الخطتان هما بمحاولة تغير ديمغرافية المدينة لتصبح أكثرية كردية ومن ثم بالاستفتاء تضم إلى الإقليم، والخطة الثانية وهي المعلنة من قبل الجميع وربما للتستر على

(١) أنس المندلاوي. محافظة التأميم صراع على النفط أم للانفصال في ظل الاحتلال، وكالة حق.

الخطة الأولى هو المناداة بتطبيق المادة ١٤٠ على المحافظة، وكلا الخطتين يتم الإجابة عنهما من خلال هذه الفقرة.

تشغل مدينة كركوك جزءاً كبيراً من تطلعات الأكراد وآمالهم المستقبلية، ويضفون عليها قدراً كبيراً من القداسة، ويعتبرونها رمزاً للكيان الكردي، اغتصبه النظام العراقي وهجر جزءاً من أهله الأكراد ليوطن مكانهم عشائر عربية مهاجرة من الجنوب، فقد شدد البرزاني في حوار مع صحيفة "الحياة" في ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢ على أن الأكراد لن يساوموا على الهوية "الكردستانية" لكركوك، وأنهم سيستردون المدينة في أي لحظة يستطيعون استردادها، واشتهر تسمية جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني لكركوك بقدس كردستان، وبحسب ما يرى الأكراد فإن "هذا الإصرار على اعتبار كركوك عاصمة الكيان الكردي المستقبلي، فيه قدر كبير من الاستفزاز للأتراك أولاً، ولعرب العراق ثانياً، فتركيا تتذرع بالدفاع عن حقوق الأقلية التركمانية، التي تتدعي أنها تشكل أغلبية سكان المدينة، للعب دور ما في السيطرة على مقدرات هذه المدينة الغنية بالنفط [1].

إن الأطماع الكردية في كركوك لم يخفيها أي من القادة الكرد وعلى طول فترة مطالبتهم بضمها إلى المناطق الكردية وهم يعلمون قبل غيرهم أنهم من غير كركوك لا يمكن أن ينفصلوا عن العراق وإذا كانت المحافظة متكونة من ثلاث قوميات مختلفة هي العرب والكرد والتركمان إضافة إلى وجود النصارى فإن للأكراد الدور القيادي بسبب الموافقة الأمريكية على ذلك وبسبب التنظيم السابق لهذه العملية والاستعداد المسبق لها فقد استلم الأكراد المحافظة بعد الاحتلال مباشرة بل إنهم جاؤوا معه على القافلة نفسها وبدأ معها مشروع التغير السكاني بتهجير العرب ليس فقط من جاء إلى المحافظة أثناء حكم البعث بل تم تهجير تلك العوائل العربية الأصيلة التي جاءت في ثلاثينيات القرن الماضي والتي أتت للعمل مع اكتشاف النفط ولم يكن هناك محاولات لتغيير طبيعة

(١) علي صبري. كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج؟!، الجزيرة نت.

السكان كما يزعم الأكراد[١].

وعلى الرغم من صدور قرار يبيح للعراقي السكن في أي محافظة يشاء، إذ ألغت الحكومة العراقية المؤقتة في ٤/ ١٠/ ٢٠٠٤ القيود المفروضة على التملك وأعلنت أن من حق العراقيين التملك داخل العراق في أي مكان من العراق من دون قيود، من جهة أخرى؛ دعت تظاهرة كردية في مدينة كركوك إلى رحيل العرب من المدينة[٢].

وتشير الدلائل إلى دوافع عديدة تقف خلف مطالب الانفصال الكردية تتعدى مجرد المطالبة بالحق التاريخي في كركوك، فأولاً هناك الثروة النفطية الهائلة التي تغري كل طامع للحصول على دور في مستقبل الخريطة النفطية العالمية وليس في العراق فحسب وذلك من خلال الحصول عليها، ودائماً ما رغب الأكراد في الحصول على حصة عادلة من عائدات النفط تتناسب وعددهم من مجمل عدد العراقيين، بل يأمل الأكراد في أن ترتفع حصتهم من عائدات النفط من ١٣٪ يحصلون عليها الآن إلى ٢٥٪ أو أكثر. وثانياً تشكل كركوك موقعاً استراتيجياً مهماً يغري كل طامع في لعب دور إقليمي مؤثر في سياسات القوى الإقليمية الكبرى مثل سورية وتركيا وإيران.

وثالثاً: تلعب مسألة كركوك دوراً مهماً بالنسبة للأعضاء الأكراد في مجلس الحكم حيث تعد ورقة لعب مهمة في أيديهم للضغط على بقية الأعضاء وإدارة الاحتلال لتحقيق مكاسب سياسية - شخصية تتعدى حلم الوحدة الكردية الوطنية كما يدعي البعض.

أخيراً فإن الاحتفاظ بكركوك يعني للأكراد الاحتفاظ بدور حيوي في الشأن العراقي خاصة في المستقبل القريب وبعد عودة الأمور لمجاريها بافتراض حدوث ذلك[٣].

---

(١) أنس المندلاوي. الفدرالية وتقطيع محافظات أهل السنة الهدف الرئيسي من الفقرة ١٤٠،ج٢-٢، موقع وكالة حق، أيار ٢٠٠٧.

(٢) الحرب على العراق يوميات - وثائق - تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٠٤٨.

(٣) خليل العناني. أكراد كركوك وحلم الانفصال، الجزيرة نت.

وعلى أرض الواقع فقد عمد الأكراد إلى الاستيلاء على كركوك بالقوة وأثناء فوضى الحرب، فقد هاجمت الميليشيات الكردية مدينة كركوك واستولت على منابع النفط وعرضت حياة وأمن العرب والتركمان إلى الخطر بالرغم من تأكيد الأمريكان استحالة وقوع هذا الاحتمال، ثم تلاه انتقال الأكراد من بغداد والمدن الأخرى إليها حيث يتم تعيين الأكراد من غير المحافظة بينما يمنع ذلك على العرب والتركمان وإن عمليات تجنيس الأكراد من سورية وتركيا هو الآخر سائر على النهج نفسه وهناك تقارير تؤكد ذلك من داخل السفارات التي استولى عليها الأكراد عن طريق وزير الخارجية الزيباري الذي جعل أغلب السفارات للأكراد وخاصة في الدول الأوربية التي فيها جالية كردية كبيرة وهو استعداد للمرحلة القادمة من الانفصال، واستمرت الخلافات حول موضوع كركوك بين الكتل السياسية منذ المرحلة الأولى للاحتلال، وفضلاً عن الخلاف السياسي فإن الأكراد وخاصة الحزبين الكرديين لم ينتظروا حتى حسم الخلاف بل عملوا كما بينا منذ اليوم الأول للاحتلال على جعل مدينة كركوك جزءاً من الإقليم "ومن الخطوات التي اتخذت بهذا الشأن هو نقل لواء من البيشمركة من محافظة السليمانية إلى كركوك والذي استلم زمام الأمور هناك وبدأ معه مسلسل المداهمات والاعتقالات بينما مسلسل القتل لم ينقطع ضد الشخصيات العربية والتركمانية وكأن ما يحدث على يد الصفويين في مكان آخر يحدث على يد الأكراد في محافظة التأميم"[1]. وفي يوم الإثنين ١٧/ ١/ ٢٠٠٥ "ذكرت الأنباء أن إنهاء مقاطعة الأكراد لانتخابات المجلس المحلي في محافظة التأميم ومركزها كركوك وإشراك قرابة ١٠٠ ألف ناخب كردي ينحدرون من كركوك في الانتخابات سيؤدي إلى تسلم الأكراد للسلطة في هذه المحافظة، وقد يؤدي ذلك إلى نشوء توتر مع باقي المجموعات من العرب والتركمان في كركوك"[2].

(١) أنس المندلاوي. الفدرالية وتقطيع محافظات أهل السنة الهدف الرئيسي من الفقرة ١٤٠،ج٢-٢، موقع وكالة حق، أيار ٢٠٠٧.

(٢) الحرب على العراق يوميات - وثائق - تقارير، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٠٥١.

المادة ١٤٠ ومستقبل مدينة كركوك:

تعد المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الشغل الشاغل للحزبين الكرديين وقد تم وضع هذه المادة نتيجة هيمنة الأكراد على مجريات الأمور أثناء كتابة الدستور وهو الأمر الذي كان لهم خلال كتابة قانون إدارة الدولة العراقية في إدارة بريمر وتم إضافة المادة (٥٨) منه، فماذا تتضمن هاتان المادتان؟

المادة ١٤٠ التي تنصّ: " إن المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية للحكومة العراقية الانتقالية والتي نصّت عليها المادة ٥٨ من قانون الإدارة الانتقالي سوف تنتقل وتستمر إلى السلطة التنفيذية المُنتخبة بموجب هذا الدستور، على شرط أن تُنجز بشكل نهائي (التطبيع، وإحصاء السكان، وإجراء استفتاء شعبي في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لمعرفة وتقرير إرادة سكانها) في تاريخ لا يتجاوز ٣١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٧".

وأهم ما جاء في المادة ٥٨ من قانون الإدارة الانتقالي الذي نصَّ على أن حكومة العراق يجب أن تتخذ الإجراءات لمعالجة وإصلاح الظلم الناتج عن ممارسات النظام السابق لتغيير الطبيعة الديموغرافية لبعض الأقاليم، بما فيها كركوك، وأن قراراً دائماً حول وضعية الأراضي المتنازع عليها لا ينبغي أن يُتخذ إلا بعد عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حكم البعث، وتبنى الدستور العراقي الجديد هذه السياسة.

ويذكر أن المادة ١٤٠ الواردة في الدستور العراقي، والخاصة بكركوك والمناطق المتنازع عليها، تنص على حل قضية كركوك على ثلاث مراحل تبدأ بالتطبيع ثم الإحصاء ويعقبهما استفتاء سكاني على وضع كركوك: الانضمام إلى كردستان أو البقاء ضمن الحكومة المركزية.

ووضع للمادة ١٤٠ سقف زمني لتنفيذ نصوصها حدد في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٧، إلا أن ذلك لم يحصل ضمن المهلة المحددة، وهو ما دفع بعض الأحزاب العراقية إلى اعتبار هذه المادة غير قانونية وغير نافذة بعد هذا التاريخ، وكانت أحزاب

عراقية طالبت بعرض المادة ١٤٠ على المحكمة الاتحادية، غير أن الأكراد يعتبرون إلغاء المادة أو تغييرها لا يقع ضمن صلاحيات هذه المحكمة، بينما طالبت أحزاب أخرى بجعل كركوك إقليماً مستقلاً بذاته لكن ذلك أيضاً لم يلق قبولاً لدى الأكراد.

وقد اتهم النائب آنذاك أسامة النجيفي عن القائمة العراقية، في جلسة مجلس النواب السبت ١٧-١١-٢٠٠٧ اللجنة التي شكلت من قبل الحكومة العراقية بهدف تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، والتي باشرت عملها في حزيران من العام الماضي؛ بالعمل على تغيير هوية المدينة وبتعمدها التغاضي عما تقوم به أحزاب كردية قال إنها تسعى إلى تغيير هوية المدينة.

وقال النجيفي: إن اللجنة تغافلت عن الحقائق الواضحة والموثقة من التغيير الديموغرافي الهائل في مدينة كركوك، حيث تم إسكان مئات آلاف من الكرد من غير أهالي المدينة وبنيت لهم دور سكنية في أراض عامة متجاوز عليها وبأموال الدولة، وأضاف أن هذه الإجراءات خرق للدستور العراقي الذي ينص على عدم جواز التملك في هذه المدينة لأغراض التغيير السكاني، وطالب النجيفي بإيقاف القرارات والأوامر الصادرة من اللجنة وتأجيل التنفيذ لحين الانتهاء من المادة ١٤٢ من الدستور وإزالة كافة المخالفات القانونية والدستورية والاتفاق على أسلوب لمعالجة المشكلة القائمة بروح عراقية أخوية تحقق الاستقرار والأمان وتعيد الحقوق كاملة غير منقوصة، ومن بين هذه القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة هو تعويض العرب بمبالغ مالية من أجل مغادرة مدينة كركوك وإذا كان الأمر يتم لصالح الحزبين الكرديين إلا أنه يتم بأموال العراق[1].

وبعد انتهاء مدة الأشهر الستة التي كانت الأمم المتحدة حددتها بخصوص قضية كركوك، وبينما يصر الزعماء الأكراد على عدم المساومة على قضية كركوك، معتبرين تنفيذ المادة ١٤٠ إحدى النقاط التي تجعل الأكراد يعملون ضمن عراق موحد مع باقي

(١) أنس المندلاوي. محافظة التأميم صراع على النفط أم للانفصال في ظل الاحتلال، وكالة حق.

الأطراف[1]؛ يرى بقية الأعضاء أنها ملغاة وغير قابلة للنقاش. ومن بين التصريحات الأخيرة هو تصريح النائب عن العراقية طلال الزوبعي "المادة ١٤٠ غير دستورية كونها منتهية الصلاحية ولا يمكن تطبيقها، وهي خط أحمر"[2]، بينما صرح التحالف الكردستاني أن المادة ١٤٠ من الدستور لا تزال نافذة والدليل تخصيص مبالغ لها ضمن ميزانية موازنة للعام ٢٠١٢"[3].

٢- تطبيق المادة ١٤٠ وتقطيع المحافظات السنية:

سنتحدث في هذا المطلب عن المحافظات التي تجاور إقليم كردستان والذي يحاول اقتطاع جزء كبير منها وضمه إلى الإقليم وهي محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى بعد أن تحدثنا في المطلب السابق عن محافظة التأميم، وفي محاولة أخيرة قبيل الانسحاب الأمريكي جاءت من الرئيس جلال الطالباني للنهوض بمشروعه الفدرالي وتفتيت المحافظات من خلال طلب قدمه إلى البرلمان لتحديد الحدود والذي عارضته معظم الكتل البرلمانية"[4].

أ- ديالى:

بحكم موقع ديالى الجغرافي المجاور لإقليم كردستان والتي تحتوي على نسبة من الأكراد، الموجودين في مناطق خانقين ومندلي وجلولاء والسعدية؛ فان الإقل يطمح ويعمل بثقل على ضمها للإقليم بعد أن وضع اليد عليها بعد عام ٢٠٠٣، بينما كان قد سيطر على قضاء كفري منذ العام ١٩٩١ و"إقليم كردستان الذي حصل على مكاسب سياسية منذ العام ١٩٩١ بسبب ضعف قوة المركز ومنع استخدام القوة وخاصة القوة الجوية ضمن ما يسمى المنطقة الآمنة في جنوب وشمال العراق ونتيجة للدعم الأمريكي

(١) موقع وكالة حق. الأحد ١/٦/٢٠٠٨.
(٢) قناة الحرة الفضائية، ٢١/١١/٢٠١١.
(٣) قناة بغداد الفضائية، ٢١/١١/٢٠١١
(٤) عبد الحسين شعبان. بانتظار بايدن http: / /www.ahewar.org /debat /show.art.

لهذا الإقليم استطاع أن يبني له جذور دولة وإن كانت على خلافات بين الأطراف الكردية نفسها والذي وقع فيها أكثر من ١٠ آلاف قتيل كردي ولم يستتب الوضع إلا بعد طلب مسعود البرزاني من حكومة المركز التدخل وحمايته من قوات جلال الطالباني وهو ما حصل عام ١٩٩٦ ولكن الوضع لم يتغير باتجاه الحاجة إلى بغداد وإنما تحول إلى إنشاء دولة كردية هي نواة دولة كردستان الكبرى كما يسميها الأكراد ويعولون عليها كثيراً، وتشمل مناطق في العراق وإيران وتركيا وسورية. وإذا كان الأكراد لم يحصلوا على أي من حقوقهم لا السياسية ولا الثقافية في بقية الدول، إلا أنهم حصلوا على جزء كبير منها في العراق مع أن نسبتهم في عموم العراق لا تتجاوز ١٣٪ وهو ما اعترفوا به أخيراً أثناء النقاش على الميزانية للعام ٢٠٠٨. وهم في الوقت نفسه لا يمثلون أكثر من هذه النسبة من مجموع الأكراد في الدول الأربعة ففي تركيا لوحدها يوجد ٢٠ مليون كردي وفي إيران أكثر من ٥ ملايين وفي سورية بحدود نصف مليون.

وإذا كان هذا الوضع العام في المنطقة فإن محافظة ديالى محط أطماع لسلطات الإقليم ولتوسيع أراضي دولة كردستان الكبرى وحالها حال باقية المناطق الحدودية مع هذا الإقليم مثل التأميم وصلاح الدين ونينوى والتي عانت الكثير من الأذى على يد قوات البيشمركة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والذي استفاد من دعم الاحتلال وضعف هذه المناطق كونها لا تمتلك تنظيماً مسبقاً للوقوف بوجه الهجمات المتكررة من قبل مليشيا البيشمركة. وقد شملها التهجير والاستحواذ على المناطق، مع أنهم يطالبون بمنطقة بدرة وجصان في محافظة واسط إلا أنه حصلت بصورة فعلية من جنوب مندلي وخانقين وجلولاء وكلار وكفري حتى السليمانية وإذا كانت مندلي لم يشملها التهجير لكون أغلب أهلها من العرب والكرد قد هجروها منذ الحرب الإيرانية وقصفها للمدينة والقرى المحيطة بها إلا أن التهجير شمل أكثر من ٤٠٠٠ عائلة في كل من خانقين وجلولاء بينما كان التهجير قد شمل أعداداً كبيرة من قرى كفري وكلار وعلى طول الشريط الحدودي

بين إيران والمناطق العربية الصرف في شرق وشمال شرق مدينة بعقوبة، وهذا قد تم في الأيام الأولى للاحتلال وتم الاستيلاء على كافة الدوائر الرسمية ووثائقها وربطها بصورة فعلية بإقليم كردستان وتستلم أوامرها من الإقليم وتم رفع علم الإقليم فوق المباني ومنع توظيف أي موظف عربي في هذه المناطق، إلا من ناحية الدعم المادي فهذه المناطق تأخذ حصتها من حصة محافظة ديالى.

وقد قام الأكراد بتهجير جميع العوائل العربية من المناطق التي يسعون لضمها للإقليم حتى وإن كانت الأغلبية عربية وإذا كان الإعلام والحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال لم تتطرق لهذا الموضوع فإن ما تأكد لدينا بالدليل القاطع من معلومات أن جميع أهالي بغداد من الكرد وكذلك من سكنة ديالى من الأكراد المنتشرين فيها هنا وهناك قد عادوا إلى مناطق سكناهم التي تركوها سابقاً بإرادتهم وفي عهود قديمة أو تم ترحيلهم من قبل الدولة والتي عوضتهم بمبالغ مضاعفة عن قيمتها الحقيقية في حينها نقول إن هؤلاء قد طردوا العرب ليس مَنْ سكن دورهم فقط بل حتى من هو من أهل المنطقة الأصليين، والكرد لم يعودوا إلى هذه المناطق من أجل السكن فيها وإنما لوضع موطئ قدم لهم لتسجيل أسمائهم في أي إحصاء سكاني قادم. وإذا كان هناك من يبرر هذا الفعل لمن هجر من قبل الحكومة فالأولى بهم ترك بغداد وإعادة المبالغ التي استلموها بقيمتها الحقيقية، إنها خطة مدروسة لتقسيم محافظة ديالى ومحاولة كل طرف الاستحواذ على القسم الأكبر.

والأكراد في محافظة ديالى يعيشون ولاءات مختلفة كون أغلبهم من الكرد الافيلية الشيعة ذوي الجذور الإيرانية والذين ينظر لهم الأكراد الآخرون نظرة دونية ولا يعدونهم أكراداً إلا بعد الاحتلال بسبب الحاجة لهم لتوسيع دولتهم. وهم (الفيلية) يعدون أي الطرفين الشيعي أو الكردي إنْ استحوذ على المنطقة فلصالحهم وهم تابعون له[1].

ومن التطورات التي شهدتها المحافظة محاولة الأحزاب الكردية السيطرة على مدن

(١) أنس المندلاوي. واقع ديالى بعد خمس سنوات من الاحتلال.. صورة قاتمة ووضع إنساني صعب، وكالة حق.

في المحافظة وعدها جزءاً مهماً من الإقليم ومشمولة بالمادة ١٤٠ "وشمل الأمر خانقين حين رفع مجلسها المحلي العلم الكردي، وأمر رئيس الوزراء بإنزاله، حيث أثيرت بعض الإشكاليات الإثنية مجدداً ارتباطاً بمسألة الأقاليم"[١]. إلا أن الأمر لم ينفذ ولم يأت المالكي بأي خطوة وأعلنت وزارة البيشمركة في حكومة إقليم كردستان العراق، في (تشرين الثاني / ٢٠١١) ، عن بدء انتشار قواتها في مناطق جلولاء والسعدية بمحافظة ديالى لحماية الأهالي من هجمات الجماعات المسلحة، مؤكدة أنها لن تنسحب، وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة البيشمركة جبار ياور في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "الجيش العراقي أرسل فوجين من الفرقة الخامسة المنتشرة في مناطق ديالى إلى ناحية السعدية، من دون علم أو تنسيق مع حكومة الإقليم"، مؤكداً أن "الاتفاقات التي عقدتها للجان المشتركة بين الحكومتين الاتحادية والكردستانية، تقضي بأن يكون تحرك القوات الأمنية في المناطق المشتركة بالتنسيق بين وزارتي البيشمركة الكردستانية والدفاع العراقية"، من دون أن يكشف عما إذا كان تحرك قوات البيشمركة إلى مناطق جلولاء والسعدية جاء بالتنسيق مع الوزارتين. من جانبه قال مسؤول تنظيمات كرميان محمود سنكاوي وعضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه رئيس الجمهورية جلال الطالباني في تصريحات صحفية: إن تحرك قوات البيشمركة إلى مناطق جلولاء والسعدية جاء بقرار من رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني ووزير البيشمركة في حكومة الإقليم جعفر شيخ مصطفى، واعتبر التحالف الكردستاني في مجلس ديالى، في (١٤ /٨/ ٢٠١١) أن إعادة قوات البيشمركة إلى المناطق المتنازع عليها داخل المحافظة، لا سيما في ناحيتي السعدية (٦٠ كم شمال مدينة بعقوبة) ، وجلولاء (١٥١ كم شمال شرق بعقوبة) أصبح "أمراً مهماً" كحل وحيد لبقاء الكرد بعدما تعرضوا إلى هجمة عدوانية شرسة[٢].

---

(١) عبد الحسين شعبان. بانتظار بايدن http: / /www.ahewar.org /debat /show.art.

(٢) البيشمركة تنتشر في ديالى بقرار من البارزاني وترفض الانسحاب، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية.

ومن المحاولات الأخيرة للأكراد هو إعلان طلب مقدم من مجلس محافظة ديالى بإعلانها إقليم (١٢/ ١٢/ ٢٠١١)، ومن المفارقات التي جرت بهذه اللعبة غير المدروسة فبينما من أدلى بالبيان هو النائب في المحافظة أحمد زياد الدلي عن التحالف الكردستاني، أعلن في اليوم الثاني بيان من التحالف الكردستاني أنه لن يسمح بإعلان الإقليم قبل حسم (المناطق المتنازع عليها).

ب- صلاح الدين:

محافظة صلاح الدين التي أعلن عن تأسيسها عام ١٩٧٦ تم إضافة مناطق لها من المحافظات المجاورة كما حصل مع محافظة القادسية في العام نفسه وقبلهما إنشاء محافظة دهوك في العام ١٩٧٠ إذ إن إنشاء المحافظة لم يكن بدعة ولا لأهداف الغرض منها تغيير في ديموغرافية المحافظات المجاورة، فقد تم إضافة مدن أغلبها من محافظة نينوى المحاذية لمدينة تكريت والتي تسكن من العرب السنة بشكل كامل، ومدن أخرى من بغداد إضافة إلى مناطق من محافظة التأميم التي تسكن من العرب السنة ومن التركمان مع أقلية كردية، وإن ضمها لمحافظة صلاح الدين لم يؤثر على تغير النسبة السكانية للكرد بل إنه زاد من نسبتهم فيها بعد أن تم تقليل نسبة العرب والتركمان المضافين إلى محافظة صلاح الدين. ولذلك فإن للأكراد أطماع كانت وما زالت في "ضم عدد من مناطق محافظة صلاح الدين إلى كركوك وخاصة طوز خرماتو. وإن كل هذه الخطوات جاري العمل بها"[1].

ج- نينوى:

الوضع في محافظة نينوى يتعدى محولة ضم المناطق التي تحتوي على الأكراد إلى إقليم كردستان إلى محولة ضم المناطق ذات الغالبية من النصارى بشتى السبل منها الترغيب

(١) أنس المندلاوي. الفدرالية وتقطيع محافظات أهل السنة الهدف الرئيسي من الفقرة ١٤٠،ج٢-٢، موقع وكالة حق٢٠٠٦، والمختصر أيار ٢٠٠٧.

والترهيب بعمليات قتل وتهجير واسعة يتم إلصاق التهم بالعرب السنة، وهذه من الحقائق التي اكتشفت وتم الإعلان عنها بعد كل الحوادث التي وقعت ضد النصارى في مدينة الموصل والمناطق الأخرى في المحافظة، هذا فضلاً عن محاولة استقطاب الشبك والأيزيديين بوصفهم أكراداً، وإن "الأطماع الكردية لم تقتصر على منطقة معينة أو وفق منهج معين فهم يريدون ضم كل محافظة التأميم لهم بما فيها العرب والأكراد وإن تطلب الأمر منح التركمان حكماً ذاتياً لأنهم ضمن المحافظة بينما الحديث عن محافظة نينوى وكذلك ديالى يختلف إلى طرح آخر وهو ضم المناطق ذات الغالبية الكردية إلى إقليمهم، وعلى هذا الأساس فإن طرحهم ومطالبتهم بضم الأجزاء الشمالية وقسم من شرق نينوى إلى إقليم كردستان يجري العمل عليه بشكل متسارع ولا يختلف عما يجري في المناطق الأخرى من خلال السيطرة على المناطق التي يريدون ضمها، وكذلك هناك الكثير من الاغتيالات وعمليات التفجير تشير الدلائل وأصابع الاتهام إلى دورهم بها".

إذا كانت الأطماع الكردية في محافظة نينوى تختلف عن محافظة التأميم كون هذه الأطماع لا تتمثل بضم كل المحافظة بل أجزاء منها وهي الأجزاء التي أعلن عن انفصالها عن المحافظة من قبل قائمة التآخي الكردية وهي: أقضية زمار وسنجار ومخمور، على الرغم من أن الانتخابات الأخيرة قد أتت بقائمة هي الوحيدة في كل مجالس المحافظات التي حققت نسبة تقارب الخمسين بالمائة، وهذا الإعلان الأخير قبل أن يتم الانتهاء من تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور هو تعبير حقيقي عن نية الأكراد في الانفصال خاصة بعد البيان الرئاسي من الطالباني الذي يعد تدخلاً في انتخاب مجالس المحافظات، كما دفعت الأقليات من النصارى والشبك واليزيدين لإجبارهم على إعلان الانفصال وتشكيل محافظة جديدة في سهل نينوى، وهي المناطق التي يتم فيها الآن عمليات التنقيب عن النفط بعد توقيع العقد بين حكومة إقليم كردستان وشركة إكسون موبيل، أمام صمت مطبق من قبل حكومة المحافظة وحكومة المركز والتي بكل تأكيد ستعمل على ابتزاز الاثنين معاً

للعمل على تحقيق أهدافها العليا، وهي إما الاستفراد بالحكم أو تسليمها إلى الإقليم.

"إن محافظة نينوى تمتاز بكونها تحوي قوميات وديانات ومذاهب متعددة، فهناك الأكراد الذين يوجدون ضمن الساحل الأيسر لمدينة الموصل ولديهم ترابط وامتدادات مع المناطق الكردية، وبالنسبة للأقضية والنواحي فإن قضاء الشيخان يحوي أغلبية كردية ومن اليزيديين الذين يعدون من الأكراد أيضاً، ويوجد ضمن هذا القضاء بعض العشائر العربية أغلبهم من الحديدين والجبور وبعض العشائر الأخرى ولكن وضعهم قلق جداً لكونهم أصبحوا أقلية ضمن المنطقة الكردية، وهناك النصارى الذين يتمركزون في قضاء الحمدانية (قرقوش) ونواحيها وهؤلاء ليست لهم القدرة على تجاوز الأكراد... وهناك عشائر من الشيعة من الشبك الذين ارتبطوا مع الأكراد في الساحل الأيمن فالأغلبية هي من العرب السنة ما عدا قضاء تلعفر الذي توجد فيه عشائر شيعية، وهؤلاء يعتبرون أنفسهم أتراكاً على الرغم من أنهم أصبحوا عشائر عربية خلال فترة النظام السابق، ولكنهم عادوا مرة أخرى إلى أصلهم التركماني وهم أصبحوا من المتعصبين للشيعة ويؤيدون الائتلاف الشيعي الذي يبذل جهوداً كبيرة لاحتوائهم خصوصاً بعد عمليات تلعفر، أما منطقة سنجار والتي تحتوي على عشائر من اليزيدية ضمن منطقة وجود كبيرة للعشائر العربية، وفي فترة حكم النظام السابق أصبحت عشائر اليزيدية جزءاً من العشائر العربية، وأصبح لكل عشيرة منهم امتداد لعشيرة عربية، كما دخلت أعداد كبيرة منهم ضمن منظمات حزب البعث، ولكن يبدو أنهم تحولوا بولائهم إلى الأكراد بعد سقوط النظام، ولقد عمل الأكراد على استمالتهم حتى يشكلوا قوة مهمة في المنطقة يمكن أن تساعد على تحقيق تواصل مع أكراد سورية"[1].

٣- استراتيجية الانفصال وتأسيس دولة كردستان الكبرى:

إذا كان هناك اختلاف وتباين في المخطط الشيعي بين من يحاول السيطرة على

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، مصدر سابق.

العراق (المالكي وحزب الدعوة)، وبين تيار الحكيم؛ فإنه من خلال الاستراتيجيات السابقة يصب ذلك الاختلاف في الاستراتيجية النهائية للأكراد وهي إعلان الإقليم دولة مستقلة عن العراق، وفق مبدأ حق تقرير المصير الذي شرعته الأمم المتحدة لتفتيت الدول وليس لمقاومة المحتل، فبينما ترفض على العرب السنة مجاهدة المحتل فإنها تصرح من خلال ممثلها في بغداد بحق الكرد في تقرير مصيرهم، وإذا أصبحت الفيدرالية "مطلباً لجميع الفصائل الكردية، ونقطة اتفاق بين الحزبين الكبيرين، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني"؛ فقد ذكر هوشيار زيباري أن "الفيدرالية هي الحل للأكراد في العراق الجديد"، ومن جانبه أكد جلال الطالباني أن حزبه لا يسعى إلى إقامة دولة كردية، وحلمنا هو الحياة في إطار عراقي ديمقراطي، وكان البرلمان الكردي الذي يضم أعضاء الحزبين (الاتحاد والحزب) قد أقر في ٨-١١-٢٠٠٢ مشروعي قانوني الفيدرالية لـ "الإقليم الكردي" ودستور العراق الفيدرالي اللذين قدمهما الحزبان، ويقسم مشروع القانون العراق إلى منطقتين كردية وأخرى عربية، وتلمح مواده إلى أن الطرح الفيدرالي يقوم على أساس الاستقلال شبه التام للمنطقة الكردية شمال العراق، مع تعيين مدينة كركوك عاصمة للإقليم. وتوحي مواد القانونين بأن المطروح هو أقرب إلى الكونفيدرالية منها إلى الفيدرالية، إذ تنص المواد على أن لإقليم كردستان عَلَماً خاصاً به، وهو علم جمهورية مهاباد - وهي الدولة الكردية المستقلة الوحيدة في تاريخ الأكراد ولم تدم طويلاً- وشعاراً ونشيداً خاصين، بل يستطرد المشروع أن لهذا الإقليم قوات مسلحة دفاعية خاصة به، وهو ما لا ينطبق على الدول الاتحادية الفيدرالية.(١)

وقد أخذت القضية طابعاً رسمياً حامياً حين تقدم ممثلو الأكراد الخمسة في مجلس الحكم العراقي بمشروع قانون ينص على إنشاء اتحاد فدرالي في العراق بحيث تُضم فيه كركوك إلى المنطقة الكردية، وذلك دون انتظار حتى صياغة الدستور العراقي الجديد. وجدير بالذكر أن هذا المشروع كان قد تبناه البرلمان الكردي في السابق ويقضي بأن تتألف

(١) علي صبري. كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج؟!، الجزيرة نت.

محافظة كردستان من المناطق ذات الغالبية الكردية حسب إحصاء أجري عام ١٩٥٧ أي قبل تطبيق سياسة "التعريب" من قبل نظام صدام حسين في منطقة كركوك. ويوضح النص أن المناطق الكردية تشمل محافظات دهوك وأربيل والسليمانية التي يسيطر عليها الأكراد منذ العام ١٩٩١ إضافة إلى كركوك وأنحاء كردية في محافظة ديالى (٦٦ كلم شمالي بغداد) والموصل (٤٠٠ كلم شمالي بغداد). كما يطرح المشروع "إقامة عراق فدرالي برلماني" ويوضح "طبيعة العلاقات بين العاصمة ومناطق كردستان، والأكثر من ذلك هو اتفاق كل من جلال طالباني ومسعود برزاني - زعيمي الأكراد وممثليهم في مجلس الحكم - على ضرورة ممارسة ضغوط على المجلس وعلى الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر من أجل الحصول على مكاسب سياسية أكبر تتعلق بالمسألة الكردية، سواء من خلال النص على ذلك في الدستور الجديد أو محاولة الضغط لفرضه على أرض الواقع، فضلاً عن قيادة كلا الحزبين الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني لتظاهرات عديدة - صاحبتها أحداث شغب وقتل - للمطالبة بفصل كركوك عن العراق، وكان آخر الأحداث هو إعلان كركوك منطقة معزولة السلاح بعد تكرار حوادث الشغب تلك"(١).

وطرح الساسة الأكراد ما يسمى " حق تقرير المصير للشعب الكردي " ففي مؤتمر للحزب الديمقراطي الكردستاني عقد (٢٠١١) في محافظة أربيل وحضره عدد كبير من ساسة الحكومة الحالية منهم: جلال طالباني ونوري المالكي وأسامة النجيفي؛ صرح مسعود برزاني أن المرحلة المقبلة ستشهد المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الكردي في العراق".(٢)

وكان مسعود برزاني قد صرح "لصحيفة نيويورك تايمز"؛ أن الحديث عن عراق موحد هو أشبه بأحلام ورغبات العصافير، وأنه يسعى إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة

---

(١) خليل العناني. أكراد كركوك وحلم الانفصال، الجزيرة نت.

(٢) الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين، بيان رقم (٧٤٢) المتعلق بتصريح مسعود برزاني بحق تقرير المصير، في ٩محرم / ١٤٣٢هـ/١٥/ ١٢/ ٢٠١٠م http: / /www.iraq-amsi.com /Portal /news

اتحادات: الأكراد في الشمال، والعرب السنة في الوسط والغرب، والشيعة في جنوب البلاد، وقال برهم صالح:" إن هناك إجماعاً من النواحي القانونية والشرعية على حق الشعب الكردي في تقرير المصير، وفي لقاء مع الجزيرة نت قال مهدي خوشناو رئيس اتحاد الكتاب الأكراد في أربيل إذا "رفض مشروعنا لا أستبعد أن يتحول طلبنا إلى خيار آخر قد لا يكون في صالح العراق". ولم يحدد هذا الخيار، وفي هذه الأثناء تنشط في الوسط الكردي حركة مضادة لمشروع الفدرالية بوصفه دون الطموح الكردي الذي هو الاستقلال.

وتقود هذه الحركة نخبة من الكتاب والمثقفين شكلوا تجمعاً ضم النخب الثقافية في كل أجزاء كردستان العراق، وعقد هؤلاء مؤتمراً لهم في أربيل بعد أن عقدوا عدة مؤتمرات في السليمانية للإعداد لما يسمى هناك بالاستفتاء أو "تقرير المصير" ويدعو هؤلاء إلى خيار الانفصال وتكوين دولة مستقلة.

وسألت الجزيرة نت فرهاد عوني رئيس نقابة صحفيي كردستان العراق وأحد أعضاء المؤتمر الذي يهيئ للاستفتاء في كردستان عما إذا كان الأكراد ينوون الانفصال عن العراق بخطوتهم هذه فقال "نحن لم نكن جزءاً من العراق حتى ننفصل، بل كنا جزءاً ضم قسراً إلى العراق بقرار من الاستعمار والآن نطلب أن يفك هذا الانضمام عودة إلى طبيعته.[١]"

ويدرك الأكراد قبل غيرهم أن مصلحتهم، بالحسابات السياسية والمصلحية البحتة؛ لا تكمن في إقامة دولة صغيرة لا يزيد سكانها عن خمسة ملايين على رقعة صغيرة من الأرض، تحيط بها دول قوية وكبرى (العراق وإيران وتركيا وسورية)، وهي دول معادية بطبيعة الحال لأي نظام كردي مستقل، فستكون هذه الدولة عرضة لتحرشات وربما اعتداءات لا قبل لها بها، وبقاء الكيان الكردي ضمن إطار عراق موحد قوي يوفر الحماية

---

(١) أحمد الزاويتي - أربيل. بريمر يتحفظ على المشروع الفدرالي الكردي، الجزيرة نت.

والعمق الاستراتيجي لهذا الكيان، ولهذا يستبعد أن يسعى الأكراد إلى الانفصال، حتى وإن كان الانفصال حقاً من حيث المبدأ، والتطلع الكردي لتأسيس الكيان الخاص من خلال الطرح الفيدرالي يصطدم بعقبات كثيرة، إقليمية في الأساس، وعراقية داخلية بالدرجة الثانية، فعلى المستوى الإقليمي، يعني تمتع الأكراد بفيدرالية وكيان شبه مستقل تجاوزاً لخطوط حمراء كثيرة رسمتها دول الجوار ذات العلاقة بالمسألة الكردية وهي تركيا بالدرجة الأولى ثم إيران وسورية. وكانت تركيا ولا تزال تلمّع هذه الخطوط الحمراء، لتكون واضحة لكل ذي بصيرة، بأن الكيان الكردي الخاص في العراق يعني تدخلاً عسكرياً من طرفها، فالمعادلة في نظرها بسيطة ولا تحتاج إلى كثير جدل؛ لأن الفيدرالية الكردية في العراق ستثير شهية أكراد تركيا بتحقيق كيان مماثل، وهي حالة أكثر تعقيداً وحساسية بالنسبة للحكومة التركية منها للنظام في بغداد. والتخوف ذاته يتردد صداه في طهران ودمشق تجاه الأقليات الكردية المغيبة والمحاصرة ثقافياً وسياسياً[1]". إلا أن كل ذلك لم يثن فواد حسين رئيس ديوان حكومة كردستان بالقول بأحقية الكرد في إعلان دولة مستقلة واستنكر تخوف البعض من الحديث عن إعلان الدولة[2].

الخيارات المستقبلية للعرب السنة في العراق:

بعد أن بيّنا خطط واستراتيجيات الأطراف الخارجية والداخلية للعراق نحاول هنا التطرق لاستراتيجيات العرب السنة العرب لعراق ما بعد العام٢٠١١، وفي ظل التشرذم والانشقاق والخلافات الظاهرة والباطنة بين الأطراف السياسية والتي دخلت اللعبة السياسية أو عارضتها باسم العرب السنة؛ فإن الخيارات المطروحة من قبلهم تكاد تكون مبهمة ومتغيرة وبشكل خاص من دخل في العملية السياسية، وفي تقديم سريع لهذه الاستراتيجيات نجد أن فكرة الانقلاب العسكري تراود البعض وبشكل خاص العامة،

(١) علي صبري. كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج؟!، الجزيرة نت.
(٢) قناة الفيحاء الفضائية، ٢٧/ ١١/ ٢٠١١.

ولكن قراءة بسيطة لواقع المؤسسة العسكرية بكل صنوفها ومعرفة تكويناتها الطائفية تظهر عدم جدوى العمل على هذا الخط، وكما بينا ذلك ضمن استراتيجية (الانقلاب)، ويبقى الطرح الآخر هو استمرار المشاركة بالعملية السياسية على شكلها الحالي، بينما يحاول البعض الحصول على صلاحيات أكثر من خلال الدعوة إلى الفدراليات وفق مبدأ (أكون الأول في قريتي لا الثاني في المدينة)، وفي هذا تحول كبير عن المواقف السابقة والتي عمل عليها أصحاب هذا المشروع، و"لعل تبدّلات كبيرة وخطيرة قد حصلت في المشهد السياسي العراقي، فالقوى التي رفضت الدستور ولم تصوّت عليه أو صوتت ضمن «صفقة سياسية لم تكتمل» بسبب تضمّنه موضوع الفيدرالية، أصبحت هي اليوم أكثر حماسة له، لا سيما أن بعضها هو الذي تبنّى مطلب الفيدرالية التي لم يجد لها من بدٍّ أو بضعة تبريرات أو لم يعارضها على أقل تقدير"[1]. بينما يبقى الخيار الأخير العمل المعارض بشقيه السياسي والمسلح.

١ - الدفاع عن وحدة العراق والقبول بلعب دور هامشي:

يعد تقسيم العراق خطاً أحمر يصعب تجاوزه دون إراقة أنهر من الدماء مقابل كل شبر منه، وربما كان هذا قبل العام ٢٠٠٦، إلا أنه وبعد كل المصائب التي جرت على العرب السنة من الاحتلال ومن جاء بدباباته ومعها، ومن كل الأطراف، حتى المحسوبة على العرب السنة والتي لم تستطع أن تحميهم من بطش ليس الحكومة والاحتلال والذين هم جزء منهما، بل من الميليشيات التي تجوب الشوارع وتقتل وتخطف وتغتصب، وهو ما أوقع مئات الألوف بين قتيل ومصاب، وملايين أخرى هجرت، وعوائل نكبت ونساء اغتصبت، كل هذا وقع وأكثر بينما من شارك في العملية السياسية لم يقدم لهم عوناً، ولا حتى لأنفسهم، فطارق الهاشمي قُتل أشقاؤه بينهم ضابط كبير في الجيش

---

(١) عبد الحسين شعبان. الفدرالية العراقية والكثبان المتحرّكة، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

الجديد، وعدنان الدليمي اعتقل اثنين من أبنائه وتمت المساومة معه على حياتهم وهو مهجر الآن ومطارد ويسكن في الأردن بعد مصادرة كل أملاكه مع ابنته النائب السابق أسماء الدليمي، ومشعان الجبوري وعبد الناصر الجنابي، ومحمد الدايني؛ مطاردون، بينما تم تصفية العشرات من الكوادر المتقدمة على يد الحكومة ومليشياتها، فكل من يتحدث عن انتهاكات وعمليات إقصاء فإن مصيره إما القتل أو الفرار والنجاة بنفسه، كالنائبين حارث العبيدي وخالد الفهداوي، ومما يبدو من المشاريع المطروحة أن العرب السنة "هم الخاسر الأكبر في هذه العملية، فلقد تحملوا خلال المرحلة التي أعقبت الاحتلال أعمال القتل والتدمير والتهجير والحجز ودفعوا ثمناً باهظاً لمقاومة الاحتلال، بوصفها واجباً شرعياً، وبسبب عدم وجود مرجعية أو قيادة سياسية لهم، وبروز شخصيات دينية وسياسية غير واعية للوضع السياسي وتداعياته، إضافة إلى أصحاب المصالح الذين استخدموا هذه الورقة لمآرب شخصية، كل ذلك ضيع جهودهم، وهم على عكس القيادات السياسية والدينية الشيعية التي كانت واعية لما تريده"[1]، وبسبب سياسة المركز تحول العرب السّنة إلى رقم هامشي على الساحة السياسية بسبب المحاصصة الطائفية التي قلصت نفوذهم وقوتهم إلى ٢٥٪ في أحسن الأحوال، وصار ينطبق عليهم القول: ويُقضى الأمر حين تغيب تيم ولا يُستأمرون وهم شهود"[2]، ومع هذا فإن من يشارك في العملية السياسية من العرب السنة يعتقد أنه يتحمل ذلك ومعه كل المكون من أجل وحدة العراق، ومن المواقف الواضحة من العرب السنة هو رفضهم القاطع لمطالب الانفصال لمدينة كركوك حيث "يرفض العراقيون أي نوع من الانفصال الجغرافي والسياسي في كركوك، وكثيراً ما قوبل مطلب الانفصال بالرفض الشعبي والرسمي، ليس لكونه يشكل خلخلة لتراب الوطن العراقي وتركيبته الشعبية فحسب، ولكن لأنه

(١) الحرب الأهلية في العراق واقع وتصورات - دراسة استشرافية (٢/ ٢)، إعداد المعهد العربي للبحوث والدراسات، الأردن - ٢٠٠٦.

(٢) أحمد فهمي. أيها الأمريكان.. لا تذهبوا بعيداً، مجلة البيان، العدد ٢٧٩، ذي القعدة ١٤٣١- ٢٠١٠، النسخة الالكترونية.

أيضاً يشكل استغلالاً لواقع سياسي جديد نشأ بعد سقوط العراق في براثن الاحتلال الأجنبي، وليس أدل على ذلك من رفض عرب وتركمان كركوك أنفسهم لأي محاولة للانسلاخ عن التراب العراقي، واندلاع المظاهرات مؤخراً للتعبير عن هذا الرفض المطلق للانضمام إلى إقليم كردستان، ولا جدال في خطورة الدعوة إلى مثل هذا الانفصال على العراق خصوصاً في الفترة الحالية، فالانفصال يعني:

أولاً: فتح الباب أمام كومة النار العرقية والطائفية والإثنية والدينية التي قد تحرق الشعب العراقي بأكمله، لا سيما في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية حتى الآن.

وثانياً: يدفع الانفصال نحو تقسيم الوطن العراقي بشكل عنيف وتقطيع أوصاله بغية الحصول على مكاسب ذاتية بغض النظر عن الكيان الذي يجمع أوصال اللُحمة العراقية.

وثالثاً: يقلل من قدرة العراقيين على حماية أنفسهم ويدفع نحو المزيد من التدخل الأجنبي بين الفينة والأخرى. ومن دون الخوض في جدلية مدى أحقية الأكراد في تكوين دولة لهم من عدمه، تبقى الحقيقة الظاهرة أن العراق قد استطاع على مدار قرون عديدة أن يشكل بوتقة صهر لجميع مفرداته العرقية والإثنية والدينية، ما يعني أن مطالبة البعض بانفصال كركوك أمر مبالغ فيه ويكتسي بطابع سياسي أكثر من كونه مرتبطاً بحقوق جيوسياسية تاريخية في هذا الإقليم.[1]

إن الوحدة الجغرافية قديمة قدم التاريخ نفسه والأمر لا يشمل مدينة كركوك بل كل الإقليم حيث ثبتت التنقيبات الأخيرة في مدينة أربيل عن العثور على مقابر وآثار تعود إلى العهد الآشوري، وهو ما يدحض كل التخرصات التي تدعي بأن الإقليم لم يكن جزءاً من العراق إلا في العهد الحديث.

(١) خليل العناني. أكراد كركوك وحلم الانفصال، الجزيرة نت.

٢- تكوين الفدراليات:

كثر الكلام في الآونة الأخيرة عن الفدرالية والأقاليم، وعن الإقليم السني الذي يتململ بعض سياسيي أهل السنة ويلوحون بالدعوة إليه بين الحين والآخر، وانقسم أهل السنة إلى فريقين مؤيد لموضوع الفدرالية والأقاليم، وفريق آخر معارض للموضوع برمته، ويرى فيه تقسيماً للبلد[١]، فعلى المستوى العراقي الداخلي، فإن العراق لا ينقسم إلى قوميتين كردية وعربية حتى تحل المسألة بخط سياسي يرسم بين مناطق الأكراد شماله والعرب في الجنوب منه، فهناك أقليات عرقية متعددة مثل التركمان والآشوريين والكلدان والسريان والأرمن وغيرهم. وبمنطق تأمين الخصوصيات الثقافية والقومية فإن من حق هذه الأقليات التمتع بميزات النظام الفيدرالي أيضاً، وإذا كانت القومية الكردية أكبر من غيرها من الأقليات الثانوية، فإنه بمنطق العدد لا تقارن القومية الكردية بالعربية، فالأكراد لا يشكلون أكثر من ١٥٪ من سكان العراق[٢].

ومن المعلوم أن الفدرالية ليست خياراً أصيلاً للعرب السنة جميعاً، فإن أكثر من ثلثي الناخبين في محافظتي صلاح الدين والأنبار صوّتوا ضد الدستور (لأنه نصّ على الفيدرالية)[٣]، وكان من المفترض أن يسقط الدستور لو صوّتت محافظة الموصل بأكثر من ثلثي الناخبين ضده، وكاد الأمر أن يحصل بفارق بسيط، وربما بتداخلات أدّت إلى تغيير المسار حيث كان يمكن لثلاث محافظات أن تبطل مفعول الدستور فيما إذا عارضه ثلثا الناخبين في تلك المحافظات، وفي المقابل فإن الفدرالية هي خيار أصيل

(١) منير العربي. ماذا لو كان لأهل السنة إقليم؟، وكالة حق.

(٢) علي صبري. كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج؟!، الجزيرة نت.

(٣) كانت النتائج الرافضة للدستور بالشكل التالي. (الأنبار ٩٦،٩٦٪، صلاح الدين ٨١،٧٥٪، نينوى ٥٥،٠٨٪، ديالى ٤٨،٧٣٪، التأميم ٣٧،٠٩)" ومما يظهر نتائج التزوير للاستفتاء في محافظة ديالى هو نتيجة الانتخابات الأخيرة والتي حققت فيها القائمة العراقية (٨) مقاعد والتحالف الكردستاني (٣) مقاعد بينما لم يحصل الائتلاف الشيعي إلا على مقعد واحد، وفي محافظة التأميم تقاسمت القائمة العراقية والأكراد المقاعد، بينما تظهر نتائج الاستفتاء أرقاماً مغايرة علماً بأن الرفض الشعبي للدستور كان أكثر من الدافع للمشاركة في الانتخابات الأخيرة، مع قلة نسبة الأكراد بالنسبة لمحافظة التأميم في وقت الاستفتاء عن انتخابات ٢٠١٠ بسبب الهجرة المتزايدة خلال هذه السنوات، ينظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

لبقية مكونات العراق أو بالتحديد لسياسيي هذه المكونات من الشيعة والأكراد الذين كانوا يتحمسون للدستور وللفيدرالية، ويبدو كأنهم استبدلوا مواقعهم مع جبهة التوافق والحزب الإسلامي وأطراف مهمة من القائمة العراقية لاحقاً، بحيث انتقل هؤلاء من مواقع المؤيدين إلى مواقع المعارضين لتطبيق النظام الفيدرالي أو قانون الأقاليم خارج نطاق إقليم كردستان، بحجة أن الظرف غير موات وأن إقليم صلاح الدين سيتحول إلى ملاذ للبعثيين المخلوعين والمحرّم عليهم العمل السياسي بموجب قانون الاجتثاث.

وهكذا تم استبدال المواقع، فقد انتقل المعارضون أو المتحفظون على مشروع الفيدراليات، إلى متحمسين أو دعاة، أو من يجد المبررات والذرائع، والعكس صحيح أيضاً[1]، حيث "اتهم نائب الرئيس العراقي والقيادي البارز في القائمة العراقية طارق الهاشمي مجلس الوزراء بمخالفة الدستور وتجاهله القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ برفضه تحويل طلب محافظة صلاح الدين لمفوضية الانتخابات، وقال الهاشمي في بيان صدر عن مكتبه على هامش المنتدى السياسي السادس لحركة تجديد التي يتزعمها، إن «رئاسة الجمهورية طلبت من مجلس الوزراء تنفيذ الدستور فيما يخص تحويل طلب مجلس محافظة صلاح الدين إلى مفوضية الانتخابات، وأضاف الهاشمي أن: الدستور فيه أخطاء ونواقص، لكن إلى أن يعدل فيعتبر هو القانون الأساسي للدولة ولا بد من الالتزام به، معتبراً أن: خطوة مجلس محافظة صلاح الدين دستورية وقانونية، وهي بداية لمشروع الإقليم. وتابع الهاشمي أن: القرار النهائي لمحافظة صلاح الدين متروك لأبناء المحافظة في استفتاء حر تنظمه المفوضية، مشدداً على ضرورة احترام خيارات المواطنين في أجواء ديمقراطية حرة بعيداً عن الإرهاب أو الإغراء أو الضغط أو الإكراه، وأكد الهاشمي على أن: تطبيق الدستور لن يفكك العراق، وموضوع الإقليم ليس جديداً في العالم، لافتاً إلى أن الكثير من الدول طبقت هذه التجربة بنجاح، والتي كانت السبب في قوتها وتماسكها،

(١) عبد الحسين شعبان. الفدرالية العراقية والكثبان المتحرّكة، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

وأوضح الهاشمي أن: التحدي الكبير الذي يهدد العراق هو الظلم وشيوع الفساد وسوء الإدارة والاستهداف السياسي، مشيراً إلى أن الوضع لو بقي هكذا لانحسر ولاء المواطن للوطن وعندها سيكون من حقه البحث عن خيارات بديلة وقرارات صعبة، ودعا الهاشمي إلى البدء بالإصلاحات وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد عند وجود قلق على وحدة العراق، مبيناً أن ذلك سيؤدي إلى استقرار البلاد[١].

ويؤكد الدكتور طه الدليمي وهو من دعاة الفدرالية: نحن نرى الحل إما بامتلاك القوة لحكم العراق وتوحيده، وإما أن نقبل الفدرالية كخيار مرحلي من باب أكل الميتة للمضطر، ريثما نمتلك القوة فنستطيع خلال هذه المرحلة التحرك في مناطقنا بأمان، وتقويتها[٢].

والتحول نحو الفيدرالية هو الخيار الأول المطروح الآن وبشكل خاص في ظل سياسة المركز والتي تدفع بهذا الاتجاه مدعوم بشكل كامل من الأكراد في الداخل و"خريطة طريق أميركية لإنشاء الأقاليم تحظى بموافقة المالكي، فقد أجرى السفير الأميركي جيمس جيفري اتصالات مكثفة بين رئيس الوزراء نوري المالكي وبين مسؤولين وقياديين ووجهاء عشائر في صلاح الدين والأنبار من أجل إنهاء مشكلة إعلان إقليم للعرب السُنّة في وسط العراق، وأن السفارة الأميركية تبنت مشروع الإعلان التدريجي لإنشاء الأقاليم حيث يتم وضع خريطة طريق لإعلان الأقاليم تبدأ بمراحل متعددة تكون الأولى فيها مرحلة إعادة ترسيم وتثبيت الحدود الخاصة بكل محافظة لا سيما أن هنالك مشاكل غير منتهية بين المحافظات المجاورة لإقليم العرب السُنّة وعلى مستوى مشاكل بين إقليم كردستان ومحافظات الأنبار والموصل وديالى وبين المحافظات ذاتها والعاصمة بغداد وكركوك وكربلاء والنجف من جانب آخر، وبحسب المصدر، ستكون المرحلة الأولى محصورة بفترة ٦-٨ أشهر لإنهاء هذه الملفات من قبل

---

(١) http: //www.sotaliraq.com

(٢) طه الدليمي: الفدرالية أو اللامركزية السياسية، دار نهاوند - بيروت ط١ - ٢٠١٢، ص١٧.

لجان مشتركة من البرلمان ومجالس المحافظات المعنية وإقليم كردستان وممثلين عن مكتب رئاسة الوزراء، أما المرحلة الثانية فستكون مرحلة التهيئة الإدارية والمالية وحصر الموارد البشرية في كل محافظة تنوي الانضمام أو تشكيل إقليم، وهذه المرحلة تحدد بمدة سنة في أقصاها وبمدة أصغرية تحددها مدة إنجاز المهمة المذكورة"[1].

ويبرر الداعون إلى الفدرالية بأنها تقاسم سياسي وإداري لا تقسيم جغرافي، تقاسم سلطة وثروة، لا تقسيم دولة، إنها تنظيم لا تقسيم، تلجأ إليها الدول المتعددة الثقافات واللغات منعاً للتفتت والانقسام، ويطمئنّ د. طه الدليمي المتخوفين من الفدرالية بأنها مشروع تقسيم؛ بأن تقسيم العراق غير ممكن لأسباب منها: الثقافة الشعبية لعموم العراقيين تنفر من التقسيم وتقف ضده، ووقوف دول الجوار العربي وغير العربي ضد التقسيم، لسبب بسيط خوفاً من انتقال الظاهرة إليها، ولو كان التقسيم ممكناً لتمكن إقليم كردستان العراق من الانفصال منذ زمن بعيد فهو يتمتع باستقلالية إدارية وسياسية وقوة قرار بدرجة كبيرة، وله حكومة ذات وزارات وبرلمان وعلم، كما أنه بعيد عن المركز مقارنة بالمناطق السنية، ومع كل هذه العوامل المشجعة على الانفصال إلا أنه يقف عاجزاً عن تحقيق ذلك، كما يظهر أن أمريكا وحلفاءها لا يميلون إلى التقسيم على الأقل في هذه المرحلة، فالأمريكان لم يقسموا العراق وهم داخله وبيدهم مقاليد أمره، فكيف وهم خارجه فالأمر أصعب، وكذلك تبدل موقف الشيعة السياسي والشعبي من مسألة التقسيم، ولذا يرى أن الفدرالية وسيلة لتعزيز وحدة العراق لا تقسيمه، وأنها ليست أكثر من لا مركزية في إدارة المناطق أو المحافظات أو الأقاليم وحكمها، ويستشهد بحالة السودان فلو أن حكومة السودان تبنت خيار الفدرالية لكانت الفرصة أكثر في الحفاظ على وحدة السودان، كما يقول د. حجازي إدريس في كتابه (السودان وكارثية انفصال الجنوب): الفدرالية حل حضاري، ويحفظ وحدة العلم والتراب، فالفدرالية في العراق هي الحل الوسط وبه سيتحقق الهدفان العظيمان، الحفاظ على وجود المكون

(١) خارطة طريق أميركية لإنشاء الأقاليم تحظى بموافقة المالكي، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية.

السني وتقويته، واسترجاع حقوقه من جهة، والحفاظ على وحدة العراق، وزوال شبح التقسيم بعد أن تكون مبرراته قد خفت أو اختفت من الواقع من جهة أخرى[١].

وأما الرافضون لمشروع الفدرالية من العرب السنة، فهم ليسوا ضد الفدرالية بوصفها نظاماً لتوزيع السلطات بين المركز والمحافظات ولكن اعتراضهم على الفدرالية، يمكن إجمال دوافعه بالتالي: الخوف من تقسيم العراق، وتحجيم قضيته العظمى بتحريره الكامل واسترجاع سيادته، والإقبال على المشاكل الجزئية والتفرغ لها، ومن تداعياتها التفريط ببغداد والأقليات السنية في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، وإن من يستلم زمام الأمور في محافظات العرب السنة غير مؤهلين لتلك المهمة، إما لكونهم من النفعيين أو عدم أهليتهم في ممارسة الصلاحيات التي منحها لهم القانون، أو ضعفهم أمام تسلط المالكي على الإدارة المحلية فيها وعدم استطاعتهم تغيير أي من المديرين العامين.

يقول الشيخ حارث الضاري: الفيدرالية والأقاليم التي يراد تطبيقها في العراق هي مدخل لتقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية، وتقف وراء ذلك جهات خارجية وداخلية معادية للعراق وشعبه اتفقت مصالحها على تقسيمه، وهذا المشروع يراد منه إنهاء العراق كدولة واحدة مستقلة وإلغاؤه من خريطة الشرق الأوسط كبلد واحد وقوي، ثم أضاف: ومن هذه المؤشرات أيضاً تسارع بعض المنهزمين لتشكيل إمارات خاصة بهم، تحت عنوان الفدرالية، ليحفظوا مواقعهم، ويضمنوا بقاء مكاسبهم، ويتجنبوا ـ قدر الإمكان ـ المصير المنتظر للحكومة الحالية في بغداد[٢].

وكانت جبهة التوافق العراقية، التي ضمت أبرز الأحزاب والقوى السنية، تعارض في الغالب جملة وتفصيلاً هذا التوجه وترى أن تطبيق اللامركزية السياسية الفيدرالية سيفضي لا محالة إلى تقسيم العراق إلى دويلات على أساس مذهبي وعرقي[٣].

---

(١) د. طه الدليمي، الفدرالية أو اللامركزية السياسية، مصدر سابق..

(٢) الشيخ الضاري في لقاء صحفي أجرته معه صحيفة (عمّان بوست)؛ موقع الهيئة نت.

(٣) طه حميد حسن العنبكي. العراق بين اللامركزية الإدارية والفدرالية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد ١٥٥، أبو ظبي، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ٥٩.

ولكن الوضع تغير كثيراً بعد استلام حزب الدعوة (المالكي) لمقاليد الحكم في العراق في ظل دعم مباشر من دولتي الاحتلال (أمريكا وإيران) ودعم مليشيات مقتدى الصدر (جيش المهدي، عصائب أهل الحق)، فإن هذه الحقبة والظلم الذي وقع على السنة العرب جعل المواقف تتبدل بدرجة كبيرة وصلت إلى ١٨٠ درجة ويرى بعض المحللين أن النجيفي عبّر بإحساسه وتلمّسه حقيقة أوضاع العرب السنّة حين قال: هناك إحباط سنّي في العراق، وإذا لم يعالج سريعاً فقد يفكّر السنّة بالانفصال أو على الأقل تأسيس إقليم، لافتاً الانتباه إلى أن: العرب السنّة في العراق يشعرون بالتهميش وبأنهم مواطنون من الدرجة الثانية[١]، وبعد هذه التصريحات للنجيفي في واشنطن ولندن فتحت شهية المحافظات السنة لإعلان الأقاليم أو التلويح بها من المحافظات التي كانت رافضة، ومع تصريح صدر من القائمة العراقية "نحن مع إقامة الأقاليم إذا كان ذلك يمثل إرادة الشعب"[٢]؛ فإن الأمر أصبح يمثل عموم القائمة، ولا يمثل فرداً واحداً. وفيما يلي المحافظات تبين موقفها الرسمي من ذلك.

- صلاح الدين:

يذكر أن محافظة صلاح الدين كانت من المحافظات الرافضة لدعوات تشكيل الأقاليم خلال السنوات الماضية، ومنها دعوة محافظة الأنبار لإنشاء إقليم مشترك يجمع المحافظتين"[٣]. ثم تبدل الموقف وجاءت أولى الخطوات العملية من محافظة صلاح الدين إذ صوّت مجلس محافظة صلاح الدين في شهر تشرين الثاني/ ٢٠١١، بثلثي أعضائه على جعل المحافظة إقليماً مستقلاً إدارياً واقتصادياً، ويمثل أعضاء القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي غالبية الـ٢٩ من أعضاء مجلس المحافظة،

---

(١) عبد الحسين شعبان. إقليم السنّة العراقي: التباس التاريخ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.

(٢) وكالات، ٢٦/ ١١/ ٢٠١١

(٣) موقع إذاعة العراق الحر. http://www.iraqhurr.org/content/article

وأشار نيازي معمار أوغلو إلى أن تصويت المجلس لإعلان المحافظة إقليماً جاء لأسباب عدة هي: عدم إعطاء الحكومة المركزية للمحافظة الصلاحيات الدستورية والقانونية المطابقة لمجالس المحافظات وفق القانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨، ومنح المحافظة استحقاقها من التخصيصات المالية وفق الدرجات الوظيفية المقررة للمحافظات، فضلاً عن سياسة الإقصاء والتهميش والاعتقالات العشوائية المستمرة دون سبب قانوني، والاستملاكات المستمرة حول الإمامين العسكريين في سامراء لأسباب طائفية، والتي تؤدي إلى تغييرات ديموغرافية في المدينة، وهو ما يتعارض مع أحكام الدستور، وأضاف: كل هذا يتعارض وأحكام الدستور العراقي فضلاً عن فقدان التوازنات في المناصب الحكومية والأجهزة الأمنية وتعدد القيادات الأمنية المرتبطة بحكومة المركز والتي تنفذ سياسات المركز دون الرجوع إلى مجلس المحافظة وعدم تحقق المصالحة الوطنية التي وعدوا بها رغم التعاون مع الحكومة العراقية طيلة هذه الفترة.. فهذه الأسباب جعلت مجلس المحافظة يتخذ هذا القرار الجريء والصائب في إعلان إقليم صلاح الدين إدارياً واقتصادياً.[١]

وقال رئيس مجلس محافظة صلاح الدين عمار يوسف حمود خلال تجمع عشائري بمدينة تكريت إن "المحافظة ستشهد نقلة تاريخية في تشكيل الإقليم الذي لن نتفاوض بشأن التراجع عنه بل نقبل مبدأ الحوار وشرح أبعاد تصميمنا على هذه الخطوة"، مبيناً أن "المجلس لن يتفاوض ليتراجع بل يحاور من أجل الإقناع وتقليل نسبة المعارضين وتبديد مخاوفهم. وأشار إلى أن "رئيس القائمة العراقية إياد علاوي وبعد لقائه في بغداد تجاوب مع الأسباب التي طرحناها والتي دفعتنا لإعلان المحافظة إقليماً إدارياً واقتصادياً، بعد أن كان متخوفاً من هذه الفكرة التي سيحسم أمرها صندوق الاقتراع، ولفت حمود إلى أن: مجلس محافظة صلاح الدين وشيوخ العشائر فيها لا يقبلون أن يكونوا سبباً في تقسيم

---

(١) صلاح الدين ترد على الحكومة: محافظتنا إقليم، وكالة حق www.haqnews.net. كذلك ينظر إعلان مجلس محافظة صلاح الدين تشكيل إقليم صلاح الدين المستقل ضمن العراق الموحد، http://aljeeran.net/iraq.، وموقع اذاعة العراق الحر. http://www.iraqhurr.org/content/article

العراق كما أنهم لا يخضعون للضغوطات التي تعرضوا لها في المرحلة السابقة بسبب إجراءات الحكومة المركزية"[١]، وقد خرجت "مظاهرة حاشدة شهدتها مدينة سامراء هي الأكبر منذ الاحتلال مطالبة بالفدرالية، كما خرجت مظاهرات في تكريت والعلم منددة برفض المالكي لإقليم صلاح الدين"[٢].

- ديالى:

جاء الإعلان من محافظة ديالى من خلال تقديم مجلس محافظة ديالى طلباً إلى رئاسة الوزراء بمفاتحة المفوضية المستقلة للانتخابات بالاستعداد لإجراء استفتاء على تشكيل المحافظة إقليماً، وجاء ذلك يوم الإثنين ١٢/ ١٢/ ٢٠١١، بموافقة الأعضاء العرب السنة والأكراد وقد رفض أعضاء الائتلاف الشيعي القرار، وحصلت تداعيات بنزول المليشيات وهي ترتدي الزي الأسود وقوات الأمن (جيش وشرطة، ومكافحة إرهاب سوات) إلى الشارع واعتقلت عدداً من أعضاء مجلس المحافظة وأغلقت الشارع بين بغداد وكركوك، وتم غلق الدوائر الرسمية بقوات السلاح، وأكد النائب من محافظة ديالى سليم الجبوري في (١٣/ ١٢/ ٢٠١١) على أن إعلان إقليم ديالى جاء لمصلحة أهالي المحافظة، مشيراً إلى أن الإعلان ليس ضد أي طرف، بينما أعرب عن استغرابه الشديد لما قامت به القوات العسكرية في محافظة ديالى من اعتقالات بحق مسؤولين في المحافظة، نتيجة إعلان مجلسها ديالى إقليماً بالإجماع[٣].

- الأنبار ونينوى:

لا يزال التهديد والوعيد بإعلان كل محافظة إقليماً على انفراد من قبل أعضاء مجالس المحافظات وإن كان في الأنبار أكثر منه من محافظة نينوى. وقال سعدون عبيد الشعلان

---

(١) http://www.sotaliraq.com/mobile-news.

(٢) وكالات، ٢٥/ ١١/ ٢٠١١.

(٣) السومرية نيوز/ بغداد http://www.alsumarianews.com

نائب رئيس مجلس محافظة الأنبار: إن مجلس محافظة الأنبار قرر الاستمرار في مشروع إجراء استبيان لرأي أهالي المحافظة في تشكيل إقليم الأنبار وتحديد نسبة القبول والرفض في كل قضاء وناحية، وأضاف أن: مشروع الاستبيان يأتي بالتعاون مع المجالس البلدية وشيوخ العشائر والمنظمات المدنية[1].

ومما نود التأكيد عليه أن هذه الاستراتيجية قويت لما تعانيه محافظات العرب السنة ومناطقهم من كل أشكال الظلم والطغيان، وأنها جاءت لترفع عنهم ذلك، وللإنصاف فإن هذا الشعور لم يغفل عنه حتى من يرفض الفدرالية فإن رفض المشروع لا يتعارض مع حرص القوى العراقية الصادقة على العناية والاهتمام بالمناطق السنية التي لا تزال تعاني إهمالاً وتهميشاً وتضييقاً وتجهيلاً وعوزاً، أو نفوذ النفعيين فيها، والمطالبة بحقوق أبنائها التي انتهكتها قوات الاحتلال والحكومات الطائفية، والمحافظة على هويتها وعقيدتها وقيمها المهددة من قبلهما، بل جعله أحد الخيارات البديلة.

٣- استراتيجية الانفصال وتكوين دولة للعرب السنة:

علينا العودة إلى تصريح النجيفي في واشنطن والذي كان التصريح الأول عن احتمال انفصال العرب السنة عن العراق وإنشاء دولتهم وإن حاول التبرير لاحقاً، وغير هذا التصريح؛ فلا يمكن العثور على أي تصريح يسانده من العرب السنة باتجاه انفصالهم.

٤- استراتيجية المعارضة السياسية والمسلحة:

في ظل الظروف المحيطة بالعراق وما شهدناه خلال المرحلة الماضية من قلة الدعم الخارجي لهذه الاستراتيجية، وعدم وجود جهة تتبنى المعارضة، كما كانت تفعل قبل احتلال العراق ٢٠٠٣، يجعل منه خياراً صعباً لعدم وجود حاضنة له، وقد كانت الفصائل المسلحة هي الأبعد عن الدعم من الدول العربية والإسلامية وتلك التي تعارض السياسة الأمريكية إبان الحرب الباردة، ولذلك فإن القول بأن المقاومة كانت

(١) http: / /www.sotaliraq.com /mobile-news.

تستجدي من موائد اللئام أمراً ينطبق على تلك الأنظمة التي وضعت العراق بين كماشة الاحتلالين الأمريكي والإيراني.

موقف القوى المناهضة للاحتلال:

وتأتي في مقدمتها هيئة علماء المسلمين التي تعد من الجهات القليلة المعروفة على الجانب السياسي من العرب السنة خارج العملية السياسية ولها علاقات بالمحيط العربي وبقيت معارضة للعملية السياسية وإن حاولت الولوج إليها من خلال مشاوراتها ومشاركتها في مؤتمر الوفاق الوطني برعاية جامعة الدول العربية، إلا أن مشروعها لم ينل رضا جميع الأطراف المشاركة سواء كانت من الشيعة أو الأكراد وحتى من العرب السنة المشاركين في العملية السياسية، وبعد الانسحاب الأمريكي المعلن حددت الهيئة موقفها واستراتيجيتها للمرحلة القادمة كما جاء في رسالة الأمين العام للهيئة الشيخ حارث الضاري بالتالي:

أولاً: الاستمرار في دعم مشروع تحرير العراق تحريراً كاملاً وناجزاً، وإعادة السيادة الكاملة للعراق، وإنهاء العملية السياسية، وما تمخض عنها من حكومات وسياسات، وما أفرزته من دستور خطير وتشريعات وقوانين واتفاقات ضارة، وذلك إنما يتأتى بالاصطفاف الكامل مع أبناء المقاومة العراقية، وتوفير الدعم لهم، والبيئة الحاضنة لجهادهم.

ثانياً: دعم الحراك الشعبي السلمي، ودعوة القوى العراقية الخيرة وأفراد الشعب العراقي جميعاً إلى اعتماد الثورة سبيلاً للخلاص.

ثالثاً: التمسك بوحدة العراق، والابتعاد عن المشاريع التي تنال من هذه الوحدة كالفدرالية وغيرها، والتي أسوأ ما فيها أنها تصرف أنظار الناس عن اعتماد سبيل الثورة

للقضاء على الظلم، واجتثاثه من جذوره، وإشغالهم بمشاريع جانبية، موهمة بأنها منجاة من الظلم، وهي ليست كذلك.

موقف فصائل المقاومة:

تجمع فصائل المقاومة المسلحة من خلال أدبياتها وبياناتها على رفضها للعملية السياسية وما تمخض عنها، وأن السبيل لتحرير العراق هو مقاومة الاحتلال حتى إنهاء وجوده وإفشال مشاريعه وإزالة كل صور النفوذ الأجنبي السلبي، وبعد إعلان الانسحاب الأمريكي أعلنت فصائل المقاومة على لسان الأمين العام للمجلس السياسي للمقاومة العراقية الشيخ علي الجبوري، وعلى لسان أمير الجيش الإسلامي في العراق في خطاب النصر الذي ألقاه في ٦/ ١/ ٢٠١٢ عن استراتيجية المرحلة القادمة والتي أطلق عليها استراتيجية التمكين[١] التي تعمل على توظيف استحقاقات النصر في المجتمع بكل الوسائل؛ فإن الحقوق تنتزع انتزاعاً ولا توهب، وبخاصة حينما يكون الشريك في البلد موغلاً في حب الانتقام ومستغرقاً في الخداع، ظناً منه أن القوة بالكذب والمكر وحسب، ونحن في مرحلة جديدة من العمل أبرز مميزاتها:

- تقديم العفو والتسامح والتغافر على المؤاخذة والعقوبة.
- العمل على إرجاع هوية العراق العربية والإسلامية.
- بذل كل الجهود لجمع كلمة أهل السنة ولم شملهم، فهو الطريق الوحيد لاسترداد حقوقهم وصون كرامتهم.
- المحافظة على القوة وصيانة سلاح المقاومة وتطويره، والعمل على جاهزيته لرد أي عدوان.
- توسيع طاولة الحوار لتشمل أبناء البلد جميعهم.
- نشر الخير والحق للناس كافة، والعمل على تحقيق العدل ورفع الظلم عنهم،

(١) ينظر: الموقع الرسمي للجيش الإسلامي ومنتديات البراق الإعلامية، والجزيرة -نت.

بغض النظر عن دينهم أو عرقهم.

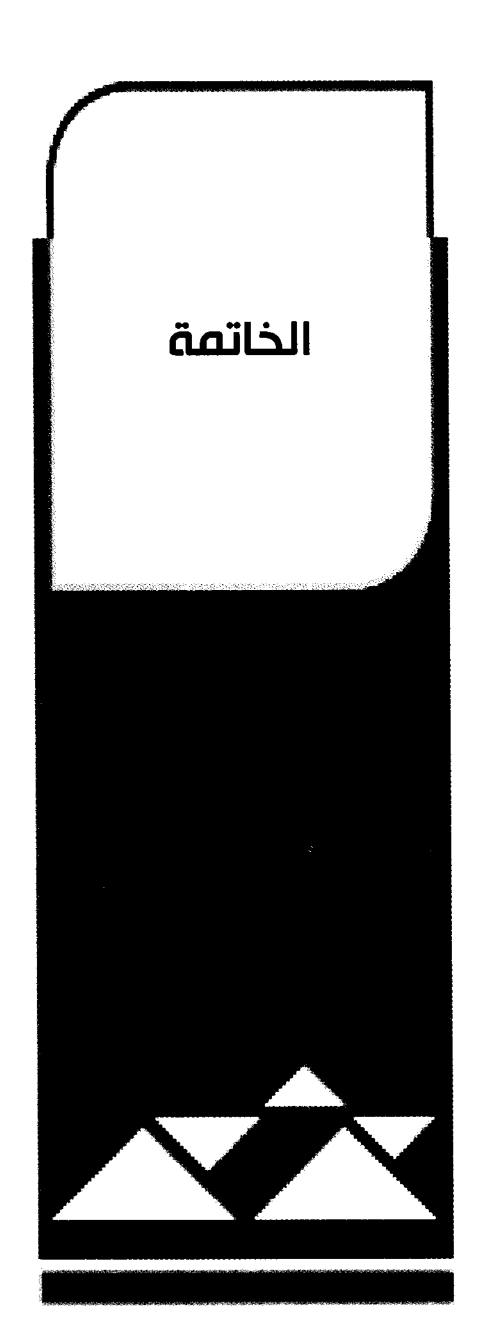
- التركيز على العمل المدني بكل أشكاله، والتعاون والتكافل والتكامل وتوزيع الأدوار.

- العمل بكل الوسائل لتقديم أرباب الخيانات العظمى والجرائم الكبرى إلى المحاكم المختصة.

- توظيف الطاقات كلها واستثمار الجهود كافة، وفسح المجال للعلماء والفضلاء والكفاءات ليأخذوا دورهم لصناعة حياة كريمة.

وفي الوقت الذي أكد فيه أمير الجيش الإسلامي رفض المقاومة وبكل وضوح للعملية السياسية التي صنعها المحتل وما نتج عنها من دستور وحكومات، لما تضمنته من الباطل والشر الغالب والطائفية وخدمة الاحتلال ومشاريعه وتمزيق البلد وطمس هويته وتقطيع أوصاله، وعدم الانخداع بما يسمونه المصالحة الوطنية؛ فهي كذبة لا تنطلي على أحد، فإنه دعا العراقيين جميعاً إلى الالتفاف حول المقاومة ودعمها بكل الوسائل لتحقيق هدفها المتمثل بالتحرير الكامل للعراق وبنائه بما يحقق العدل والحكم الرشيد لكل أطيافه.




الخاتمة



النتائج والاستنتاجات:

- العراق منذ الفتح الإسلامي ومادته العرب السنة، وهم أساس وحدة العراق واستقلاله وضمان الحفاظ على هويته، ولا يستطيعون القيام بهذا الدور على أكمل وجه إلا إن كانوا أقوياء.

- طبيعة العرب السنة أنهم أهل خلافة ودولة، وتحملوا على وفق هذه الشخصية مسؤولية رعاية الآخرين من غير وصاية مفروضة، ولذا فإنهم رفعوا الهوية الإسلامية في عصور الخلافة، وفي العصر الحديث رفعوا في العراق الهوية العراقية وكانوا أكثر إخلاصاً وحرفية ومهنية في بناء الدولة العراقية بغض النظر عن شكل الحكومة ونظامها ورأسها، في حين شكلت المكونات الأخرى في العراق شخصيتها، على وفق هوية المكون الذي تنتمي إليه، فعملت على إضعاف الدولة ومعارضة الحكومة وإسقاطها، وكان ولاؤها للجهات التي تدعمهم أو تشاركهم في الهوية، ولو على حساب الوطن وشركائهم فيه، فكان استهدافهم في أغلب الأحيان نتيجة هذا الولاء لا لهويتهم أو مذهبهم.

- إن روح المعارضة التي ترسخت في الذهنية الشيعية منذ تأسيس طائفتهم؛ فرضت الإطار الذي تتشكل فيه شخصيتهم، ولم تغادره حتى بعد التحول السياسي من انتظار قائمهم إلى ولاية الفقيه وتأسيس الدولة الشيعية، ولذا تعاملوا مع الآخرين بروح الانتقام والثأر والإقصاء والتهميش، وهذا أحد أسباب زوال سلطانهم وملكهم بعد كل علو ينالونه.

- إن التركيبة الاجتماعية للعراق أصابها نوع من الاختلال في العهد العثماني، نتيجة اتباع العثمانيين سياسة احتواء الآخرين عند القدرة، في حين اتبع الصفويون ومن تبعهم من الشيعة سياسة إقصاء الآخرين وتصفيتهم عند نيلهم السلطة.

- من الواضح أن استهداف العراق ما هو إلا الحلقة الأولى ضمن سلسلة طويلة، وإذا ما نجحت أهداف الحملة العسكرية الغربية بقيادة أمريكا فلن تقتصر على العراق،

بل ستعم دول المنطقة كافة ضمن مشروع عام تم التخطيط له من قبل، لتفتيت العالم العربي والإسلامي وإضعافه.

- سيبقى تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم (دويلات) مطلباً لقوى الاستعمار والاستكبار العالمية ما إن وجدت أو استشعرت أن في وحدة العراق عائقاً أمام الحفاظ على مصالحها وتحقيق مطامعها، وقد تغض النظر عنه حينما تكون وحدته سبيلاً آمناً لتحقيق مصالحها، أما إيران ومن يتبنى سياستها فلا ينحصر تصدير ثورتها على تقسيم العراق -إن فقدته كاملاً- إلى ثلاثة أقاليم بل إلى حصر العرب السنة في منطقة ضيقة تضم بعض مناطق صلاح الدين والموصل والأنبار وتجريدهم من كل مقومات الدولة التي يمكن العيش بها.

- لعب العامل الديني دوراً مهماً وبارزاً في العراق منذ أن أعلن بوش الحرب على العراق وأعلنها صراحة أنها حرب صليبية، وفعلاً كانت حرباً دينية ليس فيما يخص قوات التحالف الغربي الصليبي بقيادة أمريكا، وإنما الأمر تعدى إلى حلفائها من الشيعة ممن ساندوا الاحتلال ومنعوا مقاومته، فكانت الصبغة الدينية سمة من سمات الحكومات المتلاحقة، وأخذ البعد الطائفي فيها صورة للتمييز بين العراقيين وإن "ازدواجية التعامل" الذي مرده الطائفية أصبح صفة ملازمة للسلطة الحاكمة.

- إن وصول المكونات التي تنتهج المعارضة لذاتها إلى سدة الحكم لم يخرجها عن فئويتها، بل كرست هذه الفئوية وتم تغذيها بالموارد التي تستأثر بها بواسطة السلطة، وهكذا تحولت مرافق السلطة إلى أدوات تدعم المصالح الضيقة والشخصية لهذه الفئات التي وصلت للحكم، وبالمقابل لم تبذل جهداً معتبراً لبناء الدولة وفق مفهومها الحديث، وهذا راجع إلى افتقارها للأطر السياسية التي تمتلك عوامل اجتماعية لتنهض بمهمة كهذه.

- منذ الاحتلال وإزالة مفهوم الدولة العراقية فإننا نقف أمام اغتراب شبه شامل

وتجزئة فعلية بين الدولة والسلطة، والمجتمع والسلطة، والعراق ومكوناته، أي نقف أمام عراق بلا دولة فعلية ولا هوية أمة تناسبها، وهو الأمر الذي جعل من رذيلة التجزئة والإثنية حقيقة سياسية.

- ضرورة الارتقاء إلى مستوى إدراك حقيقة السلم والسلام المطلوب في العراق، فهو السلم والسلام الاجتماعي، فالعراق لم يعرف من حيث الجوهر "حروباً قومية"، كما لم يعرف "حروباً دينية" أو "طائفية"، فقد كان "الصراع القومي " يدور أساساً بين السلطة الحاكمة وبين قوميات العراق جميعاً من أجل العرش.

- الحرص على أن يتجنب العراق الاتجاه نحو الشرق أو الشمال (إيران وتركيا وأوربا)، وأن ينظم بوصلته باتجاه الغرب والجنوب (العالم العربي والإسلامي) ليأخذ دوره الحضاري وينعم بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فتاريخه يدون ثلاثة قرون من التراجع عاشها العراق وهو يعاني الصراع الصفوي العثماني على أرضه، ونصف قرن من الاستعمار الأوربي، لكنه ومع الاتجاه نحو العالم العربي الإسلامي، قاوم حتى تحرر واستعاد شيئاً من هويته ووطنيته التي جعلته مؤهلاً لبناء الدولة المدنية ضمن المحيط العربي.

- إن الحفاظ على العمق العربي والإسلامي ضمان لوحدة العراق، وإن تحرر الدول العربية من الضغوط التي دفعتها إلى التعاطي السلبي مع القوى المناهضة والمقاومة للاحتلال سيقصر الطريق أمامها لتحرير العراق واستقلاله وإفشال مشروع تقسيمه وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الأمن للعراق أولاً وللمنطقة ثانياً.

- لا بد من الحد من التدخل الإيراني في العراق، عبر تقوية العرب السنة ومدهم بالدعم المادي والسياسي، والضغط على أمريكا لمنحهم المزيد من السلطة، وقطع الطريق على المشاريع التي يراد منها خنقهم وتهميشهم.

- إن رفض مشروع التقسيم لا يتعارض مع حرص القوى العراقية الصادقة على

العناية والاهتمام بالمناطق السنية التي لا تزال تعاني إهمالاً وتهميشاً وتضييقاً وتجهيلاً وعوزاً، أو نفوذ النفعيين فيها، والمطالبة بحقوق أبنائها التي انتهكتها قوات الاحتلال والحكومات الطائفية، والمحافظة على هويتها وعقيدتها وقيمها المهددة من قبلهما، بل جعله أحد الخيارات البديلة - أو المرحلية- إذا ما تطور العنف أو تجددت الحرب الأهلية لا قدر الله، وكل ذلك وفق سنن الله تعالى في الأفراد والجماعات والصراع بين الحق والباطل.

- إن التهديد بالتقسيم لا ينبغي أن يدرج بوصفه ورقة ضغط في مقايضة القوى الرافضة له، وينبغي أن يجلى لدعاته حقيقة الأهمية الاستراتيجية الآنية والمستقبلية لمناطق وسط العراق وغربه وشماله (أو ما يطلقون عليه الإقليم السني)، فضلاً عن أهميته في الحفاظ على الهوية الإسلامية لأهلها ولأجيالهم.

التوصيات:

إن من أهم أسباب الاستبداد السياسي ومن ثم الفوضى السياسية والاجتماعية التي يعانيها العرب السنة هو غياب إحدى أهم المؤسسات في التنظيم السياسي، المتمثلة بمجلس الحكماء أو مؤسسة أهل الحل والعقد التي كان لها دور متميز في البناء السياسي للدولة الإسلامية، إذ تضم مجموعة من العلماء والزعماء والوجهاء وقادة الفصائل ليرجع إليهم في معالجة القضايا التشريعية والسياسية والاجتماعية الكبرى بمقتضى الشريعة والمصلحة، ويجب أن تكون لهم شوكة لأجل طاعتهم لا سيما عند غياب الحاكم الشرعي (حقيقة أو حكماً) ، وإلا فإنه إما أن يبقوا على شتاتهم وتمزقهم وتهميشهم واستضعافهم أو يتصدرهم الرويبضة والجهال فيضلونهم ديناً ودنيا، وتناط بها ثلاث وظائف رئيسة هي: السياسية والعلمية والاجتماعية.

إن السبيل الأمثل لإفشال مشاريع تمزيق العراق، وإذلال العرب السنة؛ يكون بوحدة القوى المقاومة والمناهضة للاحتلال أو انضمامها في مشروع سياسي تنسيقي

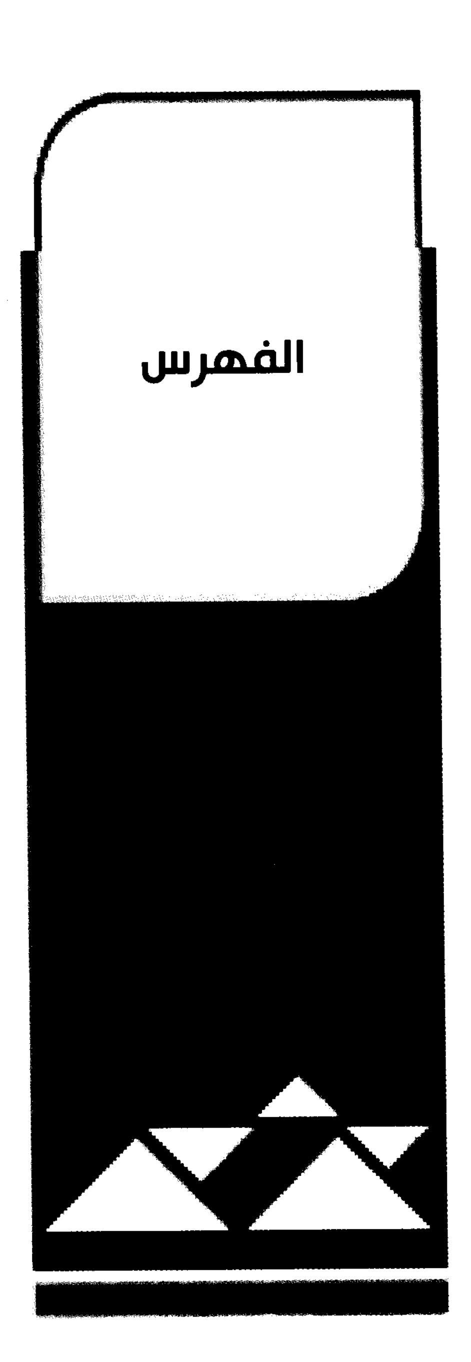
شعبي تكاملي، يرمي إلى تحرير العراق من الاحتلال بصوره وأشكاله كافة وإزالة آثاره بعد الانسحاب، والعمل على إدارة سلطته تحت مظلة الحكم الرشيد الذي يحقق العدل والإنصاف لأبنائه جميعاً على اختلاف أطيافه.

على الدول والقوى العربية والإسلامية جميعها دعم المشروع التنسيقي الشعبي آنف الذكر من أجل تحرير العراق تحريراً كاملاً وناجزاً، وإعادة السيادة الكاملة للعراق، والإصلاح الجذري للعملية السياسية، وما تمخض عنها من سياسات، وما أفرزته من دستور خطير وتشريعات وقوانين واتفاقات ضارة.

نوصي القوى العراقية الصادقة والمخلصة جميعاً باعتماد الحراك الثوري السلمي سبيلاً للخلاص والإنقاذ الوطني، ومكملاً للمشروع المقاوم والمناهض.

ونوصي الدول العربية بتبني مشروع المقاومة العراقية في المحافل الدولية والإسلامية، وجمعهم في مؤتمر لتوحيد الصفوف، مع الابتعاد عن فرض الوصاية عليهم، أو فرض مشاريعهم الثانوية، سعياً للحفاظ على دولهم من الهجمة الشرسة القادمة من بلاد فارس، وأن يجتنبوا الحصول على مكاسب لم يؤهلهم موقفهم السابق من الحصول عليها.

على العرب السنة في العراق وهم يختارون الاستراتيجية المناسبة للحفاظ على العراق وعلى هويتهم ووجودهم؛ أن لا يغفلوا عن الأجندات الأخرى التي تحيط بهم، فقد يتفوق نجاح الآخرين عليهم وإن تبنوا استراتيجية ناجحة، كما أن عليهم البدء ببرامج عمل لتحقيق الاستراتيجية الأنسب لتحقيق أهدافهم.


الفهرس

الموضـــــــوع	الصفحـــة

إن ما حدث في العراق لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، أمر معقد وذو شجون، اختلطت فيه الأوراق، وأعيد رسم خريطة بنائه بأيد غير أمينة أو لم تخبرها الأيام والحوادث، فتم ترتيب غرف بنائه، لتصبح هي القصر والمدخل، وشهوة التقسيم والتمزيق تدنو منها، لتتلاءم مع التقسيم في المدن وحتى في المساكن المكونة لها، وإن أهمية هذه الدراسة تنبع من مكانة العراق والعرب السنة، ودورهم المؤثر في الأمتين العربية والإسلامية، ودورهم القيادي في صناعة الدولة العراقية، ولكون العراق والمنطقة عاشا - وسيبقيان كذلك- صراعات ونزاعات متجددة؛ فإن تجلية صورة المشهد وتقديم الحقائق تستحق العناء والتقصي وتجلية الرؤية وتقديمها من مصادرها.لقد جمعت هذه الدراسة الموسومة (العرب السنة في العراق، تاريخهم - واقعهم - مستقبلهم) بين فصولها ومباحثها الأزمنة الثلاثة: الماضي بدروسه وعبره، والحاضر بتداعياته وأثره، والمستقبل برؤيته واستراتيجياته وصوره.



مكتب مجلة البيان - ص.ب ٢٦٩٧٠- الرياض ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف:٠٠٩٦٦١٤٥٤٦٨٦٨